جامعة يحي فارس – المدية –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

تحت عنوان:

دور عصرنة نظام الموازنة العامة في تحقيق الاستدامة المالية

– دراسة حالة الجزائر 2023/2000 –

من إعداد الطالب:

بن موسى حسان

تحت إشراف:

البروفيسور: جبارة مراد

أعضاء لجنة المناقشة

أ.بوجطو حكيم	جامعة يحي فارس المدية.....	.....رئيسا
أ.جبارة مراد	جامعة يحي فارس المدية.....	.....مقررا
أ.يدو محمد	جامعة لونيسي علي البليدة2.....	.....عضوا ممتحنا
أ.بلقلة إبراهيم	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.....	.....عضوا ممتحنا
أ.يوسف السعيدي أحمد	جامعة يحي فارس المدية	عضوا ممتحنا
د.طهراوي حياة	جامعة يحي فارس المدية	عضوا ممتحنا

2024/2023


بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى الوالدين الكريمين رعاهما الله

إلى زوجتي الكريمة حفظها الله

إلى أولادي ،منار ،عبد الرحمن، عبد الباسط، رضوان

حفظهم الله وسدد خطاهم

إلى الأستاذ والأخ المشرف الدكتور جبارة مراد

إلى كل الأساتذة والإخوة

بارك الله فيكم

حسان

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه أن وفقنا

لهذا العمل

نتوجه بالشكر الجزيل إلى:

-الأستاذ المشرف بارك الله فيه

-لجنة المناقشة جزاهم الله كل خير

- أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بجامعة المدية

وفقهم الله

المسلخص:

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل سياسة الموازنة العامة في الجزائر، وأهمية الاصلاحات المنتهجة في تحقيق الاستدامة المالية، في ظل تقلبات أسعار النفط وانحصار مصادر تمويل الانفاق الحكومي على المداخيل النفطية، الذي يعد السبب الرئيسي في تفاقم وتزاي د النفقات في السنوات الخيرة المجسدة في البرامج التنموية، مما أدى إلى تفاقم العجز الموازني وزبادة الدين العام، وقد توصلنا من خلال البحث إلى أن الوضعية المالية في الجزائر لا تتسم بالاستدامة المالية في المدى المتوسط، رغم الأريحية المالية قبل الأزمة النفطية ، وهذا ما يعزز ضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بترشيد وحوكمة الانفاق العام مع توافق صدور أول قانون مالية في إطار عصرنة الموازنة العامة، والبحث عن مصادر تمويلية بديلة للعوائد النفطية، وذلك بتنويع مصادر الدخل الوطني وفك الارتباط بالتبعية للنفط، ووضع استراتيجية للتنوي ع الاقتصادي مع اعتبار أن المنتجات الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كبديل أكثر كفاءة لتعبئة الموارد المالية الداخلية.

الكلمات المفتاحية: عصرنة الموازنة العامة، الايرادات البترولية، العجز الموازني، الاستدامة المالية.

Abstract:

The research aims to study and analyze the general budget policy in Algeria, and the importance of the reforms undertaken in achieving financial sustainability, in light of the fluctuations in oil prices and the limitation of sources of financing government spending to oil revenues, which is the main reason for the deterioration and increase in expenditures in recent years, embodied in development programmes. Which led to an exacerbation of the budget deficit and an increase in public debt. We have concluded through research that the financial situation in Algeria is not characterized by financial sustainability in the medium term, despite financial comfort before the oil crisis. This reinforces the necessity of taking measures to rationalize and govern public spending with the issuance of The first finance law within the framework of modernizing the general budget, Searching for alternative financing sources for oil revenues, by diversifying sources of national income and separating from dependency on oil, and developing a strategy for economic diversification, considering Islamic products compatible with Islamic Sharia as a more efficient alternative to mobilizing internal financial resource.

Keywords: modernization of the general budget, Petroleum revenues, budget deficit, financial sustainability.

فهرس المحتويات

المحتوى	صفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
المستلخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
الإطار العام للدراسة	أ–ز
الفصل الأول: الإطار النظري حول عصرنة نظام الموازنة العامة للدولة	
تمهيد.....	2
✓ المبحث الأول: أساسيات حول الموازنة العامة للدولة.....	3
المطلب الأول:ماهية الموازنة العامة للدولة.....	3
الفرع الأول:تعريف الموازنة العامة للدولة	3
الفرع الثاني: أهمية الموازنة العامة.....	6
الفرع الثالث: الطبيعة القانونية والمالية للموازنة العامة	9
المطلب الثاني: أثر التطور الاقتصادي على المفهوم التقليدي لمبادئ الموازنة العامة.....	11
الفرع الأول: أثر التطور الاقتصادي على سنوية الموازنة العامة.....	11
الفرع الثاني: مبدأ توازن الموازنة ونظرية العجز المنظم.....	13
الفرع الثالث: مبدأ وحدة الموازنة وتوظيف سلطة الدولة.....	14
الفرع الرابع: قاعدة العمومية للموازنة العامة.....	15
المطلب الثالث: الموازنة العامة في التشريع الجزائري.....	16
الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري	16
الفرع الثاني: القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية	17
الفرع الثالث: أحكام متعلقة بالموازنة وقانون المحاسبة العمومية.....	18
الفرع الرابع: القانون العضوي 18–15 وإصلاحات الموازنة العامة.....	19
✓ المبحث الثاني: تسيير الموازنة العامة للدولة في ظل العصرنة.....	20
المطلب الأول: إصلاح تسيير المالية العامة.....	21
الفرع الأول: التسيير المعتمد على النتائج.....	21
الفرع الثاني: التسيير بمنطق النتائج والتسيير بالأهداف.....	23
الفرع الثالث: اصلاح سياسة تسيير الإنفاق العام.....	25
المطلب الثاني: مشروع عصرنة نظام الموازنة العامة.....	27
الفرع الأول: مفاهيم عامة حول العصرنة.....	28
الفرع الثاني: وسائل وأسس عصرنة نظام الموازنة العامة.....	30

فهرس المحتويات

الفرع الثالث: المحاور الرئيسية لعصرنة الموازنة العامة..... 36
المطلب الثالث: دور عصرنة الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام..... 40
الفرع الأول: انعكاسات الأزمات العالمية على الإنفاق العام في الدول النفطية..... 40
الفرع الثاني: برامج الإنفاق والانضباط بالأهداف لتحقيق النتائج..... 42
الفرع الثالث: ترشيد الإنفاق العام في ظل العصرنة..... 44
✓ المبحث الثالث: مشروع عصرنة الموازنة العامة في الجزائر..... 47
المطلب الأول: تقديم مشروع عصرنة نظام الموازنة العامة..... 48
الفرع الأول: التعريف بمشروع عصرنة الموازنة العامة ورزنامة تنفيذه..... 48
الفرع الثاني: واقع مشروع عصرنة نظام الموازنة العامة..... 51
الفرع الثالث: تأخر تنفيذ مشروع العصرنة: الأسباب وعوامل استكماله..... 55
المطلب الثاني: القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية وتفعيل الإصلاحات..... 60
الفرع الأول: نظرة عامة حول القانون العضوي الجديد..... 60
الفرع الثاني: قوانين المالية في ظل القانون العضوي الجديد..... 62
الفرع الثالث: الآليات الحديثة للرقابة في ظل القانون العضوي 18-15..... 63
المطلب الثالث: مساهمة عصرنة الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام..... 64
الفرع الأول: أهمية القانون العضوي في تنظيم هياكل تنفيذ الموازنة..... 65
الفرع الثاني: النظرة متعددة السنوات في تأطير الموازنة..... 66
الفرع الثالث: نفقات التحويل الموجهة لفائدة هيئات عمومية..... 67
الفرع الرابع: إسهامات نظام المحاسبة العمومية..... 69
خلاصة الفصل: 71

الفصل الثاني: الإطار النظري والتحليلي للاستدامة المالية ومؤشراتها

تمهيد:..... 73
✓ المبحث الأول: مدخل للاستدامة المالية و أهم مؤشراتها..... 74
المطلب الأول: المفهوم العام للاستدامة المالية..... 74
الفرع الأول: تعدد التعاريف والتوفيق بينها..... 75
الفرع الثاني: أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالاستدامة المالية..... 78
الفرع الثالث: نظرة مقارنة بين الاستدامة المالية والاستدامة الاقتصادية..... 80
المطلب الثاني: قياس الاستدامة المالية وعلاقتها بإدارة الدين العام..... 82
الفرع الأول: نماذج وطرائق قياس الاستدامة المالية..... 82
الفرع الثاني: إدارة الدين العام وتحقيق استدامته..... 86
الفرع الثالث: مستويات الدين العام وحدوده القابلة للاستدامة..... 89
المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الاستدامة المالية ومحاذير استخدامها..... 92

فهرس المحتويات

الفرع الأول: مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث..... 92
الفرع الثاني: مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث..... 95
الفرع الثالث: نقائص ومحاذير استخدام مؤشرات الاستدامة المالية..... 99
✓ المبحث الثاني: فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستدامة المالية..... 100
المطلب الأول: معاكسة سياسة المالية العامة للاتجاهات الدورية كآلية لتحقيق الاستدامة المالية..... 100
الفرع الأول: السياسة المالية المعاكسة للاتجاهات الدورية..... 100
الفرع الثاني: قواعد السياسة المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية..... 102
الفرع الثالث: قواعد الانضباط المالي..... 104
المطلب الثاني: تعزيز قدرة السياسة المالية على توفير الموارد المالية اللازمة..... 105
الفرع الأول: إدارة المخاطر على المالية العامة في ظل الضغوط المالية..... 105
الفرع الثاني: مواصلة الإصلاحات لزيادة وتنويع مصادر الإيراداتالعامة..... 107
الفرع الثالث: الاقتصاد السلوكي لدعم الاستدامة المالية..... 108
الفرع الرابع: ترشيد الإنفاق العام الجاري ورفع كفاءة الإنفاق العام الرأسمالي..... 109
المطلب الثالث: علاقة الاستدامة المالية بإعداد الموازنة العامة للدولة..... 110
الفرع الأول: الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي..... 110
الفرع الثاني: بناء الحيز المالي وحدود الدين العام القابل للاستمرار..... 112
الفرع الثالث: العجز الموازني وإشكالية استدامة مصادر تمويل الموازنة العامة..... 114
✓ المبحث الثالث: فرص تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصادات النفطية..... 116
المطلب الأول: تحديات الاستدامة المالية وتقلبات أسعار النفط..... 116
الفرع الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط في خيارات السياسة المالية في الدول النفطية..... 117
الفرع الثاني: كفاءة إدارة الموارد النفطية على ضوء أبعاد الاستدامة المالية..... 119
الفرع الثالث: متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصادات النفطية..... 121
المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية..... 122
الفرع الأول: أهمية التنويع الاقتصادي..... 123
الفرع الثاني: التنويع في الصادرات مقابل التنويع في الإنتاج..... 125
الفرع الثالث: أساليب قياس التنويع الاقتصادي وسبل استدامته..... 126
المطلب الثالث: استراتيجية بديلة لتحقيق الاستدامة المالية بما يوافق الشريعة الإسلامية..... 128
الفرع الأول: مكانة السياسة المالية في الفكر الإسلامي..... 129
الفرع الثاني: المنظور الإسلامي في تحقيق الاستدامة المالية..... 130
الفرع الثالث: الصكوك السيادية كأحد الخيارات لتحقيق الاستدامة المالية..... 133
خلاصة الفصل: 136

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: عصرنة الميزانية العامة في ظل تحديات الاستدامة المالية

تمهيد..... 139

✓ المبحث الأول: السياسة المالية في الجزائر على ضوء الخصائص النفطية..... 140

المطلب الأول: آلية تمويل الإنفاق العام في الجزائر في ظل الاقتصاد النفطي..... 140

الفرع الأول: التمييز بين الموقف المالي النفطي وغير النفطي..... 140

الفرع الثاني: مكانة الجباية البترولية وإدارة العوائد النفطية..... 145

الفرع الثالث: السياسة الاستغلالية للثروة البترولية وتعارضها مع ضوابط الاستدامة المالية..... 147

المطلب الثاني: تحليل السياسة المالية في الجزائر للفترة 2000–2023..... 149

الفرع الأول: هيكلة الميزانية العامة..... 149

الفرع الثاني: تحليل القدرة على سداد الديون العامة..... 155

الفرع الثالث: تحليل قواعد الانضباط المالي..... 157

المطلب الثالث: تحليل وتقييم مؤشرات الاستدامة المالية في ظل تراجع أسعار النفط في الجزائر..... 161

الفرع الأول: تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي..... 161

الفرع الثاني: حدود الدين العام القابل للاستدامة ومدى تحقق شرط الملاءة المالية..... 163

الفرع الثالث:مؤشرات تحليل الحيز المالي..... 166

الفرع الرابع: تحليل وتقييم مؤشرات الاستدامة المالية ونسب التأثر..... 168

✓ المبحث الثاني: الدراسة القياسية لاختبار وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر..... 175

المطلب الأول: المدخل القياسي لتقييم الاستدامة المالية..... 176

الفرع الأول: التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL..... 176

الفرع الثاني: اختبار الاستدامة المالية من خلال اختبار التكامل المشترك بين النفقات والإيرادات..... 179

المطلب الثاني: اختبار مدى قدرة الجزائر على تحقيق الاستدامة المالية من خلال الموازنة العامة..... 184

الفرع الأول: مدخل نظري لنموذج الانحدار الخطي المتعدد..... 184

الفرع الثاني: الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد..... 186

المطلب الثالث: الاستدامة المالية بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي..... 189

الفرع الأول: قياس مؤشرات التنويع الاقتصادي من خلال مؤشر هيرفندال–هيرشمان..... 189

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الخاص..... 191

الفرع الثالث: اختبار أثر التنوع الاقتصادي على الاستدامة المالية..... 193

✓ المبحث الثالث: عصرنة نظام الميزانية العامة لتحقيق الاستدامة المالية..... 198

المطلب الأول: الميزانية العامة بين قانون المالية 17/84 والقانون العضوي 15/18..... 198

الفرع الأول: واقع القانون المتعلق بقوانين المالية 84–17 ودوافع إصلاحه..... 198

الفرع الثاني: أهم ما جاء به القانون 18–15 المتعلق بقانون المالية..... 201

الفرع الثالث: تدابير الإصلاح الميزانياتي لتحقيق الاستدامة..... 203

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: التسيير المرتكز على النتائج في ظل القانون العضوي 18-15.....	206
الفرع الأول: البرمجة الميزانياتية لتحقيق الأهداف.....	207
الفرع الثاني: تصنيفات الميزانية.....	210
الفرع الثالث: المقاربة متوسطة المدى.....	215
الفرع الرابع: اختبار الاستدامة المالية في إطار المقاربة متوسطة المدى.....	218
المطلب الثالث: آفاق تحقيق الاستدامة المالية.....	220
الفرع الأول: الرؤية الاستشرافية للتنويع الاقتصادي.....	220
الفرع الثاني: إدماج الاقتصاد الموازي لتمويل العجز الموازني.....	224
الفرع الثالث: التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي.....	226
خلاصة الفصل:.....	231
الخاتمة العامة:.....	233
المصادر والمراجع.....	242
الملاحق.....	255

الأشكال والجداول

المحتوى	صفحة
الجدول رقم 01: مقارنة بين الاستدامة المالية والاستدامة الاقتصادية	81
الجدول رقم02: المستويات الاسترشادية لمؤشرات الدين العام	94
الجدول رقم03: هيكل الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000–2014	142
الجدول رقم04: هيكل الموازنة العامة في الجزائر بعد سنة 2014	143
الجدول رقم05: هيكل الإيرادات العامة للفترة 2000–2023	149
الجدول رقم 06: تطور مؤشرات الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة 2023/2000	150
الشكل رقم07: الرصيد الموازني خلال الفترة 2000–2023	153
الجدول رقم 08: تطور الدين العام في الجزائر للفترة 2000–2023	155
الجدول رقم09: قواعد الانضباط المالي في الجزائر للفترة 2000–2023	159
الجدول رقم10: معادلات النموذج في المدى القصير والمدى المتوسط والطويل	164
الجدول رقم11: حساب شرط الملاءة المالية في الجزائر للفترة 2021/2015	166
الجدول رقم12: تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 2023/2000	169
الجدول رقم 13: مؤشرات الدين الأخرى ذات الصلة بالاستدامة المالية	171
الجدول رقم 14: الأرصدة المالية الهيكلية مقابل الأرصدة المالية الأولية التي تحقق الاستقرار في الديون في الجزائر	173
الجدول رقم 15: الفجوة الضريبية في الجزائر للفترة 2000 – 2020	173
الجدول رقم 16: مؤشر العجز الموازني للفترة 2020/2000	174
الجدول رقم17: اختبار الاستقرارية لـ phllips–Perron	180
الجدول رقم18: اختبار جذر الوحدة مع وجود فاصل هيكلي Zivot–Andrew–test	181
الجدول رقم19: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الجزائر 2010–2020 (%)	190
الجدول رقم20: مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2020	192
الجدول رقم21: مؤشرات فرعية لمؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة 2017/2014	192
الجدول رقم 22: اختبار استقرار السلاسل الزمنية لـ ديكي فولر	193
الجدول رقم 23 : الاختبارات التشخيصية	195
الجدول رقم24: وثيقة الاعتمادات	208
الجدول رقم25: وثيقة الأداء	210
الجدول رقم26: محفظة البرامج لوزارة التربية والتعليم	213
الجدول رقم27: تقديرات ميزانية وزارة الشباب والرياضة متوسطة المدى	216
الجدول رقم28: نفقات المحفظة حسب البرنامج سنة 2021 وزارة الشباب والرياضة	217
الجدول رقم 29:نسبة حجم الاقتصاد الموازي إلى الناتج المحلي	225
الجدول رقم30: توظيف مداخيل الاقتصاد الموازي (الوحدة مليار دج)	226
الجدول رقم31: التوزيع القطاعي لأصول الصناعة المالية الإسلامية في المنطقة الكبرى خلال الفترة 2024/2015	230

الأشكال والجداول

المحتوى	صفحة
الشكل 01: الإدارة الاستراتيجية للموازنة العامة المتمحورة على النتائج	31
الشكل 02: برامج الإنفاق في إطار عداد الموازنة لتحقيق النتائج	44
الشكل رقم03: ترشيد الخيارات المالية	46
الشكل رقم 04: أهداف إطار متوسط المدى	47
الشكل رقم 05: مسار تطور مستويات الدين العام عبر الزمن	89
الشكل رقم06: طرائق قياس الحيز المالي	113
الشكل رقم07: تقلبات أسعار النفط وفق تطور الأحداث للفترة 1980–2023	117
الشكل رقم 08: صيغ الاستثمار وأساليب التمويل	132
الشكل رقم09: تطور سعر النفط المطلوب لمعادلة الرصيد المالي للميزانية	146
الشكل رقم10: تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بدلالة سعر النفط	157
الشكل رقم11: تطور معدلات النمو الاقتصادي ونسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الحقيقي المحلي خلال الفترة	162
الشكل رقم12: التطور الخطي للنمو الاقتصادي حسب نسب الدين العام في الجزائر على المدى القصير	165
الشكل رقم13: التطور الخطي للنمو الاقتصادي حسب نسب الدين العام في الجزائرعلى المدى المتوسط والطويل	165
الشكل رقم14: فروق نمو معدل الفائدة في الجزائر للفترة 2000–2023	167
الشكل رقم15: الحيز المالي في الجزائر	168
الشكل رقم16: التدفقات المنشئة للدين العام	170
الشكل رقم17:تطور متغيرات النموذج	180
الشكل رقم18: تحديد فترة الابطاء المثلى	182
الشكل رقم 19: التطور التاريخي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1992–2020	186
الشكل رقم 20: فترة الإبطاء المثلى	194
الشكل رقم21: المجموع التراكمي للبواقي CUSUM	196
الشكل رقم22: المجموع التراكمي لمربعات البواقيCUSUM OF SQUARES	196
الشكل رقم23: أهداف عصرنة نظام الموازنة العامة	205
الشكل رقم24: هيكل برامج وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	208
الشكل رقم25: شكل توضيحي لحوار التسيير	209
الشكل رقم26: التصنيف حسب مدونة النشاط	212
الشكل رقم27: ترميز التصنيف حسب النشاط لأعباء ميزانية الدولة	213
الشكل رقم28: أهمية التسيير على أساس النتائج	214
الشكل رقم29: إطار الإنفاق متوسط المدى	216
الشكل رقم30: علاقة التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والاستدامة المالية	222

الإطار العام للدراسة

تمهيد:

يفرض التطور السريع في شتى المجالات على آليات تسيير المالية العامة مواكبة هذا التطور والتغيرات الكبيرة، وذلك للاستفادة من الإمكانات والموارد المالية المتاحة، ويُعد تسير المالية العامة من خلال الميزانية العامة بمثابة الأداة العاكسة للاستراتيجيات وتحقيق الأهداف وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية من خلال توجيه الإنفاق العام وترشيده في ظل تنامي هذا الأخير من سنة لأخرى.

وفي هذا الإطار مرت الميزانية العامة بعدة تطورات ومراحل أسفرت عن ظهور أشكال عديدة، من حيث هيكلتها وتخطيطها في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة، وهذا ما يفسر مبادرة العديد من الدول للسعي إلى إصلاح وتحديث أنظمة الميزانية العامة والذي أصبح من الضروري البحث عن كيفية تسيير أدائها وتطوير آليات تسييرها وذلك للحتمية السياسية والاقتصادية، وللضرورة الهيكلية والقانونية من أجل التسيير العمومي عن طريق الالتزام بالأهداف والرقابة على المسؤولين، ومن حيث عصرنة المالية العمومية الذي يستلزم تعزيز الشفافية.

أدى تطور دور الدولة وطرائق تدخلها في الحياة الاقتصادية، وتشعُب أراء الاقتصاديين والمنظِرين لعلم المالية العامة صاحبه تطور مفهوم النفقات العامة، الذي انتقل من المفهوم الضيق المحصور في المهام التقليدية إلى ضرورة إعطائه الدور الفعال في الرفع من الطلب الكلي وتحريك العجلة الإنتاجية، والتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعلى اعتبار أن ترشيد الإنفاق العام عرف عدة تأويلات وتفسيرات، مع العلم أن وسيلة الخروج من قلة الموارد وشح مصادر التمويل، يعتمد بدرجة كبيرة على التخصيص الأمثل للموارد والرفع من كفاءة وتوظيف النفقة باعتماد أسلوب تحقيق النتائج،حيث أن الزيادة الإنفاق العام في الدولة ولا سيما إذا كان مستوى حجم الموارد العامة للدولة لا يساير هذا الإنفاق،فإن ذلك يؤدي إلى ظهور مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي تضطر معه الحكومات إلى الاقتراض لتغطيته، والذي يتم غالبا عن طريق الاقتراض الداخلي والاقتراض الخارجي، وبالتالي تزيد أعباء خدمة الدين من فوائد وأقساط من سنة إلى أخرى، حيث تستقطع هذه الأعباء جزءاً كبيراً من النفقات العامة، وهذا ما يكون على حساب التنمية، ومنه التأثير على الاستدامة المالية بشكل سلبي.

وعلى غرار دول العالم، تلعب السياسة الانفاقية من خلال نظام تسيير الموازنة المعتمد في الجزائر، دورا هاما في النشاط الاقتصادي والعمل على الحد من الاختلالات الاقتصادية كالتضخم والبطالة والتفاوت في توزيع الدخل والثروة، وزيادة القدرة على تنمية الإيرادات من خلال استدامة مصادر التمويل، وتحقيق الاستدامة المالية باعتبار انحصار هذه المصادر على الموارد النفطية بنسبة كبيرة، ودخول الجزائر في رهان ضرورة ضبط وإصلاح الموازنة واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لاستدامة تمويلها من خلال تنويع مصادر الإيرادات، وباعتبار أن الجزائر دولة ريعية

مرتبطة مباشرة بالعوائد النفطية، فليس ثمة شك أن النفقات العامة تتأثر سلبا وإيجابا مع حجم تلك العوائد، فسياسة الانفاق العام هي سياسة مسايرة لتقلبات أسعار النفط، حيث يتسع الانفاق العام في أوقات تدفق المورد النفطي نتيجة تعافي الأسعار، وينخفض في حقب الهبوط السعري، وعليه يترتب على هذا النمط في الإدارة المالية العامة، التضحية بالإنفاق الاستثماري كلما عانت الموازنة العامة من العجز المالي بسبب انخفاض أسعار النفط، نظراً لعدم مرونة الانفاق الجاري باتجاه التقليص، وهو ما ينعكس بشكل سلبي على الاستدامة المالية، إذ أن التوسع في سياسة الإنفاق لا يستند إلى مخرجات النظرية الاقتصادية بقدر ما يتوقف على القدرة على استدامة مصادر التمويل بالدرجة الأولى،فقد أبانت الصدمة النفطية الأخيرة إضافة إلى انتشار وباء كورونا (كوفيد 19) على هشاشة الوضع المالي، ما جعل الموازنة تسجل عجزا غير مسبوق في رصيدها، وهو ما حتّم السعي نحو معالجة هذه الاختلالات.

وأمام التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة على الخصوص بأثر عولمة الاقتصاد على الموارد وتقلبات أسعار النفط، وسيرا لتحسين صورة تسيير القطاع العام لدى مختلف المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الشفافية الدولية،...)، إضافة إلى عدم كفاءة وفعالية استخدام الموارد العامة،استدعت الأخذ بالأسباب الرئيسية لعصرنة نظام الموازنة في الجزائر، في إطار البحث عن مواكبة أنظمة الموازنة العصرية في ظل التبعية إلمختلف الهيآت الدولية، والبحث عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وعصرنة النظم الإدارية والمالية وغيرها،وقد اعتمدت الجزائر مؤخرا كغيرها من الدول عصرنة مختلف أنظمة الإدارة العامة، ومن أهمها عصرنة النظام الموازني، بالانتقال من تسيير الموازنة على أساس الوسائل إلى الموازنة الموجهة بالنتائج،بالتعاون مع البنك الدولي بهدف إيجاد الحلول البديلة، التي من شأنها تمكين الجزائر من مواكبة التطورات العالمية في المجال المالي والميزانياتي وتحقيق الاستدامة المالية.

✓ مشكلة الدراسة :

يشكل تحليل وتقييم استدامة المالية العامة قضية مركزية في تقييم مسار السياسة المالية في البلدان التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة وتنمية الاقتصاد، وتمثل عملية تقييم الاستدامة المالية في الجزائر أمرا بالغ الأهمية، وذلك بإعطاء فعالية أكبر للسياسة المالية خصوصا مع ما تشهده الأسواق العالمية من اضطرابات في أسعار النفط، حيث يُرجح أن تستمر المستويات المنخفضة لأسعار النفط لفترات طويلة مما يحتم على الجزائر أن تجري تعديلات على سياسة الإنفاق، وإعادة النظر في نظام تسيير الميزانية لضمان استدامة الأوضاع المالية العامة وتحقيق العدالة بين الأجيال، خاصة أن الاقتصاد الجزائري مر على عدة أزمات مالية وبترولية نتج عنها هشاشة

مالية، أدى إلى القيام بإصلاحات في عدة قطاعات، ومن بينها إصلاحات متعلقة بالمالية العامة وبالخصوص الميزانية العامة، نتج عنها صدور القانون العضوي 18-15 سنة 2018 المتعلق بقوانين المالية،الذي يهدف إلى رفع الكفاءة المالية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق الاستدامة المالية.

ومثل معظم الدول النفطية، فقد كان لانهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية الأثر السلبي على الاقتصاد الجزائري، من خلال التراجع الحاد في العائدات النفطية، والتي تعتبر المصدر الرئيس لتمويل الميزانية العامة في ظل انتهاج السياسة التوسعية تنفيذا وتكملة للبرامج التنموية.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما أهمية عصرنة نظام الموازنة العامة في تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر ؟

✓ **الأسئلة الفرعية:**

انطلاقا من المشكلة المطروحة، يمكن طرح الأسئلة التالية:

- كيف أثرت تقلبات الجباية البترولية على الميزانية العامة في الجزائر ؟
- ما هو ما هو واقع الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة ؟
- هل يمكن لعصرنة نظام الموازنة العامة تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر؟
- هل مؤشرات الاستدامة المالية تشير إلى الوضع المالي المستدام في الجزائر في ظل أزمة النفط، والأزمة الصحية العالمية (كوفيد-19) ؟
- ما هي الآفاق والتطلعات لتحقيق الاستدامة المالية ؟

✓ **فرضيات الدراسة:**

- توجد علاقة طردية بين الجباية البترولية ومكونات الميزانية العامة.
- تتصف الميزانية العامة بالهشاشة المالية في ظل الاعتماد الكبير على العوائد النفطية.
- لا يمكن تطبيق الموازنة المرتكزة على النتائج الذي كان مقررا في سنة 2012، والذي يعتبر آلية لتحقيق الاستدامة المالية، إذا لم يتم الانتقال إلى منطق النتائج بشكل تدريجي.
- الأريحية المالية للجزائر قبل الأزمة النفطية تشير بأنها تتمتع بالاستدامة المالية، إلا أن الوضعية المالية غير مستدامة على المدى الطويل.
- لم يؤثر الوضع الصحي الذي مر به العالم – أزمة كوفيد19- على الوضع المالي في الجزائر.

- نجاح الرؤى الاستراتيجية في تحقيق الاستدامة المالية يتوقف على الوفاء بالأخذ بمتطلبات ترشيد الإنفاق العام، ونجاح الإصلاحات المتخذة من خلال إرساء قواعد الحوكمة المالية والانتقال إلى الموازنة على أساس النتائج.

✓ **أهمية الدراسة :**

مصطلح الاستدامة المالية هو أحد المصطلحات المستخدمة في السياسة المالية، حيث يُعبر عنه على العموم بأنه الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسة الإنفاق على المدى الطويل، دون خفض الملاءة المالية أو عدم الوفاء بالالتزامات المالية مستقبلا، ولذلك تعتمد الاستدامة المالية على توقعات الإنفاق والإيرادات المستقبلية طويلة الأجل، بحيث يتم بموجب هذه التوقعات تعديل السياسة الحالية سواء بزيادة الإنفاق أوخفضه، ولما كان موضوع الاستدامة المالية يلقى اهتماما واسعا على المستوى الدولي عقب الأزمات المتتالية، وأزمات الديون التي انتقلت من مشكلة تخص الدول النامية والفقيرة إلى مشكلة أصبحت تؤرق الكثير من الدول الصناعية الكبرى، وذلك نتيجة للنمو الهائل على مستوى الإنفاق العام في ظل ضيق النظرة حول القدرة المالية الحقيقية، الأمر الذي فتح الجدل أمام مستقبل الأوضاع المالية غير المستدامة لهذه الدول على غرار الجزائر،والذي حفزنا لدراسة الموضوع، والوقوف على أهم التحديات القائمة أمام الجزائر اليوم وهو ضرورة ضبط السياسة الإنفاقية من خلال إصلاح الموازنة العامة، بما يضمن تحقيق استدامة تمويلها، وتحقيق العدالة بين الأجيال، ومحاولة التنبؤ على قدرة الجزائر بتحقيق الاستدامة المالية، من خلال إيجاد علاقة بين متغيرات الدراسة، وقدرتها في تحقيق الاستدامة المالية، بالإضافة إلى تقديم مادة علميةمساهمة في البحث العلمي.

✓ **هدف الدراسة:** يمكن إبراز هدف الدراسة من خلال النقاط التالية:

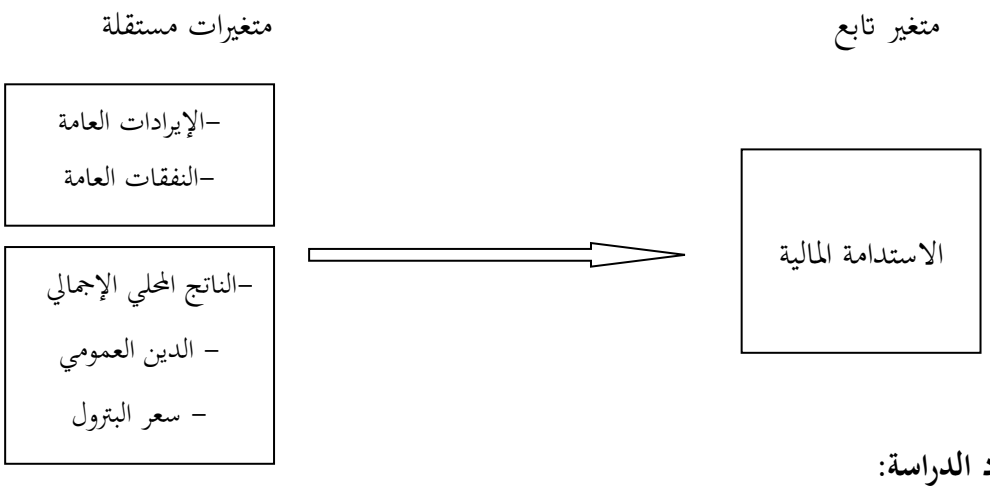
- محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي، من خلال إبرازأ همية عصرنة نظام الموازنة العامة من خلال التوجه إلى الإنفاق على أساس النتائج، بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية؛
- معرفة أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للخروج من الأزمة المالية والتراجع الحاد لإيرادات الدولة؛
- تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر؛

✓ **متغيرات الدراسة:**

1- المتغيرات المستقلة: جميع متغيرات الدراسة كمية تقاس بالأرقام، وهي الإيرادات العامة، النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي، الدين العمومي، سعر البترول.

2- المتغير التابع: ويتمثل في الاستدامة المالية.

الشكل الموالي يوضح متغيرات الدراسة:



✓ **حدود الدراسة:**

تتمثل حدود الدراسة، في الحدود المكانية من خلال ربط الدراسة بالجزائر، أما الحدود الزمنية فقد انحصرت في الفترة الممتدة بين2000 و2023 ضمن الإحصاءات المتاحة، وقد اخترنا هذه الفترة لتميزها بعدة تقلبات على مستوى الإيرادات العامة، وخاصة الإيرادات النفطية، وبالتالي إمكانية الدراسة على عدة فترات وخاصة ما بعد أزمة 1986،ثم الوفرة المالية الناجمة عن تحسن أسعار الصرف، والمداخيل المتأتية من ارتفاع أسعار النفط، واتباع الجزائر سياسة مالية توسعية من خلال برامج الاستثمارات العمومية، ثم أزمة 2014التي كشفت عن مدى ضعف المالية العامة، والمتزامنة مع اتخاذ تدابير للسياسة الميزانية غير المناسبة، والتي أدت إلى نفاذ رصيد المدخرات المالية الصافية للدولة، مما جعل الجزائر أمام تحديات لأخذ تدابير مستعجلة، وإصلاحات عميقة لضمان استدامة مصادر تمويل الميزانية على المدى المتوسط والطويل.

✓ **منهج الدراسة:**

طبيعة الموضوع يتطلب استعمال المنهج الوصفي التحليلي، من مناهج البحث العلمي:

- **المنهج الوصفي**: الذي نستعمله في الجانب النظري على صورته الكمية والنوعية والرقمية، لنستخلص المعلومات التي تمكننا من استخدامها في الفصل التطبيقي وتفسيرها بطريقة موضوعية،
- **المنهج التحليلي**: حيث نحلل المعطيات المتعلقة بالاستدامة المالية، من خلال مؤشراتها وعلاقة الموازنة العامة بها، من خلال الإصلاحات المنتهجة بالاعتماد على معلومات الجانب النظري، إضافة إلى الدراسة القياسية التي سنحاول من خلالها إيجاد العلاقة بين المتغيرات وتحليل قدرتها في تحقيق الاستدامة المالية.

ونظرا لطبيعة الموضوع والبيانات المراد جمعها، فلا بد من المسح البيبليوغرافي والاطلاع على مختلف المراجع من كتب وأطروحات ومقالات علمية وخاصة الحديثة، وتقارير الهيئات الوطنية والدولية، إضافة إلى المواقع

الإلكترونية للهيئات والمؤسسات والباحثين التي لها لها علاقة بالموضوع- والجدير بالذكر أن كل المراجع المدرجة في الأطروحة قد تم الاطلاع عليها-

✓ **الدراسات السابقة:**

عرفت ساحة الأدبيات الاقتصادية والمالية وفرة في الدراسات التطبيقية، والقياسية الخاصة بالاستدامة الماليةفي البلدان الصناعية المتقدمة والنامية، وكل دراسة اتخذت طريقة ومنهجا في التحليل والدراسة القياسية، غير أن ما يلاحظ من خلال هذه الدراسات أن أغلبها اعتمدت المنهج نفسه في تحليل وتقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة، وبعضها اعتمدت طرائق مختلفة غير المتعارف عليها في التحليل القياسي، على غرار دراسة أصيل المحماح وماجدة قنديل (2019)، من خلال تقديم دراسة حول تحديات الاستدامة المالية في ظل الوضع الطبيعي الجديد لانخفاض أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، باستخدام أسلوب طريقة العزوم المعممة (GMM) في تقدير النماذج المقترحة، وهي دراسة جديرة بالاطلاع والاهتمام.

وفي ما يلي بعض الدراسات المتقدمة والحديثة في هذا المجال:

- الدراسات المحلية:

- دراسة شيبي عبد الرحيم (2013/2012)، أطروحة دكتوراه:**الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام – حالة الجزائر**-،حيث اقترحت الدراسة أنموذجا لتقييم الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية بالجزائر، ومدى إمكانية استدامة تحمل عجز الموازنة والدين العام خلال الفترة 2010/1965، وذلك ضمن مقاربتين أولاهما خطية (نموذج SVAR) والثانية لا خطية (نماذج MSVAR, STAR, TAR)، وخلصت الدراسة إلى أن السياسة المالية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية، من خلال ظهور آثار المزاحمة وهذا، ما يضفي خاصية القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر على التأثير في المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى أن سيرورة عجز الموازنة والدين العام بالجزائر غير مستقرة، حيث أن الصدمات السلبية والإيجابية في رصيد الموازنة والدين العام غير متماثلة،وأن الإنفاق الحكومي يزداد بمعدلات يفوق معدلات نمو الإيرادات، مما يدعم فرضية عدم إمكانية استدامة تحملها على المدى الطويل.
- دراسة حكيم بوجطو (2013):**أسباب عصرنة نظام الموازنة العامة في الجزائر**،مقال منشور بمجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، حيث ناقشت الدراسة الإطار المفاهيمي لحوكمة القطاعالعام، والمكانة التي تبوأتها الجزائر علىمختلف المؤشرات التي يعدها البنك الدولي خلال الفترة التيسبقت انطلاق مشروع عصرنة نظام الموازنة

بالجزائر 1995-2003، كما تم تقييم أداء الموازنة العامةفي الجزائر، إذ يعتبر تحسين صورة تسيير القطاع العام لدى مختلف المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي،البنك الدولي، منظمة الشفافية الدولية)، إضافة إلى عدم كفاءة وفعالية استخدام الموارد العامة أهم الأسباب الرئيسية لعصرنة نظام الموازنة في الجزائر.

- دراسة فتحي خن (2018/2017)، أطروحة دكتوراه: **استراتيجيات الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية، دراسة حالة الجزائر العربية السعودية والنرويج**، وتهدف هذه الدراسة لبيان واقع الاستدامة المالية في الجزائر بالمقارنة مع كل من العربية السعودية والنرويج، وذلك في ظل التوقعات بلجوء الجزائر مجددا للاستدانة الخارجية، وتقترح وضع استراتيجيةمتوسطة الأمد لإدارة الدين العام، هدفها الحفاظ على الملاءة المالية، واستقرار وتيرة النمو الاقتصادي، وتحقيق مبدأ الانصاف بين الأجيال من خلال تجنيب الجزائر الوقوع مجددا في أزمة مديونية، قد تؤثربالسلب على أجيال المستقبل، وذلك من خلال طرح بدائل تمويلية لا تعتمد على علاقة الدائنية فيأدائها، وتشكل مساهمة فعالة لتجميع وتعبئة الموارد المالية لتلبية احتياجات الحكومة التمويلية بما يحققالاستدامة المالية في الجزائر.
- دراسة مصطفى شبرة امحمد (2021)، أطروحة دكتوراه بعنوان: **أهمية إصلاح النظام الموازني في ترشيد الإنفاق العام للجزائر**، تهدف الدراسة إلى الإحاطة بمختلف جوانب الموازنة العامة في الجزائر وأهميتها وخصائصها، والتعرف على مختلف جوانب بناء المنظومة القانونية والتنظيمية الخاصة بالنفقات العامة عبرمراحلتنفيذها وأساليب الرقابة الممارسة في ذلك، بالإضافة إلى توضيح الأسباب التي دفعت لإصلاح منظومات الميزانية، مع إبراز أهم الفروق بين النظام الحاليومنظومة الإصلاح المطبقة، وإبراز دور هذه الأخيرة في ترشيد الإنفاق العام قياسا بنتائج تجارب دولية تم تنفيذها، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لإبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالموازنة العامة في الجزائر، كما استعمل الباحث المنهج التاريخي لتوضيح تطور الأنظمة الموازنية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال جمع البيانات وتحليلها لإثبات بعض العيوب أو المزايا التي يتميز بها نظام الموازنة في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى أن صدور القانون العضوي 18-15المتعلق بقانون المالية من أهم منجزات مشروع الإصلاح الموازني، غير أن أهم ميزة لهذا الإصلاح هو عدم الالتزام بالرزنامة التي حددتها السلطات لتنفيذ المشروع.
- دراسة مختار عصماني، رابح أوكيل(2020):**تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر**، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،حيث حاولت الدراسة فحص الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 للتحقق إذاكان قد تم احترام قيد الموازنة بين الأزمنة، وأظهرت نتائج الدراسة

من خلال اختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات والإيرادات، وهذا يعني أن الميزانية العامة في الجزائر مستدامة، إلا أنها استدامة ضعيفة، واقترحت الدراسة تحسين الحكومة إيراداتها الضريبية وغيرها من مصادر الدخل لضمان تحقيق فائض في الميزانية.

- دراسة مراد بوعيشاوي، غزازي عماد(2020): **تحليل وتقييم مسار الاستدامة المالية في الجزائر لفترة 2000-2020**، مقال منشور بمجلة**REVUE D'ECONOMIE et de MANAGEMENT**، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على تحقيق الاستدامة المالية، وذلك باستخدام مختلف مؤشرات الاستدامة المالية للفترة (2000-2020) والمعطيات المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من هشاشة الاستدامة المالية، بسبب ارتباط الإيرادات العمومية بالجباية البترولية وتأثرها بالصدمات النفطية، مثل الصدمة المزدوجة لانخفاض الطلب وانتشار وباء كورونا كوفيد 19، وكانت الخسائر كبيرة جدا، خاصة منذ بداية شهر مارس2020، ويوصي الباحثان بإيجاد نموذج اقتصادي جزائري جديد يضمن التمويل الدائم للاقتصاد من خلال زيادة الجباية العادية لتغطية النفقات العمومية.

- الدراسات العربية:

- حسام خالد حسين الريفي(M2014)، **العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، وقد هدفت الدارسة إلى بيان العوامل التي تساعد على تحقيق الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية في الفترة 1996-2013، وذلك باستخدام عدة نماذج قياسية تحدد مدى مساهمة هذه العوامل في خفض عجز الموازنة وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية بما يضمن إعطاء دور للموارد المحلية، وأظهرت نتائج التقدير القياسية وجود آثار معنوية لعدد من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع لا يمكن إهمالها، وكان من أهم توصيات الدارسة ضرورة انتهاج سياسة رشيدة لإدارة النفقات العامة من خلال مجموعة من الإجراءات والعمل على تحسين كفاءة الدوائر الضريبية وتجنب إحداث زيادات مباشرة في الضريبة.
- دراسة وحيد عبد الرحمن بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي (2016): حول **تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية**، مقال منشور بمجلة بحوث اقتصادية عربية،حيث كان موضوع الدراسة وهدفها تقييم مدى قدرة السعودية على تحقيق الاستدامة المالية، وذلكمن خلال دراسة العلاقة بين النفقات والإيرادات الحكومية، وفق تطبيق القيد الزمني للميزانية العامة، وتم استخدام بيانات سنوية من عام 1969 إلى عام 2015لاختبار قدرة السعودية على تحقيق الاستدامة المالية، وقد اتبعتالدراسة الأسلوب القياسي، وتوصل الباحثان على أن الإيرادات الحكومية تنمو بمعدل أسرع من النفقات الحكومية مما يدل على قدرة السعودية

على سداد العجز واحتواء أعباء الدين،وبالتالي تحقق شرط الاستدامة المالية، كما أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين النفقات والإيرادات الحكومية، مما يدل على قدرة السلطات المالية السعودية على اتخاذ قرارات متزامنة تتعلق بتعديل النفقات والإيرادات الحكومية آنيا، حيث يجب على السلطات المالية اتخاذ قراراتها وفق التكاليف والإيرادات الحدية للموارد والاستخدامات، بمايضمن تحقيق الاستدامة المالية في المستقبل.

- دراسة ثامر علي النويران (2020): **تحليل استدامة الدين العام في الأردن للفترة من 2000–2020**،مقال منشور بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، حيث هدفت هذه الدراسة لقياس مدى استدامة الدين العام في الأردن، وذلك باتباع أربع مؤشرات وهي: المقارنة بين مرونة النفقات والإيرادات العامة للدولة، وإجراء مقارنة بين أسعار الفائدة الحقيقية على الدين العام، وبين معدل نمو الناتجالمحلي الإجمالي الحقيقي، وحساب الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وحساب الاستدامة المالية من خلال حساب وفرة/ عجر الموازنة العامة للدولة قبل/بعد المنح وذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم القدرة على تحقيق الاستدامة المالية حسب مؤشر المقارنة بين مرونة النفقات والإيرادات العامة للدولة، وإمكانية تحقيق الاستدامة المالية حسب مؤشر المقارنة بين أسعار الفائدة الحقيقية علىالدين العام وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وعدم القدرة على تحقيق الاستدامة المالية في معظم سنوات الدراسة حسب مؤشر الدينالعام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما تبين أن هناك قدرة على تحقيق الاستدامة المالية حسب مؤشر وفر/ عجر الموازنة العامة للدولة بعد المنحوذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه لا يمكن تحقيق الاستدامة المالية باستخدام مؤشر وفر/ عجر الموازنة العامة للدولة قبل المنح، وذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الجهود لزيادة الاعتماد على الموارد الذاتية لتغطية العجز في الموازنةالعامة للدولة، وضبط الإنفاق العام، وتقليل اللجوء للاقتراض وحصره في تمويل المشاريع الإنتاجية.
- دراسة أصيل المحماح، وماجدة قنديل (2019): **تحديات الاستدامة المالية في ظل الوضع الطبيعي الجديد لانخفاض أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي**، مقال منشور بمجلة International Journal of Development، يهدف الموضوع إلى البحث في استدامة السياسة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال استكشاف ردة فعل الحكومات عليها، وزيادة تراكم الدين العام عن طريق تقدير دالة رد الفعل المالي لارتفاع الدين، ومعرفة ما إذا كانت السلطات قد اتبعت سياسة مناسبة للتوخي من تراكم الديون المفرطة وكبح العجز وإصلاح المالية العامة، ثم تقارن الدراسة النتائج التي تم الحصول عليها مع المجموعات الأخرى

المماثلة وغير المماثلة من حيث الهياكل الاقتصادية والاعتماد على النفط، وفهم ديناميكية بعض عوامل الاقتصاد الكلي بشكل مختلف على استجابات السياسة المالية، في سياق صدمات أسعار النفط وارتفاع الأسعار، وأظهرت النتائج أن معامل رصيد الدين المتأخر كان معنوياً وإيجابياً، يعني أن دول مجلس التعاون الخليجي تعمل على زيادة وتيرة الإصلاحات، والتوازن الأولي للمالية العامة لأنها تصدر المزيد من الديون لضمان سياسة مالية مستدامة، ويتفق الدليل مع النظرية القائلة بأن المستويات الأعلى من الديون تتطلب جهودًا مالية أكبر، ولكن عند مستويات الديون المنخفضة لا يزال لدى البلدان مجال لزيادة الإنفاق دون تعريض القدرة على تحمل الديون للخطر، طالما ظلوا ملتزمين بالإصلاحات الماليةلزيادة الرصيد الأساسي، يدعم ذلك فكرة أن المالية العامة للمنطقة تحسنت استجابة للتعديلات المالية الأخيرة، ومع ذلك فإن التجارب الوطنية تختلف إلى حد كبير، لا سيما بالنظر إلى التباين في أسعار التعادل المالي مقابل المستوى الطبيعي الجديد المنخفض لأسعار النفط.

– الدراسات الأجنبية:

- دراسة: Bajo –Rubio,DiazRoldane:

Is the budget deficit sustainable when fiscal policy is non –linear The case of Spain. حيث تم فحص الاستدامة طويلة المدى لعجز الميزانية للفترة 1964-2003،عندما يتم تنفيذ السياسة المالية كعملية غير خطية، بالاستفادة من التطورات الأخيرة بناء على نموذج التكامل المشترك الذي يأخذ في الاعتبار إمكانية وجود علاقة غير خطية بين النفقات والإيرادات الحكومية، وتم تطبيق التحليل على حالة إسبانيا، الدولة التي أنجزت مؤخرًا ضبطا ماليا مهما بشكل عام، وتشير النتائج إلى وجود تأثيرات غير خطية كبيرة في السياسة المالية الإسبانية، بحيث لاتقوم السلطات المالية بتخفيض العجز إلا إذا كانت كبيرة، مما يضمن بدوره استدامتها على المدى الطويل.

- دراسة (The World Bank,2005)

Fiscal and public debt sustainability– Egypt Public Expenditure Review

حيث تقيّم هذه الدراسة قابلية تَحمُل الدين العام في مصر في ضوء الاتجاهات الحديثة العهد في المالية العامة، وهي تناقش تقييمات مختلفة للدين العام في مصر، وتحلّل الاتجاهات الرئيسية في المالية العامة التي كانت سبب الزيادة الأخيرةفي الدين العام، وتستطلع ما إذا كانت هذه الاتجاهات هيكلية أم ناتجة عن الدورة الاقتصادية، مع محاكاة مسارات الدين العام والإنتاج استنادا إلى عدد من بدائل الافتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية

الكلية، وتخلُص هذه الدراسة إلى أربعة استنتاجات رئيسية: **أولا** نسبة الدين العام إلى الإنتاج في مصر مرتفعة قياسا مع البلدان المماثلة من بين البلدان المتوسطة الدخل، **ثانيا** الدين العام مدفوع بعوامل هيكلية وليس بعوامل الدورة الاقتصادية، **ثالثا** نقاطالضعف الهيكلية في الموازنة ناجمة بصورة رئيسية عن انخفاض حصيلة إيرادات الضرائب وانخفاض مرونة النظام الضريبي، فضلاً عن ارتفاع الأجور والإنفاق على الدعم المالي ومدفوعات أسعار الفائدة، **أخيرا** يتضح من نتائج عملية المحاكاة أن من شأن عمليات تكييف المالية العامة وتحقيق نمو الاقتصاد المساعدة في وقف تزايد الدين العام وتحقيق قابلية القدرة على تحمله، وفي هذا الصدد، تتمثل الاستراتيجية المرغوبة في استراتيجية تحقيق النمو الاقتصادي دون التسبب بزيادة الدين العام، وبعبارة أخرى الاستراتيجية التي تعتمد إلى حد كبير على استثمارات القطاع الخاص كمحرك دافع للنمو الاقتصادي.

- دراسة (Liubov Lysiak, Svitlana Kachula, Oksana Hrabchuk, Milena Filipova and,Anna Kushnir،2020) بعنوان:" **Assessment of financial sustainability of the local budgets: case of Ukraine**"، مقال منشور بمجلة Public and Municipal Finance، والغرض من الدراسة هو تلخيص المبادئ النظرية والعملية لتقييم الاستدامة المالية للميزانيات المحلية، وتحديد الاتجاهات لتحسينها في أوكرانيا مع الأخذ في الاعتبار الممارسات الدولية، وكشفت الدراسة عن عدم وجود نظام موحد لتقييم الاستدامة المالية للميزانيات المحلية في أوكرانيا، حيث تم تحديد نظام مؤشرات لتقدير الاستدامة المالية للميزانيات المحلية، كما تم تجميع المؤشرات وحسابها بناءً على دراسة التجربة العملية، تم تحديد التدابير التي من شأنها أن تسهم في نهج منظم لتقييم الاستدامة المالية للميزانيات المحلية في أوكرانيا، وخلصت الدراسة إلى أن التقييم المنهجي للاستدامة المالية للميزانيات المحلية هو شرط أساسي لاتخاذ قرارات إدارية مستنيرة بشأن التعديلات الضرورية على الميزانية،وتحسين جودة تخطيط الميزانية وفعالية سياستها.

- **هيكل الدراسة:**

لدراسة هذا الموضوع نقسم البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول**: الإطار النظري حول عصرنة نظام الموازنة العامة للدولة؛
- **الفصل الثاني**: الإطار النظري والتحليلي للاستدامة المالية ومؤشراتها؛
- **الفصل الثالث**:عصرنة الميزانية العامة في ظل تحديات الاستدامة المالية

الفصل الأول

الإطار النظري حول عصرنة نظام الموازنة العامة للدولة

تمهيد:

ترشيد الإنفاق العام لا يعني مجرد تخفيض النفقات العامة، وإنما تبرير الإنفاق بما يحقق رفاهية المجتمع، أي إنتاجية الإنفاق العام، وقد يتفق أغلب المحللين وعلماء الاقتصاد على أن المشكلة الأساسية التي تواجهها الدول هي مشكلة فعالية وأداء في إدارة الموارد، وأن توفير أحسن الخدمات العمومية بأقل التكاليف هو أحد الأولويات التي يجب الاهتمام بها.

ونعتقد أن المشكلة ليست في زيادة الإنفاق سنة بعد أخرى، وليست هذه السياسة التي تشكل مأزقا على المدى الطويل، وإنما يتطلب الأمر تعبئة الوسائل والموارد البشرية والمادية من أجل تحقيق أهداف التوسع بما يضمن تحقيق الأهداف التنموية والخطط الاقتصادية الموضوعة،دون أن يعيق ذلك قدرة الدولة على الإنفاق في ظل الإيرادات المتوفرة.

وبما أن الموازنة العامة للدولة هي إحدى عناصر السياسة المالية والتي تعتبر الواجهة الناجحة للسياسة الاقتصادية من خلال تحقيق النفقات العامة للأهداف المسطرة، وتعبئة الموارد اللازمة لتغطيتها مع ضمان استدامتها، وخاصة إذا كانت الإيرادات النفطية أهم مصادر التمويل، فإن ذلك يشكل تحديا كبيرا أمام صعوبة التخلي عن هذا المصدر المرتبط أساسا بالتقلبات والأزمات العالمية.

ولعل أهم الأسئلة التي تفرض نفسها والتي تمهد لنا معالجة محاور هذا الفصل من خلال الإجابة عنها: ما مفهوم الموازنة العامة للدولة؟ ما هي عناصر الميزانية العامة حسب القانون 84-17؟، ما هو واقع النظام الموازني في الجزائر؟، وما هي الأسباب التي أدت إلى عصرنة نظام الموازنة العامة في الجزائر؟

ولهذا الغرض نتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول الموازنة العامة للدولة

المبحث الثاني: تسيير الموازنة العامة للدولة في ظل العصرنة

المبحث الثالث: مشروع عصرنة الموازنة العامة في الجزائر

المبحث الأول: أساسيات حول الموازنة العامة للدولة

تمثل الموازنة* العامة للدولة إحدى الجوانب التنظيمية للمالية العامة، حيث تعبر عن نهج الحكومة وأسلوبها في إدارة الأموال العامة، فهي المرآة العاكسة للسياسة المالية وكل ما يتعلق بمسائل الإيرادات والإنفاق الحكومي لتسيير مختلف المرافق العمومية، ولذلـك يُنظر لها على أنها الأداة التي تستطيع الدولة تحقيق أهدافها وخططها المستقبلية، وقد تطور مفهوم الموازنة العامة للدولة من إطارها التقليدي إلى إطار يجعلها محورا أساسيا للسياسة المالية للدولة.

المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة للدولة

تطور مفهوم الموازنة العامة للدولة، حيث لم تعد تلك الوثيقة التي تضفي الطابع التشريعي على النفقات والإيرادات التي كانت مرتبطة بالطابع التقليدي للحكومة، بل أصبحت خطة سنوية تعكس الخطط والاستراتيجيات المتوسطة والبعيدة الأمد، والتي تستهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وتنموية، مما غير من شكل ومحتوى الموازنة العامة بما يوفر الفهم لأهدافها وبرامجها، وتوفير عرض واضح يتيح أمكانية المتابعة والتقويم والمحاسبة والمسائلة[1].

وقد احتلت دراسة الموازنة العامة جانبا مهما من الدراسات الحديثة، نظرا لتزايد تأثيرها على التوازن الاقتصادي، ودراستها بتعمق يهدف إلى تطوير قواعدها وخصائصها، وهذا مما يضطرنا إلى التركيز عليها ما استدعت الضرورة بدراسة المال العام من مختلف جوانبه.

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة للدولة

يزخر الفكر المالي بتعريف الموازنة العامة للدولة حتى وإن اختلفت الصياغة، إلا أنها تصب في المفهوم نفسه، سواء أكانت هذه التعريفات قد وردت في التشريعات الأجنبية أو العربية، أو في تعريفات المؤتمرات والندوات العلمية، أو في كتب المالية العامة، وسنورد فيما يلي بعض التعريفات:

- ✓ تقدير تفصيلي احتمالي لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة زمنية مقبلة تكون عادة سنة يتم إعدادها من قبل السلطة التنفيذية ويتم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية؛
- ✓ عبارة عن خطة مالة معتمدة من قبل السلطة التشريعية، والموازنة العامة خطة مرسومة للسياسة الإنفاقية للحكومة، وهي خطة قصيرة الأجل، وهي أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف

* يرى البعض أن إطلاق الموازنة العامة للدولة بدل الميزانية العامة، لأن هذه الأخيرة ألصق بالمشاريع، وهذا دون سند علمي أو نظرية علمية.

[1] علي محسن العلاق، **إعادة النظر في بنية وعرض الموازنة العامة للدولة في إطار الاقتصاد الكلي**، ص 01، متوفر على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي(CBI)https://www.cbi.iq/page/37، تاريخ الاطلاع 2022/07/13، التوقيت: 16:30.

الاجتماعية والاقتصادية للحكومة، وهي تقدير مفصل للإيرادات والنفقات، وهي تعبير مالي عن توجهات الحكومة لتسيير حياة المجتمع.[1]

- ✓ عرفها القانون الفرنسي بأنها وثيقة تنبؤ وإقرار للإيرادات والنفقات السنوية للدولة أو لأنواع الخدمات التي تخضع هي الأخرى لنفس القواعد والتنظيمات القانونية[2].
- ✓ وتعرف في دليل المحاسبة الحكومية للأمم المتحدة للموازنة بأنها عملية سنوية ترتكز على التخطيط والتنسيق، ورقابة استعمال الموارد لتحقيق الأغراض المطلوبة بكفاءة[3].
- ✓ وتعتبر الموازنة العامة للدولة وثيقة هامة، مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية، لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة.[4]
- ✓ هي تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن،وقد أصبحت الأداة الرئيسية التي تُستخدم في السياسة المالية لتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية[5].
- ✓ تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية، والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها[6].

من خلال التعاريف السابقة، فالملاحظ أن التعريفات الواردة في كتب المالية تتماشى والنظرة الحديثة لمفهوم الموازنة وعلاقتها بسياسة وأهداف الدولة، ما يعكس الخصائص الحديثة باعتبارها إحدى أدوات تنفيذ السياسة المالية، غير أن التعريفات السابقة تختلف حسب وجهات النظر من الناحية المالية أو الاقتصادية أو السياسية وغيرها، وهذاما يعرف بمداخل الموازنة الأمـــــر الذي يعطيها الأهمية البالغة ويوضح طبيعتها، ويمكن تحـــــديد

المفاهيم الأساسية لها، كما يلي[7]:

[1] صلاح الدين حمدي، **المالية العامة**، مكتبة زين الحقوقية والأدبية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 2015، ص 211.

[2] حسن سلوم، محمد خالد المهايني، **الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد 64، 2007، ص95.

[3] فهمي محمود شكري، **الموازنة العامة ماضيها حاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 01، 1990، ص 28.

[4] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط 02، 2005، ص 383.

[5] محمد سعيد فرهود، **علم المالية العامة**، مطابع معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 1403 هـ، ص 498.

[6] المادة 06، القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

[7] مداحي عثمان، **دور الرقابة على تنفيذ الموازنة في ترشيد الإنفاق العام**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 24، 2020، ص 104.

- **المفهوم المحاسبي**: حيث يُنظر للموازنة العامة بأنها أرقام حسابية متعلقة بالاعتمادات المتوقع إنفاقها، والإيرادات التي يُوقع تحصيلها خلال فترة زمنية مقبلة؛
- **المفهوم الرقابي**: حيث أنها الأداة الرقابية التي تمارسها السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية بمدى التزامات هذه الأخيرة بتنفيذ الموازنة؛
- **المفهوم السياسي**: حيث أن الصيغة النهائية للموازنة العامة، تمثل التوافق بين مختلف الأطراف السياسية المكونة للسلطة التشريعية بما يخدم مختلف وجهات النظر للتكتلات، ويوفق بينها ضمانا لاستقرار المجتمع وتحقيق الأهداف؛
- **المفهوم القانوني**: حيث يرى علماء القانون بأن الموازنة قانون تمر بالإجراءات نفسها التي يمر عليها اعتماد أي قانون؛
- **المفهوم التخطيطي**: وهذا تبعا للمفهوم الحديث لدور الدولة المنظمة أو المتدخلة، والتي تمارس من خلالها الدولة عملية التخطيط على مدى سنة أو عدة سنوات؛
- **المفهوم الاقتصادي**: حيث تمثل الموازنة العامة الخطة الاقتصادية للدولة والأهداف التي تسهر على تحقيقها من أجل إحداث التنمية الاقتصادية المنشودة.

ومما سبق،فإن الموازنة العامة للدولة تقوم على عناصر أساسية وهي:

أولا:النظرة التوقعية

وهي تقدير لأرقام مبالغ النفقات والإيرادات من طرف السلطة التنفيذية لفترة قادمة معبر عنها عادة بسنة، وهو ما يعكس برنامج عمل الحكومة مستقبلا وسياستها، حيث تشمل دلالة الأرقام المتوقعة ناحيتين هما[1]:

✓ **الناحية الحسابية**: فأرقام النفقات العامة تدل على الاعتمادات التي يمكن للحكومة إنفاقها، ولا يجوز لهـــا أن تتجاوزها، وأرقام الإيرادات العامة تدل على ما تتوقعه الحكومة تحصيله لتغطية النفقات العامة، من مختلف مصادر التمويل.

✓ **ناحية التعبير عن البرنامج السياسي والاجتماعي والاقتصادي**:والذي تسعى الحكومة لتحقيقه من خلال فترة تنفيذ الميزانية، ذلك أن مقدار كل من الإيرادات والنفقات العامة، ونسبتها إلى الدخل القومي، ونسبة كل نوع منها إلى مجموع الإيرادات العامة، أو مجموع النفقات العامة ومقارنة تغيراتها مع الفترات السابقة، فإن ذلك يكشف عن سياسة الدولة.

[1] محمد سعيد فرهود، **مرجع سبق ذكره**، ص 499.

ثانيا: الإجازة والإقرار

حيث يتطلب تنفيذ الموازنة موافـــقة السلطة التشريعية أي الموافقة على توقعات النفقات والإيرادات للسنة المقبلة، وهو ما يخول لها المراقبة عـــلى أعمال الحكومة في جميع المجالات، وجدير بالذكر أن الذي يخضع لإقـــرار السلطة التشريعية هو نظرة الحكومة التوقعية للنفقات العامة دون تقديراتها التوقعية للإيرادات العامـــة، ذلك أنها واجبة التحصيل طبقا لنصوص القوانين التي تقررها[1].

ثالثا: الأهداف

تشير أرقام الميزانية –كما أشرنا سابقا– إلى التعبير عن البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تسعى الحكومات لتجسيده، وهذا ما يوضح الأهداف التي تسعى الموازنة العامة لتحقيقها، إذ أن النفقات العامة والإيرادات العامة ما هي إلا انعكاس للتخطيط كما ورد في بعض التعريفات بأن الموازنة العامة خطة مالية.

وتجدر الإشارة إلى أن تزايد النفقات العامة والذي يترتب عنه البحث عن مصادر تمويل لتغطيتها، هذا ما أدى إلى تطور سريع في أدوات وأساليب الموازنة بقصد المساعدة على اتخاذ القرارات. وقد تجسدت هذه التطورات في الجهود المبذولة من خلال ترشيد اختبارات الموازنة في الأخذ بميزانية البرامج والأداء ثم بنظام التخطيط والبرامج، ثم نظام الأساس الصفري، مما أُطلق عليه الاتجاهات الحديثة في ترشيد الميزانية العامة[2].

الفرع الثاني: أهمية الموازنة العامة

تُعتبر الموازنة العامة المرآة العاكسة لمجمل النشاط الاقتصادي على اعتبار أن السلطة لا يمكنها ممارسة النشاط دون إنفاق ودون الحصول على الموارد اللازمة، لذلك فإن بنود الموزانة تعكس أنشطة الدولة وتبين أهدافها، حيث أن المحتوى المعاصر للموازنة العامة يؤكد على كونها خطة مدروسة بضوء احتياجات وإمكانيات الوزارات، وأن بنود تقسيمات الموازنة توضع في الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، فهي من جهة تحدد النشاط الاقتصادي للدولة وفي جانب آخر تحدد وسائل تمويل هذا النشاط، مع ضمان استمراريته واستدامته.

وقد أظهرت التجارب المالية في مختلف دول العالم حجم التطور الملحوظ في وظائف الموازنة العامة للدولة، مما جعلها تأخذ أهميتها من مختلف أبعادها، ويمكننا توضيح أهمية الموازنة العامة كما يلي[3]:

أولا: الأهمية السياسية

---

[1] محرزي محمد عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص 385.

[2] محمد سعيد فرهود، **مرجع سبق ذكره**، ص 503

[3] عادل حسان، **الموازنة العامة بين النظرية والتطبيق**، متوفر على الموقع: https://www.pma.ps/Portals، تاريخ الاطلاع: 2022/07/16، التوقيت 14:32.

لم تعد الموازنة العامة مجرد خطة مالية لعرض إيرادات الدولة ونفقاتها، بل أصبحت لهـــا أهمية سياسيـــة متزايدة يتم من خلالها تنفيذ الحكومة لبرامجها السياسية، وبالتالي يمكننا اعتبار أن الموازنة العامة إحدى الأدوات السياسية التي تؤثر على المال العام من حيث التصرف فيه، وتنظيم عمليات صرفه وضبطها، وتعتبر وسيلة ضغط تستخدمها السلطة التشريعية لحمل الحكومة باتباع برنامج سياسي ومالي معين وصولا لتحقيق الأهداف، وذلك بامتلاك السلطة التشريعية الحق في التعديل أو الزيادة أو النقصان، إضافة إلى أن الموازنة العامة تعد وسيلة برلمانية تستخدمها السلطة التشريعية لنقد واختيار عمل الحكومة، وهذا من خلال المناقشة البرلمانية للموازنة، وهو نوع من الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وما ستقوم به مستقبلا، وغالبا ما تحاول السلطة التشريعية استغلال فرصة إقرار الموازنة العامة، والاستفادة منها بتمرير بعض القوانين كوسيلة ضغط فيما يخص يعض التشريعات التي تحتاج وقتا أطول في المصادقة عليها[1]، غير أن حقيقة الأمر –حسب اعتقادنا– أن إقرار الموازنة العامة يكشف إلى أي مدى تتمتع السلطة التشريعية في ممارسة الصلاحية من حيث الرقابة على أعمال الحكومة، خاصة أن دورها في غالب الأحيان هامشيا وشكليا.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر الموازنة العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي تُستخدم في ادارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه، ففي حالات الكساد الاقتصادي تقوم الحكومة بتحفيز الاقتصاد من خلال تطبيق السياسة المالية التوسعية من أجل زيادة الطلب على السلعوالخدمات، إما بزيادة في النفقات العامة أو تقليل نسب الضرائب، أما في حالات التضخم الاقتصادي تقوم الحكومة على استخدام السياسةالمالية الانكماشية الرامية إلى سحب السيولة من الاقتصاد، وذلك من خلال تقليل النفقات العامة أورفع نسب الضرائب، وتظهر الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة للدولة من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي، استقرار الأسعار، التوظيف الكامل، وتخصيص الدولة جزءًا من النفقات لإنجاز الاستثمارات الأساسية في بعض فروع النشاط الاقتصادي لرفع معدلات النتاج الوطني، وتقديم الدعم للصناعات الوطنية، وهذا ما يعطي الموازنة العامة صورة من صور التخطيط الاقتصادي[2]، وتزداد أهمية الموازنة من الناحية الاقتصادية إذا علمنا أن للحكومة عدة أوجه للتدخل كالضرائب المختلفة والقروض التي تضفي على الموازنة أهمية اقتصادية كبيرة، وقد كان الفضل في توجيه الفكر الاقتصادي لاستخدام الموازنة العامة،

[1] أعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص91.

[2] أحمد عبد الصبور عبد الكريم أحمد، **دور الوقف في تخفيف العبء عن الموازنة العامة– دراسة مطبقة على الموازنة المصرية–**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 03، 2013، ص 320.

والسياسةالمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى الاقتصادي البريطاني(**كينز**)*الذي توصل في تحليلاته الى ضرورة زيادة الانفاق الحكومي لزيادة الطلب الكلي في ظروف الكساد، من أجـــل معالجته وإزالة آثاره[1]، فهي الوثيقة المالية التي توضح الوضع المالي والاقتصادي للدولة.

ولا تقل الأهمية الاجتماعية للموازنة العامة عن الأهمية الاقتصادية، حيث أصبحت الموازنة العامة وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب التصاعدية، ثم توجيه حصيلتها لتمويل بعض أنواع النفقات مثل إعانات الضمان الاجتماعي أو دعم السلع الاستهلاكية الضرورية، ومجانية التعليم والخدمات الصحية، كما يمكن أن تكون وسيلة للتوجيه الاجتماعي من خلال فرض الضرائب على السلع الاستهلاكية غير المرغوب في استهلاكها مما يؤدي التقليل من استهلاكها[2].

ثالثا: الأهمية المحاسبية والرقابية

تكتسب الموازنة العامة أهميتها كونها أداة فعالة بيد السلطة التشريعيةللرقابة على أداء السلطة التنفيذية، والتي يتم من خلالها تقييم أداءالوحدات الحكومية وأنشطتها،فمن خلال الموازنة العامة يتم التعرف على نوعية وحجم الخدمات والبرامج التي تقدمها المؤسسات العامة فيالدولة، ومدى تحققها للأهداف المحددة لها والتي بدورها تعمل علىتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للسلطة التنفيذية للقيام بمسؤولياتها وواجباتها، كما أن أهمية الموازنة المحاسبية تبدو واضحة فيما يتعلق بأنواع الحسابات التي ينبغي إمساكها لتنظيـــم المعاملات المالية، إذ يُمسك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حسابا خاصا يختلف من سنة لأخـــــرى وفقا للطريقة ومدة الاعتماد[3].

مما سبق، فإنه من خلال التطبيق الفعال للموازنة العامة بمراعاة التسيير الأمثل للمال العام، وفي ظل الأهمية التي تتمتع بها الموازنة العامة للدولة في المفهوم الحديث، يمكن للحكومات تحقيق ما يلي:

- تحقيق النمو الاقتصادي؛
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال توجيه الإنفاق الحكومي نحو الاستثمار المدر للعوائد مما يضمن استدامة

*جون ماينرد كينز، هو مؤسس الفكر المالي الحديث، وضع في عام 1935مؤلفَه الشهير (النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود)، الذي كان انقلابا على الفكر الاقتصادي التقليدي في الثلاثينات من القرن المنصرم.

[1]سيروان عدنان ميرزا الزهاوي، **الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة**، متوفر على الموقع: https://almerja.com/reading.php?idm=65430، تاريخ الأدراج: 2016/10/25، تاريخ الإطلاع: 2022/07/17، 16:45.

[2]عادل فليح العلي، **المالية العامة والقانون المالي**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2، 2011، ص 329.

[3]مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون رقم الطبعة، 2004، ص 55.

مصادر التمويل؛

- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توجيه الدخل، مما يخفف العبء الضريبي على محدودي الدخل؛
- الحد من الإسراف والتبذير، وهذا ما يؤدي إلى اتخاذ التدابير لترشيد الإنفاق العام، حيث أنه من الملاحظ أن هذه الظاهر منتشرة في الدول النامية خاصة، بسبب قلة الكفاءة في إدارة المال العام والمتمثلة في بعض المظاهر- الدعم الاجتماعي، المنح الرواتب والأجور...-، وهذا ما يدعو إلى ضبط الإنفاق وتفعيل الرقابة على المال العام، والذي يثير التساؤل حول حجم الإنفاق الأمثل-كما سيأتي بيانه لاحقا-.

الفرع الثالث: الطبيعة القانونية والمالية للموازنة العامة

يكتمل تعريف الموازنة العامة للدولة بتمييزها عما قد يختلط بها، إذ أن الموازنة العامة عمل تقوم به السلطة التنفيذية من خلال هيئاتها العامة اعتمادا على القانون الذي تصدره السلطة التشريعية (قانون المالية)، وبالتالي وجب تبيين طبيعة هذا العمل من الناحية القانونية والمالية.

أولا: المضمون المالي للموازنة العامة للدولة

الموازنة هي التعبير المالي عن أهداف الحكومة التي تريد تحقيقها، والأساس في ذلك ببنود الموازنة سواء في جانب النفقات أو الإيرادات، إما من ناحية الأرقام المالية الواردة فيها، أو من ناحية تفاصيل مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق، إلا أن تقدير النفقات اللازمة، وتقدير الإيرادات التي تغطي هذه النفقات تعكس عملا تحليليا لكل من مكوناتهما، ثم اختيار الأكثر صلاحية في الجانبين بما يتماشى والخطوط الرئيسية للسياسة المالية العامة[1]، وهذا ما نلاحظه في الجدول المحاسبي الذي يحتوي على التقديرات التي تتصل بفترة زمنية لاحقة، وتتحدد التقديرات المذكورة في صورة جدول يبين المحتوي المالي للموازنة العامة،حيث يضم في جانب تقدير النفقات العامة مع تقسيماتها علىأنواع الإنفاق ويبين الهيئات التي تتولى هذا الإنفاق، وكذلك تقدير الإيرادات العامةمع تقسيماتها.

ثانيا: المضمون القانوني للموازنة العامة للدولة

يندرج هذا المضمون في إطار التمييز بين قانون المالية والموازنة العامة، بحيث أنه بعد مصادقة السلطة التشريعية على الموازنة العامة يصدر قانون المالية الذي يُعتبر قانون اعتمادها، ورغم موافقة السلطة التشريعية فإن الموازنة العامة تُعد عملا إداريا من ناحية الموضوع والشكل،إذ أن الموازنة العامة خطة تعدها السلطة التنفيذية لتنظيم الإنفاق والإيراد عن مدة معينة، وهي تمارس اختصاصها في شكل قراراتإدارية،أما قانون اعتماد الموازنة فيُعد عملا

[1] عادل أحمد حشيش، **أصول المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 1998، ص313.

تشريعيا من حيث الشكل باعتبار صدوره عن السلطة التشريعية،أما من ناحية الموضوع فلا يعدو أن يكون عملاإداريا،لأنه خال من قواعد عامة جديدة، ولا يمنح الحكومة سلطة أو حقا لم يكن قائما في القوانين السارية، لأن الإيرادات التي تقوم الحكومة بتحصيلها والنفقات التي يسمح لها بتنفيذها ناشئة عن قوانين سابقة، ومن أجل أن تمارس الحكومة هذه السلطات لابد لها من الحصول على إجازة من السلطة التشريعية لتنفيذ التقديرات الواردة في الجدول المحاسبي، ولذلك تظل هذه الإجازة عملا إداريا[1]، وجدير بالذكر أن السلطة التنفيذية قد تنتهز الفرصة في بعض الأوقات لتمرير بعض التشريعات للمصادقة أثناء المصادقة على الموازنة العامة للدولة، وعليه يظهر أن الموازنة العامة تتمتع بعنصرين هامين وجب التمييز بينهما، فهي قانون من الناحية الشكلية وعمل إداري من الناحية الموضوعية[*].

وهذا المنحى الذي يتعلق بمخلفات الموازنة يصعب تبريره لأنالقانون المتعلق بالتصديق على الموازنة لا تتجاوز مدته سنة مالية في الغالب، ولذلك ليس من الصحيح أن تلحق به تشريعات عامة ودائمة لسببين:

الأول تبُعثُر هذه التشريعات وتشتتها في الموازنة المتعددة والمختلفة بحيث يكون أمر الرجوع إليها صعبا، وأما **الثاني** فالخطورة الكامنة وراء هذا الإجراء، ذلكأن عمل المجالس التي تنتظر الموازنة السنوية للدولة تسوده السرعة، وإلحاق قانون عادي بها لا يفسح المجال لدراسته مـــن حيث غرضه وما يترتب عليه من نتائج، وقد يكون السبب الذي يدفع الحكومة إلى إلحـــاق القوانين العادية بالموازنة العامة هو الرغبة في تجاوز الإجراءات البطيئة وبالتالي التعجيل بإقرارها وقد يترتب على هذا التعجيل إدخال تعديلات خطيرة على التشريعات السارية[2].

المطلب الثاني: أثر التطور الاقتصادي على المفهوم التقليدي لمبادئ الموازنة العامة

إن المفهوم الحديث لوظائف الدولة وتجاوزها للوظائف التقليدية أدى إلى امتزاج موازنة الدولة بالنشاط الاقتصادي للمجتمع، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة تحضيرها بعيدا عن هذا النشاط باعتبارها إحدى أدوات السياسة المالية الفعالة في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، وقد عرفت الموازنة العامة للدولة مجموعة من المبادئ[**] التي

---

[1] عادل أحمد حشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص 314.

[*] غير أن لبعض أهل الاختصاص في علم المالية العامة رأي مخالف، بحيث يرون بأن الموازنة العامة قانون من حيث الشكل والموضوع، ذلك لأنها تضع قواعد آمرة، ولأنها تمر بجميع الإجراءات اللازمة لتشريع قانون، أنظر:**الميزانية والضرائب المباشرة في العراق**، ص 108، إلا أن اعتقادنا أن هذا الرأي لم يعاصر التطورات الاقتصادية وهو مرتبط أساسا بأنواع القاعدة القانونية المتمثلة في القاعدة الآمرة والملزمة والقاعدة الاختيارية، وفي ذلك نظر.

[2] حمادة خير، **الموازنة العامة**، ص5، متوفر على الموقع: https://www.esraa.edu.iq/modules/lect/lect/3501684.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2022/07/18، 15:05..

[**] للاطلاع أكثر على المبادئ العامة التي تحكم تحضير الموازنة العامة للدولة أنظر: محرزي محمد عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص391.

تحكم تحضيرها والتي تتلخص في أربعة مبادئ (قواعد) أساسية هي: قاعدة وحدة الموازنة، قاعدة سنوية الموازنة، قاعدة عمومية الموازنة وقاعدة توازن الموازنة، حيث أن السبب في اتباع هذه المبادئ هو معرفة المركز المالي للدولـــة ووضوحه وسهولة الرقابة عليه، وبالرغم من أن بعض هذه المبادئ قد فقد أهميته، إلا أن الأمر يستدعي دراستهـــا للنظر فيما آلت إليه هذه المبادئ على إثر تطورالنشاط الاقتصادي بعد تعدد الاستثناءاتعلىمبادئ الموازنة.

الفرع الأول: أثر التطور الاقتصادي على سنوية الموازنة العامة

إن اتساع نطاق دور الدولة مع ازدياد درجات التدخل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، أصبحت الموازنة العامة أداة من أدوات السياسة المالية بدل الحيادية التي كانت تتسم بها، وهذا الأمر مفروض في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها على الخصوص، وتواجه الحكومات على العموم.

أولا: نظرية الدورة الاقتصادية

لقد طرح مبدأ سنوية* الموازنة العامة مشكلتين أساسيتين بالرغم من تمسك المدرسة التقليدية بهذا المبدأ وعدم الخروج عنه، فالأولى تتعلق بكيفية تحديد بداية السنة المالية، والثانية تاريخ ختامها،فبخصوص بداية السنة المالية فإن غالبية الدول تتطابق السنة المالية فيها مع السنة المدنية، غير أن ختام السنة المالية يثير مشكلات دقيقة من الناحية الفنية وأكثر تعقيدا من حيث موضوع تحديدبداية السنة المالية، فالموازنة العامة توضع لمدة مستقبلية من الزمن هي سنة، ولا بد من إغلاق الحساباتلمعرفة المبالغ التي أُنفقت فعلا والإيرادات التي حُصلت فعلا، وهي بالطبع تختلف عن تقديرات الموازنة في بداية السنةالمالية[1]،ولهذا اتجه الاقتصاديون إلى العمل بموازنة الدورة الاقتصادية على عدة سنوات تبعا لتغيرات الأوضاع الاقتصادية بين كساد ورواج،بحيث تضطر الحكومة إلى الأخذ بعين الاعتبار هذه الأوضاع في تحضير الموازنة وتُعد استثناء لقاعد السنوية.

من الناحية العملية، كان لفكرة موازنة الدورة الاقتصادية رواجا إلى أنها تضاءلت، حيث أنها تناسب الدول صغيرة الحجم[2]، بالإضافة إلى صعوبة التقدير للنفقات العامة والإيرادات العامة،مما جعل أغلب الدول تلتزم بهذا المبدأ، مع إعادة النظر في الدورة الاقتصادية نفسها في الوقت الحاضر حيث أصبحت الموازنة العامة تواجه التقلبات الاقتصادية والتي يمكن مواجهتها بالموازنة السنوية.

*يرجع هذا المبدأ لاعتبارات سياسية ومالية وذلك من ناحية دوام رقابة السلطة التشريعية من جهة، وممارسة أغلب النشاطات الاقتصادية خلال فترة السنة التي تعتبر مناسبة في أغلب الدول، للاطلاع أُنظر: محرزي محمد عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص392.

[1]شباب سهام، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة–دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة 1980–2016**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019/2018، ص 25.

[2]حكيم بوجطو، **الموازنة العامة وآفاق العصرنة –حالة الجزائر–**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2008/2007، ص 9.

ثانيا: موازنة الخطة الاقتصادية

يقتضي تنفيذ البرامج الاستثمارية الكبرى رصد مبالغ مالية لازمة قبل التنفيذ والذي يأخذ سنوات عديـدة، وهذا ما يجعل الإنفاق يتجاوز موازنة سنة واحدة، ولذلك فإن التخطيط في بعض البلدان وخاصة الرأسمالية أدى إلى إحداث تعديلات على مبدأ سنوية الموازنة، وتوضح الطريقتين الموليتين هذه التعديلات[1]:

- **طريقة الاعتمادات بالارتباط**:حيث يتم وفق هذه الطريقة قيد المبالغ اللازمة لتنفيذ برامج الخطة في السنة الأولى،مما يسمح للسلطة التنفيذية من الناحية القانونية الارتباط بتنفيذ المشاريع التي يتضمنها برنامج الخطة دون الدفع الفعلي لكل النفقات، ثم يقيد في السنوات الموالية مبالغ الاعتمادات التي تعهدت الإدارة على دفعها في كل سنة مالية.
- **طريقة القانون بالبرنامج**: بحيث يعد برنامجا ماليا يغطي سنوات الخطة، ويتضمن الاعتمادات اللازمة لتنفيذ البرنامج وذلك بالتوزيع على سنوات متعددة، يدرج في موازنة كل سنة الجزء المخصص من الإنفاق، ويتم المصادقة على البرنامج المالي بصفة منفصلة، وبهذا يتم تقسيم المشروعات،ويخصص لكل منها اعتماد مالي يتم قيده في الموازنة العامة.

مما سبق، ومن خلال الطريقتين السابقتين فإنه يُؤخذ على الطريقة الأولى صعوبة توفير الاعتمادات، أو أن هذا الأمر يؤدي إلى الإسراف، وبالتالي تحمل الموازنة مزيدا من العبء، وأما الطريقة الثانية من الناحية القانونية فإن السلطة التشريعية غير ملزمة بالموافقة على اعتمادات لازمة لخطط مستقبلية، وهذا ما يطرح التساؤل حول مدى التزام السلطتين التشريعية والتنفيذية باتباع كل مرحلة، وهذا ما يقود إلى مناقشة النظام الاقتصادي القائم، بحيث يختلف الأمر في النظام الرأسمالي عنه في النظام الاشتراكي، ويعود الأمر إلى طبيعة الموازنة العامة السابقة الذكر من حيث اعتبارها قانونا يكتسي صفة الإلزام، أو تقديرات تكتسي الطابع الإداري.

الفرع الثاني: مبدأ توازن الموازنة ونظرية العجز المنظم

تستند قاعدة توازن الموازنة على الفكر التقليدي الذي يرى ضرورة توزان الموازنة سنويا بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، ما يوجب عدم الاعتماد على الإيرادات العامة غير العادية من أجل تغطية النفقات العامة العادية، حتى لا يؤدي ذلك إلى مشكلات اقتصادية[2]، وتفاديا للعجز الموازني والذي يعني التجاء الدولة إلى الإصدار النقدي أو الاقتراض لتغطيته، ولما كانت العمالة الكاملة هي الغرض الأساسي الذي ينطلق منه

[1]عادل فليح العلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 335.

[2]محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط 3، 2011، ص 68.

الاقتصاديون التقليديون فإنه يترتب عن الالتجاء للإصدار النقدي حدوث زيادة في وسائل الدفع دون أن تقابلها زيادة في السلع والخدمات، وهذا ما ينتج عنه ارتفاع في الأسعار وبالتالي الدخول في حلقة تضخمية تتدهور فيها قيمة النقود[1]، غير أن نظرية العجز المنظم تشير بعدم الخوف من التضخم في هذه الحالة، لأنه نافع ومفيد طالما أن الاقتصاد لم يبلغ حالة العمالة الكاملة، وبالتالي وجود طاقة انتاجية معطلة، ولكن ما يثير التساؤل هو إمكانية التطبيق في الدول النفطية والتي تفتقر إلى التنويع الاقتصادي.

واعتمادا على نظرية الطلب الفعال التي نادى بها **كينز**، الذي يعتبرأن عجز الموازنة قد يكون ضروريا ومقصودا لتحقيق التوسع الاقتصادي، حيث أنه في هذا الإطار لا خطر من القروض العامة إذا ما استخدمت حصيلتها في تمويل استثمارات منتجة تعطي عائدا، مما يزيد من الحصيلة الضريبية، وبالتالي الزيادة من نسبة الإيرادات العامة تُوجه لمجابهة أعباء القروض العامة، ولا خطر من استخدام الإصدار النقدي الموجه لتمويل الاستثمارات المنتجة، ذلك أن الاستثمارات تزيد من الطلب الفعال من جهة والطاقة الإنتاجية من جهة ثانية، وبالتالي زيادة العرض الكلي الذي يقلل من حدة التضخم، ولذلك ومن وجهة نظر المالية الحديثة فقد أصبح يُنظر إلى التوازن من خلال التوازن الدوري، وتوازن الاقتصاد العام بدلا من التوازن السنوي للموازنة العامة[2]، ونتيجة لذلك يصبح تحقيق أهداف المجتمع والتشغيل الكامل بالإضافة إلى الاستقرار ضرورة ملحة وحتى ولو أدى إلى الخروج عن القاعدة أو المبدأ.

وجدير بالذكر بأنتبنيصندوق النقد الدولي نظرية النيوكلاسيكيون*تعتبر بمثابة علاج مفيد لعجز الموازنة العامة للدولة،ويستند ذلك للعلاقة الوثيقة بين التخلص من عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات وبين القضاء على عجزالعامة للدولة، ولقد استخدم صندوق النقد الدولي المنهج الانكماشي لعلاج العجز في الموازنة العامةبواسطة زيادة موارد الدولة وخفض معدل نمو الانفاق العام[3].

الفرع الثالث: مبدأ وحدة الموازنة وتوظيف سلطة الدولة

إن لمبدأ وحدة الموازنة العامة مزايا مالية واقتصادية وسياسية من خلال إدراج جميع النفقات العامة والإيرادات العامة في وثيقة واحدة، مما يعني عدم تعدد موازنات الدولة الذي قد يؤدي إلى سوء التصرف في المال

[1] عادل أحمد حشيش، **مرجع سبق ذكره، ص**325.

[2] محمد شاكر عصفور، **مرجع سبق ذكره**، ص 70.

* ترتكز هذه النظرية على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث ترى بأن السبب الأساسي لعجز الموازنة هو تدخل الدولة في الاقتصاد.

[3] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر –تونس**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص 120.

العام، أو أن تجزئة موازنة الدولة يؤدي إلى حمل البرلمان على المصادقة على بعض أوجه الإنفاق قد لا تكون ضرورية، أو تضطر إلى البحث عن إيراد لها، وهذاما يسهل معرفة المركز المالي للدولة وخاصة عند مقارنة المجموع الكلي للإيرادات والنفقات من جهة، كما أنه يساعد الباحثين الماليين والاقتصاديين ما إذا كانت الموازنة متوازنة[1] من جهة ثانية، ومن الناحية السياسية فإنها تسهل رقابـــةالبرلمان للنشاط المالي للحكومة، ولهذا ونتيجة للاتجاهات الحديثة لوظائف الدولة وأخذ الحكومات بالأسلوب الحديث للإدارة والأخذ بنظم اللامركزية فقد أُنتقد هذا المبدأ للسببين التاليين[2]:

- أن هناك أنواعا من أنشطة الدولة كالنشاط الصناعي الذي يُمارس بواسطة المشروعات العامة، تتطلب ميزانيات خاصة وقد يصعب الحفاظ على نتيجة الربحية والنشاط بإدماجها في الموازنة العامة؛
- هناك اختلاف في أنواع النفقات والإيرادات مما يصعب معه تجميعها في أقسام إجمالية، حيث أن هناك نفقات نهائية وأخرى مؤقتة.

ولهذا تُعتبر قاعدة وحدة الموازنة العامة من القواعد الأساسية في المالية التقليدية، غير أن المالية الحديثة تسمح بورود بعض الاستثناءات*في شكل ميزانيات بما يتفق مع التوسع في دور الدولة ونشاطها وهي- دون الخوض في التفاصيل- الميزانيات الملحقة والمستقلة والميزانيات غير العادية وحسابات الخزينة.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن البعض من أهل الاختصاص يصرون على أن هذا المبدأ يكرس ويوظف سلطة الدولة، والتي ينبغي أن تقتصر على المصالح العامة لخدمة أغراض محدودة فضلا على أنه يحول دون رقابة ممثلي الشعب على أوجه استخدام هذه الموارد، والتي فُرضت على الأفراد بمقتضى القانون، ولذلك فإن السبيل الوحيد لضمان استخدام سلطة الدولة لاعتبارات المصالح العامة هو العودة من جديد للمبادئ العامة المستقرة في المالية العامة[3].

الفرع الرابع: قاعدة العمومية للموازنة العامة

مفاد هذه القاعدة أن كل الإيرادات المقرر تحصيلها في الموازنة تقابل كافة النفقات المعتمد تخصيصها في هذه الموازنة، ويعني هذا المبدأ أن النفقات والإيرادات العامة يجب أن تظهر بصورتيهما الكاملتين كإجمالية النفقات

[1] طاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، كلية الحقوق، جامعة بغداد، بدون سنة نشر، ص 110.

[2] عبد الكريم صادق بركات، **دراسة في الاقتصاد المالي**، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، بدون ذكر الطبعة، 1983، ص 475.

* للاطلاع أكثر: أنظر عبد الكريم صادق بركات، **المرجع نفسه**، ص 476.

[3] حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1998، ص77.

وإجمالية الإيرادات بشكلها التفصيلي[1]، ويقتضي من هذه القاعدة عدم إجراء أي نوع من المقاصة وأن لا يخصص أي نوع من الإيرادات لوجه من أوجه الإنفاق، وبهذا نجد أنه وجب الالتزام بمبدأين أساسيين هما:

- عدم تخصيص الإيرادات، بحيث أن كل الإيرادات تصب في الخزانة العامة، ولا يخصص إيراد معين لنفقة معينة وهذا ما يُحكم الرقابة على وجوه الإنفاق والحد من الإسراف،
- تخصيص الاعتمادات بحيث يتم تحديد مبلغ معين من لكل بند من بنود الموازنة، ولا يمكن أن يتم الإنفاق من بند آخر إلا بالرجوع إلى السلطة التشريعية فكلما كان التخصيص في الاعتمادات مطبق بالإضافة إلى عدم تجاوزها كلما عرفت القاعدة أهمية كبيرة.[2]

وبالرغم من مزايا عمومية الموازنة والفوائد، فقد تعرض هذا المبدأ لانتقادات نوجزها في النقاط التالية[3]:

- أن مبدأ عمومية الموازنة يضعف الحافز لدى العاملين أو القائمين بإدارة المرفق العام على ضغط نفقاتهم أو زيادة إيراداتهم باتباع طرق الإدارة الحديثة، وهذا الانتقاد فيه خلط بين عمومية الموازنة وعدم تخصيص الإيرادات،
- أن هذا المبدأ لا يشجع على استخدام الأساليب التجارية في إدارة المرفق العام، إلا أن العادة جرت على تسجيل النفقات وإيرادات معظم المرافق ذات الأنشطة التجارية والصناعية في ميزانيات خاصة تلحق بالموازنة العامة للدولة،
- اتباع هذا المبدأ من شأنه التأثير على مرونة العمل الحكومي وكفاءته وجودة أدائه، وهذا الانتقاد مردود ولا شأن به في القاعدة ولا بجودة وكفاءة العمل الحكومي.

إن متطلبات تحسين التسيير والاتساق مع خصوصيات بعضالمرافق العامة وبعض العمليات المالية للدولة بالرغم من أهمية هذا المبدأ، أدى إلى ظهور عدة استثناءات أهمها[4]:

- **الأرصدة المودعة:** يقصد بها تلك الأرصدة التي تخصص لمواجهة بعض النفقات ذات النفع العام منطرف الأفراد، فيتم توظيفها وفق لإرادة المانح؛
- **إرجاء إعادة الاعتماد:** يسمح هذا الإجراء للإدارة في حالة حيازة منقول لوقت محدد بيعه، وإدراج المبلغ ضمن الاعتماد الذي بموجبه تم الشراء، وهذا تشجيعا للمصالح الإدارية على صيانة عتادها مادام الثمن

---

[1] فهمي محمود شكري، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

[2] شريف حجازي، **المالية العامة**، متوفر على الموقع:
https://eco.nahrainuniv.edu.iq/wp-content/uploads/2020/03/pdf، تاريخ الاطلاع: 2022/07/22، 23:55.

[3] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ص 297.

[4] حكيم بوجطو، **الموازنة العامة وآفاق العصرنة –حالة الجزائر–**، مرجع سبق ذكره، ص11.

يعود إليها، ولا يدرج مع باقي الإيرادات.

المطلب الثالث: الموازنة العامة في التشريع الجزائري

ترتبط الموازنة العامة للدولة بعدة أطر وضوابط لهيئات مسؤولة عن الموازنة باتخاذ الإجراءات والعملياتالخاصة، وكل التقسيمات والتصنيفات التي تعتمد عليها الدولة في تبويب النفقات والإيرادات، بالإضافة إلى المراحل التي تمر بها والقواعد والمبادئ التي تحكمها.

ولقد عرفت الموازنة العامة في الجزائر العديد من التغييرات في القوانين التي تنظمها، ولكن بصدور قانون 17/84المعدل في 1988، تحددت المعالم الرئيسية للموازنة العامة في الجزائر، وتناول معظم الجوانب المتعلقة بها، وسوف نقوم في هذا المطلب بإلقاء نظرة تحليلية لمعظم الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة في الجزائر ومختلف القوانين التي حددت أطرها، ومدى مسايرتها لتطور الدولة ونشاطها الاقتصادي وفق اتجاهات المالية العامة الحديثة.

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري

يُعرف قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، والقانون المجسد للموازنة في الجزائر، وذلك بعد أن كان التشريع المالي الفرنسي المرجع الرئيس الذي يحكم مواد الموازنة العامة في الجزائر.

وبذلك عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة كما سبقت الإشارة إليه بأنها:(تتشكل الميزانية العامةللدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها[1])، وتشير المادة 03 من القانون 17/84 بأنه: (يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعبائها، وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصةلتسيير المرافق العمومية، كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات برأسمال.[2])

وأما القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 فقد عرف الموازنة العامة على أنها:(الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنهانفقات التجهيز العمومي ونفقات برأسمال وترخص بها[3]).

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 28، المؤرخة 10جويلية 1984، المادة رقم 06، ص 1040.

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون 88/05 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون رقم 84/17 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 02، الصادرة في 23 جمادى الأولى عام 1408هـ الموافق لـ 13جانفي 1988.

[3]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 90/21 المؤرخ في 24محرم 1411 الموافق لـ 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية عدد 35 الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990، ص 1132.

مما سبق، ذكرنا تعريفين للموازنة العامة استنادا إلى أهم قانونين شكلا الإطار التشريعي للنظام المالي عموما والموازنة العامة خصوصا، مما يقودنا إلى التطرق لأهم التشريعات التي شكلت الإطار التنظيمي للموازنة العامة.

الفرع الثاني: القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية

يُعتبر القانون 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984 الركيزة الأساسية في تحديد الأحكام التي من خلالها يتم إعداد قوانين المالية السنوية، وقد ورد ذكر قانون المالية في المادة 06 من القانون 17/84 والتي تنص (أن الإيرادات والنفقات النهائية للدولة تحدد سنويا بموجب قانون المالية،كما توزع وفق الأحكام التشريعية وهي شكل الموازنة العامة للدولة)[1]، وجاءت المواد الستة الأولى لتعطي مفهوماواسعا وشاملا لقانون المالية في الجزائر، بحيث يبين كيفية تحديد قانون المالية، وقدم أهم أنواعقوانين المالية والعلاقة بين قانون المالية وقانون ضبط الميزانية وصولا للمادةالسادسة التي أعطت تعريفا شاملا لقانون المالية، وهو يمكِّن اعتماد وتنفيذ الميزانية من خلاله على غرار المادة 02 منه: (يكتسي طابع قانون المالية:قانون المالية التكميلية والمعدِلة، وقانون ضبط الميزانية).

والملاحظ أنه حسب المادة 06 وضوح العلاقة بين القانون 17/84 والموازنة العامة،وهذا ما يبين أن هذا القانون ما هو إلا الوجه الثاني للميزانية العامة للدولة.

ومن أهم أحكام نص هذا القانون :

- ✓ أحكام متعلقة بتعريف قوانين المالية، قوانين المالية التكميلية وقانون ضبط الميزانية،
- ✓ أحكام متعلقة بالميزانية العامة للدولة، والتي تخص جانبي النفقات والإيرادات،
- ✓ أحكام متعلقة بالميزانيات الأخرى (الميزانية الملحقة، ميزانية الجماعات المحلية والهيات العمومية)،
- ✓ أحكام عامة مرتبطة بعمليات الخزينة،
- ✓ أحكام عامة مرتبطة بإعداد، ومصادقة وتنفيذ قوانين المالية،
- ✓ أحكام مختلفة.

ومن بين النقاط الأساسية التي يتناولها قانون المالية والتي سنهتم بدراستها لاحقا، هي سبل ووسائل تغطية عجز الموازنة على الرغم من أنه لا يتطرق إليها بشكل مباشر،ولكن يمكن ملاحظتها منخلال اللجوء إلىالقروض بشتى أنواعها.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون 17/84 عُدل في 1988 بالقانون 88-05 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم، وذلك بعد أزمة 1986 وتراجع أسعار البترول التي أحدثت آثارا كبيرة والمتمثلة في

[1] المادة 06، القانون 17/84، **مرجع سبق ذكره**.

اختلالات على مستوى الموزانة العامة،ثم عُدل بالقانون رقم 89-24 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 المعدل والمتمم، حيث جاء بعد التعديل الدستوري سنة 1989 وانتقال الدولة إلى نظام اقتصاد السوق.

الفرع الثالث: أحكام متعلقة بالموازنة وقانون المحاسبة العمومية

يُعد القانون 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية، والمراسيم التنفيذية الخاصة بتطبيقه مصدرا أساسيا، حيث يحدد الاحكام العامة المطبقة على الموازنة العامة وكذا العمليات المالية العمومية التي تشمل الإيرادات العامة والنفقات العامة وعمليات الخزينة، من خلال الأعوان القائمين بها من حيث التزاماتهم ومسؤولياتهم.

وقد صدر هذا القانون في ظل ظروف تميزت بتبني إصلاحات على النظام ككل في الدولة،والتي قدمت كضمانات من أجل قبول صندوق النقدالدولي لتقديم إعانات لتسيير الأزمة المالية التي عرفتها الدولة، فجاء ليملأ الفراغ القانوني المتعلق بغياب المبادئ العامة المتعلقة بالمحاسبة العمومية، إلا أن هذا القانون شكل فرصة لإدراج أحكام تتعلق بمالية الدولة، وهي بطبيعتها تخرج منمجال اختصاص التشريع المحاسبي وكان من المفروض أن يتضمنها القانون رقم 84ـ17المتعلق بقوانين المالية و النصوص المعدلة له[1].

وطبقا للمادة 03 من القانون 90-21 فإن الميزانية العامة للدولة هي (الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها)- كما سبق ذكره-، والجدير بالذكر أن القانون رقم 84-17المتعلق بقوانين المالية قد أهمل الإشارة إلى أدوات قانونية مهمة تتعلق بالميزانية المتعددة السنوات، حيث أشار إليها القانون 90-21 ويتعلق الأمر بنفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمار والنفقات برأس المال على شكل رخص البرامج، وتنفذ باعتمادات الدفع، حيث تم إقرارها حفاظا على مبدأ سنوية الميزانية لمواجهة النفقات المتعددة، كما أشارت المادة 06 من هذا القانون.

كما تتمثل أهم مراسيم هذا القانون في[2]:

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 91-311 المؤرخ في 7 سبتمبر 1991، المتعلق بتعيين واعتماد المحاسبين العموميين؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 91-312 المؤرخ في 7 سبتمبر 1991، المحدد لشروط الأخذ مسؤولية المحاسبين

[1] كريمة حدوش، **مصادر قوانين المالية والميزانية في الجزائر**، مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2017/2016، ص 121.

[2] مفتاح فاطمة، **تحديث النظام الميزاني في الجزائر**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص 50.

العموميين؛

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 91-313 لمؤرخ في 7 سبتمبر 1991، المحدد لإجراءات المحاسبة التي يمسكها لآمرون بالصرف المحاسبون العموميون وكيفياتها ومحتواها؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 91-314 المؤرخ في 7 سبتمبر 1991، المتعلق بإجراء تسخير لآمرين بالصرف للمحاسبين العموميين.

الفرع الرابع: القانون العضوي 18-15وإصلاحات الموازنة العامة

يُعد القانون العضوي 18-15المتعلق بقوانين المالية، الإطار القانوني الجديد الذي جاءبجملة من الإصلاحات للموازنة العامة،بعد ماأثبت القانون 84-17محدوديته في مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الوطني – كما سيأتي بيانه لاحقا-، وتماشيا مع الطرح الذي سعت إليه العديد من الدول نحو إصلاح ماليتها العامة، وترسيخ فكرة مفادها إنشاء قانون عضوي لقوانين المالية لتحسين الأداء في القطاع العام،حيث أدرج القانون العضوي الجديد مبدأ التسيير بالأهداف وكذا التأطير الميزانياتيالمتعدد السنوات لترشيد النفقات العمومية، إلى جانب تكريس مبدأ محاسبة الذمة الذي يسمح بإعطاء نظرة متكاملة عن كل ممتلكات الدولة، مواردها والتزاماتها.

ويُعرف القانون 15/18 الصادر في 02 سبتمبر 2018 بالقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، والإطار القانوني الجديد للموازنة بمرتبة الدستور المالي الذي من شأنه إحداث إصلاحات معمقة من خلال تحديد الأهداف الواجب الالتزام بها والمراد تحقيقها، وتفعيل الرقابة على أداء المسيرين[1]، غير أن ما يميز هذا القانون هو تأجيل دخوله حيز التنفيذ وذلك على أساس التطبيق التدريجي لأحكامه والمعتمدة من طرف وزارة المالية بسبب التغيرات الكبيرة التي ستطرأ على الموازنة العامة، الأمر الذي يتطلب أخذ وقت أطول للتأقلم مع هذه الأحكام الجديدة.

وقد تضمن القانون 18-15 خمسة أبواب وهي:

- ✓ **الباب الأول**: أحكام عامة؛
- ✓ **الباب الثاني**: موارد الدولة وأعباءها وحساباتها؛
- ✓ **الباب الثالث**: تحضير مشاريع قوانين المالية وتقديمها والمصادقة عليها؛
- ✓ **الباب الرابع**: تنفيذ قوانين المالية؛

[1] أمين صابة، كمال بن موسى، **دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد رقم 18-15 وأهميته في تحسين أداء القطاع العام في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد01، 2020، ص 267.

✓ **الباب الخامس**: القانون المتضمن تسوية الميزانية.

إن القانون العضوي الجديد 18-15المتعلق بالقوانين المالية،سعى ليبرمج عملية الإصلاح الميزانياتي من خلال ما ينطوي عليه من إحداث تغييرات وتحولاتعميقة في عمليات تسيير الإدارات وحوكمة الموازنة العامة، والانتقال من منطق التسيير القائم على الوسائل والإجراءات إلىمنطق قائم على النتائج.

إن الإصلاحات التي عرفها مجال المالية العامةوالمتعلقة بإعداد الميزانية على أساس المهام وليس الوسائل شكل تحديات من خلال مسار عصرنة الموازنة العامة، والذي أصبح مطلبا حتميا من خلال تطوير الأساليب المعتمدة في تحضير وتنفيذ الموازنة العامة، وخاصة بعد الأحكام الجديدة التي جاء بها دستور 2016 في المادة 141 منه، حيث بموجب الدستور يشرع البرلمان بقوانين عضوية في القانون المتعلق بقوانين المالية[1].

ولذلك سنتناول في المبحث الموالي أهم المحاور المتعلقة بعصرنة الموازنة العامة من خلال دراسة مفهوم العصرنة، ودوافع إصلاح النظام الموازني الحالي، وما مضمون هذه الإصلاحاتوغيرها مما يتعلق بهذا الموضوع.

المبحث الثاني: تسيير الموازنة العامة للدولة في ظل العصرنة

يرى [*]Michel Bouvier أن المفاهيم الأساسية التي استندت إليها المالية العامة حتى منتصف السبعينات من القرن الماضي بديهية قد فقدت معانيها، وقد أصبح الموضوع فيه جدل في ظل الانهيار للأطر النظرية المعهودة بسبب التحول العميق للعالم الحديث، ومن بين المفاهيم محل الجدل اليوم المال العام والإنفاق العام، حيث أصبحت هناك طريقة أخرى لفهم لمالية العامة الموضوعة بالتدريج إذ أنها تميزت وامتزجت بالرغبة في مقاربة القطاع العام بالقطاع الخاص، من أجل التحكم بطريقة أكثر فاعلية في الإنفاق العام.[2]

لقد انعكس توجه إصلاح المالية العامة على العموم نحو البحث عن الفعالية والنتائج على القواعد الكلاسيكية للموازنة العامة، وذلك بإدخال مفاهيم جديدة تتمثل في الشفافية، المسائلة، البرمجة متعددة السنوات، الاستدامة المالية، والتسيير بالنتائج، ولذلك فقد انتقلت معظم الدول وخاصة الدول الأعضاء في منظمة التعاونوالتنمية الاقتصادية إلى تطبيق موازنة على أساس النتائج، بحثا عن الفعالية في تحقيق الأهداف، والكفاءة في تنفيذ موازناتها، وقد سعت معظم الدول التي تستعمل موازنة الوسائل إلى الانتقال وتبني أسلوب جديد لتسيير

[1] الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016،المادة 141.

[*]ولد عام 1945 ،وهوأستاذ فرنسي في القانون العام، وأستاذ فخري بجامعة بانثيونسوربونفيباريس.

[2]للاطلاع أنظر Michel Bouvier **Les finances locales** ., متوفر على الموقع:https://www.lgdj.fr/les-finances-locales-9782275113210.

الموازنة العامة على غرار الجزائر بدعم من مختلف المنظمات الدولية، في إطار شام للعصرنة أنظمتها المالية والإدارية، وبالخصوص الموازنية.

المطلب الأول:إصلاح تسيير المالية العامة

قامت معظم الدول مؤخرا على بتطبيق مجموعة من القواعد والإجراءات لرفع كفاءة الإنفاق العمومي وزيادة مردوده وفعاليته، في ظل تراجع جودة الخدمات العامة،وتفشي الفساد المالي، بالإضافة إلى ضعف الأداء الحكومي بشكل عام.

وجاءت هذه الإصلاحات بدعم المؤسسات الدولية خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لإصلاح تسيير المالية العامة، وذلك بتبني مقاربة استراتيجية معتمدة بشكل جذري على البحث لتحقيق فعالية الإنفاق العام، ويقوم البرلمان في سياق هذا التوجه الجديد بتبني التسيير الأداء الموجه بالنتائج، وبالتالي يحدث تغييرا جوهريا في سيرورة هيكل الموازنة العامة[1].

الفرع الأول: التسيير المعتمد على النتائج

تُعد ضرورة اعتماد التسيير المعتمد على النتائج مسألة بالغة الأهمية، حسب ما تشير إليه عدة منظمات دولية لتحسين جودة نظام إدارة المالية العامة، الذي يُعد مؤشرا على فاعلية الحكومة هذا من جهة، ومـــــن جهة

لتلبية المتطلباتالأساسية المتمثلة في[2]:

- الحفاظ على التوازنات المالية الأساسية من أجل تفادي الاختلالات المضرة بالإطار الكلي للاقتصاد، علما بأن هذا الأخير يؤثر علىالوضع الاجتماعي؛
- إشاعة الشفافية بتحسين استيعاب مضامين الموازنة وتعزيز مصداقيتها اتجاه الرأي العام، ودعم مبادئ المساءلة والمحاسبة؛
- ترشيد النفقات العموميةتوخيا للأداء الجيد؛
- تكييف مسلسل الموازنة مع اللاتركيز؛

[1] أكحل محمد، **الحكامة المالية وترشيد الإنفاق العام – دراسة حالة إصلاح المالية العامة في الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2019-2020، ص 281.

[2] بن العرية محمد، بن العرية حسين، **دور الموازنة الموجهة بالنتائج في الرفع من كفاءة الإنفاق دراسة حالة التجربة المغربية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2017، ص 34.

- الرفع من كفاءة الإنفاق بتعظيم الفائدة من كل مايتم إنفاقه منالخزينة.

ويُعتبر التسيير المبني على النتائج جانبا من جوانب المناجمنت العمومي الجديد الذي بدأ في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ثم انتقل إلى المنظمات الدولية، كما بدا أكثر وضوحا في سياسة المؤسسات المالية ووكالات التنمية، ليتصدر جدول أعمال المنظمات المعنية بمساعدات التنمية مثل مـا جاء في إعلان باريس بشأن فعاليـــة المعونات في مارس 2005، الذي ركز على تحسين أداء المؤسسات والتصدي للفساد، إضافة إلى التركيز على الإدارة من أجل تحقيق النتائج من خلال اتخاذ إجراءات وترتيبات وطنية لأطر وعمليات رصد في مجال إدارة المالية العامة والمحاسبة والمراجعة وتحقيق النتائج، وتكثيف الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية وتدعيم استدامة المالية العامة–كما سيأتي بيانه لاحقا–، ونشر تقارير عن تنفيذ الموازنة العامة تتسم بالشفافية والملائمة، وركز الإعلان على إدارة الموارد وتحسين عملية صنع القرار من أجل تحقيق النتائج من خلال تدعيم الروابط بين استراتيجيات التنمية الوطنية وعمليات الموازنة السنوية والمتعددة السنوات[1].

وبالاعتماد على نهج التسيير المبني على النتائج فإن ذلك يساعد في التفكير على البرمجة واتخاذ القرارات بالتركيز على النتائج المراد تحقيقها، بدل التركيز على المدخلات– وهو ما يطلق عليه التسيير التقليدي–، وعليه فإن التسيير المبني على النتائج يعتمد على ثلاث أدوات أساسية تسمى بالإطار المنطقي* فيما يلي[2] :

- سلسلة النتائج بحيث تُعطى الأولوية للحصول على النتائج بعد إعداد الخطط مسبقا والإشراف على التنفيذ مع المتابع والتقييم والرقابة المستمرة، وتتكون سلسلة النتائج من العناصر التالية[3]:
  - **المدخلات**:وهي جميع الموارد المالية والبشرية والمادية وحتى اللامادية كالزمن لتحقيق النتائج،
  - **النشاطات**: هي مجموعة المهام التي نقوم بهاللحصول على نتيجةمحددة من خلال استخدام المدخلات، حيثيتم وصف المهام بدقة وبالتفصيل،
  - **المخرجات**:وتسمى أيضا النتائج والمنتوجات وهي منتوجاتملموسة من طرف المستفيدين المباشرين، وتعتبر فورية الحصول أي مباشرة بعد تنفيذالنشاطات،

---

[1] للاطلاع أكثر أُنظر: **إعلان باريس بشأن فعالية المعونات، الملكية والتنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج والمسائلة المشتركة**، متوفر على الرابط:https://www.oecd.org/dac/effectiveness/36856666.pdf

* يتضمن الإطار المنطقي مقاربة التسيير المعتمد على النتائج الذي تنبثق منه جداول أخرى كجدول سلسلة النتائج، مصفوفة تسيير المخاطر، لوحة القيادة للمؤشرات، جدول المتابعة والتقييم، وقد يتفق أهل الاختصاص في هذه الجداول ومكوناتها وكيفية إعدادها، كما أن الاختلاف في ذلك وارد.

[2] اكحل محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 284.

[3] عبد السميع روينة، **التسيير المبني على النتائج أسلوب فعال للانتقال من التركيز على الوسائل في موازنة الدولة إلى التركيز على النتائج**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 23، 2018، ص 152.

- **الآثار**: ما يترتب عن النتائج المتحصل عليها على المدى القصيروالمتوسط والمتولدة عن استخدام المنتوجات من قبل المستفيدين المباشرين، حيثيلاحظ هؤلاء وجود تغييرات ايجابية مقارنة بالوضعية السابقة،
- **التأثيرات**: وهو النتيجة العامة للتغيير في المدى طويل الأجل، والذي ساهمت الآثار في تحقيقه.

- تسيير المخاطر وهي عملية تساعد في تحديد وتقدير عناصر التي يمكن أن تحول دون تحقيق النتائج الموضوعة، بالإضافة إلى أنها تساعد على فهم أسباب عدم وجود هذه العناصر ومدى احتمال وقوعها وتحديد آثارها؛
- نظام المتابعة وتقييم الأداء حيث يسمح هذا النظام بالمتابعة الآنية لتسيير المشروع ويُبنى أساسا على المؤشرات.

الفرع الثاني: التسيير بمنطق النتائج والتسيير بالأهداف

إن منطق التسيير بالنتائج يثير تساؤلا حول التسيير بالأهداف*والاختلاف بينهما، حيث أنه عندما طُبق أول مرة في الستينات كان يبدو أنه مشابها للتسيير بالأهداف، ومما ينبغي الإشارة إليه أن هذا الأخير أُستخدم أول مرة في القطاع الخاص ثم أصبح إطارا للعمل به في القطاع العام، إلا أنه لم يلق رواجا واسعا، ويختلف الأسلوبان في عناصر رأينا من الأهمية ذكرها فيما يلي[1]:

1. يركز التسيير المبني على النتائج أساسا على الآثار القصيرة وبدرجة أقل الآثار متوسطة الأجل، في حين أن التسيير بالأهداف يركز المدخلات والأنشطة والمخرجات،
2. من حيث محور الاهتمام فإن التسيير بالنتائج يركز على المستفيدين المباشرين ثم بدرجة أقل المستفيدين غير المباشرين، وأما التسيير بالأهداف الاهتمام يكون حول المشروع،
3. يتابع الأسلوب بالنتائج الأداء ويقارنه بالهدف الخاص ثم الأهداف العامة، وأم التسيير بالأهداف فإنه في الغالب يتابع المخرجات والأنشطة ويقارنها بالخطة،
4. يضع التسيير بالنتائج منذ البداية أسلوبا للمتابعة والتقييم، وأما التسيير بالأهداف فإن تقييم النتائج تكون غالبا في نهاية المشروع.

وبناء على ما سبق وجب تبيان أن التسيير التقليدي أو المرتكز على الوسائل يمتاز بعدم الاهتمام بالأهداف والعوائد الاقتصادية، ولا يستخدم أي مقياس لتحليل التكلفة والعائد، ولكن يهتم بالمدخلات وإهمال النتائج المحققة، وهذا ما يقود إلى الحرص على الإنفاق قبل نهاية السنة المالية مما يفتح بابا للإسراف وإهدار المال العام،

*طُرح مفهوم التسيير بالأهداف أول مرة من طرف Peter Drucker في كتابه The Practice of Managementسنة 1954.

[1]عبد السميع روينة، **تطبيقات نظرية التغيير في التسيير المبني على النتائج**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 50، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص 83.

وهذا ما يجعل الاختلاف كبيرا بين التسيير المرتكز على النتائج أو التسيير بالأهداف وبين التسيير التقليدي، ولذلك فإن التسيير المرتكز على النتائج يهدف أساسا إلى إرضاء المواطن- الزبون، وأما النتائج فهي التي تحكم علـى مدى تحقق ذلك.

وقد انتشرت في أوروبا بداية في التسعينات "مواثيق الجودة"،ففي بريطانيا يُعتبر ميثاق"المواطن أولا" وثيقة تهدف للرفع من مستوى نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين بعد تبني الحكومة فكرة تعزيز قاعدة القطاع العمومـي وجعله قائما على التسيير بالنتائج لتقييم أداء الإدارات العمومية، وفي فرنسا صدر "ميثاق ماريان"سنـة 2005 يُلزم بالاستقبال الجيد وتزويد المواطنين بإجابات مقنعة عن انشغالاتهم والتجاوب معهم في آجال محددة[1].

وفي الجزائر، كان من بين أهداف المرسوم الرئاسي رقم 372-2000 المؤرخ في 22نوفمبر 2000 المتعلق بإحداث لجنة إصلاح هياكل الدولة ومهامها ترقية الخدمات العمومية، حيث تنص المادة الثانية منه": تكلف اللجنة في إطار مقاربة شاملة ومنسجمة بتحليل وتقييم كافة جوانب تنظيم الدولة وسيرها وباقتراح الإصلاحات المواتية.[2]

وعموما جاء مفهوم التسيير القائم على النتائج كرد فعل على عدم قدرة الإدارة العمومية التقليدية فـي التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق التنافسي، وإذا كان التحكم في التكاليف هو السبب الرئيسي في تبني هذا المفهوم، فإن مبادئ المنافسة وإدارة القطاع الخاص تشكل جوهر هذا المفهوم، ولذلك أصبح التسيير العمومي الجديد هو المرجعية لكل الحكومات المركزية والهيئات المحلية فيما يتعلق بإدخال أي تغييرات على مرافق الدولـة أو إصلاحها[3]، وفي بداية الألفية الثالثة أصبح من الممكن الحديثعن تجارب يمكن تقييمها واستخلاص دروس منها فيما يتعلق بالإصلاحات الإدارية.

الفرع الثالث: اصلاح سياسة تسيير الإنفاق العام

يمثل العبء المالي حملا ثقيلا على الاقتصاد، حيث تعمل الدول من خلال السياسة المالية المتبعة علـى تحسين مستويات الإنفاق العام وترشيده، للعمل على تحمل الأعباء المالية واستدامة مصادر التمويل، وهذا ما يتطلب ضبط النفقات العامة وترشيدها ووضع معايير لتنفيذ المشاريع ومؤشرات قياس الإنجاز.

---

[1] علي بوخالفة باديس، **ملخص محاضرة في مقياس التسيير العمومي الحديث**، قسم الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2021-2022، متوفر على: http://en.univ-setif2.dz/mod/folder/view.php?id=2903&forceview=1.

[2] المادة 02، المرسوم الرئاسي رقم 372-2000 المؤرخ في 22نوفمبر 2000، الجريدة الرسمية رقم 71 المؤرخة في 26 نوفمبر 2000.

[3] لحبيب بلية، **التسيير العمومي الجديد كآلية لتحسين حكامة مؤسسات القطاع العام**، مداخلة مقدمة في فعاليات الملتقى العلمي الدولي الأول حول: تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات، جامعة لونيسي علي، البليدة 28/27 نوفمبر 2018.

ولذلك أصبح الاهتمام مركزاً على موضوع ترشيد النفقات العامة وإصلاح سياسة الإنفاق العام، بعدما واجهت معظم دول العالمفي منتصف وأواخر الثمانينات من القرن الماضي أزمات اقتصادية ومالية عديدة،وخاصة معاستمرار عجز موازنات الدول، مما يدعو إلى توجيه سياسة الإنفاق العام وفق معايير من أجل التقليل من الإسراف وهدر المال، ولابد أن نشير هنا إلى أن مسألة ترشيد النفقات العامة ليس المقصود بها تخفيض النفقات العامة أو كبح نموه، ولكنترشيد النفقات العامة يعني في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحةوارتباط تزايـد النفقات العامة بعوامل يصعب تجنبها، والعمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص، والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات[1].

أولا: قواعد الانضباط المالي

تعد قدرة وكفاءة أصحاب القرار المالي من خلال توظيف أدوات السياسة المالية مرهون بالانضباط المالي، لأنه أساس التخطيط لوضع البرامج في تصميم السياسة المالية لبلوغ الأهداف، ويعبر الانضباط المالي عن القدرة في الحفاظ على تنفيذ العمليات المالية من خلال قواعد مالية بحيث توفر للسياسة المالية العامة القابلية للاستمرار والاستقرار، وبذلك فهو منظور متعدد السنوات ومقياسا لقدرة السياسة المالية على كبح الإفراط في الإنفاق، بحيث يتم تقدير الإنفاق العام في ضوء الإمكانات المتاحة وليس وفقا للحاجات المالية التي تتقدم بها الهيئات الإدارية المختلفة مما يجعل الاهتمام بالحاجات الحالية والمستقبلية متاحا[2]، وتُعرف القواعد المالية بأنها قيود طويلة المدى على السياسة المالية من خلال حدود رقمية على مجاميع الموازنة، وهذا يعني أن يتم تعيين حدود للسياسة المالية التي لا يمكن تغييرها في كثير من الأحيان، وبالتالي باعتماد القواعد المالية من شأنها أن تساعد في تحقيق هدف الانضباط المالي، من خلال جملة من الأهداف[3]:

- احتواء الضغوط في الإسراف في الإنفاق، ولا سيما في أوقات الرخاء لضمان القدرة على احتواء الديون؛
- ضمان الاستقرار الاقتصادي وهو الأصل في القواعد المالية، كما هو الحال في اليابان؛
- تخفيض الاختلالات المالية والمساعدة في القضاء على العجز، كما هو الحال في بعض المقاطعات الكندية؛

[1] حكيم بوجطو، **عصرنة نظام الموازنة العامة وأهميتها في ترشيد النفقات العامة**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة2، الجزائر، 2014/2013، ص 132.

[2] بن موسى حسان، جبارة مراد، **فعالية السياسة المالية بين الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية– دراسة تحليلية قياسية للفترة 2020/2000**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 5، العدد 01، ص 212.

[3] دائرة المالية لحكومة دبي، **الوعي المالي الحكومي**، ص ص156، 157. متوفر على الموقع: http://www.dof.gov.ae .

- إقامة توازن أفضل بين الاستدامة المالية* والمرونة المالية، لمواجهة للصدمات الاقتصادية.

ثانيا: ترقية الإطار التخطيطي

ابتعادا عن النهج التقليدي المتمثل في موازنة النفقات والإيرادات السنوية، والذي ترتب عنه عجزا ملحوظا في تجسيد الأهداف السياسية والاقتصادية، وهذا ما أُضطر معظم الدول بشكل عام إلى دعم قدرة الموازنة في أداء دورها الاستراتيجي، من خلال خدمة الأهداف العامة في إطار تخطيطي متعدد السنوات، ويكون ذلك بالتدرج في تطبيق أطر التسيير متوسطة الأجل،ويكمن السبب في تطبيق الأطر متوسط الأجل ووضعها في مقدمة جهود إصلاح التسيير المالي في قدرتها على خلق الانضباط المالي المطلوب، خصوصا في ظل الاختلالات المالية نتيجة للتقلبات الاقتصادية المتكررة[1]، ومما ينبغي التنبيه إليه أن الأطر متوسطة الأجل تشمل إطار المالية العامة علىالمدى المتوسط، الذي يتضمن بدوره إطار الموازنة على المدى المتوسط وإطار الإنفاقعلى المدى المتوسط،ويمكن الاعتماد عليهما في سياق دورة الموازنة العامة للدولة، حيثاعتمدت بعض البلدان الإطار الأول فقط وبعضها اعتمدتهما معا، ويجب أن يكون إطار المدىالمتوسط عنصرا من عملية وضع الموازنة لتشجيع خيار الاستراتيجية والتحكيم على أساس القيودالمالية[2].

ثالثا: المعايير الدولية المتعلقة بكفاءة وفعالية الإنفاق

بحسب البنك الدولي، يتعلق نجاح الحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية بتحقيق اصلاح تسيير المالية العامة،وأداء المهمة الإنفاقية وفق ضوابط مالية في إطار متوسط المدى،ولذلك وجب عليها الالتزام بممارسات تسيير المالية العامة وفق معايير موضوعة حيث تتضمن مجموعة من المؤشرات لقياس الأداء، والتي تسعى لتحقيق كفاءة وفعالية الإنفاق العام،ولكي تتمكن الحكومات من أداء وظيفة الإنفاق كما ينبغي، يجب أن يكون معقول التكلفة، حيث يتم إجراؤه داخل إطار يضمن اتساق الإنفاق مع أهداف السياسات النقدية والمالية والاستدامة على المدى الطويل، ويتعين على الحكومات تعظيم عملية تخصيص الموارد العامة فيما بين القطاعات وفئات الإنفاق المختلفة بما يعكس أولويات السياسات لديها، بما في ذلك النمو المستدام وفضلا عن التنمية البشرية والاجتماعية، كما يجب أن يكون هذا الإنفاق فعالاً، حيث يسعى لزيادة المخرجات لمجموعة معينة مـن

*إن العلاقة بين قواعد الانضباط المالي والاستدامة المالية تتضح من خلال الاستمرار في الإنفاق على المدى الطويل دون اللجوء إلى الدين بإفراط، وذلك من خلال اتباع قواعد الانضباط المالي وعدم تحميل الأجيال مستقبلا تبعات القرارات الحالية—سيأتي بيانه في الفصل المتعلق بالاستدامة المالية–

[1]أحمد علي أبوبكر بدوي، **برامج إصلاح الموازنة العامة في الدول العربية الجهود والتحديات**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص5.

[2]حكيم بوجطو، **عصرنة نظام الموازنة العامةوأهميتها في ترشيد النفقات العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 75.

المدخلات، وأن يكون مؤثرا بمساندته لعملية الإدراك الناجح لأهداف الحكومات وتحقيقها[1].

المطلب الثاني: مشروع عصرنة نظام الموازنة العامة

إنأبرز ما ميز الساحة المالية خلال السنوات الأخيرة في معظم الدول هو القيام بمجموعة من الإصلاحات المالية والاقتصادية، والحديث عن الآليات والاستراتيجيات التي لها علاقة بتفعيل بعض طرائق تسيير المالية العامة وفق المعايير الدولية،حيث يتفق معظم المحللين الاقتصاديين والسياسيين على أن المشكلة الأساسية التي تواجهها الدول والمؤسسات الحكومية فيالوقت الراهن هي مشكلة فعالية وأداء، قبل أن تكون مشكلة ندرة موارد وإمكانات*، وأن البحث عن أنجع الأساليبلتحقيق الأهداف التنموية وتوفير الخدمات العمومية بأقل تكلفة ممكنة ينبغي أن يشكل أحد أولويات الحكومات على اختلافتوجهاتها السياسية أو الأيديولوجية.

ويُعتبر مشروع عصرنة أنظمة الميزانية من أهم المشاريع التي انطلقت فيها الحكومات،لما سيحدثه من نقلة متميزة فيأداء ميزانية الدولة وفعاليتها، مع إضفاء الشفافية عليها بما يضمن ترشيد الإنفاق العمومي لتحقيق استدامة مصادر التمويل.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول العصرنة

تميز مطلع الثمانينات بعناية خاصة بتسيير الندرة النسبية للموارد في ظل انحصار مصادر التمويل،والاعتماد على مورد وحيد في الدول الريعية مما شكل مأزقا حقيقيا خلال الأزمات، وهو ما أُصطلح عليه "بتسيير المحدودية"[2]، الذييبحث عن سبل تحقيق أكبر مردود ممكن بأقل موارد ممكنة، مما أدى إلى تزايد الاهتمام بقضاياالأداء والفعالية والكفاءة في تنفيذ البرامج العمومية.

لذلك تتطلب عصرنة النظام الماليمعرفة محتوياته وكيفية تسييره، ويحتوي النظام الموازني سلسلة من الأنظمة المرتبطة فيما بينها تشكل وحدة متكاملة ديناميكية تتكون من ثلاثةعناصر أساسية، وهيالنظام القانوني الذي يتكون من القوانين، القرارات، اللوائح وغيرها، والنظام الإداري الذي يتكون من التعليمات، مذكرات المصالحوالإجراءات، بالإضافة للنظام المعلوماتي الذي يشمل التطبيقات، قواعد البيانات، الشبكات.

---

[1] البنك الدولي، **إصلاح الإدارة المالية العامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تجارب بلدان هذه المنطقة في موضوع إصلاح الإدارة المالية العامة**، متوفر على الموقع: https://**www.albankaldawli.org**، تاريخ الاطلاع: 2022/08/02.

*يرتبط هذا المفهوم بترشيد الإنفاق العام بصفة مباشرة،حيث أن الإنفاق الذي يتصف بالعقلانية والنجاعة والفعالية، يوضع في إطار عمل الاقتصاد الكلي الذي يؤمّن توافقمستوى الإنفاق مع أهداف الحكومة بما يضمن استدامة مصادر التمويل، ولذلك عندما يتعثر نظام الموازنة فغالبا ما يتم إدخال تعديلات على السياسة الإنفاقية، أو يتم اللجوء إلى الموازنات التكميلية، وهذا ما يجعل الخطة المالية للحكومة ووثيقتها الموازنية بعيدة عن الواقع.

[2] ثابتي حبيب، **عصرنة نظم الميزانية في الجزائرالدعامة الأساسية لإصلاح الإدارة العمومية وترشيد الإنفاق العام**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد4، العدد3، 2015، ص 17.

أولا: مفهوم العصرنة

إن العصرنة عند**ووكر***هي:«دراسة شاملة للتغيرات الاقتصادية مع وضع التعديلاتوالطرائق الواجب اعتمادها لمسايرة هذا التغيير»، أما بالنسبة **لألفرد مارشال**** «فالعصرنة هي نظريةديناميكية»كمايقول **شارل بيرد** «إن إصلاح نظام الموازنة يعكس طابع العصر الذي يتم فيه ذلك الإصلاح»[1]، وقد ارتبط مفهوم العصرنة بالإصلاحات في الجانب المالي، حيث أن المقاربة الجديدة لتسيير المال العام ترتكز على مبدأ لامركزية القرار والتنفيذ، وتبني نهج جديد بعيد عن الوسائل التقليدية لتسيير المالية العامة التي تفتقد إلى الكفاءة والفعالية.

إن الإصلاحات المراد القيامبهاترمي إلى تطوير وتبسيط دور الميزانية وجعلها أكثر شفافية في كل مراحلها، حتى من حيث الرقابة الداخلية والخارجية وتعتبر إعادة هيكلة بنية النفقات العمومية ومسار تنفيذها الركيزة الأساسية والعامة في مشروع عصرنة نظام الموازنة[2]، لذلك فإن عصرنة نظام الموازنة جاء لتجاوز العقبات والنقائص التي شهدها النظام التقليدي، كما جاء استجابة لتوصيات المنظمات والمؤسسات الدولية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وذلك في إطار وضع قواعد ونظم عالمية موحدة للميزانية العامة.

ثانيا: أهداف العصرنة

إن لعصرنة نظام الموازنة أهمية استراتيجية بالغة، حيث تمكن من الأداء الفعال للقطاع المالي مما يعزز تنافسية القطاعات في ظل مظاهر الانفتاح والعولمة، ومواكبة الإدارة المالية لأفضل المعايير المالية المطبقة دوليا، والاستفادة من التقدم المتسارع في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعرفة، وتعتبر عصرنة أنظمة الموازنة العامة أداة مهمة للتعرف إلى مساهمة الحكومة في تحقيق الأهداف الوطنية من الرفع من فعالية النفقات العمومية وقياس كفاءة الإنفاقعلى البرامج والمشاريع، وهذا بالاعتماد على منظومة مؤشراتقياس الأداء لتحقيق الشفافية، وتطبيق المساءلة وفق أسس موضوعية وكذا ربط الإنفاق العام بالنتائج، وربط الموازنة بالتخطيط الاستراتيجي.[3]

ثالثا: أسباب اللجوء إلى عصرنة أنظمة الموازنة العامة

*توماس **ووكر** هو خبير **اقتصادي** في مجموعة الفقر والمساواة بين الجنسين بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي.

**ألفرد مارشال اقتصادي بريطاني ولد في 26 يوليو 1842 في لندن وتوفي في 13 يوليو 1924 في كامبريدج، كان من أكثر الاقتصاديين تأثيرا في عصره. اشتهر بكتابه –مبادئ الاقتصاد–

[1]حكيم بوجطو، **الموازنة العامة وآفاق العصرنة**، مرجع سبق ذكره، 41.

[2]تومي سلامة، **مشروع عصرنة أنظمة الميزانية...نحو ترشيد الإنفاق العمومي**، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، 2012، ص 154.

[3]بن العرية محمد، بن العرية حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

وضع الأسس والمبادئ العامة التي تسترشد بها الإدارة الحديثة في ظل التسيير العمومي الجديد المرتكز على النتائج، والذي يستهدف خلق انضباط مالي وإدارة كفؤة وفعالة وخاصة فيما يتعلق بإدارة المال العام، ما دفع بالضرورة الحكومات إلى الاستجابة لهذه المعايير على اختلاف الرؤى في اعتماد التقنيات لإعداد وتسيير الموازنة القائمة على النتائج،والتوجه إلى عصرنة نظام موازناتها، وتتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي:

- ✓ إعادة صياغة طبيعة السلوك الحكومي عبر تطبيق القواعد الحديثة الموضوعة للأداء الحكومي من خلال تعزيز استخدام الأساليب الاستثمارية والتجارية في تقديم الخدمة العامة؛
- ✓ إعادة التوجيه من خلال التركيز على المخرجات لتعزيز كفاءة وفعالية القطاع الحكومي؛
- ✓ ترقية التخصيص الاستراتيجي للموارد المتاحة، ورفع كفاءة وفعالية الإنفاق العام؛
- ✓ ترقية الإطار التخطيطي وعمليات إعداد الموازنة؛
- ✓ الاختلالات المالية التي شهدتها الحكومات إثر التقلبات الاقتصادية والمالية ولاسيما السياسية*.[1]
- ✓ التحديات الناشئة عن التكامل الاقتصادي العالمي حيث تمارس العولمةضغطا كبيرا على الحكومات لعصرنة النظم الإدارية والمالية للاندماج السريع في الاقتصادالعالمي، مع تزايُد مطالب العولمة على الحكومات والهيئات العامة حتى يستجيب للبيئة التنافسية؛
- ✓ الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية وبطء النمو الاقتصادي، والتي تجلت مظاهرها في ارتفاع العجز المالي وتضاعف الديون، بما في ذلك الالتزامات الكبيرةالناجمة عن الضمانات التي تقدمها الحكومات؛
- ✓ الضغط الممارس من قبل المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة أساسا في ضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإجراء الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، بما في ذلك إصلاح القطاع العام.[2]

الفرع الثاني: وسائل وأسس عصرنة نظام الموازنة العامة

أشرنا سابق إلى أن من أهم وسائل تعزيز الأداء المالي يتمثل بالدرجة الأولى في تطوير أساليب إعداد الموازنة العامة، لذا أصبح أسلوب عصرنة نظام الموازنة ضرورة حتمية من خلال تطوير الأساليب المعتمدة في تسيير الموازنة، وذلك من خلال التعاقد مع الهيئات والمؤسسات الدولية للتمويل وتقديم الاستشارة.

إن إعداد الموازنة العامة الذي يقوم على منطق الوسائل فإنه يتسم بمجموعة من الخصائص السلبية المعرقلة

*يساعد الاستقرار السياسي بصفة عامة على زيادة كفاءة الإنفاق العام نظرا لانخفاض درجة المخاطر المتوقعة في ظله، ما يؤثر بالإيجاب على مختلف جوانب الاقتصاد وبخاصة على الاستقرار الاقتصادي، –والأمثلة كثيرة –وخاصة في الدول النامية التي تشهد عدم الاستقرار في أنظمتها السياسية.

[1] أحمد علي أبوبكر بدوي، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

[2] حكيم بوجطو، **عصرنة نظام الموازنة العامةوأهميتها في ترشيد النفقات العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 52.

لتعزيز الأداء المالي وتجعل من الموازنة العامة نظاما جامدا غير قابل للتطور حيث أنه في أغلب الأحيان تتجاوز القدرة المتوفرة لدى الحكومات، إضافة إلى أن النظام الموازني التقليدي لا يتوافق مع التحولات المالية الحديثة.

أولا: وسائل عصرنة نظام الموازنة العامة

تختلف وسائل عصرنة الموازنة العامة بحسب النظام القائم بها، بالإضافة إلى مختلف الهياكل الإدارية ودرجة تنظيمها، لذاسنتطرق إلى مختلف العناصر المتعلقة بها[1]:

1. تطبيق ميزانية البرامج والأداء نهج العصرنة

إن الأداء الحكومي هو موضع اهتمام كل مواطن في المجتمع، وذلك لأن هناك توقع باستخدام موارد الحكومة بكفاءة سعيا لتحقيق أعلى مستوى من الخدمات، وبدورها تكون الحكومة مسؤولة عن تنفيذ البرامج التي تفي بالأهداف المنصوص عليها بأقل تكلفة، لذلك يتم تنظيم وثيقة موازنة البرامج والأداء وفق البرامج والنشاطات المتعلقة بالنفقات، كما يكون التصويت على الموازنة مصحوبا بتحديد الأهداف والنتائج المنتظرة، والتي يجب أن تكون متبوعة بتفسير وتحليل ضمن التقرير السنوي للأداء،حيث يشترك كل من البرلمان، الحكومة ومجلس المحاسبة عبر اللجنة الوزارية للتدقيق في البرامج لرقابة الملاءمة ونوعية المعلومات، وبقياس مستوى كفاءة وفعالية البرنامج من خلال المتابعة، وتستطيع مؤشرات الأداء أن تكون مرشدا لقرارات الحكومة فيتخصيص الموارد وتحقيق الأهداف والغايات والفعالية للبرامج الحكومية، وتجدر الإشارة إلى الاختلاف في تحضير الوثيقة من دولة لأخرى*.

إن الموازنة وفق البرامج والأداء تتطلب مراعاة وتحديد الأهداف النتائج المتوقعة، مؤشرات النجاعة والأداء، تكلفة الموارد اللازمة بلوغ الأهداف المسطرة. وبهذا فإن الأعمال المنجزة وفق البرامج والأداء والمتمحورة حول النتائج تهدف بالأساس إلى تقديم الدعم لمختلف الهياكل الموضوعة لضمان توجيه عصرنة الموازنة العامة[2]، ويوضح الشكل الموالي المخطط البياني للإدارة الاستراتيجية للموازنة العامة المتمحورة على النتائج:

الشكل 01: الإدارة الاستراتيجية للموازنة العامة المتمحورة على النتائج

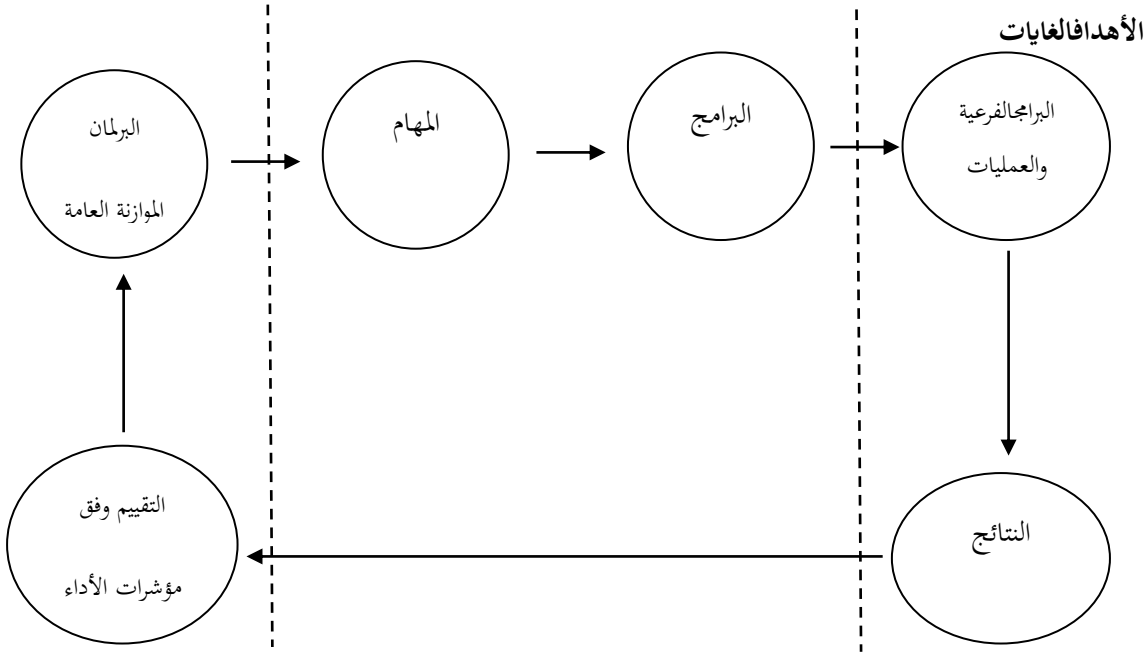
التنفيذ الوزراء السياسة العامة الحكومة

[1] بن بريح ياسين، **آليات عصرنة نظام الميزانية العامة**، مجلة صوت القانون، المجلد 06، العدد 02، 2019، ص155.

* تعتمد عدة دول في العالم أسلوب موازنة البرامج والأداء، من بينها على سبيل المثال لا الحصر: استراليا، نيوزيلندا، سنغافورة، ماليزيا، بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، الأردن، وفي فرنسا مثلا يتم تحضير وتوقع الموازنة على ثلاث مستويات، للاطلاع أنظر:

Gristophesinassmy, la loi organique relative au loi des finances (LOLF), imprimerie centre de lens,France 2007, P 05.

[2] حيرش فايزة، طرشي محمد، **موازنة الأداء كأسلوب لعصرنة الموازنة العامة بالجزائر في ظل القانون العضوي 18-15**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، 2020، ص 131.



المصدر: مليكة حفيظة شبايكي، مغني نادية، موازنة البرامج والأداء كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد05، العدد01، 2016، ص407.

2.حوكمة الموازنة العامة لإرساء قواعد الشفافية والمسائلة

تستهدف حوكمة الموازنة إرساء قيم الشفافية والمشاركة في مؤسسات الموازنةوعلى النحو الذي يحقق فاعلية المساءلة لتلك المؤسسات، كما استقر الفكر التنموي الحديث على أهمية الدوراالهام الذي تؤديه مؤسسات الموازنة العامة، وتفعيل مفهوم وقيم الحكومة في دفع وتطوير أداءمنظومة التنمية الاقتصادية، فالموازنة هي المرآة العاكسة لدور الحكومة في المجتمع، ومن خلالها يمكنتحديد السمات الأساسية للاقتصاد الوطني، لاسيما فيما يتعلق بمدى قوة وسلامة المركز المالي للدولة وأوضاعها التنافسية على الصعيدين الداخلي والدولي[1]، حيث تتطلب الحوكمة من وجهة نظر البنك الدولي مع فكرة تطوير الإدارة، كوسيلة أساسية لإنشاء البيئة الدائمة للتنمية وإدامتها، أما الحوكمة من وجهة نظر مشروع الأمم المتحدة الإنمائي فهي حالة تعكس تقدم الإدارة وتطورها من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين، وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة وتتضمن الحوكمة الجيدة في إعداد وتنفيذ الموازنة المصاغة، التنفيذ وإعداد التقارير المالية وتقارير الأداء– غير المالية –

[1]زين الدين بروش، جابر دهيمي، **دور آليات الحكومة في الحد من الفساد المالي والإداري**، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 05و 06 ماي 2012، ص 04.

والتحليل، في إطار الإجراءات المنصوص عليها في القانون أو اللوائح التنظيمية، ولكي تتحقق الحوكمة المالية لا بد من التركيز على وضع إطار قانوني شامل لجميع النفقات، وأيضا عبر تحديد الوظائف*.

3. منهج الرقابة الشاملة لقياسالأداء الحكومي

ترتكز الموازنة العامة المرتكزة على البرامج والأداء من منطلق التسيير بالنتائج على الانتقال من رقابة النفقات على أساسالوسائل الإيرادات إلى الرقابة على منتجات النفقات(أو النتائج)، مع إعطاء المزيد من الحرية في الانفاق ضمن نفس البرنامج بشكل واسع، حيث في مقابل هذه الحريات تتم مقارنة النتائج المحققة مع النتائج المتوقعة، ويؤدي تبني هذه المفاهيم بالضرورة إلى تحويل التفكير حول قياس الأداء الحكومي من التركيز على الإيرادات والعمليات والنفقات إلى التركيز على النتائج، لتتحول بذلك من الرقابة المالية إلى الرقابة المالية وغير المالية أو ما تسمى بالرقابة الشاملة**.

ويشمل المفهوم الحديث للرقابة الشاملة إضافة لذلك تدقيق العمليات وتدقيق الفعاليات، وهو ما يطلق عليها رقابة الأداء وهذا النوع من الرقابة هو الذي يتميز به التدقيق في حالة إتباع أسلوب موازنة البرامج والأداء القائمة على النتائج، ويتم خلالها التحقق من استخدام الحكومة للأموال التي تحت تصرفها ومن تنفيذها لبرامجها وفق للأهداف المحددة فيها، وتعد مؤشرات الأداء المختلفة التي يتم تحديدها في كل برنامج بمثابة المؤشرات التي يرتكز عليها تدقيق الأداء[1].

وعليه إذا تحققت لنا هذه الرقابة على الوجه المذكور حصلنا على نتائج جيدة تفيد في الحفاظ على الأموال العامة، وضمان الإنفاق السليم وفقا للاحتياجات الفعلية للبرامج والمشروعات والأنشطة حسبما هو مرسوم في خطة العمل بأقصر وقت ممكن وبأقل التكاليف، إضافة إلى القدرة على توفير بيانات صحيحة وكافية تفيـــد في تسهيل عملية إعداد مشاريع.

ثانيا: أسس عصرنة نظام الموازنة العامة

---

* تتمثل هذه الوظائف فيما يلي: تحضير الميزانية، تنفيذ الميزانية، نظم التقارير الحسابية. للاطلاع أُنظر:
Alta Folscher, Intervention sous titre : **la bonne gouvernance dans la préparation et l'exécution debudget**, 6eme séminaire annuel de cabri sur: la bonne gouvernance financière: vers une budgétisationmoderne, 18 au 19 mai 2010, à Maurice, Pretoria South Africa, PP 18-19.

** نشير هنا إلى الاختلاف الواقع بين من يقول بأن رقابة الفعالية هي امتداد للرقابة المالية، ومن يقول بخلاف بذلك، للاطلاع أُنظر: محمد خير العكام، **الرقابة المالية**، الجامعة الافتراضية السورية، 2018، متوفر على: htpps// :pedia.svuonline.org/ .

[1] أحمد حنيش، آفاق نطاق، **الرقابة في ظل عصرنة الموازنة العامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص 8.

إن اعتماد القانون العضوي في فرنسا والمتعلق بالقوانينالمالية LOLF)(في سنة 2001*لدواعي داخلية تمثلت فيتقادم الإطار القانوني المنظم لتسيير المالية العمومية وفق الأمر02/59، وظهور عجز ناتج عن حجم إنفاق حكومي غير متحكم فيه، وأزمة في التسيير المالي العمومي[1]، وقد طُبق بعد عملية تكييف مختلف العوامل المحاسبية والإدارية والمالية، وهو ما يتطلب المعرفة الكاملة بالأوضاع المالية والشفافية المطلقة في عرض بنود الموازنة من أجل المزيد من المساءلة السياسية أمام السلطات الرقابية والتشريعية والشعبية، لذلك فإن من أسس عصرنة نظام الموازنة العامة إعادة تهيئة البيئة الملائمة بالتطبيق التدريجي للمنظومة القانونية، الإدارية، والمحاسبية.

1.اصلاح المنظومة القانونية أساس التحديث والإصلاح: تُعتبر التغييرات التشريعية أساسية في أي عملية تحديث، لأنها تبين الغرض من التغييرات، وعلى ضوء هذا بات من الضروري الحصول على سن القوانين لأي إصلاحات جوهرية في المالية العمومية والموازنة والنظام المحاسبي التي يجب أن توضع موضع التنفيذ وذلك بالنظر في تشكيل وصياغة القوانين، وعليه فإن إصلاح نظام الموازنة يحتاج إلى الدعم من قبل التشريع القانوني الملائم من خلال إصلاح المنظومة التشريعية اللازمة لإعادة ضبط بين مساءلة السلطة التنفيذية لتوفير المرونة اللازمة في تسيير وتنفيذ الموازنة، وتقديم التوجيه والدعم لتمكين أداء المهام بكفاءة وفعالية.

ويُعد القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية بمثابة دستور الموازنة العامة للدولة، حيث تكمن أهميته في أن الاعتمادات في المالية العامة الحديثة توزع حسب النتائج وتعتمد على قياس الأداء الحكومي، وما تتضمنه من مكونات الحوكمة المالية الجدية من كفاءة وفعالية، زيادة الانتاجية، الشفافية ومساءلة، وهذا يتطلب تحديث نظام التسيير العمومي وتحديث أدوات قياس الأداء الحكومي، الذي بدوره يتطلب إعادة النظر في القانون المتعلق قوانين المالية[2].

2.أهمية النظام المحاسبي الحديث لتحقيق الأهداف: تأتي أهمية الإصلاح المحاسبي في كون معلومات المحاسبة المتعلقة بالموازنة العامة مفيدة للمختصين في تحديد الأهداف الاستراتيجية من ناحية، ومن ناحية أخرى مفيدة للمدراء لوضع استراتيجية من أجل تحقيق هذه الأهداف،لذلك تخضع أهداف الحكومات إلى دراسات دقيقة تُبنى على أساسهذه المعطيات التي توفرها لنا المحاسبة الحكومية، الشيء الذي دفع الحكومات إلى تحديث النظامالمحاسبي

*ساهم تطبيق هذا القانون بداية من السنة المالية 2006 في حدوث تحولات عميقة في منهجية التسيير العموميتبني أساليب مستوحاة من المناجمنت العمومي الجديد مرتكز على إدخال ثقافة الأداء، والبحث عن النتائجوالفعالية.

[1] أكحل محمد، **القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية LOLFوحكامة الإنفاق العمومي في فرنسا**، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد06، العدد01، 2021، ص47.

[2]بن بريح ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 160.

حسب المعايير الدولية الصادرة سنة 1987من طرف المنظمات المهنية للمحاسبة الدولية للقطاع العام، بما يخدم التنمية الاقتصادية من خلال دعم الاستثمار العام والخاص وتوفير المعلومةالصحيحة، لذلك يوفر النظام المحاسبي الحديث* أبعادا لا يوفرها النظام التقليدي وأهمها[1]:

- ✓ مؤشرات أداء موثوقة يُعتمد عليها، تخدم تقارير التخصيصات المالية وترشيد القرارات ؛
- ✓ نتائج تنفيذ البرامج ومقارنة النتائج المستهدفة مع المتحققة وبيان مدى تحقيق الكفاءة والفعاليةفي الأداء؛
- ✓ تحليل الانحرافات السالبة والموجبة في الأداء،وبيان مجالات التصحيح الضرورية؛
- ✓ الرقابة الدائمة على استخدام الموارد المادية والمالية فضلا عن الرقابة عليها؛
- ✓ بيان الموقف المالي والموقف النقدي لقطاعات الخدمات الحكومية ونتائج عملياتها بعدالةوموثوقية.

3.الإصلاح الإداري والهيكلي وفق الأسس الحديثة: يرتبط نجاح تنفيذ أية خطة تنموية بالتقدم الذي تحرزه الدولة في إصلاح الجهاز الإداري، الذي سيتولى تنفيذ تلك الخطة، وهو ما يجعل عمليات الإصلاح الإداري تقع ضمن أولويات الخطط الحكومية، ولذلك قامت دراسات في ببيان مفهوم الإصلاح الإداري وأهدافه الرئيسية، وعوامل نجاحه، ومعوقات تطبيقه.

وكباقي السياسات الاقتصادية فإن النظام المالي يعتمد على نظام إداري وفق الأسس الحديثة كرافد أساسي يحملها إلى انجاز التغيير المراد فعله في أقصر وقت،وأقل تكلفة، حيث أن أي مجموعة قوية من قواعد الميزانية ومؤسساتها ينبغي أن تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف شاملة: الاستدامة؛ وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ والبساطة، في حالة قواعد المالية العامة على وجه الخصوص، غير أنه يصعبتحقيق الأهداف الثلاثة جميعها دفعة واحدة، ولذلك تستطيع الحكومات الإشارة إلـــــى التزامها بالاستدامة المالية بعدة سبل،مـــن خلال معالجة الأزمات بانتهاج إصلاحات هيكلية في المالية العامة*، واعتماد قواعد للميزانية وإرساء مؤسسات تستهدف تشجيع الحرص المالي[1].

---

*بحسب مجلس الشيوخ الفرنسي حول إصلاح الأمر 59/ 02 المتضمن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، فإن التوجه نحو تبني محاسبة اتخاذ القرارات من شأنه توفير فهم أفضل لتكاليف مختلف المهام والبرامج الأنشطة التي تقوم بها الإدارات المختلفة، وأن تبني نهج المحاسبة المالية يساعد في تسيير فعال للنفقات العامة، للاطلاع أُنظر:

Alain Lambert, Didier Migaud, **La Loi Organique Relative aux Loix de Finances** (**LOLF**) : **LEVIERDE LA RÉFORME DE L'ETAT**, Revue française d'administration publique, N^0 1/2016.

[1]لباز الأمين، **مرتكزات تطوير النظام الموازني كمدخل لدعم هيكل تمويل التنمية في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 3، العدد 3، 2009، ص 102.

*يستعرض تقرير جديد بعنوان "**إصلاح الإدارة المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نظرة عامة عن تجربة المنطقة**"، تجارب بلدان هذه المنطقة في موضوع إصلاح الإدارة المالية العامة، للاطلاع أُنظر التقرير الصادر عن البنك الدولي.

ومن أجل إنجاح الإصلاح المؤسسي يجب أن يكون متدرجا في ظل رؤية استراتيجية واضحة في تبني تحديث الإدارة في أبعادها المختلفة، والمتمثلة في[2]:

- ✓ تحديث الهيكلة الإدارية بما يمكِّنها من التخلص من القيود المعيقة لانطلاق قوى الإنتاج،
- ✓ تبني الأساليب المتطورة التي تكفل ترشيد اتخاذ القرارات وتأكيد حسن الاستفادة من الموارد الإنتاجية المتاحة، مع الأخذ في الاعتبار النفقات والإيرادات العمومية،
- ✓ الابتعاد عن المركزية وتعميق سياسة اللامركزية[**] الإدارية عن طريق تفويض الصلاحيات لكل مسؤول إداري، وذلك بما يناسب طبيعة النشاط الذي يمارسه وحجم المسؤوليات الملقاة عليه، بحيث تتركز سلطة اتخاذ عند المستوى التنظيمي المناسب وليس بالضرورة في قمة الهرم،
- ✓ منح الاستقلال المالي والإداري للأجهزة الخدماتية وإدارتها وفقا للأساليب الاقتصادية، وتمكينها من الاعتماد على قدراتها الذاتية ومواردها الخاصة في تمويل تشاطها، بعيدا عن الاتكال على سلطة الدولة ورعايتها المطلقة، وتكريس قواعد موضوعية في التخطيط والمتابعة وتعزيز مبادئ المساءلة والمحاسبة للموظفين العموميين.

4.التكامل بين التنمية البشرية والعصرنة

تُعتبر التنمية البشرية البنية الأساسية للتقدم العلمي والتكنولوجي للمجتمع، وهي منأهم الموضوعات التي تشغل بال المخططين الاقتصادين والاجتماعيين وذلك لارتباطها الوثيق بعمليةالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومعدل مستوىالتطور في القوى المنتجة في أي بلد كان، تعتمد بدرجة كبيرة على الاستخدام العقلاني للموارد البشرية،وعلى مستوى التشغيل في الناتج الاجتماعي.

لذلك فالأصل في الإصلاحات هو الجهات المسؤولة عن العمل بها،والمتمثلة في البنية الإداريةالتي أساسها الإنسان، وتتمحور التنمية البشرية حول تنمية الإنسان في المجتمع بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، واتجاهاته الفكرية والعلمية الثقافية، ويُعتبر التدريب والتأهيل أحد أعمدة التنمية والتطوير، وهو السبيل الوحيد للارتقاء بمستوى وخبرات الكوادر البشرية، وبالتالي تحقيق معدلات نمو أعلى وهذا ما تحتاجه مجتمعاتنا العربية.

متوفر على: https://www.albankaldawli.org .

[1] رافائيل إسبينوزا، وفيتور غاسبار، وباولو ماورو، **حين يتعلق الأمر بالمالية العامة.. المصداقية أساس**، مدونات صندوق النقد الدولي، متوفر على: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/10/07/blog ، تاريخ الاطلاع: 2022/08/13.

[2] بن بريح ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 161.

[**] اعتبر البنك الدولي أن اللامركزية هي ظاهرة سياسية وإدارية وأيضا اقتصادية، وبالتالي يمكن أن يُفهم أيضا أن اللامركزية هي تحرك أو الانتقال من الحالة المركزية مما يعطي انطباعا أن مفهومي المركزية واللامركزية لا يعنيان بالضرورة التضاد الكامل، ولا وجوب حصرية استخدام مفهوم واحد فقط منهما، ويمكن أن تجتمع الظاهرتين اللامركزية والمركزية في نظام حكم واحد، حيث أن المهام الإدارية والسياسية للحكومة يمكن أن تتنوع في تطبيق المفهومين.

وعليه يتطلب التدريب وجود بيئة مناسبة ومحفزة، ورؤية واضحة وبرامج تدريبية معمقة والذي يتطلب تكوين الكفاءات لتسيير الميزانية والتكييف مع المكونات الجديدة، وخاصة المتعلقة بالنهضة التكنولوجية في إطار المعلوماتية ونظام المعلومات، ويُعد التعليم العالي خصوصا أحد أهم مرتكزات تحقيق التنمية البشرية، وذلك من خلال وظائفه وأهدافه الخاصة المتعلقة بشكل أساسي بإعداد وتكوين الأفراد للحياة الاجتماعية عموما والمهنية*، وفي هذا السياق أصدرتالمفوضية الأوروبية تقريرا في عام 2012 بعنوان:" إعادة النظر في التعليم: الاستثمار في المهارات لتحقيق أفضل النتائج الاجتماعية والاقتصادية"، وقد جاء في التقرير إعادة التفكير في التعليم،وكيفية تطويره من خلال الاستثمار في التعليم والمهارات، وتناول التقرير موضوع معالجة التحديات في الدول الأعضاء خلال الفصل الدراسي الأوروبي من خلال بناء المهارات بما يناسب العصر، وضرورة تحفيز التعليم المفتوح والمرن[1].

الفرع الثالث: المحاور الرئيسية لعصرنة الموازنة العامة

يهدف المشروع بصفة عامةإلى إعادة النظر في نظام تحضير الميزانية وتنفيذها، مما يسمح بتحسين الأداء في مجال الانضباط الميزانياتي، وتخصيص الموارد بين القطاعات، والفعالية والكفاءة في تنفيذ البرامج، والمرونة في الرقابة القبلية ، وتدعيم التدقيق ورقابة التسيير البعدية، ومنه التحميل الأفضل لمسؤولية المسيرين، وقد تمثلت المحاور الأساسية لإرساء الإصلاح الميزانياتي وعصرنة أنظمتها** بجزأيه المتعلقين بإقامة النظامالجديد لتسيير النفقات، والإعلام الآلي والمعلومات باعتماد إطار متعدد السنوات، والانتقال من منطق قائم على الوسائل إلى منطق قائم على النتائج في تسيير النفقة العامة، والذي يحقق الانضباط المالي، وهذا ما نتج عنه تقديم جديد للميزانية وتعديلات على وثائقها وعلى دورة الموازنة العامة.

وحسب ما جاء في التقرير الذي أعده وقدمه الخبيرالاستشاري الكندي CRC segima لوزارة المالية في الجزائر سنة 2005 في دراسة حول عصرنةأنظمة الموازنة في مختلف الدول،فقد أعطى لهذا الموضوع عدة محاور يمكن أن نلخصها فيما يأتي[2]:

– موازنة حسب البرامج مرتكزة على النتائج:

---

*أصبحت التكنولوجيا والعلوم الحديثة هي مفتاح التقدم والرقي، وأن التقدمالعلمي والتقني لا يتم امتلاكه باللجوء إلى شراء أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا، بل يتم عن طريقتنمية العنصر البشري الفعال، والذي يجب أن يكون هو المنطلق والهدف في كل تنمية بل هو أداةالتنمية وغاياتها.

[1]يوسف بومدين، **التعليم العالي وعلاقة مخرجاته بسوق العمل والتنمية في الجزائر بين الواقع والمأمول**، ملتقى دولي حول الجامعة والتشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة علوم التسيير، جامعة المدية، يومي 04و 05ديسمبر، 2013، ص5.

**يتضمن مشروع الإصلاح أيضا شقا متعلقا بإعادة النظر في الإطار المحاسبي للدولة لجعله يرتكز على نظام معلوماتمتكامل، حيث يصبح مصدرا للبيانات الضرورية لإعلام مختلف المتدخلين في سلسلة النفقة العمومية.

[2]محمد مسعي، **الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: أهميته وصعوبات تطبيقه**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد02، 2020، ص74.

تمكن الموازنة المرتكزة على النتائج من تجميع الاعتمادات المخصصة لكل وزارة حسب البرامج، ويشمل البرنامجمجموعة من النشاطات المقابلة لأهداف وتوجيهات الحكومة والوزارة المعنية، ويسمح بربط الوسائل بالنشاطات وفقا للنتائج المنتظرة، حيث تكون البرامج محددة بالأهداف، وتقاس بالنتائج، وتُقيم بمؤشرات أداء، تترجم البرامج أولويات السياسات العمومية، لتمثل وحدات تحميل المسؤولية، وعليه يصبح البرنامج وحدة تخصص الاعتمادات، حيث يُصادَق على الاعتمادات بالبرنامج عوض الفصول والقطاعات،كما يصبح البرنامج أيضا الوحدة العملياتية لتنفيذ الميزانية، إذ تسمح قواعد جديدة لاستعمال الاعتمادات بمرونة أكبر في تسيير النفقات، بعد مراجعة القواعد الحالية المتعلقة بإعادة التخصيص الميزانياتي (تحويل ونقلالاعتمادات).

– إطار ميزانياتي متعدد السنوات:

يُعد الإطار المتعدد السنوات وسيلة تسيير للموارد العمومية التي تعبر عن التوجهات الكبرى للدولة، وكذا لتقديرالإيرادات والنفقات في أفق يمتد إلى ثلاث سنوات، لكن التصويت على الميزانية يبقى على أساس سنوي، وتتمثل أهداف الإطارمتعدد السنوات في تحسين عمليات التخطيط المالي وتحضير الميزانية، تخصيص الموارد حسب الأولويات الحكومية، تحديد أهداف متعددة السنوات في مجال النفقات، تعديل البرامج حسب القيود المالية، فرض انضباط ميزانياتي صارم.

– إعادة تصنيف النفقات الميزانياتية:

يسمح نظام تصنيف نفقات الموازنة للوزارة بتلقي المعلومات الماليةالملائمة لاحتياجات مستعملي الوثائق الموازنية منبرلمانيين، وجمهور، ومسيرين، والذي يشمل:

- **تصنيف حسب النشاطات**: يجمع النفقات لكل برنامج وبرنامج فرعي؛
- **تصنيف إداري**: يسمح بتجميع النفقات لكل إدارة معنية (الوزارات والمؤسسات العمومية)،
- **تصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات**: يجمع النفقات حسب نوع الأعباء، ويدمج بين ميزانيتي التسيير والتجهيز (أو الاستثمار).
- **تصنيف حسب وظائف الدولة**: يمكن من تجميع النفقات حسب الوظائف الكبرى للدولة (الصحة، التربية...)، وتعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة.

وللإشارة تكون هذه التصنيفات مستقلة عن بعضها، وتشكل نظاما متكاملا يسمح في الوقت نفسه بمعرفة الوحدة الإدارية المسؤولة عن النفقة، النتائج المنتظرة من هذه النفقة مقارنة بالأهداف المتوخاة، الطبيعة الاقتصادية

لهذه النفقة وربطها بوظيفة كبرى للدولة، كما يتم، إعداد مدونة ميزانياتية جديدة التي من المفروض أن تكون متوافقة مع المعايير الدولية المحددة في الدليل الإحصائي للمالية العمومية المعد من قبل صندوق النقد الدولي.

– إعداد ميزانية وحيدة:

تجمع النفقات الحالية للتسيير والتجهيز، أو ما يُسمى بالتسيير المتكامل لنفقات التسيير والتجهيز (المدمج للنفقات)، وهو نوع من التسيير المتخذ بهدف تسهيل اتخاذ القرارات برؤية تسيير الأموال العامة بمنظور كلي وحساباتها التكميلية للنفقات التسييرية والاستثمارية، ويسمى أيضا بنظام مدمج لتسييرالمالية العامة SIGFIPالذي يشمل[1]:

- برنامج مستوحى من دائرة الإنفاق العام؛
- المتدخلون وهم المدير العام للموازنة، المدراء الآمرين بالصرف، المراقبون الماليون والمحاسبون العموميون؛
- كل هؤلاء مرتبطون بالبرمجية SIGFIP في إطار شبكة معلوماتية محصنة.

ويتم إضافة مفهوم "نفقات التحويل" التي هي إعانات مقدمة لمستفيدين مختلفين (أشخاص، مؤسسات، جماعات محلية...) بغرض تسهيل تحقيق أهداف برنامج ما، وذلك في إطار – حسب اعتقادنا- تمكين الموازنة العامة من الاستجابة لمتطلبات العدالة الاجتماعية*.

أما الجزء المتعلق بالإعلام الآلي ونظام المعلومات فإنه يساهم في تعزيز الإصلاحات الرامية إلى تطوير نظام الموازنة، بتوفير المعلومة وتوفير الشبكة المعلوماتية، بما يضمن التنسيق بين الإطار المحاسبي والإطار الميزانياتي في مشروع الإصلاح، وهذا بعد تفعيله مما يتيح الاطلاع على الوضعية العامة دون انتظار مختلف الإجراءات، كما أن زيادة توافر المعلومات الحديثة والموثوقة والقدرة على الوصول إليها يمكن أن تُحدث تحولا في طريقة عملالحكومات،إذ يمكن أن تخفض التكاليف الخاصة والعامة المترتبة على الامتثال الضريبي وتحسين كفاءة الإنفاق[2]، كما تُعد الرقمنة إحدى أشكال الثورة المعلوماتية الحديثة وذلك بإعادة تشكيل السياسة المالية من خلال تغيير كيفية قيام الحكومات بجمع المعلومات ومعالجتها ومشاركتها والتصرف بناء عليها، ويمكن أن تحسن المعلومات

[1]Philippe Egoumé, **Procédure d'exécution de la dépense publique et transparence**,Présentation àl'ONG PUBLISHWHATYOUPAY, FMI Abidjan, 26 avril 2007, p13.

*لقد أفضت عديد الدراسات والبحوثالاقتصادية إلى وجود علاقة معنوية بين زيادة شفافية الموازنة كمتغير مستقل وتحسن مؤشرات التنمية البشرية، وزيادة الاستجابة لمطالبالمواطنين، وتحسن توزيع الدخل بين الأفراد، وكذا تحسين جودة المرافق العامة.

[2]زهير بن دعاس، نرمان رقوب، **إصلاح سياسة الميزانية كمدخل لتحقيق الانضباط الموازني في الجزائر**، الكتاب الجماعي: العجز الموازني وإشكالية استدامة الموارد المالية للموازنة العامة لدولة في الجزائر، ط01، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، 2020، ص130.

ذات الجودة الأعلى، ليس فقط تصميم سياسة الضرائب والإنفاق، ولكن أيضا أنظمة إدارتها بما في ذلك إدارة الضرائب، وتقديم الخدمات العامة، وإدارة البرامج الاجتماعية، والإدارة المالية العامة، ويجب على الحكومات رسم مساراتها الخاصة لتحقيق التوازن الفعال بين الفوائد المحتملة والمخاطر والتحديات[1].

المطلب الثالث: دور عصرنة الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام

تمثل السياسة المالية بأدواتها وخاصة سياسة الإنفاق العام الأداة الاستراتيجية لتحويل الثروة النفطية إلى نتائج اقتصادية وتوزيعها في سبيل تحقيق الأهداف، وهذا الأمر يتيح المناقشة من زاويتين، أولا البحث في سبل تحقيق الاستدامة المالية– سيأتي بيانه لاحقا–، وأما الزاوية الثانية فالبحث من خلال عصرنة نظام الموازنة العامة لتحقيق ذلك، وكلاهما في ظل التحديات خاصة بعد الأزمات العالمية، وتأثيرها في البلدان الريعية على غرار الجزائر.

الفرع الأول: انعكاسات الأزمات العالمية على الإنفاق العام في الدول النفطية

أفرزت الأزمات العالمية واقعا جديدا أمام السلطات المالية للدول خاصة المصدرة للنفط، تَمثل في تراجع مرونة السياسات المالية بدرجات متفاوتة، في حين يُفترض أن تتمتع هذه البلدان بميزة إضافية في عملية التنمية، ولكن أغلبها شهدت انخفاضا في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي*، وبغرض درء تداعيات الأزمة على وتيرة النشاط الاقتصادي، فقد تطلب الأمر اتباع سياسة مالية توسعية ضمن الحدود المتاحة في الدول التي كانت تشهد أريحية مالية قبل نشوء الأزمة، أما في معظم الدول المصدرة للنفط فقد كانت أوضاعها صعبة الأمر الذي اضطرها لاتخاذ سياسة مالية منضبطة،ومع تراجع مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمعظم الدول النفطية، فقد ارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، وفيما يتعلق بتوزيع الإنفاق العام فقد زاد الإنفاق الجاري بنسب مرتفعة في حين زاد الإنفاق الرأسمالي بنسب معتبرة،غير أن التفاوت في النسب انعكس

[1]sanjeev gupta and others, **digital revolutions in public finance**,**international monetary fund**,november 2017, p201.

*برز من خلال الدراسات في العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي مصطلح لعنة الموارد، والذي يشير إلى وفرة الموارد التي تشكل عائقا لعملية النمو الاقتصادي، وفشل الدول الغنية بهذه الموارد في استغلالها لرفع وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي، وقد ظهر هذا المصطلح أول مرة ضمن أعمال الاقتصادي Richard Auty سنة 1993.

للمزيد أنظر:

براجي صباح، **دور إدارة السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية في دعم التحول الهيكلي للاقتصاديات الريعية نحو التنوع في ظل ضوابط الاستدامة**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018.

بصورة طفيفة على حصة كل من الإنفاق الجاري والرأسمالي في الإنفاق العام،بالإضافة إلى ارتفاع نسب الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة أكبر من ارتفاعها بالنسبة للإنفاق الرأسمالي[1].

إن من أهم سمات الدولة الريعية *النفطية الاعتماد على الريعالنفطي الذي يُعدمصدرا أساسيا للتمويل، والاعتماد على الريع النفطي بشكل كبير يُعدمصدرا أساسيا للدخل، ما يفسر مشكلة ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع المنتج للريع، كما أن زيادة الإيرادات النفطية فيتمويل الموازنة العامة للدولة تقلل من الانضباط المالي في الصرف داخل المؤسسات الحكومية، ويؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة في الموازنة، فضلا عن إضعاف جهود التعبئة الداخلية للموارد من خلال الضرائب والتقشف في الإنفاق، وما يتبع ذلك من الاعتماد الخطير على الدولة في معالجة جميع القضايا وتزايد تدخلها في القطاع الخاص، حيثأن زيادة الإيرادات النفطية والتي تشكلالنسبة الأعلى في الموازنة العامة للدولة، ستضعف أهمية الإيرادات الأخرى ونسب مساهمتها في الموازنة العامـــــة، وبالتالي تجعل طبيعة الإنفاق في البلد مرهونة بالريع النفطي وتحولات السوق النفطية العالمية[2].

وبالنظر للدول العربية فقد تأثر الأداء المالي بشكل كبير بتراجع أسعار النفط، حيث سجلت عجوزات في موازناتها العامة، ويرجع ما حدث منتطورات في الأداء المالي بشكل أساسي إلى ما حدث من تطورات في جانبي الإيرادات والإنفاق العام، فقد سجلت الدول النفطية فائضا سنويا متوسطا في رصيد الموازنة قدره 6.7 %مـــن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2013، ولكن بعد انهيار أسعار النفط تحت مستوياتأسعار التوازن تحول الفائض إلى عجز في الموازنة وبلغ في المتوسط -14.5% سنويا للفترة 2014-2018،ويرجع توسع رقعة رصيد الموازنة لارتفاع الإنفاق أوعدم القدرة على تخفيضه إلى مستويات معيارية، بالإضافة لتراجع الإيرادات، حيث

---

[1] صندوق النقد العربي، **تداعيات الأزمة المالية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي**، دراسات اقتصادية، أبو ظبي، 2010،ص20.

[*] يرجع مفهوم الدولة الريعية إلى هيمنة الدولة على مصادر الدخل الوطني الرئيسة ولاسيما تلك التي يرتبط نشاطها بظروف الطلب الخارجي وتقلباته بغض النظر عن القدرات الإنتاجية لذلكالمصدر، وتم طرح مصطلح الدولة الريعية أول مرة ضمن الدراسة التي قدمها الاقتصادي حسين مهداوي حول النموذج الإيراني بعد تأميم النفط (1950)، وتم اقتراح التعريف الأساسي للمصطلح، غير أن إطلاق هذه الصفة ليس بالضرورة ملازمة للدولة في كل الفترات، وإنما مقدار ما تساهم به العائدات الريعية الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن اتفاق الكثير من الباحثين يطلقون صفة الريعية على العائدات النفطية للبلدان المصدرة للنفط.

للاطلاع أكثر أُنظر:

حامد عباس محمد المزروك، **اتجاهات الإنفاق العام في الدولة العربية الريعية –المملكة العربية السعودية أنموذجا–**، أطروحة دكتوراه فلسفة العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2007.

[2] سلام كاظم شاني، **تحليل العلاقة بين الموازنة العامةوالناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2009/1988**، رسالة ماجيستر، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء، 2011، ص 45.

بلغ متوسط معدل الإنفاق العربي 34%من الناتجالمحلي للفترة 2010-2013،وارتفع إلى 38%للفترة 2014-2018، وذلك نتيجة ارتفاع الإنفاقفي الدول النفطية من 35 %إلى 37%للفترتين على التوالي بينما بقي معدل الإنفاق مستقرا عند32%في الدول العربية غير النفطية، أما من جانب الإيرادات فقد انخفضت في المتوسط من34 %إلى 27%بالنسبة للدول العربية، وكان الانخفاض أكثر حدة في الدول النفطية من 41%إلى 31%بينما انخفضت الإيرادات في الدول غير النفطية من 30%إلى 27%[1].

واستنادا إلى دراسة صندوق النقد العربي (2020) فقد أشارت النتائج، في ظل انخفاض أسعار النفط أن مضاعفات الإنفاق أعلى بكثير من تلك الناجمة عنالزيادة فيأسعار النفط، حيث يمكن أن تبلغ قيما أكبر من واحد للعديد من البلدان على المدى القصير، بينما تتجاوز قيمة اثنينعلى المدى الطويل،وتتماشى هذه النتائج مع ما لوحظ في الأدبيات الحديثة حول المضاعفات المالية، خاصة فيالاقتصادات المتقدمة، بحيث تكون المضاعفات كبيرة في وقت الركود، بينما تكون ضعيفة أو حتى سلبية في وقتالتوسع الاقتصادي،وبالنسبة للعديد من الدول المصدرة للنفط، يُعتبر الانخفاض المستمر في أسعار النفط بمثابة مؤشرعن الركود الاقتصادي، لأن انخفاض أسعار النفط قد يؤدي إلى حدوث ركود في هذه الدول، علاوة على ذلك، يلاحظ في المتوسط أن مضاعفات الإنفاق في الدول المصدرة للنفط أعلى من تلك الموجودة في البلدان المستوردةله في وقت انخفاض أسعار النفط ، بينما يلاحظ العكس في وقت زيادة أسعار[2].

وكنتيجة لذلك، اتخذت معظم الدول العربية على غرار الجزائر اصلاحات عديدة على صعيد الموازناتالحكومية خلال العقدين الماضيين مكنتها من تحقيق خفض ملموس في مستويات عجزالموازنات الحكومية[*]ومعدلات الدين العام المحلي للناتج المحلي الإجمالي بما يشجعالاستقرار الاقتصادي، ولكن في المقابل فإن استمرار مسايرة السياسة المالية للدورةالاقتصاديةيعني تقليص دورها الداعم للاستقرار، وهو ما يشكل أحد أهمالتحديات التي تواجههــذه الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل وخاصة علـــى ضوء الدور

[1] بلقاسم العباس، **تداعيات جائحة كوفيد –19 على الدين العام في الدول العربية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 22، العدد 3، 2020، ص 180.

[2]El Mostafa Bentour, **Government Expenditure Multipliers Under Oil Price Swings**, Arab Monetary Fund, 2020, p5.

[*]تجدر الإشارة إلى أن دراسة دور سياسة الإنفاق العام لا يجب أن يقتصر على العلاقة بينه وبين العجز في الموازنة، وهذا ضمن استراتيجية المؤسسات المالية الدولية لغرض التحكم في الإنفاق العام، ومحاولة إدخال آليات المناجمنت العمومي المعروفة في القطاع الخاص في تسيير المالية العمومية، خاصة في الدول النفطية حيث أن سعر النفط العالمي هو المحدد الرئيسي لتحقيق التوازن في الموازنات، وهذا ما يطرح قضية السعر التوازني والذي يُعتبر في حد ذاته مرتبط بالسوق، وهذا ما يؤدي إلى حتمية ارتباط الموازنة بأسعار النفط في الأسواق العالمية.

المحدود للسياسة النقدية في حفز النمو الاقتصادي[1].

الفرع الثاني: برامج الإنفاق والانضباط بالأهداف لتحقيق النتائج

يشير**Harey** أن من أهم المشاكل التي تواجه إعداد الموازنة وفقا لمتطلبات الانضباط بالأهداف هي مشكلة تحديد أهداف دقيقة وواضحة للبرامج الحكومية، هذا الأمر يستدعي مراجعة شاملةلاختصاصات وحدات الجهاز الإداري حتى لا تكون الأهداف المحددة غامضة وغير واضحة، كما أن **Steiner** الذي يؤكد أن صعوبة تحديد الأهداف الرئيسية تنعكس على صعوبة تحديدالأهداف الفرعية بدقة والتي تقررها الوحدات الحكومية لأن تحديد هذه الأهداف يؤثر علىصياغة البرامج[2]، وهذا ما أجمع عليه أغلب الاقتصاديين بحيث أنه يتم تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية –إشارة إلى الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل–منخلال تحديد الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تُرصد الأموال، كما أن تحديد الأهداف تبين طبيعةوحجم الوظائف المتعددة التي يتم تنفيذها وهذا كلهلتحقيق الأهداف، ويجب عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهدافالمجتمع المحددة سابقا،وهي في حد ذاتها خطط استراتيجية طويلة ومتوسطة الأجل.

ولفهم هذا الموضوع، فإن تذبذب الإيرادات المالية الحكومية بسبب الاعتماد الكبير على النفط في ضوء تقلبات أسعاره من جهة، ومن جهة أخرى عدم مرونة الهيكل الإنفاق الجاري بسبب تركزه في الأجور والمنح والدعم والتحويلات، وبالخصوص في ظل الأوضاع السياسية غير المستقرة في أغلب الدول، بالإضافة إلى ضمان قدرة الحكومة في استيعاب الإنفاق الكبير بما يضمن عدم حدوث ضغوطات تضخمية، ما يستوجب إضفاء المزيد من الفعالية للآلية التي تستخدمها الدول النفطية*في تحديد أسعار تأشيرية للنفط في الموازنة بغرض توفير إيرادات مالية مستقرة مع ضمان استدامتها، وتعزيز قدرة الموازنة في احتواء الصدمات وترسيخقواعد الضبط المالي[3].

وفي هذا السياق، فقد جاءت العديد من الدراسات لتؤكد أهمية ترشيد الإنفاق العام قبل الالتفات لموضوع البحث عن مصادر التمويل، وهذا ما أثار موضوع الانضباط بالأهداف الذي يساعد المخططين وصنـتاع القرار – خاصة في الدول النامية – في إيجاد الحلول، والعمل على توظيف الموارد (النفط) بأفضل شكل ممكن، والوصول

---

[1] هبة عبد المنعم، **أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين:ملامح وسياسات الاستقرار**، صندوق النقد العربي، 2012، ص40.

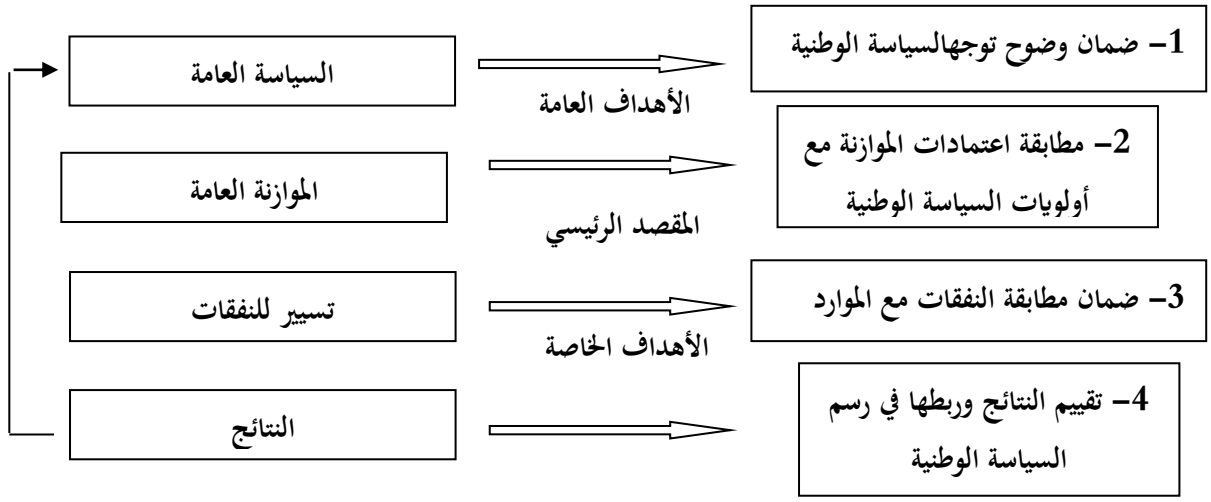
[2] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام اتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، ، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 103.

* إشارة إلى دول مجلس التعاون والجزائر، حيث اتخذت هذه الدول السياسة المعاكسة للدورة الاقتصادية، أي زيادة الإنفاق العام في أوقات تراجع النمو الاقتصادي في ظل الوفرة المالية، وذلك قبل الأزمة المالية العالمية.

[3] مصطفى قارة وآخرون، **الأزمة المالية العالمية وتحديات استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2013، ص24.

إلى النتائج في إطار إعداد الموازنة العامة وفق توجهات السياسة الوطنية،كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 02: برامج الإنفاق في إطار عداد الموازنة لتحقيق النتائج



المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثالث: ترشيد الإنفاق العام في ظل العصرنة

من أهم سمات الإدارة المالية الفعالة هو القدرة على تعبئة موارد مالية وضمان استدامتها،بالإضافة إلى قدرتها على تخصيص هذه الموارد وإنفاقهاحسب الأولويات بما يتوافق وأهداف السياسة العامة للدولة، ووفقا لمتطلبات الانضباط المالي وكفاءة الإنفاق العمومي، وعلى اعتبار أن النفقات العامة المحور الرئيس في عملية الإصلاح، الأمر الذي يضع المؤسسات الحكومية أمامتحدياتكبيرة تتمثل في ضرورة الاعتناء بالفعالية والأداء من خلال المشروع الإصلاحي الجديد، ونتيجة للتزايد المستمر للنفقات العامة أصبح من الضروري الوقوف بالدراسة والتحليل عند مدى نجاعة الأساليب والأطر الموازناتية المنتهجة في تسيير المال العام، من خلال عصرنة الأنظمة الموازناتية، وهنا تبرز أهمية الموازنة القائمة على أساس النتائج في ترشيد الإنفاق العام.

أولا: متطلبات ترشيد الإنفاق العام

اعتمادا على مفهوم ترشيد الإنفاق العام*، وتطبيقا لمفهوم استدامة مصادر التمويل فيمكن تحديـــد متطلبا

* تعددت التعاريف بشأن هذا المفهوم، إلا أن أهل الاختصاص يعتمدون على معايير دقيقة في مفهوم ترشيد الإنفاق العام على أنه: التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، وحسب اطلاعنا، فإن هذا المفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بموضوع تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، حيث حاول الكثير من رواد الفكر المالي – مثل أعمال الاقتصادي Barro – وضع معايير معينة يمكن على أساسها تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام مع صعوبة تطبيقها، وعلى هذا الأساس، لا يمكن اعتبار ترشيد الإنفاق على أنه تخفيضه، نظرا لتطور الدور الوظيفي للدولة وتدخلها ، وضرورة التقيد بضوابط الإنفاق العام وتجنب الإسراف والتبذير، إلا أن تزايد الإنفاق العام وارتباطه بعدد من العوامل في الدول النامية من شأنه أن يجعله مرتبطا بعوامل يصعب تجنبها.

الترشيد من خلال ما يلي[1]:

- ✓ تحديد الأهداف بصورة دقيقة ومستمرة ومراعاة ترتيبها، بحسب التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وضرورة التنسيق بين هذه الأهداف والموازنة العامة، وبالتالي تظهر أهمية التخطيط السليم لتحقيق ذلك؛
- ✓ محاربة كل مظاهر الفساد والإسراف والتبذير في المال العام، تطبيق موازنة البرامج والمحاسبة عن الأداء بدلا من موازنة الاعتمادات، وتطوير أساليب الرقابة والتنظيم، وتقسيم الوظائف إلى برامج مع إعداد التقارير عن الأداء بما يمكن من متابعة الإنجاز؛
- ✓ القياس الدوري لبرامج الإنفاق الحكومي، وهذا ما يعني تقييم مدى كفاءة وفاعلية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج؛
- ✓ عدالة الإنفاق الحكومي ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الضعيفة، بحيث ينبغي السعي إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات الحكومية؛
- ✓ توفر نظام رقابي فعال يضمن توافق تنفيذ مع ما سبق تخطيطه، على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرائق الإنجاز، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة التخلي عن الرقابة المستندية واللجوء إلى الرقابة التقييمية.

ثانيا: تحسين كفاءة وفعالية الموازنة العامة

تعتبر الكفاءة والفعالية من السمات الرئيسية للحوكمة الرشيدة في القطاع العام، والذي يجب أن يكون مسؤولاً عن إيجاد طرائق لتحقيق أفضل استخدام للموارد، وقد تعددت الدراسات والبحوث في تناول مفهوم الكفاءة والفعالية، حيث تم تناول قضية قياس الكفاءة من قبل Farrell منذ عام 1957، ودراسة الكفاءة والفاعلية تتبع العلاقة بين المدخلات والمخرجات والنتائج، تشير الفعالية إلى "تحقيق الهدف النهائي"، في حين أن الكفاءة "تقيس الجودة"،وقياس الفعالية في القطاع العام يعني مقارنة الأهداف التي يمكن تحقيقهامع تلك التي تم تحقيقها بالفعل[2]، ومن أجل ترشيد الإنفاق العام هناك عدة وسائل وأدوات نلخصها في الآتي:

للاطلاع أكثر أُنظر:

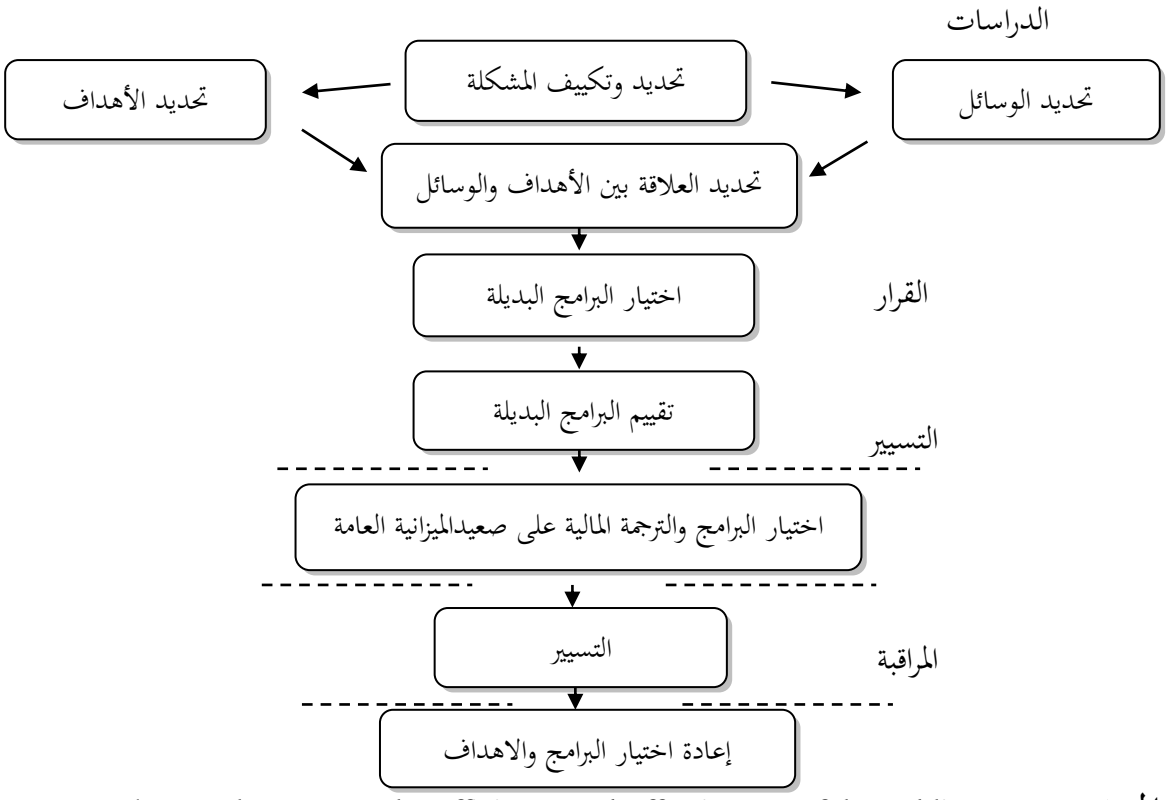
سمير صلاح الدين حمدي، **المالية العامة**، منشورات زين الحقوقية، ط01، 2015، ص82.

[1]عماد العاني، عامر الشيخاني، **توجهات السياسة المالية في تحمل العبء المالي الحكومي ومدى رشادتها في العراق خلال المدة 2004/2014**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 97، ص 269.

[2]Popa Florina, **Elements on the Efficiency and Effectiveness of the Public Sector**, "Ovidius" University Annals, Economic Sciences Series, Volume XVII, Issue 2, 2017, p314.

- **ترشيد الخيارات المالية**: حيث تستند هذه المنهجية على منطق النتائج، وذلك بالتركيز على النتائج المحصلة وليس طبيعة النفقة، في ظل البحث عن فعالية النفقات العامة وربطها بالأهداف الأساسية المحددةمسبقا في إطار من البرامج، مـــــع تحديد الإمكانات الخاصةبها،وتطبيق مبدأ الأولويات واستخدام طرائق الحساب الاقتصادي، حيث يكون ترشيد الخيارات المالية بمقارنة المنافع والتكاليف لكل عملية لاستخدام أمثلا للموارد.

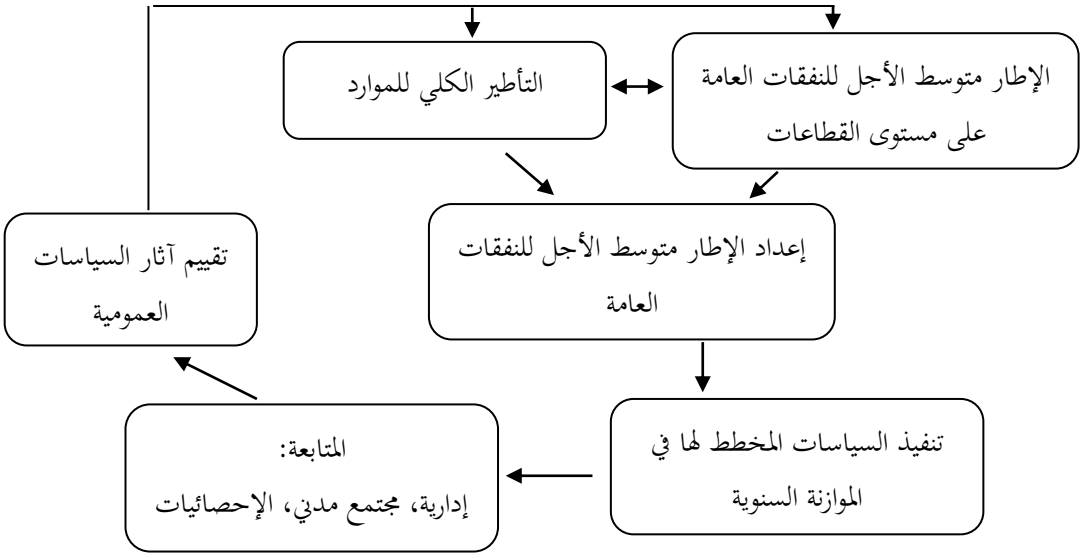
الشكل رقم03: ترشيد الخيارات المالية



المصدر: Popa Florina, **Elements on the Efficiency and Effectiveness of the Public Sector**, Opcit, p315.

- **الإطار متوسط المدى**: الذي يهدفلتقديم إطار مشترك لتعريف السياسات، التخطيط والموازنة على المستويات المركزية والقطاعية، وتحديد التخطيط العام بناء على إطار الموارد المستدامة في الأجل المتوسط، ويأخذ في الاعتبار الآثار المالية (تكاليف السياسات الجارية، التكاليف المتكررة المتعلقة بالمشاريعالاستثمارات والمشاريع متعددة السنوات)، مع ضمان إمكانية التنبؤ والتقدير بشكل أفضل[1]، وهووسيلة تسيير للموارد العمومية التي تعبر عن التوجهات الكبرى للدولة، وكذا لتقديرالإيرادات والنفقات في أفق يمتد إلى ثلاث سنوات، لكن التصويت على الموازنة يبقى على أساس سنوي، وتتمثل أهداف الإطارمتعدد السنوات في[2]: تحسين عمليات التخطيط المالي وتحضير الميزانية، تخصيص الموارد حسب الأولويات الحكومية، تحديد أهدافمتعددة السنوات في مجال النفقات، تعديل البرامج حسب القيود المالية، فرض انضباط ميزانياتي صارم، ويستند الإطار متوسط المدى إلى التخطيط الاستراتيجي الذي يعدف لتحقيق النتائج في ظل إعداد الموازنة وفق مشروع العصرنة،وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 04: أهداف إطار متوسط المدى



المصدر: Marc Raffinot,Boris Samue, **Les cadres de dépenses à moyenterme**: **un instrument utile pour lespays à faible revenu**, revus stateco, n°100, 2006, p106

- **إقرار الشمولية في اعتمادات الميزانية مما يتيح تعزيز استقلالية ومسؤولية**: حيث تعتبر شموليةالاعتمادات بالإضافة إلى أسلوبي التعاقد والشراكة آلية من أليات التدبير ترشيد الإنفاق الذي يهتم بالنتيجة المحصل عليها

[1]Marc Raffinot et Boris Samuel, **opcit**, pp 106,107.

[2]محمد مسعي، **سياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001/2010 – دراسة تحليلية لأهم آثارها الاقتصادية الكلي–**، أطروحة دكتوراه (علوم)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014-2015، ص 90.

أكثر من الاعتماد على الوسائل،وهذا ما يؤديإلى تحقيق المبادئ الأساسية للتسيير المرتكز على النتائج سواء من ناحية الاستقلال أو من ناحية المسؤولية، ويتمثل مفهوم شمولية الاعتمادات في منح الآمرين بالصرف ومساعديهم مرونة أكبر في التصرف في الاعتمادات الموضوعة رهن إشارتهم مقابل تحميلهم مسؤوليات مباشرة في تحقيق الأهداف والنتائج المسطرة لهم، التي من شأنها تمكين المصالح اللامركزة من اعتماد مقاربة أفقية فعلية في تدبير النفقات العمومية[1].

المبحث الثالث: مشروع عصرنة الموازنة العامة في الجزائر بين الواقع والآفاق

إن تحسين صورة تسيير القطاع العام لدى مختلف المنظمات الدولية، إضافة إلى عدم كفاءة وفعالية استخدام الموارد العامة، ومع الأهمية البالغة لترشيد نفقات الدولة والاستخدام الأمثل للموارد العمومية من جهة، والانتقادات الموجهة للتسيير التقليدي القائم على الوسائل، وما ترتب عنه من استنزاف وتبذير وإسراف للمال العام في ظل عدم كفاءة الإدارة القائمة عليه من جهة ثانية،من أهمالأسبابوغيرهاالتي جعلت الجزائر تشرعفيالتحضيرلإصلاح شامل لنظام التسيير الميزانياتي،والذي أطلق عليه عصرنة الأنظمةالميزانياتية (Modernisation des systèmes budgétaires-MSB)، حيث يعبر عن إصلاح موجه نحو تحقيق النتائج، يهدف أساسا إلى اعتماد نظام ميزانية البرامجوالأداء، وتعزيز قدراتوزارة المالية فيتسيير النفقات العامة، وتنفيذ السياسة المالية والاقتصادية للدولة، وذلك نتيجةالاقتناع بأن نظام الموازنة الحالي يشوبه العديد من النقائص.

المطلب الأول: تقديم مشروع عصرنة نظام الموازنة العامة

على غرار باقي الدول النفطية،فقد أدى تراكم الأموال الضخمة في الجزائر نتيجة لارتفاع أسعار النفط في مطلع الألفية الثالثة، إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000، حيث تبنت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية من خلال برامج تنموية، غير أن أزمة انهيار أسعار البترول في جوان 2014 أسفرت عن الهشاشة المالية وعدم فعالية السياسة المنتهجة، وتجسد هذا الضعف في اختلالات عميقة سنتي 2015 و2016، حيث انعكست على رصيد المدخرات المالية الصافية للدولة، مما أدى إلى نفاد صندوق ضبط الإيرادات.

وعلى هذا الأساس، سارعت الجزائر للالتحاق بموجة الإصلاح الميزانياتي القائم على الرشادة في الانفاق، والتخلص من عيوب النظام الميزانياتي الحالي، من خلال تحديثه واعتماد محاور وأساليب جديدة للتسيير المالي، وتبسيط الإجراءات ومكافحة مختلف أشكال الاحتيال والتهرب الضريبي والفساد، تـــــم إطلاق الإصلاحات في

[1] نبيل العموري، **شمولية الاعتمادات كآلية جديدة للتدبير الميزانياتي المرتكز على النتائج**، متوفر على: https://alkanounia.info/?p=11027، تاريخ الإدراج: 2021/08/03، تاريخ الاطلاع: 2022/08/29.

إطار الخطة الاستراتيجية لتحديث المالية العامة.

الفرع الأول: التعريف بمشروع عصرنة الموازنة العامة ورزنامة تنفيذه

منذ 1994، نفذت الجزائر بنجاح السياساتالعامة في إطارالاستقرار والتعديل الهيكلي، الذي بدأ بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد مكنت هذه السياسات من استعادة التوازنات الرئيسيةعلى الصعيد الاقتصادي الكلي، ولكن لم يؤد مع ذلك إلىإجراء الإصلاحات الهيكلية الصعبة اللازمة لتنويع الاقتصاد والتطور نحو الاقتصاد واستدامة مصادر التمويل[1]، ولذلك بادرت الحكومات الجزائرية المتتالية خلال العقدين الماضيين بعدد من الاصلاحات التي شملت مختلف القطاعات الحيوية، وفي هذا السياق طُرح مشروع عصرنة نظام الموازنة العامة (MSB)،والذي يعني مواكبة التحديث والتجديد للتطوير والارتقاء للمستويات الاستراتيجية العامة للتنمية لأن إصلاح نظام الموازنة يعكس طابع العصر الذي يتم فيه ذلك الإصلاح، حيث تتم عصرنه الموازنة من خلال القيام بإصلاحات في سيرورة عملياتالموازنة بمختلف مراحلها وهي التحضير ثم الاعتماد فالتنفيذ وفي الأخير الرقابة، بالإضافة إلى تكيف جوانب الإدارة لتواكب مختلف مميزات الموازنة العصرية القائمة على أساس النتائج، والتي تتم بتوجيه من طرف الهيئات الدولية[2]، ويتمثل مشروع عصرنة الموازنة العامة أساسا في الانتقال من التسيير القائم وفق الوسائل إلى التسيير القائم وفق النتائج، خاصة فيما يتعلق بالإنفاق العام، ويشمل المحاور التالية:

- إطار الموازنة المتعدد السنوات بما يحقق ترشيد الإنفاق العام واستدامة مصادر التمويل،
- موازنة البرامج والأداء القائمة على النتائج،
- تجديد تقديم وثائق الموازنة،
- اعتماد قانون عضوي جديد متعلق بقوانين المالية،
- اعتماد وتطوير نظام المعلومات المعتمد في تحضير الموازنة،
- تعزيز الرقابة بمختلف أشكالها وإقرار مسؤولية المسيرين.

إن مشروع عصرنة نظم الميزانية في الجزائر سيشكل دعامة أساسية لتطوير أداء الأنشطة والبرامج العمومية، ويساهم في إصلاح الادارات العمومية وترشيد الانفاق العام بالممارسات الجيدة في الموازنة، والساعية إلى تطوير

[1]Kissi Fadia, **Projetde modernisation du système budgétaire en Algérie**, Revue AL-IJTIHED, N⁰2, 2012, p 570.

[2]حدادي عبد الغني، بن زيدي عبد اللطيف، **أهمية الإصلاح المالي في الاقتصاد الجزائري على مالية الدولة قراءة مالية للقانون رقم 18-15**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 2، 2019، ص 50.

وتنفيذ الموازنة بشكل أفضل وتوفير معلومات كافية للسياسيين والمسؤولين أثناء تنفيذ الميزانية، وتحديث نظم المحاسبة، وإعداد تقارير دورية عن النفقات والنتائج والأداء من خلال[1]:

- **الانضباط العام في الميزانية**: الذي يجعل من الممكن تحديد الأهداف العامة للإيرادات والنفقات وأرصدة الميزانية، بحيث أن الهدف هو احترام سقوف اعتمادات الميزانية والرقابة، ولا سيما التسوية بين توقعات الميزانية والنتائج الفعلية.
- **التخصيص الأمثل للموارد**: حيث يجب أن يتم في وفقا للاحتياجات التي عبرت عنها القطاعات المختلفة من أجل احترام الأولويات الاستراتيجية التي تحددها الحكومة.
- **فعالية الإنفاق العام** :تتحقق فعالية الإنفاق من خلال القدرة على التنبؤ، اللامركزية في القرارات.

وقد تم دعم المشروعمن طرف البنك الدولي من خلالالقرض رقم 7047 الموقع في 18 أفريل 2001

بواشنطن بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الدولي [*] بمبلغ 18.4 مليون دولار، بعد اقتناع الحكومة الجزائرية بالجدوى والأولوية من المشروع – حسب ما جاء في العقد- وتم سريان العمل بهذا الأمر في 2004/07/17 على أن ينتهي بتاريخ 2009/09/28[2]، بالإضافة إلى توقيع عقدين في أكتوبر 2004، أما الأول في إطار الموازنة متعددة السنوات بمبلغ 1.586.000€، وأما الثاني في إطار تحسين تقديم الموازنة بمبلغ 435.000€، ليتم في أفريل 2005 توقيع عقد لتجديد دورة النفقة العمومية بمبلغ قدره 2.2 مليون€، وفي السياق نفسه، تم التعاقد مع مؤسسة[**] **CRC SOGEMA** وفق مشروعين على فترتين، أولهما يمتد خلال2004-2007 بتمويل من البنك الدولي في إطار تحديث نظام الموازنة العامة، وأما الثاني واستكمالا للمشروع الأول خلال الفترة 2008-2012 يهدف لتحسين إدارة الإنفاق العام، وتحسين تقديم خدمات للشعب.[3]

---

[1]KHECHAIMIA Khaoula, **Modernisation de la gestion des finances publiques en Algérie**,Revue Algérienne de Finances Publiques, Vol 12, N° 01, 2022, p34.

[*] تمت الموافقة على القرض رقم 7047 من طرف الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01-140، المؤرخ في 2001/06/06.

[2]اتفاقية رقم AL-7074 بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الدولي التعمير والتطوير الموقعة في 2001/04/18.

[**] تأسست مؤسسة CRC SOGEMAسنة 1984 وهي من أكبر المؤسسات الكندية في تقديم خدمات الاستشارة في مجال تسيير وإدارة وتنفيذ المشاريع الكبيرة في إطار التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

[3]مفتاح فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 98.

ويتضمن مشروع عصرنة نظام الموازنة العامة تركيبتين أساسيتين،فأما الأولى ترتبط بإطار الموازنة، وأما والثانية متعلقة بالمعلوماتية ونظام المعلومات، وتشتمل كل منهما على عدة عناصر فرعية تتمثل فيما يلي[1]:

التركيبة الأولى: تشمل تركيبة الموازنة تغيرات القواعد والتنظيمات والممارسات في إعداد الميزانية وعرضها ومراقبة تنفيذها، حتى تتلاءم مع تطبيق موازنة مرتكزة على النتائج عوضاعن موازنة ترتكز على الوسائل، حيث أن الأهداف المرجوة من هذه التركيبة تسهيل التحكم في النفقة العمومية، تسهيل الخيارات الاستراتيجية من خلال معلومات والتحاليل هادفة، تحسين شفافية الميزانية لأجل ترقية نقاش واضح لخيارات السياسات الاقتصادية والاجتماعية، تعزيز مراقبة التنفيذ وتحسين الأداء، وإنجاز السياسات والاستثمارات المسجلة في الميزانية، ويتم الوصول إلى هذه الأهداف عن طريق الأعمال التالية:

1.وضع ميزانية متكاملة متعددة السنوات: أي أنها تشمل على كل من الاستثمارات وكذا النفقات الجارية، تحافظ هذه الميزانية المتعددة السنوات بصفة كليةعلى الطابع السنوي للميزانية، في المجال القانوني بحيث تشمل الميزانية السنوية التوقعات حسب كل قطاع وسياسة، ويتم إعدادها وعرضها مع علىالثلاث سنوات القادمة، ويدخل في إطار اقتصاد جزئي متناسق من الفترة نفسها.

2.تحسين عرض ونشر الميزانية: لأجل تسهيل نقاش أكثر تفتحا وأكثر إعلاما حول الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.

3.تعزيز وظيفة الإرشاد الاقتصادي لوزارة المالية: وذلك من خلال قدرات متفاوتة للتقييم ومراقبة نوعية تكاليف الاستثمارات والسياسات الكامنة وراء طلباتاعتمادات الوزارات.

4.تعزيز وعصرنة مراقبة الميزانية والمحاسبات: وذلك لتوسيع مساهمتها في فعالية الإنفاق وتعزيز متابعة تنفيذ مشاريع الاستثمار العمومي، لأجل مضاعفة الفعالية وقدرة الاستثمار للقطاع العمومي.

التركيبة الثانية: تركيبة الإعلام الآلي ونظام الإعلام، التي تسمح باستعمال الإعلام الآلي والتكنولوجيا الجديدة لوزارة الماليةوكذا المسؤولين، بمتابعة نمو المعطيات المتعلقة بالميزانية منذ إعدادها إلى غاية تنفيذها مرورا بالتزامهم على مختلف المستويات (المركزي، الجهوي، الولائي)، ويتعلق الأمر هنا بتطوير نظام تسيير الموازنة كاملا،

[1] وزارة المالية، **مشروع عصرنة إجراءات الميزانية**، متوفر على الموقع:
https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands-dossiers-ar/419-2020-11-10-09-55-35، تاريخ الإدراج: 2020/11/02، تاريخ الاطلاع: 2022/08/31.

من شأنه أن يسمح لمختلف المتدخلين فيمسار الميزانية بتبادل المعطيات والحصول في كل وقت على جدول واحد للميزانيات والنفقات على كل المستويات.

الفرع الثاني: واقع مشروع عصرنة نظام الموازنة العامة

تعتبر الديناميكية الاقتصادية الجديدة التي تعتزم الحكومة إدراجها، التي سيتم أرفاقها بسياسة مالية مجددة تعتمد على ترشيد الإنفاق العام وتهدف إلى جعله دعامة لتحفيز النشاط الاقتصادي، ومن بين الأولويات التي يتعين القيام بها في هذا الإطار استعادة الانضباط وصرامة الموازنة، والتي تنعكس بتكريس أداء النفقات ومواءمتهـــا مع الموارد المالية، ويتم ضمان نجاعة الإنفاق العام من خلال إنشاء آليات للمتابعة والتقييم الاقتصادي لكل تدبير يلتمس الموازنة، في إطار تعميم النظام المعلوماتي والتسيير المالي على جميع الدوائر الوزارية، مما سيعزز إنشاء إطار الإنفاق المتوسط المدى، وإطار الموازنة المتوسط المدى الذين يشكلان أداتين أساسيتين لمقاربة تعدد السنوات[1].

تسعى الحكومية الجزائرية في القيام بإصلاح الموازنة العامة حتى وإن كان بدوافع تتعلق بأولويات ذات علاقة بالسياسة المالية، بما يسمح بالتخصيص الأمثل للموارد وترشيد الإنفاق العام، وبأكثر فعالية، إلا أنهافي الواقع تندرج ضمن إطار يتعلق بالاستمرار في مواصلة الإصلاحات المالية والاقتصادية التي بدأتهابالتعاون مع الهيئات المالية الدولية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي)، كمرحلة من مراحل البرامج التصحيحية التي أطلقها صندوق النقد الدولي.

إن الحكم على مشروع عصرنة نظام الموازنة العامة في الجزائر أولي بسبب أن هذا المشروع لم يجد سبيلا للتنفيذ على أرض الواقع، مما يطرح العديد من التساؤلات حول الأسباب المؤدية لذلك على الرغم من وضوح

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، 2006، ص 20.

الأهداف والآليات، ولذلك فمن الصعب الحديث عن ما تم إنجازه في إطار المشروع*، وسنحاول الوقوف علـــى أهم الأعمال، على النحو التالي[1]:

- **المدونة الجديدة للموازنة:** في إطار تنفيذ خطوات المشروع تمت إحالة مقترحات المدونة الجديدة للموازنة إلى مختلف الوزارات لإثراء النقاش بشأنها، وكانت موضوع فحص خلال أشغال اللجنة الوزارية العلمية في 25 ماي 2009، وتمت المصادقة عليه من طرف اللجنة الوظيفية والتقنية في 08 جوان 2009، وفي إطار الموافقة بين المخطط الخماسي والمدونة فقد تم تسجيل العديد من الاختلالات بينهما، ولذلك عُقد اجتماع بحضور ممثلي مديريتي المحاسبة والضرائب والتوقع والسياسات، الديوان الوطني للتخطيط، بالإضافة إلى المديرية العامة للميزانية لمعالجة نقاط الاختلاف بينهما،
- **إطار النفقات متوسط الأجل:** لإعداد نموذج متوسط الأجل للنفقات تم التعاقد مع مؤسسة crcsogema في جوان وجويلية 2009، مع إرفاق النموذج بثلاث وثائق هي: تشخيص، عرض جدول العمليات المالية، تعليمة استعمال النموذج،
- **تقديم الهيكلة حسب البرامج:** في هذا الجانب قامت اللجنة الوظيفية والتقنية خلال اجتماعها في 20 جويلية 2009 بالتصديق على الهيكلة حسب البرامج في الوزارات، للالتزام بإنشاء موازنة حسب البرامج وذلك باعتماد قاعدة بيانات خاصة بكل وزارة،
- **نظام المعلومات لتحضير الموازنة (SIGBUD):** يُعتبر هذا النظام عمليا في الوقت الحالي، والذي يسمح ببيان الموازنة على الوثائق المقترحة في الإصلاح، ويهدف إلى عقلنة مسار النفقة العامة وجعل المعلومات المتعلقة بها في متناول مختلف المتدخلين معسرعة وتسهيل معالجة النشاطات المتعلقة بنفقة واحدة، بالإضافة إلى التحقق في أي وقت من توافق معطيات المحاسبة لدى الآمرين بالصرف والمراقبين الماليين والمحاسبين العموميين، وقد عملت الحكومة على جعل هذا النظام بشكل منفصل وإدماجه مع النظام المحاسبي، وإمكانية

*بالمقارنة مع الإصلاح للنظام الميزانياتي في فرنسا، فإن المقاربة التي تم اعتمادها تختلف جذريا عنتلك التي اتبعتها الجزائر، حيث أتت مبادرة الإصلاح من البرلمان الذي عمل على تجسيدها منخلال اقتراح مشروع قانون عضوي يعوض الأمر الصادر في 1959 والمتعلق بقوانين المالية، وتعيين لجنة برلمانية عملتعلى إعداد هذا المشروع، والذي تم التصويت عليه في 2001، وعليه أصبحت الحكومة ملزمة بالعمل علىتجسيد ما ورد في هذا القانون العضوي المتعلق بقوانين الماليةlolf،لكن الجواب عن التساؤلات المطروحة سوف تفرض نفسها، ويجب التذكير أنه من بين الدعائمالأساسية التي تقوم عليها ميزانية البرامج والأداء، وجود نظام رقابة ومتابعة وتقييم فعال يقوم بتطبيقه البرلمان والدوائر الوزارية ومختلف المصالح المعنية بتنفيذ البرامج والأنشطة، والمؤسسات الرقابية للدولة، مع ضرورة الشفافية التامة لنتائج مختلف المراقبات والتقييمات، والتطبيق الصارم لمبدأ المساءلة عن كل تسيير واستعمال للأموال العمومية،غير أن السلطات العمومية في الجزائر دائما ما تنزع إلى المركزية في اتخاذ القرار، وبالتالي عدم احترامها لمبدأ المحاسبة والمساءلة، وابتعادها عن ثقافة الاهتمام بالنتائج في التسيير العمومي– حسب اعتقادنا–

[1]أحمد بيرش، **الاتجاهات الحديثة في الموازنة العامة وتحديات السياسة المالية في الجزائر**، أُطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية، جامعة الجزائر3، 2019، ص 142.

توفره على مختلف المستويات الإدارية، إلا أن المشكل لا يزال مطروحا بخصوص عدم استطاعة مختلف الوزارات الاتصال مع وزارة المالية بشكل سريع للتنسيق فيما يتعلق بالموازنة، وفي هذا السياق تم إنشاء وكالة الإعلام الآلي للمالية العمومية بموجب المرسوم التنفيذي 08-94 المؤرخ في 2008/03/10، للقيام بمهام بكل ما يتعلق برقمنة نظام المالية العامة[1].

وبخصوص اللجنة المديرة للنظام المدمج لتسيير الميزانية على مستوى وزارة المالية المشكلة في 02 من أفريل 2021، فقد تم عقد اجتماع تأكد فيه أن هذا النظام سيسمح بتوفير إطار عمل يتم خلاله تحديد جميع الأدوات الخاصة بتسيير الميزانية والمحاسبة، وأن المشروع قد دخـــل مرحلة حاسمة تتعلق بتجريبه بشكل نموذجي علـىخمسة (05) مواقع، وهي وزارات المالية والأشغال العمومية والتربية الوطنية والتعليم العالي والفلاحة[2]،

- **إعداد المخططات الاستراتيجية ذات الأولوية وتنفيذها**: تشمل هذه المخططات 05 سنوات من التخطيط حيث تحتوي على أهداف السياسة العمومية المحددة من طرف الوزارات، غيرأن تحديد الاستراتيجيات ليس بالأمر السهل، فهو يحتاج إلى ورشة عمل وطنية، وتقييما عميق اللسياسات العامة ومقارنات مع تجارب الدول الأخرى، وعليه فإن وضع الاستراتيجيات قد يمتد لسنوات، حيث أن تطبيق هذه الاستراتيجيات يضيق بسنة واحدة، وقد تم تعميمها على مختلف الوزارات لتحضير مخططات استراتيجية 2010-2014، حيث شملت 21 وزارة، وفي هذا السياق تبنت الجزائر مشروع يهدف إلى بناء نظام معلومات مالية تحت عنوان المخطط الاستراتيجي لعصرنة المالية العمومية (PSMFP)، وتُعد الأداة الرئيسية التي تضمن الاتساق ومشاركة الجميع، وبالتالي جدوى أعمال التحديث المتصوَرة على مستويات مختلفة، وأوكلت مهمة تنفيذه إلى خلية دعم إصلاح المالية العمومية (CMFP)برئـــاسة رئيس ديوان وزارة المالية، منشأة بموجب قرار وزير المالية بتاريخ 2012/10/30، مهمتها وضع ومتابعة المخطط الاستراتيجي للمالية العمومية[3].

[1]للاطلاع على المهام أُنظر: المادتين 3و4 من المرسوم التنفيذي 08-94المؤرخ في 2008/03/10المتضمن إنشاء وكالة الإعلام الآلي للمالية العمومية وتنظيمهاومهامها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 14سنة 2008، ص 19.

[2]وكالة الأنباء الجزائرية، **تسيير الميزانية: النظام المدمج لتسيير الميزانية عنصر هام لعصرنة المالية العمومية**، متوفر على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie، تاريخ الإدراج 10 مارس 2022، تاريخ الاطلاع: 2022/09/03.

[3]Dossier modernisation des finances publiques, **La lettre d'information duP3A**, Programme d'Appuià la mise en œuvre de l'Accord d'Associaton, N°26, 2013, pp 6,7.

- **التحضير لموازنة 2017 بداية الخطوة الأولى للإصلاح الموازني**: كشفت الانخفاضات الحادة التي عرفتها أسعار البترول منذ جوان 2014مدى ضعفالمالية العامة،وتجسد هذا الضعف في اختلالات عميقة في سنتي 2015 و2016 مما جعل الجزائر تتخذ تدابير مستعجلةلاستعادةتوازن الحسابات العامة، وإصلاحات عميقة لضمان استدامتها على المدى المتوسط والطويل، وجعل التدخلات الاقتصادية للدولة أكثر نجاعة للسماح بضبط وتيرة النفقات العمومية لمختلف الدوائر الوزارية والقطاعات علىجميع مستويات الأمر بالصرف خلال سنة 2016،لذلك كان التحضير لموازنة 2017 بداية الخطوة الأولى للإصلاح الموازني، من خلال وضع حيز التنفيذ لتأطير الميزانية متوسط المدى، الذي صدر بموجب أحكام المادة 50 من قانون المالية التكميلي سنة 2015، بالإضافة إلى ضرورة إعداد الاقتراحات الميزانياتية للسنوات الثلاثالمقبلة2017-2019، حيثتمربط إعداد الموازنةعلى أساس عدة متغيرات اقتصادية متوقعة خلال هذه الفترة،
- **صدور القانون العضوي المتضمن قانون قوانين الماليةLOLF**: يمثل الأساس القانوني لكافة القواعد التي يرتكز عليها مشروع القانون العضوي لقوانين المالية، حيث صادق أعضاء البرلمانعلى القانون العضويرقم 15-18المؤرخ في 20ذي القعدة عام1439الموافق لـ02سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية، وتم نشره بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 53لسنة 2018 لتكون أحكامه بديلة عن أحكام القانون 84-17، الذي يعتبرأول قانون متعلق بقوانين المالية صدر في الجزائر منذ الاستقلال، وبهذا يُعتبر القانون العضوي الجديد الدستور المالي الذي يوضح الرؤى في التوجه نحو الإصلاح الشامل في الجوانب التي كانت عبارة عن مشروع.
- **التحضير لقانون يتعلق بإصلاح الميزانية العمومية**: في جلسة استماع بلجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني يوم 13 جوان 2020، تم تكليف المدير العام للميزانية بالإشراف على مشروع إصلاح الميزانيةالعمومية الذي يطبق في غضون 2022/2023، ويهدف إلى تغيير نمط تسيير الموارد المالية وتصحيح الاختلالات المسجلة حاليا، حيث سترتكز هذه الاصلاحات على إعادة تعريف الأدوار وضبطها فيما يتعلق بسير الميزانية، بشكليوضح مسؤولية كل طرف، مع تعزيز الرقابة البعدية من خلال مساءلة ومحاسبة المتدخلين في تسيير المال العام، وفي هذا الاطار، تم التأكيد على ضرورة عودة المديرية العامة للميزانية إلى دورها الطبيعي الذي ينحصر في مراقبة احترام الاجراءات الخاصة بتسيير المورد المالي، وترك صلاحيات اختيار المشاريع والتدقيق في نجاعتها، ووضعها في سلم الأولويات للقطاعات الوزارية.

- **إنشاء مديرية مركزية للاستشراف:** من أجل التخطيط الاستراتيجي وتسيير الشؤون المالية للدولة، استحدثت وزارة المالية مديرية عامة بموجب المرسوم التنفيذي 252/21 المؤرخ في 2021/06/06 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية المسماة المديرية العامة للاستشراف، ومن بين مهامها[1]:

– تحديد شروط استقرار التوازنات الاقتصادية الكبرى واستدامتها على المدى الطويل؛

– اقتراح العناصر الاستراتيجية الوطنية طويلة المدى في ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية، والمشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، واقتراح إطار للتنمية الإقليمية؛

– تحليل التناسق الشامل وتقييم أثار السياسات البرامج الاقتصادية والاجتماعية، وتقييم الأثر المالي للبرامج.

- **تنظيم اللقاءات والأيام الدراسية:** بهدف شرح الإطار القانوني الذي تم إعداده لمواكبة الإصلاحات العميقة والتي باشرتها وزارة المالية بهدف عصرنة تسيير منظومة ميزانية الدولة،عملت المديرية العامة للميزانية على تنظيم سلسلة من اللقاءات والأيام الدراسية لشرح محتوى القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقانون المالية على المستوى المركزي وكذا المحلي وهذا لفائدة الإطارات والأعوان المعنيين بالتسيير المالي وكذا المحاسبين.

الفرع الثالث: تأخر تنفيذ مشروع العصرنة: الأسباب وعوامل استكماله

إن السؤال الأبرز في هذا الموضوع –كما سبقت الإشارة إليه– ما هي أسباب تأخر مشروع عصرنة الموازنة العامة في الجزائر كل هذه الفترة بداية من أخذ الحكومة بالمبادرة، ولعل أغلب الباحثين والمحللين قد تناولوا هذا الموضوع وأفاضوا فيه، ولكلٍّ وجهة نظر حسب التوجه والاختصاص، إلا أن الاتفاق – من وجهة نظرنا – تتمحور في الأداة الأساسية لهذا الإصلاح، والمتمثلة في القانون العضوي المتعلق بقانون المالية والذي تأخر صدوره إلى غاية سنة 2018، وهنا تتضح المفارقة بين ما أعلنت عنه الوزارة من الانتهاء من المشروع التمهيدي لهذا القانون سنة 2007وتاريخ صدوره، ليُطرح تساؤل آخر عن هذا الفارق الزمني الكبير، بالإضافة للأسباب الداعية إلى تأخير تفعيله إلى سنة 2023.

أولا: أسباب تأخر تنفيذ مشروع العصرنة

وفقا للجدول الزمني المعلن عنه من طرف وزارة المالية، تم التخطيط للتنفيذ الكامل لإصلاح الميزانية فيعام

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 47، 2021، المرسوم التنفيذي 21-252 المؤرخ في 06 جوان 2021، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، ص 39.

2009، وتعميمه على جميع الإدارات، غير أنه في 2013 تم الإعلان عن وضع نظام جديد متكامل لإدارة الميزانية في العامالمقبل 2014، وأنه سيتم وضع قانون المالية الأول وفقا للقواعد الجديدة في عام 2015، ولكن التنفيذ لم يتم، وتقرر تأخير الإجراءات إلى غاية 2023، وتُرجع وزارة المالية هذا التأخير إلى الأسباب التالية:

- عدم جاهزية الإطار التشريعي المتمثل في القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، بالإضافة إلى أداة الإعلام الآلي **SIGB** الذي كان مقررا توفره في سنة 2006، إلى غاية سنة 2018 تاريخ صدور القانون العضوي المتعلق بقانون المالية، وبحسب ما جاء في كلام وزير المالية في جلسة المصادقة على مشروع تسوية ميزانية 2019 فإن الوزارة شرعت في تدارك النقائص الخاصة بتسيير الميزانية عبر الإصلاحات العديدة، وفي مقدمتها القانون رقم 18/15؛
- تأخر تنفيذ برنامج تكوين المكونين في الخارج، على اعتبار أنهم سيكلفون بتدعيم قـــــــدرات المستخدمين وتمكينهم من استيعاب محاور الإصلاح[1]؛
- غياب التناسق والملائمة في الكثير من الأجهزة الحكومية، وعدم مسايرتها لتطبيق الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة؛
- غياب نظام محاسبي متطور يناسب تطبيق الإصلاحات، الذي يسمح بالانتقال من المحاسبة النقدية إلى محاسبة الحقوق والالتزامات والمحاسبة التحليلية، من أجل تحسين الأداء والحكم الراشد والشفافية في تسيير الأصول ورأس المال العام بشكل أحسن، ليتم الإعلان عن الانتهاء من إعداد المخطط المحاسبي للدولة، والذي سيدخل حيز التنفيذ سنة 2023، ويسمح بتصميم نظام مدمج للتسيير الميزانياتي لحوكمة المالية العمومية على أسس شفافة؛
- غياب الوعي الكافي بين مختلف الإدارات الحكومية بأهمية الموازنة وضرورة تحديثها، مما أضعف التعاون بينها وبين جهاز إعداد الموازنة العامة؛
- قصور تطور الوسائل العلمية والتكنولوجية في الأجهزة الحكومية[2]؛
- ضعف القيادة والتسيير في بعض الوزارات فيما يخص تطبيق الإصلاح، فتعيين وتكوين فرقالمشروع تعتبر عوامل مفتاحية في الإقحام الفعال للوزارات الإنفاقية الأخرى؛

---

[1] مصطفى شبرة احمد، **أهمية إصلاح النظام الموازني في ترشيد الإنفاق العام للجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر3، 2021-2022، ص 200.

[2] أحمد بيرش، **مرجع سبق ذكره**، ص143.

- مقدمة لفلسفة تسييرية تتمحور حول النتائج تمثل مصدر حيرة عند المسيرين لعدة أسباب(مظاهر تسليم الحسابات وتقييم النتائج)؛
- مقدمة إصلاح موازناتي هامة، والتي يجب أن لا تشوش العمليات الجارية، كذلك الموظفونمجبرون على العمل أكثر خلال فترة معينة، للوصول إلى النتائج المنتظرة، وهذا ما لا يعد مقبولا منطرف الجميع[1]؛
- النقص في اكتساب المفاهيم والطرائق المعتمدة، خاصة فيما تعلق بإعداد التقارير حول الأولويات والتخطيط لكل حقيبة وزارية /هيئة عمومية[2].

مما سبق، فإن وجهة نظر الأكاديميين والباحثين،ووجهة نظر الاقتصاديين والسياسيين قد تتفق في بعض الأسباب السالفة الذكر، وتختلف في بعضها –كما سبقت الإشارة إليه–، وحسب ما جاء في كلمة المدير العام للميزانية في جلسة الاستماع أمام أعضاء المجلي الشعبي الوطني في 13 جوان 2020، فإن إطلاق المشاريع ضمن النظرة الجديدة، لن يتم إلا بعد التأكد من وجود دراسات ناضجة ومكتملة وتوفر الأغلفة المالية الضرورية لإتمامها، وبخصوص الانشغال المتعلق بسوء التقديرات المسجل في الميزانية بصفة عامة –على غرار ميزانية 2016–، أكد وزير المالية أن الوزارة تعتمد على طرائق اقتصادية قياسية، ومنها النماذج القياسية والسلاسل الزمنية وهي معتمدة من قبل وزارات المالية في معظم البلدان، وحتى من قبل المؤسسات المالية الكبرى كصندوق النقد الدولي وصندوق نقد العربي،ومع ذلكتنتهج وزارة المالية طرائق تقديرية بديلة في سبيل الوصول إلى تقديرات صحيحة وقريبة من الاحتياجات الواقعية*، إضافة إلى أن هناك من يرى بأن البرلمان لم يقمبأي دور في مشروع الإصلاح،حيث أنه استمر في موقفه السلبي حتى تقرر عرض مشروع القانون العضوي المتعلق بقانون المالية 18-15ليصوت عليه، والجدير بالذكر أن مشروع الإصلاح والعصرنة يؤكدعلى الدور الفعال الذي سوف يؤديه البرلمان فيرسم سياسة الميزانية للدولة ومراقبتها.

ثانيا: عوامل استكمال مشروع عصرنة الموازنة العامة

دخل الاقتصاد الوطني منذ سنة 2014 في مرحلة تتميز بانكماش الموارد المالية تحت تأثير الانخفاض الأسعار العالمية للنفط الخام والغاز الطبيعي، وفي هذا الوضع الاقتصادي غير الملائم وازدياد المخاطر على المالية

[1]معتصم دحو، **محاضرات في مقياس عصرنة الميزانية في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2021، ص 46.

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**رسالة الوزير الأول متعلقة بتنفيذ الإصلاح الميزانياتي**، رقم 2405، ص2. متوفر على الرابط: .http//mfdgb.gov.dz/ar

*يوصي مجلس المحاسبة بإعداد ونشر نموذج ودليل للتنبؤ وتوقع إيرادات الميزانية، الذي من شأنه أن يقدم أساليب ثابتة للبحث وجمع المعلومات الجزئية عن كل إيراد متوقع، ويسمح بإجراء دراسات اقتصادية قياسية اعتمادا على معطيات أكثر واقعية. (التقرير التقييمي لقانون تسوية الميزانية 2016).

العامة، أدى إلى إجراءات صارمة عن طريق تسقيف النفقات وإعداد مخطط للحزينة العمومية، حيث يمكن ضبط وتيرة الإنفاق العام على جميع المستويات، إذ كان من المفروض اتخاذ الإجراءات اللازمة منذ بداية الإصلاحات دونااللجوء إلى حتمية الظروف، إلا أن الحكومة ومن خلال التحضير لموازنة 2017 وبموجب أحكام المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، فقد شكلت بداية الخطوة لوضع حيز تأطير الموازنة متوسطة المدى[*].

وبصدد التحضير لقانون المالية لعام 2019 التزمت السلطات العامة بالحفاظ على قابلية استمرارية المالية العامة، والتدابير التي تهدف إلى الاستخدام الرشيد والفعال لموارد الدولة، واستمرار مشروع قانون التمويل الأولي لهذا النهج المعتمد في نموذج النمو الجديد الذي اعتمدته السلطات العامة من حيث ضبط أوضاع المالية العامة في إطار النفقات متوسطة المدى لأعوام 2019، 2020 و2021، والتي تعتبر جزءا من استمرارية النهج من السيطرة على الإنفاق العام بهدف الاستدامة المالية، مما يجعل من الممكن تقليل الضغط على خزينة الدولة[1].

واستكمالا لمشروع عصرنة نظام الموازنة العامة في الجزائر، ومن خلال المرسوم التنفيذي 18–86المؤرخ في 2018/03/05،والمتضمن آلية متابعة التدابيروالإصلاحاتالهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي، جاءت التوصيات بالحث على تعجيل وضع نظام مندمج لتسيير الموازنة يسمح بترشيد مساراتها ومعالجة كل ما يتعلق بالإنفاق العام، بالإضافة إلى ذلك تخصيص خلايا إدارية لمتابعة أعمال الإصلاح من خلال لجان مختصة في متابعة عملية الإصلاح الميزاني على مستوى وزارة المالية والوزارات الأخرى والهيئات العمومية[2].

وحسب ما ورد في المرسوم التنفيذي 21–62 المؤرخ في 8 فيفري 2021، والمجسد لأحكام المادة 25 من القانون العضوي 18–15، بالإضافة إلى مذكرة توجيهية متعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2021[**]، حيث جاءت الأشغال في ظروف استثنائية من التوترات الميزانياتية الناتجة عن تقلبات المداخيل المرتبطة بالتبادلات الخارجية، والركود العالمي جراء الأزمة الصحية–كوفيد19–ما جعل حتمية المراجعة أو النظر في تأجيل الأهداف المحددة حيث تقرر التطبيق التدريجي للقانون 18–15 المتعلق بقوانين المالية مجسدا لإصلاح النظام التشريعي التنظيمي لموازنة الدولة، وبذلك وضعت المذكرة العناصر الأساسية التي ينبغي أن توجه لتحضير مشاريع الموازنة للسنة المعنية، وتسطر بذلك أهم التوجهات الضرورية لإعداد الاقتراح الميزانياتي للفترة

[*]من بين توصيات مجلس المحاسبة في إعداده للتقرير التقييمي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2016: أن تنفيذ برنامج عصرنة المصالح المحاسبية والمالية يُعد أكثر من ضرورة نظرا لتعقد عمليات مركزة وتحديد النتائج من طرف العون المحاسبالمركزيللخزينة.

[1]Ministère des finances, **rapport de présentation de la loi de finances pour 2019**, p4.

[2]مفتاح فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 152.

[**]تجدر الإشارة أن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021 خضع للمعالجة وفقا لأحكام القانون العضوي 18–15 المؤرخ في 2018/9/2 المتعلق بقوانين المالية، ويُعد أول تمرين تجريبي لتجسيد إصلاح ميزانية الدولة في إطار العصرنة من خلال عرض محفظة برامج، حسب ما جاء في المذكرة أعلاه.

2021-2023، وتكون مبنية على نهج واقعي يُحترم فيه التدابير التي قررتها السلطات العمومية، وبرمجة واضحة متعددة السنوات كما يلي:

- ✓ **تأطر الميزانية متوسط المدى (CBMT)**:حيث يبقى تأطير الميزانية متوسط المدى والمعلن عنه في المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، والمؤكد بأحكام القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، يشكل تمرينا أساسيا لإعداد تقديرات الإيرادات والنفقات على المدى المتوسط(03 سنوات)[1]؛
- ✓ **تحديد إجراءات التسيير الميزانياتي والمحاسبي**:بحيث تكون ملائمةلميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والهيئات والمؤسسات العمومية الأخرى المستفيدة منتخصيصات ميزانية الدولة؛
- ✓ **إدراج مفهوم التعاقد**: حيث تقوم المصالح الوزارية المسؤولة عن البرامج أوالأنشطة المسندة لهذهالمؤسساتوتحديد الإطار الإنفاقي وتوضيح العلاقات بينها الدولة والمؤسسات العمومية، لا سيما بوضع الأهداف ومؤشرات الأداء المرتبطة بكل هدف وبنود أخرى تتضمن بالخصوص النتائج المحققة وآليات المتابعة؛
- ✓ **توزيع الاعتمادات على أساس البرامج أو الأنشطة**: يفرض على مسيري-بدلا من الأمرين بالصرف- هذه المؤسسات إعداد تقرير سنوي حول الأعمال والمردودية لتقييم النتائج المحققة بعنوان عقد الأعمال والأداء[2]؛
- ✓ **توفير وسائل الإعلام والاتصال وتطويرها**: وهذا ما يشكل دفعا قويا لإرساء دعائم العصرنة، من توفير المعلومة، وتسهيل عملية الإدراك والفهم وضمانا لتطبيق عناصر الإصلاح، وذلك من خلال تمكين التكنولوجيا التي من شأنها ضمان الكفاءة العالية وتسهل نقل وتنسيق المعلومات؛
- ✓ **الاستفادة من التجارب الدولية**: يمكن الاطلاع على التجارب الدولية من تسهيل تطبيق إجراءات الإصلاح في إطار عصرنة النظام الميزانياتي، مع مراعاة خصوصية نظام الموازنة الجزائري[3].

وتجدر الإشارة -حسب اطلاعنا على بعض المصادر- إلى الانتقادات التي وُجهت لهذه الإصلاحات، خصوصا فيما تعلق بصعوبة تحديد الأهداف لجميع الأنشطة بشكل دقيق، وكذلكصعوبة تحديد العائد لبعض البرامج والمشاريع، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة تطبيقهذه الإصلاحات والتحضير لها، والحجة في ذلك التعديلات المتكررة من خلال العدد الكبير من القوانين (في شكل أوامر) التي لا تعكس التمثيلالشعبي، تم اعتمادها للإجابة عن مختلف مطالبات أو ادعاءات الفاعلين الاقتصاديين لإرساء ظروفالتسيير الشفاف للطلبات العمومية.

---

[1] وزارة المالية، **مذكرة توجيه متعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2021**، رقم 1274، المؤرخة في 13 ماي 2020، ص2.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، في 15 فيفري 2021، المرسوم التنفيذي رقم 21-62 المؤرخ في 8 فيفري 2021، ص 12.

[3] مفتاح فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

المطلب الثاني: القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية وتفعيل الإصلاحات

جاءت أغلب الدراسات التي تناولت موضوع عصرنة نظام الموازنة العامة في الجزائر بتحليل الإجراءات القانونية المتعلقة بإصلاح تسيير المالية العامة، وضرورة إعادة النظر في أهم القوانين المؤطرة للتسيير المالي والميزانياتي، من خلال مراجعة القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، الذي يتصف بعدة نقائص نظرا للتطورات الاقتصادية والمالية—كما ذكرنا سابقا-، والتحولات الدولية في مجال تسيير المالية العامة، وظهور علاقة جديدة بين البرلمان والحكومة التي أوجبت التحليل الجيد لمحتوى قوانين المالية.

الفرع الأول:نظرة حول القانون العضوي الجديد

يُعد النهج الذي تبناه القانون العضوي 18-15المؤرخ في 02سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية[*] مختلفا عن القانون السابق المتعلق بقوانين المالية84-17، حيث جاء بتغيرات في إطار الإصلاحات، وحسب المادة الأولى من القانون العضوي فقد نصت على أن الهدف منهتعريف إطار تسيير ماليةالدولة الذي من شأنه أن يحكم إعدادقوانين المالية، ومضمونها وكيفية تقديمها والمصادقةعليها من قبل البرلمان، كما يحدد مبادئ وقواعد المالية العمومية وحسابات الدولة وكذا تنفيذ قوانين الماليةومراقبة تنفيذها، ولذلك فإن الإطار التشريعي المتعلق بقوانين المالية جاء لأجل الانسجام مع أحكام الدستور لا سيما المواد 78، 136، 138، 139، 140، 179، والمادة 186 في الفقرة الثانية منه، والمادتين 192، 213، وقد أكدت المادة 141 من دستور 2016 بأن التشريع البرلماني يكون بقوانين عضوية فيما يخص القوانين المتعلقة بالمالية، كما نصت المادة 140 من دستور 2020 في الفقرة 06 منه على أن يشرع البرلمان بقوانين عضوية[**] فيما يخص القانون المتعلق بقوانين المالية.

وعلى هذا الأساس يُعد القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية الأداة التشريعية الأساسية لإصلاح الإطار الميزانياتي والمحاسبي في إطار عصرنة الموازنة العامة، وفق التطورات التي حدثت في تسيير المال العام، إذ يحث على التوجه نحو تحقيق النتائج بناء على الخطط الاستراتيجية، واستنادا إلى مواد هذا القانون، فإنه يسعى لتحقيق:

- إصلاح وعصرنة إطار التسيير العمومي، والتوجه نحو تحقيق النتائجلتحسين كفاءة وفعالية النفقات العامة؛

[*] تم تعديل القانون العضوي 15-18من خلال القانون العضوي 19-09 المؤرخ في11 ديسمبر 2019، لاسيما المادة 18 منه التي أعيدتصياغتها، وقد جاء هذا التعديل من أجل تجنبالتعارض بين النصوص القانونية وتمكين مشروع القانون المتعلق بالمحروقات منأن ينص على أحكام جبائية تهدف إلى إدخال بعض المرونة.

[**] إن فكرة القوانين العضوية موجودة منذ القدم في الأنظمة الدستورية الأخرى، وظهرت في فرنسا مع صدور دستور 1849، كما عُرف نظام القوانين العضوية في الجزائر في دستور 1996، وقد اختلف الفقهاء في إعطاء تعريف دقيق للقوانين العضوية، إلا أنها تُتبع في اتخاذها إجراءات خاصة مختلفة عن إجراءات سن القوانين العادية. للاطلاع أُنظر: سعيداني لوناسي، **مكانة القوانين العضوية في النظام القانوني الجزائري**، المجلة النقدية، المجلد 2، العدد1، 2007، متوفر على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/381/2/1/130645.

- تحسين عرض ميزانية الدولة، وتفعيل طرائق التقييم والتصويت على القوانين المالية؛
- تعزيز الإعلام والرقابة البرلمانية على المالية العامة، وتعزيز شفافية معلومات الميزانية؛
- تطوير النظام المحاسبي للدولة؛ تحسين كفاءة وفعالية النفقات العامة.

وعلى العموم يمكن ذكر أهم الأهداف التي اعتمدها القانون العضوي الجديد فيما يلي[1]:

- يعيد هذا القانون وضع مناقشة الميزانية في صميم المناقشة البرلمانية؛
- يقترح هذا القانون تعديل مفهوم المقرر بتغييره إلى ما يتجاوز مقررا قانونيا (الامتثال للقواعد والإجراءات)، نحو مقرر اقتصادي (تحديد السياسات العمومية و فعاليتها)؛
- يكرس هذا القانون مبادئ الحرية ومسؤولية المسيرين، في صميم سير المؤسسات والإدارات العمومية؛
- اعتماد مبدأ الحكامة في تسيير المالية العمومية؛
- تقييد حرية المبادرة لتحويل الاعتمادات بشروط صارمة؛
- يهدف هذا القانون العضوي إلى تقليص الصناديق الخاصة، والتي هي محل انتقاد من قبل المؤسسات المالية العالمية، لأنهاأصبحت مصدر للفساد في الكثير من القطاعات والتي تعاني من سوء التسيير؛
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل عمليات الاستثمار، من خلال تسهيلات حكومية لفتح رأسمال المؤسسات الحكومية الصغيرة والمتوسطة أمام مستثمري القطاع الخاص.

وقد ورد في المادة 89 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 18-15، أنه سيتم تطبيق أحكام هذا القانون فيما يخص قوانين المالية للسنوات 2021 إلى 2022، والتي تبقى خاضعة لأحكام القانون رقم 17-84 المؤرخ في 7 يوليو سنة 1984، حسب مبدأ التدرج، عن طريق إدراج كتلة عملياتية ووظيفية المنصوص عليها بموجب هذا القانون العضوي في كل سنة مالية، كما تحضر وتناقش، على أساس انتقالي، مشاريع القوانين المتضمنة تسويــة الميزانية المتعلقة بالسنوات 2023، 2024 و2025، وذلك بالمصادقة عليها بالرجوع إلى السنة المالية-2، بالإضافة إلى أن تحضير ومناقشة مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية، يصادق عليه ابتداء من سنة 2026، بالرجوع إلى السنة المالية -1 .[2]

[1] مراد بوعيشاوي، عماد غزازي، **حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد 1، 2020، ص21.

[2] أنظر المادة 89، القانون العضوي 18-15، المؤرخ في 2018/09/02المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، 2018، ص20.

الفرع الثاني: قوانين المالية في ظل القانون العضوي الجديد

قسم القانون العضوي الجديد قوانين المالية طبقا لأحكامه ومواده إلى ما يلي:

1. **قانون المالية السنوي**: الذي يقر ويرخص لكل سنة مدنية مجموع موارد الدولةوأعبائها الموجهة لإنجاز برامج الدولة، طبقا للأهداف المحددة والنتائج المنتظرة والتي تكون موضوع تقييم[1]، وحسب ما جاء في المادة الثالثة من القانون 18-15، فقانون المالية يحدد بالنسبة لسنة مالية طبيعة ومبلغ وتخصيص موارد وأعباء الدولة، وكذا التوازنالميزاني والمالي الناتج عنه، مع مراعـاة توازن اقتصادي محدد، وبالرجوع إلى القانون 84-17 ومـنخلال التعريف الذي أورده، فإن قانون المالية هو الوثيقة التي تقر وترخص لكل سنة مدنية بمجل أعباء الدولة ومواردها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي[2]، ومن خلال المفهومين يتضح الاختلاف بينهما وهو تجسيد التسيير بمنطق النتائج والأهداف، بدل التسيير التقليدي المرتكز على الوسائل.
2. **قانون المالية التصحيحي**: يهدف قانون المالية التصحيحي إلى تعديل أو إتمام أحكام قانون المالية للسنة، خلال السنة الجارية[3]، وأما المادة 04 من القانون 84-17 فالملاحظ هو الإبقاء على التعريف نفسه، غير أن القانون العضوي الجديد جاء بمصطلح(تصحيحي) بدل مصطلح (تكميلي)، وربما تُعد هذه إشارة من المشرع الجزائري إلى إمكانية وجود الانحرافات توجَّب تصحيحها، وبالتالي تفاديها وتوضيح الرؤية المستقبلية في إعداد الموازنات.
3. **القانون المتضمن تسوية الميزانية بدل قانون ضبط الميزانية**:القانون المتضمن تسوية الميزانية هوالوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية للسنةوقوانين المالية التصحيحية المتعلقة بنفس السنة[4]، وهو يعاين ويضبط المبلغ النهائي للإيرادات التي تم قبضها والنفقاتالتي تم تنفيذها خلال سنة، ويتم إيداع مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانيةوالوثائق الملحقة به، لدى مكتب المجلس الشعبي الوطنيقبل أول أوتمن السنة، ويتعلق مشروع هـذا القـانون المتضمن تسوية الميزانية بالسنة المالية-1، كما يرفق أيضا بتقريرين لمجلس المحاسبة، ومما يجعل هذا القانون أداة فعالة في تحديد الانحرافات وضبطها في الوقت المناسب إذا ما طُبقت أحكامه هو إعداده

[1] المادة 06، القانون العضوي 18-15**مرجع سبق ذكره**، ص9.

[2] المادة 3، القانون 84-17، **مرجع سبق ذكره**، ص 1040.

[3] المادة 7، القانون العضوي 18-15،**المرجع نفسه**، ص9.

[4] المادة 8، القانون العضوي 18-15،**المرجع نفسه**، ص9.

والمصادقة عليه سنويا فيما يخص كل سنة تنفيذ، على خلاف ما جاء به القانون 84-17 من خلال المادة الثانية،ومن خلال القانون 89-24 المعدل والمتمم، فإن المدة المخصصة للمصادقة على قانون ضبط الميزانية مقدرة بثلاث سنوات[1]، وهذا ما يجعل القانون المتضمن تسوية الميزانية وثيقة تمكِّن من معرفة جوانب الإنفاق، وتحصيل الإيرادات من خلال الوثاق المالية والمحاسبية المرفقة، بالإضافة إلى تسهيل عملية التقدير والمناقشة لقانون المالية المقبل في إطار الرؤية الواضحة كما أشرنا إلى ذلك.

الفرع الثالث: الآليات الحديثة للرقابة في ظل القانون العضوي 18-15

عمل المشرع الجزائري على تعزيز الدور الرقابي* للسلطة التشريعية من خلال القانون العضوي 18- 15، في المصادقة على قانون المالية وإحكام الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة،وتعتبر الرقابة البرلمانية من أهم أنواع الرقابةعلى تنفيذالموازنة العامة من أجل ضمان حسن تسيير الأموال العمومية للدولة، لذلك تسعى الدولة إلى دعم هذا الجهاز واستحداث آليات جديدةمن أجل الوصول إلى الرقابة الفعالة.

وحسب المادة 85 من القانون العضوي 18-15 تخضع عمليات تنفيذ ميزانية الدولة إلىالرقابة الإدارية والقضائية والبرلمانية حسب الشروطالتي يحددها الدستور**، وهذا القانون، والأحكام التشريعية والتنظيمية الخاصة، وهذا من أجل تعزيز الدور الرقابي البرلماني على تنفيذ الميزانية خاصة من خلال التجسيد الفعلي على أرض الواقع باستحداث مجموعة من الآليات أهمها:

- **الرخصة البرلمانية:** يمنح القانون الترخيص سنويا من طرف البرلمان، لتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم وكذا مختلف أنواع المساهماتوالمداخيل والحواصل الأخرى، لفائدة الدولة، بموجب قانونالمالية، ويقدر الحاصل وكذا الحصة المخصصة للميزانيةالعامة للدولة، بموجب قانون المالية للسنة[2]، وقد تضمن القانون العضوي 18-15 المعنى الحقيقي للترخيص من أجل تعزيز الرقابة البرلمانية-كما سيأتي بيانه لاحقا-.
- **مراسيم التسبيق وتمديد اعتمادات الدفع:** تضمن القانون العضوي 18-15 آليتين حديثتين في يخص النفقات، حيث تنص المادة 27 على إمكانية اتخاذ مراسيم التسبيق خلال السنة المالية وذلك للتكفل بنفقات

[1] أنظر المادة 2 من القانون 89-24 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989، المعدل والمتمم للقانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية.

* لعل سؤالا يُطرح هنا:عن سبب التركيز على الجانب الرقابي من خلال الإصلاحات التي جاء بها القانون العضوي 18-15، والجواب هو الأهمية البالغة لآلية الرقابة على المال العام،التي تعتبر من الغايات الأساسية لما توفره للحفاظ عليه وبما يوافق التشريع والتنظيم، بالإضافة إلى عدم المساس بالخدمات المقدمة وصرفه حسب الأهداف المسطرة، وذلك دون الإنقاص من الجوانب الأخرى والتي يأتي الحديث عنها حسب متطلبات الموضوع.

** يخضع تسيير الأموال العامة للرقابة بموجب أحكام الدستور 152، 153، 180، 192، وقد سمح التعديل الدستوري 2016 باستحداث آلية تكمن في تشكيل بعثة استعلام مؤقتة حول موضوع محدد أو وضع معين من طرف لجان دائمة، ونعتقد أن الميزانية العامة من مواضيع الرقابة.

[2] المادة 16، القانون العضوي 18-15**مرجع سبق ذكره** ، ص 10.

غير منصوص عليها في قانون المالية، كما يمكن الاستمرار في تنفيذ اعتمادات الدفع المتوفرة في نهاية السنة إلى السنة الموالية وفي البرنامج نفسه[1].

- **إجراءات متعلقة بالاعتمادات:** يمكن إجراء نقل أو تحويل في الاعتماداتالمالية خلال السنة المالية الجارية لتعديل التوزيع الأولي لاعتمادات البرامج، ويتم نقل الاعتمادات المالية من برنامج إلى آخر على مستوىالوزارة نفسها أو المؤسسة العمومية، بموجبمرسوم يُتخذ بناء على تقرير مشترك بين الوزير المكلفبالمالية والوزيـــرأومسؤول المؤسسة العمومية المعنية[2]، وقد جاء القانون بالإجراءات المتبعة لتحويل أو نقل أو إلغاء الاعتمادات المالية وفق ما نصت عليه المواد 33 إلى غاية 36 منه.
- **عرض التقارير حول التطورات والتوجهات:** من بين أهم ما جاء به القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية الجديد، هو عرض الحكومة أمام البرلمان قبل نهاية الثلاثي الأول من السنة المالية،تقريرا حول تطور وضعية الاقتصادالوطني وحول توجيه المالية العمومية في إطار إعداد مشروع قانون المالية للسنة، والهدف من هذا الإجراء هو تعزيز المشاورة والمناقشة أثناء إعداد قانون المالية، ويحتوي التقرير على:
  - عرض التوجيهات الكبرى للسياسة الاقتصادية والميزانياتية،
  - تقييم على المدى المتوسط لموارد وأعباء الدولة.[3]
- **الوثائق المرفقة:** لإثراء المعلومات المقدمة للبرلمان*، وتحسين جودة النقاش-حسب ما سبق- لقانون المالية،بما يضمن اتخاذ القراراتالماليةالصحيحة، أقر المشرع من خلال المادة 75 **من القانون 18-15 بضرورة تقديم وإرفاق مشروع قانون المالية حسب ما جاء في نص المادة بما يلي:
  - تقريرعن الوضعية والآفاق الاقتصادية والاجتماعية والمالية على المدى المتوسط ويبرز علىالخصوص التوازنات الاقتصادية والمالية التقديرية،
  - ملاحق تفسيرية يُبيَن فيها، لا سيما التطور حسب صنف الضرائب بما فيها تلك المتعلقة بالتدابير الجديدة

[1] أنظر المادة 27، والمادة 36 من القانون العضوي 18-15، **مرجع سبق ذكره**.

[2] المادة 33، القانون العضوي 18-15**مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[3] أنظر المادة 72 من القانون العضوي 18-15**مرجع سبق ذكره**، ص17.

* يمارس البرلمان بغرفتيه الرقابة على الحكومة بواسطة الأسئلة أو الاستجوابات ولجان التحقيق، غير أن النصوص القانونية لم تشر إلى أي أثر يترتب عليه حالة تقديم لحكومة للإجابات، وقد لا يؤدي الاستجواب مثلا في الجزائر إلى المسؤولية الفردية أو الجماعية، ويبقى غير فعال نتيجة استناد الحكومة إلى الأغلبية البرلمانية، للاطلاع أُنظر: نادية مصابحية، **محدودية افتقار الاستجواب للطابع الردعي**، مجلة آفاق للعلوم، المجلد5، العدد2، 2020.

** قدمت بعثة صندوق النقد الدولي ملاحظات بشأن المادة 75 من القانون 18-15 المتعلقة بالوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية،على أنها تتسم بكثرة العدد، بالإضافة إلى التعقيدات وعدم الخضوع للمنطق ولذلك وجب تبسيطها والفصل بين الوثائق الجوهرية والوثائق التوضيحية.

وبصفة عامة تقديرات الحواصل الناتجة عن الموارد الأخرى،

- وثائق مجمعة في ثلاث أحجام.

- **تقييم السياسة العمومية:** وهذا من خلال اعتماد آلية جديدة لتخصيص الاعتمادات المالية وهي عملية تقسيم البرنامج الأصلي إلى برامج وأنشطة فرعية—كما سيأتي بيانه لاحقا–، لتقييم الفعالية وكفاءة الإدارة مصحوبة بمؤشرات وأهداف، وهو ما يجعل التسيير العمومي قابل للتقييممن خلال التقارير الوزارية للمردودية ومؤشرات الأداء[1]، والمساعدة على بسط الرقابة لتنفيذ قانون المالية.
- **رقابة الأداء:** إن السعي لتفعيل الإصلاحات التي جاء بها القانون العضوي تظهر من خلال الانتقال من مفهوم الرقابة التقليدية إلى رقابة الأداء، وذلك للتأكد من تنفيذ البرامج المسجلة في الميزانية ومدى بلوغ الأهداف المتوقعة، حيث يتم قياسها من خلال مؤشرات الأداء، والنتائج المحققة مع تقديم التفسيرات المتعلقة بالفوارق المعاينة[2]، ومن خلال هذه الرقابة يتم ربط الإنفاق العام بمدى تحقيق النتائج، وتوحيد التدابير المتخذة من طرف السلطات العموميةلضمان استدامة النفقات، وتحفيز النشاط الاقتصادي واستعادة توازن الميزانية العامة للدولة على المدىالمتوسط.

المطلب الثالث: مساهمة عصرنة الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام

من خلال الاطلاع على أحكام القانون العضوي 18-15، هناك العديد من الإجراءات تشكل منطلقا تمكن من تجسيد مشروع عصرنة الأنظمة الميزانيةلاغتنام الظروف المالية المريحة،والعمل على ترشيد الإنفاق العموميلتحديث الهياكل لتنفيذ الميزانية العامة وطريقة تسييرها، حيث أن تحديد العلاقة*بين الدولة ومسؤولي الهيئات والمؤسسات العمومية باعتبارهم مسيري البرامج من خلال الأحكام والقواعد،التي تبين طريقة تنفيذ الموازنة العامة وكيفية الرقابة لما سيحدثه من نقلة نوعية فيأداء ميزانية الدولة وفعاليتها، ويضمن ترشيد الإنفاق العمومي.

الفرع الأول: أهمية القانون العضوي في تنظيم هياكل تنفيذ الموازنة

بالرجوع للتصنيف الجديدلأعباء موازنة الدولة (نشاط، برنامج، مهام)، وبموجب أحكام القانون العضوي

[1] عمالو عبد الجليل، مداحي عثمان، **آليات تعزيز الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر في ظل الإصلاح الموازناتي**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، لمجلد 12، العدد 1، 2022، ص 538.

[2] المادة 87، القانون العضوي 18-15**مرجع سبق ذكره**، ص20.

* من خلال القانون العضوي الجديد الذي يبين صفة العلاقة التي تكون تعاقدية أو اتفاقية كأساس لتحديد العلاقة بين الإدارات المركزية ومصالحها الخارجية تجسيدا لعملية اللامركزية الإدارية، وهذا من شأنه أن يحدد المسؤوليات وصلاحيات التصرف وعدم الالتزام باتباع الأوامر الفوقية أو بما يُطلق عليه المرونة في اتخاذ القرارت.

18-15، فإن النظرة المستقبلية تتضح في كافة السياساتالعمومية، بما يضمن تسيير الاعتمادات وتنفيذها والتحكم فيها لبلوغ الأهداف الموضوعة، ومن خلال التصنيف الجديد الذي يفرض واقعا جديدا يتمثل في إعادة هيكلة المصالح العمومية المكلفة بتسيير الاعتمادات للقطاع العمومي ورقابتها، ممثلة في مصالح وزارة المالية (المديرية العامة للميزانية وباقي المديريات الأخرى التابعة لها)، والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري[1]طبقا لما نصت عليه المادة 2 من المرسوم التنفيذي 14-193 الذي يحدد صلاحيات المدير العام للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، والمادة 22 من القانون العضوي 18-15 التي توضح كيفية تسيير المناصب المالية مع ضرورة ربطها بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة، على أساس أن تسيير المناصب المالية يُعد جزءا هاما من النفقات العامة في الميزانية، إضافة إلى الصعوبات المتمثلة صلاحيات كل من وزارة المالية والمديرية العامة للوظيفة العمومية، مما أُضطر الأمر إلى إصدار اتفاقات وتعليمات مشتركة لتوطيد العلاقة بين الهيئتين في إطار ضبط التعدادات وعقلنة المناصب المالية، وهذا للتحكم في ترشيد الإنفاق العام عن طريف نشاط الإدارة، وفرض وضع إطار دائم للتشاور وتبادل المعطيات[*].

وفي إطار تنفيذسياسة عمومية محددة،فإن التمهيدلتناسق عمل ونشاط الدولة على مستوى الوزارات والدوائر الحكومية، وبمقتضى القانون العضوي الذي يكفل تحقيق هذا التناسق من خلال المادة 23 التي تبين أن حقيبة البرامج توضع تحتمسؤولية وزير أو مسؤول مؤسسة عمومية،بحيث تساهم هذهالبرامج وتقسيماتهاإلى برامج فرعية وأنشطة، في تنفيذ السياسة العمومية،ويتضمن البرنامج مجموع الاعتمادات المالية التيتساهم في إنجاز مهمة خاصة تابعة لمصلحة أو عدة مصالحلوزارة واحدة أو عدة وزارات أو مؤسسة عمومية، ومحددة حسب مجموعة من الأهداف الواضحة والمتناسقة، وعلى هذا الأساس فإن القانون العضوي لقوانين المالية يُعد منطلقا ومرجعا للتنسيق بين الهيئات العمومية باتباع البرامج لتنفيذ سياسة عمومية موحدة.

الفرع الثاني: النظرة متعددة السنوات في تأطير الموازنة

من خلال المادة 5من القانون العضوي رقم 18-15المتعلق بقوانين المالية التي تنص على تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسطالمدى كأداة تسمح بتعزيز توازن الاقتصاد الكلي والانضباط الميزانياتي،كما أن إنشاء إطار للميزانية على المدى المتوسط يُحددسنويا من أجل توضيح أكثر في سياسة الميزانية، وبتوقعات يمكن أن تكون محل

[1] مصطفى شبرة احمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 266.

[*] للاطلاع أُنظر: التعليمة الوزارية المشتركة رقم 9 المؤرخة في 23 أكتوبر 2016، تحدد العلاقة بين مصالح المديرية العامة للميزانية والمديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري في إطار مهامهم المتعلقة بضبط تعدادات المستخدمين في المؤسسات والإدارات العمومية.

تعديل من أجل تثبيتها النهائي في إطار قانونالمالية للسنة المعنية، وهو ما سيسمح بتحكم أحسن في مستوى الإنفاق العام، ويمكن مراجعة التأطير الميزانياتي المتوسط المدىخلال إعداد مشروع قانون المالية للسنة، بحيث يجب أن يندرج إعداد ميزانية الدولة والمصادقة عليهاوتنفيذها ضمن هدف تغطية مالية دائمة تتماشى معالإطار الميزانياتي المتوسط المدى[1]، غير أن المادة 30 من القانون العضوي بينتأن تبليغ الاعتمادات في شكل رخص برامج متعددة السنوات واعتمادات الدفع تكون سنوية، حيث يمكن أن ينتج عن الالتزام أثر على سنة ماليةواحدة أو أكثر، وتبقى رخص الالتزام التي تم تبليغها للسنةالمعنية سارية للسنة الموالية عند الاقتضاء فيما يخصنفقات الاستثمار[2]، وفيما يتعلق بنفقات التسيير فقد أوضحت المادة 36 من القانون نفسه وبشكل ضيق الاستمرار في تنفيذ اعتمادات الدفع المتوفرة في برنامج في نهاية السنة، خلال السنة الموالية وفي نفس البرنامج وذلك في حالات استثنائية ومبررة قانونا، ويجب أن يتم هذا التنفيذ قبل انقضاء الفترةالتكميلية التي لا تتعدى مدتها تاريخ 31جانفي من السنة الموالية لسنة تنفيذ الميزانية، ولا تعني هذه الفترة إلا التنفيذ المحاسبي للميزانية[3].

من خلال المواد السالفة الذكر، فإن أحكام القانون العضوي شرحت فقط الاستثناءات من مبدأ سنوية الموازنة، حيث كانت تتم بموجب تعليمات صادرة عن وزارة المالية، على غرار التعليمة الوزارية المشتركة عن وزارة المالية بين المديرية العامة للميزانية رقم 6173، وعن المديرية العامة للمحاسبة رقم 1391، المتعلقة بتمديد آجال تقديم ملفات الالتزام ودفع النفقات للسنة المالية 2019، حيث تم تمديد فترة الالتزام بنفقات تسيير سنة 2019 إلى غاية 2020/01/31، أما دفع النفقات يستمر إلى غاية 2020/02/10، ومع ارتباط الميزانية حسب البرنامج والبعد المتعدد السنوات ليس فقط من زاوية النظرة على المدى المتوسط، ولكن أيضا من ناحية اتخاذ القرار على أساس إسقاط يتجاوز السنة، وهذا لا يشكك في مبدأ الميزانيةالسنوية بل هو مزيج من مبدأين يستجيبان على النحو الملائم للحاجة إلى المرافقة مع مرور الوقت للسياسات العمومية والبرامج الحكومية.

وعلى العموم، يشكل تعميم نظام رخص البرامج ليشمل جميع أقسام الموازنة العامة، الآلية التي من خلالها يتم تجسيد الموازنة متعددة السنوات، كما أنه يجعل من مراحل إجراء النفقات أكثر وضوحا، كما يسهل إنشاء محاسبة الاستحقاق، حيث أن الالتزام المحدد بوضوح يشكل الإجراء الذي من خلاله يتم التسجيل في سياق

[1] المادة 05، القانون العضوي 18-15، **مرجع سبق ذكره**، ص9.

[2] المادة 30، القانون العضوي 18-15، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[3] المادة 36، القانون العضوي 18-15، **مرجع سبق ذكره**، ص 13

المحاسبة على أساس الاستحقاق، في المقابل يمثل الدفع الحدث المنشئ للتسجيل في حسابات الميزانية، أي في سياق المحاسبة على الأساس النقدي[1].

الفرع الثالث: نفقات التحويل الموجهة لفائدة هيئات عمومية

تتلقى العديد من الهيئات العمومية مثل الولاية والبلدية إعانات مباشرة من موازنة الدولة بغـــــــرض تمويل العجز الموازني، وذلك من خلال مراسيم تنفيذية أو تعليمات دون وجود أحكام صريحة في القانون 84-17 ترخص بذلك، غير أن القانون العضوي الجديد 18-15 ومن خلال أحكامه جاء صراحة لتغطية وتدارك الفراغ الموجود في القانون السابق، حيث نصت المادة 13 منه أنه يمكن تخصيص جزء من موارد الدولةمباشرة لفائدة الجماعات الإقليمية أو عند الاقتضاء، عن طريقهيئة أو هيئات المعادلة أو التضامن التابعة لها، بغرض تغطية الأعباء التي تقع على عاتقها، أو لتعويض الإعفاءات أوتخفيضات أو تسقيفات الضرائب المعدة لفائدة الجماعات الإقليمية، وهيئة الضمان الاجتماعي أو أي شخص معنوي آخريشارك في الخدمة العمومية، حيث تُحدد مبالغ هذه الموارد ووجهتها وتُقيم بشكل دقيقومميز وتستعمل لضمان تمويل مهامها[2]، وهذا ما يوضح أن أحكام القانون 18-15 أطرت بشكل قانوني لما كان معمولا به من خلال التعليمات فقط، وذلك وفق شروط حسب المرسوم التنفيذي 14-116 المؤرخ في 24 مارس 2014، بحيث تمكن من فرض رقابة إدارية من طرف الجهة المانحة وتفرض على الهيئة المستفيدة من استعمال هذه المخصصات للغرض الذي منحت لأجله[3]، إلا أن المادة 13 من القانون العضوي 18-15 لم توضح الآليات التي من خلالها كيفية متابعة ومراقبة هذه المخصصات بالنظر لما ورد في الفقرة الثالثة من المادة، بالمقارنة بالنماذج الدولية الحديثة والرائدة في هذا المجال*، إلا أنه لا يمكن أن ننكر المجهودات المبذولة للتأطير القانوني من أجل الحفاظ على المال العام، ومن خلال تصريحات وزير المالية ما يؤكد سعي الحكومة وسهرها من أجل مواصلة برنامج الإصلاح في إطار عصرنة الموازنة العامة.

وفي هذا المجال، يسمح التخصيص الإجمالي للتجهيز والاستثمار للجماعات المحلية بإنجاز برامج تجهيزواستثمار بهدف المساعدة في تطويرها وخاصة تطويرالمناطق الواجب ترقيتها، بحيث توجه إعانات التجهيز

---

[1] مصطفى شبرة امحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 274.

[2] المادة 13، القانون العضوي 18-15، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[3] أنظر المادتين 16-17، المرسوم التنفيذي 14-116 المؤرخ في 2014/03/24،يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمانللجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 19، مؤرخة في 2 أفريل 2014، ص 6.

* يُعد الأنموذج الفرنسي من بين النماذج التي سعت إلى فصل طرائق تمويل ورقابة الأموال الموجهة للتأمينات الاجتماعية والتحويلات عن الموازنة، وذلك لإضفاء شفافية أكبر في تسيير هذه الأموالحيث تم في هذا الإطار إصدار قانون عضوي متعلق بقوانين تمويل التأمينات الاجتماعية بتاريخ 2005/8/2، ويخضع لمصادقة البرلمان، وإعطائه الحق في تحديد سقوف التمويل بالقروض لحاجيات خزينة الضمان الاجتماعي.

والاستثمار إلىميزانيات الجماعات المحلية بقسم التجهيز والاستثمار لتمكينها من دعم المرافق العامة المحلية من خلال إنجاز عمليات تكون من اختصاصها[1].

الفرع الرابع: إسهامات نظام المحاسبة العمومية

لا شك أن المحاسبة العمومية أداة مهمة في تقييم أداء الحكومة، ومصدرا مهما للبيانات اللازمةلأغراض المالية العمومية، كماتُعد النظام الذي يوفر الأدوات المستعملة في الرقابة والحفاظعلى المال العام وترشيده بما يحقق النتائج المنتظرة، لذلك كان لزاما على الدولة مواكبة تحديث الأدوات المحاسبية بما يسمح عن الإفصاح عن القوائم المالية وتوفير نظام محاسبي يساعد على تقييم الأداء وتعزيز المساءلة، للوصول إلى تحقيق شفافية المالية العامـــــــة للحسابات الحكومية[2]، وتُعد المحاسبة العمومية نظاما لتنظيم المعلومة المالية الذي يسمح بما يلي:

- إدخال، تصنيف، تسجيل ومراقبة بيانات العمليات الميزانياتية والمحاسبية، وعمليات الخزينة بغية إنشاء حسابات شرعية وصادقة؛
- عرض قوائم مالية تعكس صورة صادقة عن الذمم والوضعية المالية ولنتيجة عند نهاية لسنة المالية؛
- المساهمة في حساب تكلفة الأنشطة أو الخدمات، وكذا تقييم نجاعتها.[3]

وهذا ما جعل السؤال المطروح حول مساهمةإصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر بما يوافق معايير المحاسبة الدولية فيترشيد الإنفاق الحكوميمحور نقاش ودراسة عند أغلب الباحثين، وقد خصص المشرع الجزائري جانبا من القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية للأحكام المتعلقة بالأسس المحاسبية، بحيث أصبح النظام المحاسبي قائم على ثلاثة أنواع من المحاسبة تعكس بصفة واضحة وصادقة لممتلكات الدولة ووضعيتها المالية.

وفي هذا المجال، نصت المادة 65 من القانون 18-15 على أنه تمسك الدولة محاسبة ميزانياتية تنقسمإلى محاسبة الالتزامات ومحاسبة إيرادات ونفقات الميزانية قائمة على مبدأ محاسبة الصندوق، كما تمسك الدولة محاسبة عامة لجميع عملياتها، قائمة على مبدأ معاينة الحقوق والواجبات، كما تنفذ الدولة محاسبة تحليل للتكاليف تهدف إلى تحليل تكاليف مختلف الأنشطة الملتزم بها في إطار البرامج، وهذا تأكيد من نص المادة على أن المحاسبة التي تمسكها الدولة تكون وفق الأساس النقدي، وهي إثبات الوثائق المحاسبية عند تاريخ العملية المالية بغض النطر عن السنة المالية المعنية، حيث وحسب المادة 110 من المشروع التمهيدي للقانون المتعلق بالمحاسبة

[1]أنظر المواد 12، 13، 14، 15، المرسوم التنفيذي 14-116، المرجع نفسه، ص6.

[2]مد يوسف السعيدي، **ضرورة تحديث نظام المحاسبة العمومية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد 2، 2014، ص22.

[3]وزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة، **المشروع التمهيدي للقانون المتعلق بالمحاسبة العمومية**، المادة 102، ص 26.

العمومية تقيد المحاسبة العامة مجمل الحركات التي تؤثر على الذمم، الوضعية المالية النتيجة، وتقوم هذه المحاسبة على مبدأ إثبات الحقوق والالتزامات، بالإضافة إلى التأكيد على الانتقال إلى مسك المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية، دون إهمال جانب المحاسبة الموازنية المعمول بها بما يوافق التطورات على مستوى التسيير العمومي، بحيث تمكن محاسبة التكاليف حسب المادة 116 من المشروع التمهيدي للقانون المتعلق بالمحاسبة العمومية إلى قياس تكاليف الخدمات المقدمة والخدمات المؤداة، كما تسمح بمراقبة مردودية ونجاعة الخدمات، لاسيما في إطار البرامج والتسيير القائم على النتائج، وتمكن من الرقابة على أنشطة الوحدات والأقسام، وتوفير الإفصاح عن التكاليف والتقارير المالية، من خلال تقديم معلومات عن تكلفة الخدمات المقدمة والبرامج المنفذة،بحيث يمكن تقييم الأداء حول الاستغلال الأمثل للموارد.

وعموما، تشكل الموازنة العامة للدولة مدخلات نظام المحاسبة العمومية،وعدم عصرنة مدخلات نظام المحاسبة العمومية بمايتلاءم مع المعايير الدولية، والمتمثلة في نظام الموازنة العامة يعتبر من معوقات عصرنة نظام المحاسبةالعمومية بما يتوافق مع المعايير، إضافة إلى أن التقييد المحاسبي الجديد لممتلكات الدولة والتي تدخل ضمن حسابات التثبيتات(محاسبة المواد والقيم غير المتحركة) طبقا للمادة 118 من المشروع التمهيدي،حيث يتطلبالقيام بعملية الجرد العام لكل الممتلكات التابعة للدولة بهدف وصف ومتابعة ومراقبة الموجودات والممتلكات المنقولة وغير المنقولة وكذا المخزونات، ليتم تسجيلها في القوائم المالية للدولة، كما أننجاح هذا الإصلاح* يتطلب وضع الهيئة المشرفة عليه تحت الوصاية المباشرة لوزير الماليـــــة أوأمينه العام، لكي تتمكن من فرض ضرورة المشاركة الفعالة في عملية الإصلاح على كل المديريات العامة لوزارة المالية كما تساهم في التنسيق معباقي الوزارات[1].

*يرتبط تنفيذ المخطط المحاسبي الجديد بتنفيذ مشروع إعادة هيكلة إجراءات تنفيذ النفقاتالعمومية، الذي يسمح بالتقييد المحاسبي للحقوقالمثبتة المتعلقة بالنفقات في الوقت الحقيقي للالتزام، بالإضافة إلى وجود نظام متطور للإعلام الآليمطور والمتعلق بالنظام المدمج لعملية التسيير الميزاني، حيث أن هذا النظام هو الذي يضمن التنسيق بين الإطار المحاسبي والميزاني، وجدير بالذكر أن إعادة صياغة الإطار القانوني الذي يحكم المحاسبة العمومية المنشأ بموجب القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المعدل والمتمم، المتعلق بالمحاسبة العمومية ضرورة حتمية أنشأتها المستجدات والمفاهيم الجديدة الناجمة عن تطوير المنظومة الميزاتيابية، كما أن الهدف من المشروع التمهيدي للقانون المتعلق بالمحاسبة العمومية الذي أعدته المديرية العامة للمحاسبة يهدف إلى الانتقال من محاسبة الصندوق إلى المحاسبة على أساس الحقوق المستوحاة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العمومي.

[1]بوعبانة فتحية، حسياني عبد الحميد، **عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام** ipsas:**الجهود والتحديات**، مجلة المؤسسة، المجلد 10، العدد 1، 2021، ص 254.

خلاصة الفصل الأول:

تبدو الموازنة العامة في ظاهرها أرقاما لاعتمادات مرصودة تُنفق من أجل تقديم الخدمة العمومية، غير أن الموازنة في حقيقتها تُعبر عن خطة عمل لتفعيل سياسة معينة مجسدة لمهامها الأساسية، من أجل تحقيق نمو مستدام يحافظ على التوازن الاقتصادي.

ولبلوغ الأهداف المرجوة للموازنة العامة باعتبارها الخطة العامة الحالية والمستقبلية، وأنها الركيزة الأساسية والأداة الاستراتيجية لبعث الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن أهم أدوات التخطيط المالي التي تحدد السياسة المالية العامة، إلا أن نظام الموازنة قد تطور بشكل تلقائي إلى حد ما دون الرجوع إلى الطرائق المدروسة والنظريات المتعلقة بذلك، حيث تأثر بالأنظمة السياسية والنظريات الاقتصادية وسلوك الإدارة، الأمر الذي أدى إلى الانتقادات الموجهة لها من خلال انتهاج أسلوب الميزانية التقليدية والذي ترتب عنه استنزاف الموارد، حيث مما لا شك فيه أن تلك الوثيقة المالية المصادق عليها سنويا، لابد أن تخضع للدراسة الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما السياسة في البلدان النامية.

إن انتهاج إصلاح نظام الموازنة وعصرنتها هو دراسة شاملة للتغيرات الاقتصادية مع وضع التعديلات والأساليب الواجب اتخاذها لمسايرة التغير وتطبيق قواعد الانضباط المالي، بحيث يعكس طابع العصر الذي يتم فيه ذلك الإصلاح، وهذا يعتمد على خطط متناسقة مرتكزة على المساهمة في تحقيق النتائج المحددة في إطار الموازنة، بالإضافة إلى إشراك الحكومة والمواطنين في تسييرها ، وزيادة كمية المعلومات التحليلية عن الإيرادات والمصروفات التي تمكن من تقييم أداء الوحدات والبرامج والأنشطة التي تقوم بها، إضافة إلى تطوير أساليب القياس وأسس إعداد الموازنة ووسائل المتابعة والرقابة على تنفيذها، وتطوير التقارير من حيث الشكل والمحتوى والتوقيت، بحيث تكون أكثر فعالية في مشاركة ومساعدة مستخدمي تلك التقارير.

ومن أجل تطبيق نص المادة 141 من الدستور، ظهر إلى الساحة المالية القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية لتحسين ما تشهده منهجية تسيير المال العام من ضعف وتقصير، في ظل الاعتماد على الجباية النفطية، بالإضافة إلى إصلاح إطار تسيير المالية العامة، وإيجاد نظام معلوماتي فعال لتعزيز الشفافية، والعمل على إيجاد فاعلين عن طريق التشاور والمشاركة في إعداد قانون المالية، وتحقيق الصدق في المعطيات المتعلقة بالمالية العامة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والتحليلي للاستدامة المالية ومؤشراتها

تمهيد

شككت الصدمة النفطية عام 1986 في قدرة الدولة على الاستمرارفي برامج التنمية، حيث أدى ذلك إلى توقف فعلي للعديد من المشاريع وانخفاض معدلات النمو والارتفاع فيالبطالة، أما من الجانب المالي أدت هذه الأزمة إلى تراكم العجز في الموازنة التي تتسبب في تضخم الدين العام الداخلي والخارجي، ولم يكن أمام الدولة خيار سوى الشروع في تنفيذ خطة تضم مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية للخروج من الأزمة.

وعليه تُعتبر الاستدامة المالية بأبعادها المختلفة من القضايا والمواضيع الأكثر، حيث تهتم بالمفاهيم المرتبطة بقياس مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتمويل نفقاتها، لذا فقد أصبح تحقيق الاستدامة المالية يحظى بأهمية بالغة في الاقتصاديات المعاصرة وخاصة النامية منها،لاسيما التي تعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل محددة في تمويل برامجها التنموية، ذلك أن إفراط الحكومات في الإنفاق العام في ظل محدودية الإيرادات المالية يسبب نموا في مستويات الدين العام في الوقت الحالي ما سيمثل عبئا على المالية العامة للدولة في المستقبل، وبالتالي يؤثر سلبا على مستوى الرفاهية الاقتصادية.

ولما كانت هذه المفاهيم تخضع لمنطق السوق الدولية في السعر، فهي تتعرض من وقت لآخر إلى تراجعات سعرية حادة تؤثر على موارد الدولة في العملات الأجنبية ومختلف مصادر التمويل، على غرار الأزمة العالمية التي كانت لها تداعيات سلبية كبيرة على مختلف الدول وخاصة في الجانب المالي.

ولمعرفة حيثيات موضوع الاستدامة المالية وأهدافها ومرتكزاتها، قسمنا الموضوع إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: مدخلعام للاستدامة المالية ومؤشراتها.

المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام ودورها في تحقيق الاستدامة المالية.

المبحث الثالث:عصرنة نطام الميزانية العامة لتحقيق الاستدامة المالية

المبحث الأول:مدخل للاستدامة المالية و أهم مؤشراتها

إذا كانت قضايا السياسة المالية تطرح نفسها وبشدة منذ بداية الثلاثينات من القرن الماضي في الدول النامية، فإنها تعتبر أكثر تعقيدا نظرا لمحدودية الموارد والضغوط الإنفاقية المتزايدة لتغطية الخدمات العامة في ظل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والذي انعكس على سياسة هذه الدول اقتطاعا وإنفاقا.

ولذلك، يُعد الحفاظ على الاستدامة المالية للدولة والوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية، من أهمالتحديات التي تواجه الدول الريعية على غرار الجزائر، نظرا للمشاكل الاقتصادية والمالية، ومن أبرزها الارتفاع المفرط في نسب الدين العام للناتج المحلي الخام، والذي يقابله الارتفاع في حجم التكاليف المالية على المدى الطويل نتيجة ندرة الموارد وانحلال تام بين الإيرادات والنفقات العامة،الأمر الذي يؤدي بدوره لارتفاع نسب العجز المالي، وقد اكتسب مفهوم الاستدامة المالية أكثر أهمية على إثر الاضطرابات المالية، خاصة بعد الأزمة العالمية 2008، وأزمة الديون السيادية، بالإضافة إلى الاختلالات في الأوضاع المالية للعديد من الدول.

وعليه، تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع من حيث اعتبار أن تحقيق الاستدامة المالية شرط ضروري لبناء اقتصاد مستقر، والجزائر كغيرها من الدول تسعى لتصحيح الأوضاع المالية وتحقيق الاستدامة المالية، بالإضافة إلى تحديد قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية، كما سيأتي بيانه.

المطلب الأول: المفهوم العام للاستدامة المالية

تُعد الاستدامة المالية من العناصر المهمة في الاستقرار المالي، وهي متعلقة أساسا بالعجز وتمويلهونسبته إلى الدخل القومي، إذ يمثل العجز المالي أمرا واقعا، وتمثل الاستدامة المالية الحالة التي تكون فيها الدولة قادرة على خدمة ديونها دون الحاجة لإجراء تغييرات في السياسة المالية أو التأثير في أنشطة الحكومة المختلفة[1]، وتجدر الإشارة إلى تعدد المفاهيم التي تناولت موضوع الاستدامة المالية بشكل واسع، حيث أن هذه الأخيرة تناقش عواقب التعديلات على السياسات المالية والنقدية لتجنب عدم المقدرة على الوفاء بالديون، وعلى نطاق أوسع فإن تحليلات* الاستدامة المالية تشتمل على نقاشات حول السياسات المالية وليس فقط الجدوى من هذه السياسات، إلا أنه يمكن القول أنها تتمحورحول وضعشروط أساسيةومؤشرات قياسية لتحقيق استدامة المالية العامة.

[1] ثامر علي النويران، **تحليل استدامة الدين العام في الأردن للفترة من 2000–2020**، مجلة اقتصادياتشمالافريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021، ص 186.

* إقترن مفهوم الاستدامة في أغلب الأبحاث بموضوع التنمية المستدامة، حيث تَم تناولُها بشكل واسع بداية 1978م مع صدور تقرير لجنة (Brundtland)، ويُعد كأحد القضايا الاقتصادية المهمة ضمن التحديات المتعلقة بمستويات العجز المنشئ للدين الناتج من الإفراط في الإنفاق.

الفرع الأول: تعدد التعاريف والتوفيق بينها

لا يمكن الجزم بوجود تعريف محدد متفق عليه للاستدامة المالية بالنسبة لجميع الدول، لكن من خلال هذا الفرع، سنحاول إيجاز أهم التعاريف المتعلقة بهذا الموضوع – نظرا لأهميته–، وتحليلها لتوضيح أوجه الرأي فيها، والتوفيق بينها، كما يلي:

تُعرف الاستدامة المالية بأنها:

– تعبير عن قدرة الحكومة على خلق فوائض مالية تغطي حالات العجزأو توازن قيود الموازنة بقيمها الحالية، إذ أن ازدياد العجز غالبا ما يحدُّ من قدرة الحكومة في الأجلالطويل على خدمة دينها عن طريق الاقتراض[1] ؛

– هي قدرة السلطات المالية على توفير المال العام بصورة دائمة ومستمرة، وعلى نحو واف تستطيع من خلاله الحكومة المضي قدما في الإنفاق على الخدمات العامة والإيفاء بالالتزامات المالية[2]؛

– هي الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسة الإنفاق العام،وسياسات الإيرادات الحالية على المدى الطويل دونخفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس،أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية[3]؛

– وحسب دليل شفافية المالية العامة، تُعتبر مجموعة من السياسات المالية مستدامة إذا كانت الجهة المقترضة قادرة على خدمة دينها، دون إدخال أي تعديل كبير غير متوقع في التوازن بين الدخل والإنفاق، فتحقيق الاستدامة المالية هو أحد الأهداف الرئيسة التي يتم الاسترشاد بها لرسم السياسة المالية* العامة للدولة، وإعداد ميزانيتها العامة رغم اتصافها بمبدأ السنوية،إلا أنه يجب عند وضع الميزانية العامة مراعاة الأهداف العامة للسياسة المالية واستدامتها على المدى الطويل[4]؛

– وحسب تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، فإن الاستدامة المالية رؤية طويلة الأجـل تهدف

---

[1] مقداد أحمد النعيمي، عادل صبحي عبد القادر باشا، **أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة**، مجلة الدنانير، العدد 13، 2018، ص563.

[2] مجلس دبي الاقتصادي، **إدارة الدين العام والاستدامة المالية**، متوفر على: **www.albayane.ae/economy/last-deal**، تاريخ الاطلاع: 2022/09/19.

[3]سعود بن هاشم جليدان، **الاستدامة المالية للملكة**، متوفر على الموقع: **www.alarabiya.net/ar/aswaqu**، تاريخ الاطلاع: 2022/09/19.

* ربط Quintanillaالاستدامة المالية بقدرة الحكومة على تغيير سياستها مع الاستمرار مقدرتها على تسديد الديون، وهذا ما يجعل المخاطر كبيرة من حيث التعديل في السياسة المالية.

[4]فتحي خن، **استراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية– دراسة حالـة الجزائر، العربية السعودية والنرويج**، أطروحة دكتوراه، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف –1–، الجزائر، 2018/2017، ص74.

إلى الاستعداد للمستقبل من خلال توعية الحكومات إلى ضرورة العمل على النمو الذي يحافظ على الرفاه الاقتصادي للأجيال القادمة[1]؛

– كما ارتبط مفهوم الاستدامة المالية بقواعد الانضباط المالي وتحسين الأداء المالي لتحسين أداء التمويل المحلي، حيث اقترح Liuta et al(2012) منهجية علم القياس لتقييم القدرة المالية للموازنات المحلية عن طريق حساب مؤشر متكامل يتكون من ثلاثة مكونات: القدرة المالية، الاستقلال المالي والكفاية المالية مما يسمح بتحديد مشاكل الميزانيات المحلية، وأسبابها وكذلك تحديد طرق إثبات كفاءة العلاقات المالية[2]؛

– وتعتمد منهجية صندوق النقد الدولي في تعريف الاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العامإلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين، أو تحديد نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي يتم استهدافها(النسبة غير محددة)، بحيث يتم صياغة الإصلاحات المالية بما يساعد على بلوغ هذه النسبة، وتعتبر فرضية يُبنى عليه التوقع للمستقبل في ظل سياسات يتوافق عليها لمدة معينة، عادة تكون خمس سنوات؛

– ويرى (Blanchard)الاستدامة المالية، على أنها السياسة المالية التي تضمن ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، حيث أن الدين لا يُعتبر مشكلة طالما لا يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وتستطيع الحكومة توظيف الأموال المقترضة بمشاريع واستثمارات تعود بمردود إيجابي حقيقي على الناتج المحلي، مما يساهم في زيادة الإنتاج، وبالتالي يساعد في عملية الاستدامة الاقتصادية*، حتى ولو كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة، وأما إذا كانت الأموال المقترضة موجهة لتغطية النفقات الجارية، فإن الدين العام لا يُعتبر مستداما حتى ولو كانت نسبته إلى الناتج المحلي منخفضة[3].

---

[1] براجي صباح،**دور إدارة السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية في دعم التمويل الهيكلي للاقتصاديات الريعية نحو التنويع في ظل ضوابط الاستدامة المالية**،أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة سطيف، الجزائر ، 2018/2017، ص 288.

[2] Nadiya Dekhtya and othre, **Assessment of the level of local budget financial decentralization: Case of Ukraine**, Public and Municipal Finance, 2020, p 36

* ينظر مفهوم الاستدامة الاقتصادية للدين العام من منظور العلاقة بالمتغيرات الأخرى داخل الاقتصاد وليس من الناحية المالية فقط، ويرجع هذا الأداء إلى الاقتصادي (Domar، اقتصادي أمريكي –1944–)، إذ يرى أن شرط تحقق الاستدامة هو أن يكون معدل النمو داخل الاقتصاد أكبر من معدل الفائدة على الدين العام لضمان السيطرة على حجم الدين العام في المستقبل، وفي حالة عدم تحقيق ذلك ستلجأ الحكومة للاستدانة من أجل سداد مدفوعات الدين ويستمر حجم الدين في التضاعف، ومن ثَم في حالة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي عن سعر الفائدة على الأذون تكوننسبة الدين إلى الناتج المحلي في الحدود الآمنة، وتستطيع الحكومة التوسع في إصدار الأذونات وزيادة حجم الدين العام لتمويل الإنفاق العام دون الحاجة إلى رفع الضرائب، **للاطلاع أُنظر**: عمرو هشام محمد صفوت،**ترشيد الإنفاق العام في تحقيق الاستدامة المالية في العراق**،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ،جامعة واسط ،العدد 25، 2017، ص137.

[3] حسام خالد حسين الريفي، **العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية**، رسالة ماجيستر، تخصص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص 41.

– ومن جهته، يرى D.Wilcox(1989) أنه يمكن القول عن سياسة مالية مستدامةأن تتحمل إذا ما أنشأت تعاقبا في الديون*والعجوز العامة بشكل يسمح بتحقيق دائم لقيد موازنة الدولة ما بين الأزمنة، وأما E.Jondeau(1992) فرأى أنه يمكن استدامة تحمل السياسة المالية إذا حققت هذه الأخيرة ملاءة الدولة (solvability) ، أي إذا ضمنت عدم ارتفاع نسبة الدين العام بنسب مفرطة، قد تؤدى إلى عدم قدرة الدولةعلى ضمانسدادها، وأما P.R.Agénor و(1996)P.Montiel فيريان أنه يمكن تحمل السياسة المالية إذا كانت القيمة الحالية للموارد المستقبلية المتاحة للدولة والمخصصة لتمويل الدين مساوية على الأقل لقيمة مخزون الدين الأصلي[1].

– وأما الكلاسيكيون فإن نظرتهم للاستدامة المالية هو ضرورة الحفاظ على التوازن الدائم للميزانية العامة،أي قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية بصفة دائمة، وهو ما يعني تحقق الاستدامة المالية، وذلك في ضوء عدد من المحددات كالتالي:[2]

- المكافئ الريكاردي(Ricardian Equivalence Theorem)
- عدم التمويل البونزي (No Ponzi Games)
- القيد الزمني للميزانية العامة (Intertemporal Budget Constraint).

– وأما الاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط، فإن مفهومها يرتبط بضمان الحكومة القدر نفسه من الخدمات العامة، في ظل توفير المستوى نفسه من الإنفاق العام الحالي بما يوافق الخدمات العامة، وذلك بعد نضوب النفط ودون التمويل بالعجز للإنفاق العام[3]، حيث أن المشكلة تكمن في أن الدول المعتمدة في تمويل الموازنة على المصادر الطاقوية تقع في إشكالية تقلبات أسعار المصادر الطاقوية، والتي تؤثر بشكل مباشر في مستويات الإنفاق العام، وبالتالي وجود التقلبات على مستوى السياسة المالية، أو اللجوء إلى التعديلات على مستوى هذه الأخيرة، وهذا ما يؤدي بالانعكاس الخطير على الاقتصاد الوطني.

---

*ناقش آدم سميث (1723–1790) الدين العام أنه:(كلما كثر تراكم الدين العام، أصبحتالحاجة ضرورية إلى دراسة كيفية تقليله)، وأوضح أنه لا فرق بين نوعية حكومات ملكية أو جمهورية،أيهما يفضي إلى الاقتراض، وتنبأ بكارثة تراكم الدين، واعتبر الاقتراض العام هدرا وإسرافا، كما رأى أن الحكومات الحديثة ليست فقط غير راغبة ولكنها خائفة من زيادة الضرائب فجأة.

[1] شيبي عبد الرحيم، **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام: خالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص 144.

[2] وحيد عبد الرحمن بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، **تقييم الاستدامة الماليةفي المملكة العربية السعودية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74–75، 2016، ص184.

[3] فتحي خن، **استراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية– دراسة حالــة الجزائر، العربية السعودية والنرويج**، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

من خلال التعريفات السابقة، وتعدد المفاهيم للاستدامة المالية، فالملاحظ أن بعضها استند إلى الربط بين تعريفها والقيد الزمني للموازنة العامة، في حين رأى فريق آخر الاعتماد على قواعد الانضباط المالي في تحديد ماهيتها، كما أسند بعضهم المفهوم إلىالربط بملاءة الدولة تماشيا مع فكرة استيفاء الحكومات بالعلاقة طويلة الأجل بين الدين والنمو الاقتصادي، في حين أن أغلب الدراسات تربط الاستدامة المالية بفكرة الحفاظ على الدين العام المساوي لقيمة فائض الميزانية العامة في المستقبل، والذي يؤدي إلى ضرورة تعزيز قدرة الحكومة على إدارة الموارد المالية، بحيث يمكن تغطية الإنفاق العام بما يضمن الوفاء بالالتزام الحالية والمستقبلية، وهذا المفهوم نراه موافقا لما نص عليه تقرير لجنة Brundtland في تعريف التنمية المستدامة، التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم وعدم تعرضهم لتحمل أعباء لم يشاركوا في اتخاذ القرارات فيها.

وأما المفهوم الحديث للاستدامة المالية، فقد ارتبط بأساليب التحليل المالي الحديثة من حيث تقييم الأرصدة والأصول والالتزامات الحكومية وتحليل موازناتها العامة، وما إذا كان رصيد صافي الثروة الحكومية يحقق قيمة سالبة أو موجبة، بحيث يُشترط لتحقيق الاستدامة المالية إذا كان هذا الرصيد سالبا، وأن تكون القيمة لحالية للتدفقات المستقبلية للإيرادات أكبر من القيمة الحالية لتدفقات الإنفاق، كما يُشترط أيضا الحفاظ على ثبات نسبة صافي الثروة للناتج المحلي الإجمالي في عدم توقع استحقاق أي التزامات مالية، وفي حالة استحقاق تلك الالتزامات يتطلب ذلك تزايد نسبة صافي الثروة على نحو مستمر[1].

الفرع الثاني: أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالاستدامة المالية

إذا كانت قضايا السياسة المالية تطرح نفسها وبشدة منذ بداية الثلاثينات من القرن الماضي في الدول النامية، فإنها تعتبر أكثر تعقيدا نظرا لمحدودية الموارد والضغوط الإنفاقية المتزايدة لتغطية الخدمات العامة في ظل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والذي انعكس على سياسة هذه الدول اقتطاعا وإنفاقا[2]، ولذلك تظهر أهمية سياسة الموازنة العامة كإحدى أدوات السياسة المالية من خلال دعمها لسياسة النمو المستدامة من خلال أن النظام يغير من الضرائب أو النفقات في حالة أن السياسة الحالية غير مساندة للنمو، أو إعادة توجيه التمويل النقدي، وهذا ما يؤدي إلى عدم التأكد أو سوء التوقع، والذي بدوره يؤثر على الاستدامة المالية، أما التمويـــــل

[1] عمرو هشام محمد، عماد حسن حسين، **متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية، والدولية، العدد 55، ص 148.

[2] بن موسى حسان، جبارة مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص 2.

النقدي فإنه يقود إلى التضخم والذي يثير مسألة أثار النمو المحتملة والتضخم[1].

ومن خلال ما سبق، فقد أصبح فحص الاستدامة المالية* أمرا ضروريا، وخاصة بالنسبة للبلدانالنامية، والبلدان المعتمدة على المصادر الطاقوية، حيث تلجأ إلى الاقتراض باستمرار، وهذا ما يجعل خياراتالحكومة في إصدار الديون وفرض الضرائب وطباعة النقود لتصحيح العجز مقيدا بمستويات الدين المرتفعة، وعليه يمكن استخلاصأهم الجوانب النظرية والتحليلية المتعلقة بالاستدامة المالية وعلاقتها بالسياسة المالية على وجه الخصوص فيما يلي[2]:

1- إن سعي السياسة المالية لرفع معدلات النمو،يؤدي إلى زيادة معدلات ومستويات الإنفاق العام، وبالتالي تفاقم عجز الميزانية الذي يؤدي إلى تفاقم الديون نتيجة الاقتراض، وخاصة الموجه لتغطية نفقات التسيير، لينتج عنه آثارا غير مرغوبة في الأجل الطويل؛

2- في ظل الأزمات المالية والصدمات الاقتصادية، توجه اهتمام معظم الدول النامية والمتقدمة والمؤسسات الدولية والمالية وصندوق النقد الدولي وغيرهم إلى ضرورة قياس مدى قدرة الدولة على سداد التزاماتها في الآجـــــال المحددة، مما أظهر معه ضرورة جدوى دراسة الاستدامة المالية؛

3- أوضح صندوق النقد الدولي أن الانفلات الحالي يأتي إذا أدت السياسة المتبعة إلى عدم القدرة على الوفاء بكافة أشكال الديون،وعليه فالاستدامة المالية تتحقق إذا توصلت السياسة المالية والنقدية المتخذة إلى المقدرة على سداد جميع الديون وخدمة الأعباء، دون الاضطرار مستقبلا إلى إجراء تصحيح في التوازن بين حجم الإيرادات والنفقات؛

4- تلجأ بعض الدول إلى رفع معدلات الضريبة لحل مشكل العجز في الموازنة العامة من أجل تحقيق الاستدامة المالية، وهذا ما قد يؤدي إلى قتل الضريبة بالضريبة، وبالتالي اللجوء إلى الاقتراض أو الإصدار النقدي؛

5- إن ارتفاع الدين العام يجب أن يُرافق بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي؛

6- إن ربط الاستدامة المالية بالتغيرات في السياسة المالية، مع الاستمرار في المقدرة على تسديد الديون يمكن بهذا

---

[1] عمرو هشام محمد، **اتجاهات الموازنة العامة**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية، والدولية، العدد 23، 2007، ص9.

*إن الأهمية الكبيرة للاستدامة الماليـــة لاسيما في الدول النفطية، جعل العديد من الباحثين يساهمون في التحليل بداية مـــن دراسة Hamilton, J و Flavin, M(1986)، وقام معظمهم بتحليل الخصائص الديناميكية طويلة المدى للدين العام والعجز والإيراداتوالنفقات، وتحديد رتب التكامل واختبار علاقات التكامل المشترك، وهذا بعد ملاحظة أن الدين الثابت يتوافقمع شروط الاستدامة المالية، إلا أن هذا النهج تعرض للانتقاد حيث أوضح H. Bohn(2007)أن دمج الديون مع أي أمر يضمن الملاءة المالية، في حين أن عدم الاستدامة يعني ديناميكيات ديون متفجرة، وكبديل لتحليل الاستقرار والتكامل المشترك للمتغيرات المالية، اقترحBohnإجراء اختبارات تعتمد على دالة رد فعل السياسة في تحمل الديون.

[2]عصماني مختار، أوكيل رابح، **مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر (2016/1990)**، مجلة معارف، العدد 25، الجزائر،2018، ص 400.

المنطلق مناقشة التعديلات على السياسة المالية والنقدية.

إن الجوانب النظرية للاستدامة المالية تؤكد أنها سمة أساسية لسياسات الاقتصاد الكلي السليمة، غير أن ضرورة تحقيقها تكون خاصة في البلدان الغنية بالموارد الطاقوية والمعتمدة على إيراداته اللتمويل، ولذلك فإن الاستدامة المالية هي عملية مستمرة، تبدأ عندما تتحدد الرؤيةوالأهداف والتي تتجسد فيما يلي[1]:

- ✓ **زيادة الكفاءة في التمويل العام**: أي ضمان تلبية الاحتياجات التمويلية الإجمالية الحكومية، وسداد التزاماتها المالية بأقل تكلفة ممكنة على المدى المتوسط والبعيد في الوقت المناسب؛
- ✓ **الاستمرارية في سياسة النفقات والإيرادات الحالية**: أي تعزيز قدرة الحكومة على الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيرادات الحالية على نحو يضمن عدم الاضطرار للتوقف عن خدمة الديون؛
- ✓ **تحقيق الرفاهية الاجتماعية**: إي أن عدم الاستدامة يضعف قدرة الدولة على تقديم نفس المستوى من الخدمات في المستقبل؛
- ✓ **تجسيد مبدأ الإنصاف بين الأجيال في الأعباء والعوائد المالية**: بمعنى عدم تحميل الأجيال المستقبلية * أعباء مالية ناتجة عن قرارات آنية لم يشاركوا في اتخاذها ؛

الفرع الثالث: نظرة مقارنة بين الاستدامة المالية والاستدامة الاقتصادية

يختلف مفهوم الاستدامة المالية عن مفهوم الاستدامة الاقتصادية، غير إن اتفاق المفهومين على العموم يتمحور حول ضمان حقوق الأجيال القادمة في الانتفاع والقدرة على تلبية الاحتياجات، من خلال عدم تحميله تبعات قرارات حالية.

وأما مفهوم الاستدامة الاقتصادية فهو حماية القدرات الإنتاجية وتوفيرها وضمانها من جيللآخر، وبها يمكن لمجتمع ما أن يكتسب التنمية بشكل لا منتاه سواء من جانبه التقني والتكنولوجي، أو من جانب القدرة على ضمانمستويات دخل متناهية من جيل لآخر[2]، وقد أوضحت شركة الإمارات العالمية للألمنيوم (EGA) على موقعها أن الاستدامة الاقتصادية تعني مدى القدرة على استخدام الموارد الاقتصادية بالشكل الأمثل، حتى تستطيع

---

[1] فتحي خن، **استراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية– دراسة حالــة الجزائر، العربية السعودية والنرويج، مرجع سبق ذكره**، ص 76.

[*] يرى كل من Balasonne وFrqnco بأن على الدولة عدم الاستمرار في اللجوء إلى رفع معدلات الضريبة كحل لمشكل العجز في الميزانية من أجل تحقيق الاستدامة المالية، حيث أن السعي لتحقيق الاستدامة المالية بإحلال العائدات الضريبية بالعائدات الجبائية يضمن الاستدامة المالية لكن ليس بالضرورة تحقيق المساواة بين الأجيال.

[2] العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحةدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص37.

المساهمة في تلبية متطلبات المجتمع في الوقت الحاضر والمستقبل، وذلك من خلال الاستثمار فيالموظفين وتوفير فرص العمل، والاستثمار في المستقبل، والاستثمار في البرامج المجتمعية والتدريب والتعليم، ودعم النموالاقتصادي[1]، وبهذا تعد الاستدامة الاقتصادية إحدى المؤشرات الرئيسة المكونة للتنمية المستدامة، التي تؤكد على أن الأعمال التي يقوم بها المجتمع لابد وأن تتسم بأهداف طويلة الأمد، للحفاظ على سلامة حياة الأجيال اللاحقة من الآثار السلبية التي تنتج بفعل الإفراط في العمليات الاقتصادية التي يقوم بها المجتمع الحالي.

وأما نظرة الاستدامة الاقتصادية للدين العام، فإنه يتم تقدير الاستدامة من خلال نماذج اقتصادية قائمة على نهج الاستقرار الديناميكي، ويحددعليها الحد الآمن من الدين العام الذي يحافظ على الحالة المستقرة الكفء للاقتصاد في ظل المتغيرات الاقتصادية الأخرىداخل الاقتصاد، على غرار الناحية المالية للحفاظ على الحالة المستقرة، والجدول الموالي يوضح بعض خصائص وسمات الاستدامة المالية والاستدامة الاقتصادية.

الجدول رقم 01: مقارنة بين الاستدامة المالية والاستدامة الاقتصادية

الرقم	الاستدامة المالية	الاستدامة الاقتصادية
01	– ينظر إلى الدين العام من الناحية المالية والمقدرة على الوفاءبالالتزامات المالية فقط.	– ينظر إلى الدين العام من منظور العلاقة بين المتغيرات الأخرى داخل الاقتصاد.
02	– يعتبر الدين العام محققا للاستدامة المالية في حالة كان يحقق شرط القدرة على سداد الديون.	– تحقيق الاستدامة الاقتصاديةأن يكون معدل النمو داخل الاقتصاد أكبر من معدل العائد على الدينالعام لضمانالسيطرة على حجم الدين العام مستقبلا.
03	– تحقيق الاستدامة مرتبط بالقدرة على سداد الديون،وبنماذج الإيرادات والنفقات حاضرا ومستقبلا.	– أن لا تتخطى نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأن تكون في الحدود الآمنة بحيث يحافظ على الحالة المستقرة للاقتصاد.
04	– تحديد الخيارات القائمة على قيد الموازنة الزمني.	– تكون نماذج منهج الاستقرار الديناميكي أكثر تعبيرا من اختيارات قيد الموازنة.
05	– إحتمال حدوث أزمات مالية عنيفة بسبب الدين العام.	– تحدد نماذج الاستقرار الديناميكي على حد الأمان للدين العام في إطار الهيكل الكلي القائم.

المصدر: عمرو هشام محمد صفوت،ترشيد الإنفاق العام في تحقيق الاستدامة المالية في العراق،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية،جامعة واسط، العدد 25، 2017، ص 138.

ويرتبط النمو الاقتصادي بعلاقة طردية مـــع الاستدامة المالية وتكون هذه العلاقة مـــن خلال قدرة النمو

[1] بلعما أسماء، **التنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص82.

الاقتصادي على رفع مستويات الدخل ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية، وهذا ما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة منجهة، ورفع معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار من جهة أخرى، الأمر الذي يقلل من اللجوء إلى الاستدانة ويحقق الاستدامة المالية، والعكس صحيح في حالة تراجع معدلاتالنمو الاقتصادي، والذي يخضع لمجموعة من المتغيرات منها التأثير المباشر للاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي، والاستخدام المرتبط بمبادرات القطاع الخاص[1].

المطلب الثاني: قياس الاستدامة المالية وعلاقتها بإدارة الدين العام

تعززتالقناعة لدى صانعي السياسات في أغلب الدول بأهمية تبني مزيج متكامل من السياساتالاقتصادية الأخرى، وعلى رأسها السياسة المالية وسياسات الإصلاحالهيكلي للتغلب على التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، ورغم ذلك لا تزال الأوضاع المالية غير الملائمة تحول دون قدرة عدد منالدول على تفعيل دور السياسة المالية، لاسيما على ضوء تنامي المخاوفمن التداعيات المحتملة للارتفاع غير المسبوق لمستويات المديونية الدولية*.

إن الحاجة إلى توفير موارد ماليةلتمكين الحكومات من الإنفاق على الخدمات العامة ومشروعاتالبنية الأساسية، فرض تحديا لاستدامة هذه الموارد وتحقيق هذه الغاية رغم صعوبة الأوضاع الاقتصادية التيأثرت على قدرة الحكومات، لكن رغم ذلك لا تزالهناك دلائل على وجود قنوات وآليات من شأنها تعزيز قدرةالسياسة المالية على توفير الموارد المالية اللازمة، من خلال الاهتمام بدراسة وتحليل قدرة الدولة على ومعرفة إمكاناتها الحالية والمستقبلية على الوفاء بالالتزامات المالية العامة، ولذلك تعددت المناهج والطرائق لقياس الاستدامة المالية لما لهذا الموضوع من تحديات اقتصادية تواجه الدول وخاصة النامية منها.

الفرع الأول: نماذج وطرائق قياس الاستدامة المالية

أشار Charles wyplosz (1947) إلى وجوب أن تعتمد جميع مناهج تحليل القدرة على تحمل الدين، على افتراضات حول التطور المستقبلي لأرصدة الموازنة، والناتج المحلي الإجمالي، وأسعار الفائدة، ومـــا إلى ذلك، حيث ترتبط فائدة الاستنتاجات ارتباطا مباشرًا بصحة الافتراضات، والتي بحكم تعريفها ليست آمنة ولا قابلـــة للاختبار، وقد تعددت نماذج قياس الاستدامة المالية وأشكالها، ومنها ما هو أكثر اتباعا وشيوعا، ونعتقد أن سبب

[1] عمرو هشام محمد، عماد حسن حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 152.

*في عام2010أثارت بوادر أزمة الديون السيادية في أوروبا والبلدان المتقدمة الأخرى حفيظة الاقتصاديين وصانعي السياسات، فاختلفت آراؤهمحول فعالية السياسات الاقتصادية التي تساعد على الخروج من الركودالناجم عن الأزمة، فبينما يؤيد البعض استمرار حزم التحفيز التي نفدتفعليا في بداية الأزمة، يدعو الآخرون إلى ضبط أوضاع المالية العامة عن طريق سياسات مالية تقشفية عاجلة، للحد من مستويات العجز العام والديون المتفاقمة.

ذلكهو صدورها عن أهم المنظمات الدولية، ومنها ما يلي[1]:

أولا: نموذج قياس صندوق النقد الدولي

يتبع صندوق النقد الدولي نموذجا لقياس الاستدامة المالية من خلال تقييم استدامة الدين العام الداخلي والخارجي، حيث قرر أن يرفق بشكل منهجي بديلا معياريا لتحليل القدرة على تحمل الدين، بتحليل كلا من الديون العامة والديون الخارجية، كما يرى صندوق النقد الدولي أن هذا النموذج قابل للتعميم على جميع الدول بسبب اعتماده على الشفافية، وعلى صيغ قياسية، وذلك باتباع خطوات لاستدامة الدين الخارجي وهي:

- النظرة المستقبلية من خلال بناء مخطط لمدة 5 سنوات، بحيث تُوضح التوقعات الخاصة بكل مؤشر يؤثر في حجم الدين الخارجي مثل الحساب الأولي للناتج المحلي الإجمالي، أسعار الفائدة، سعر الصرف ومعدل التضخم؛
- استخدام الطريقة المحاسبية لقياس حجم الدين الخارجي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي على مدى 5 سنوات المقبلة، وفق المعادلة: $b_t - b_{t-1} = (r - g)b_{t-1} - \text{primary balance}_t$، بحيث أن b: نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، r: معدل الفائدة الحقيقي وg هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- اختبار الصدمات الخارجية والداخلية المؤثرة على المؤشرات المتوقعة، بحيث يتم العديد من الاختبارات التي تبحث في تأثير الصدمات المعاكسة على الديون، والتي تؤثر على المتغيرات المتوقعة في الخطوة الأولى، ويتم تغيير كل من المتغيرات الثلاثة (سعر الفائدة ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والحساب الجاري الأولي) واحدا تلو الآخر بمقدار نصف الانحراف المعياري (0.5)، خلال نفس أفق الخمس سنوات ، العديد من الاختبارات التي تبحث في تأثير الصدمات المعاكسة على الديون، والتي تؤثر على المتغيرات المتوقعة في الخطوة الأولى، ويتم تغيير كل من المتغيرات الثلاثة (سعر الفائدة ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والحساب الجاري الأولي) واحدا تلو الآخر بمقدار نصف الانحراف المعياري (0.5)، خلال نفس أفق الخمس سنوات؛
- إصدار حكم بشأن ما إذا كانت مستويات الديون المتضمنة في أي من اختبارات الاستدامة أو جميعها مرتفعة جدا، بحيث لا يمكن اعتبار الدين مستداما وعليه لا يمكن للدولة مواصلة سداد الديون، مما يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي ويستوجب إعادة الجدولة، ولكي يكون الدين العام مستداما لابد من استيفاء الدولة لبعض المعايير القائمة على حساب المؤشرات التي قد تختلف من دولة لأخرى، حسب قوة الهيكل المالي، وديناميكية

[1]Charles Wyplosz, Debt Sustainability Assessment,The IMF Approach and Altematives Graduate Institute of International Studies, HEI Working paper No 03/2007,GENEVA, P 09.

إيراداتها العامة، وهيكل الدين العام من حيث كونه مرتكزا في الديون قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة غير أنه بشكل عام هناك اختلاف حول تعيين هذا المدى بين القصير والطويل الأجل[1].

ثانيا: نموذج التوازن الأولي لتثبيت الديون

يرى (Blanchardو Buiter) أنالهدف من الحساب الجاري المطلوبلتثبيت الدين يمكن أن يكون الهدف منه هو تثبيته عند مستواه الحالي أو في أي مستوى آخر يُعتبر أكثر استحسانًا،وهذا النهج بسيط ويمكن تنفيذه بسهولة لأنه يتطلب افتراضات قليلة، حيث يُنظر لنسبة الدين الحالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويحسب الرصيد الأولي الذي سيُبقي هذه النسبة بشكل دائم دون تغيير، وهذا يتطلب افتراضين أولهما هو تطور سعر الفائدة الحقيقي، وأما الثاني فهو معدل نمو الناتج المحلي المتوقع، بحيث يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يفوق سعر الفائدة الحقيقي لتتحقق الاستدامة المالية*، وهذا بالنظر إلى قدرة الدولة على زيادة إيراداتها لمواجهة النفقات المتزايدة الناتجة عن زيادة الاقتراض الخارجي**.

ثالثا: نموذج قياس قدرة الدولة على خدمة الدين

يهدف هذا النموذج إلى قياس قدرة الدولة على خدمة الدين من خلال ثلاث شروط وضعت في صورة معادلات، حتى يستطيع أي بلد مقابلة مدفوعات خدمة الدين،وهي[2]:

المعادلة الأولى: تقوم على أساس مقابلة الموارد الكلية المتاحة مع فرضية أن مدفوعات خدمة الدين تساوي (X) في سنة من السنوات، وفق ما يلي: $Y+L=C+I+$، حيث:

---

[1] عمرو هشام محمد صفوت، **ترشيد الإنفاق العام في تحقيق الاستدامة المالية في العراق**، مرجع سبق ذكره، ص 137.

* حسب ما جاء في موجز السياسات لصندوق النقد العربي في دور المالية العامة، فإن إدارة الدين العام تستلزم تقوية الحيز المالي بتركيز السياسة المالية على الإدارة الرشيدة للدين العام وتطوير أسواق إصدارات الدينبالعملة المحلية،بما يساهم في تقليل المخاطرعلى المديونية،والتقليل من أعبائها على الموازنة العامة،ولعل أبرز الإصلاحات المطلوبة في هذا الإطارصياغة استراتيجية متوسطة المدى للدين العام المتضمنةمستهدفاتلضمان الاستدامةمتوسطة المدى، كما يتعين تبني قواعد مالية تقضي بوضع سقوف محددة على مستويات الدين العام كنسبة من الناتج المحلي، وجود قصوى لهيكلة الدين العام من حيث الآجال والعملات، وتوزيع الدين العام ما بين المصادر المحلية والداخلية، ولذلك تُعتبر عملية إدارة الحد الآمن للدين العام في الدول عملية اقتصادية هامة وذات طبيعة خاصة، باشتراك وزارة المالية والبنك المركزي والوزارات المعنية، وكذلك الخبراء الماليين والاقتصاديين في تحديد نسبة الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

** يُلاحظ على المحددات الأساسية لاستدامة الدين الخارجي في الأجل الطويل أنها قوية الارتباط فيما بينها، كما أنها مرتبطة بالسياسات الخارجية والداخلية، حيث أن الوضع الحالي وما يرتبط به من خدمة الدين يعكس سياسات اقتصادية عن فترات سابقة، ويمكن أن يكون نقطة بداية لتحديد استدامة الدين في الأجل الطويل، كما أن الوضع الحالي للدين الخارجي يحتاج إلى مستوى محدد من الضرائب التي يجب فرضها في المستقبل بمقابلة متطلبات سداد هذا الدين، حيث أن الأعباء الثقيلة للدين يمكن أن يؤثر في الاستثمار بالسالب، كما يقلل الموارد المتاحة للإنفاق.

[2] طارق قدوري، **الاستدامة المالية وإدارة الدين العام وقت الأزمات والجائحة في الجزائر(دراسة تطبيقية للفترة 1990–2020)**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 11، العدد 2، 2021، ص 215.

Y: حجم الناتج القومي الإجمالي، L: رأس المال الأجنبي الداخل للبلد +استخدامات العملة الأجنبية، C تمثل الاستهلاك المحلي، I: الاستثمار المحلي، X: مدفوعات خدمة الدين.

توضح المعادلة أن حجم الناتج القومي بالإضافة إلى رأس المال الأجنبي الداخل للبلد الذي يتضمن أي استخدام إضافي للاحتياطي من العملة الأجنبية، يجب أن يزيد عن الاستهلاك المحلي بمقدار ما يدفع لخدمة الدين.

المعادلة الثانية: تقوم على أساس مقابلة المدخرات المحلية الاستثمارات المحلية مع فرضية أن مدفوعات خدمة الدين تساوي (x) وفق المعادلة: $S+L=I+X$، حيث: S: الادخار المحلي، L: رأس المال الأجنبي الداخل للدولة، I: الاستثمار المحلي، X: خدمة القروض.

المعادلة الثالثة: تتعلق بالموارد الأجنبية المتاحة واستخداماتها، وفق المعادلة: $X=(P+F)-M$، حيث: P يمثل حصيلة النقد الأجنبي من صادرات الدولة في سنة معينة، F: الموارد الأجنبية التي تحصل عليها الدولة في سنة معينة، M هي المبالغ المطلوبة لتمويل الواردات من نفس السنة، X: مدفوعات خدمة الدين (فوائد +الأقساط) كذلك من السنة نفسها، وتشير هذه المعادلة إلى أن حصيلة النقد من الصادرات مضافا إليها إجمالي ما حصلت عليه الدولة من الموارد الأجنبية مثل القروض والمساعدات الاستثمارية الأجنبية يجب أن تزيد عن المبالغ المطلوبة لتمويل الواردات، بالقدر الذي يتطلب من المبالغ لخدمة الدين الخارجي.

رابعا: نموذج التكامل المتناظر

منذ أزمة الديون العامة السيادية في اليونان وعدد من دول الاتحاد الأوروبي*، أصبحت دراسة مؤشر تناظر التوجهات العامة لسلسلتي البيانات الخاصة بالإنفاق العام والإيرادات العامة وتأثيرهما على الدين العام للدولة، وقدرة الدولة على التحكم في حجم العجز من خلال المحافظة على السلسلتين في حالة تناظر، من أهم المؤشرات المبدئية التي تنذر الدولة بقدرتها على تحقيق الاستدامة المالية من عدمه، وهذا النموذج الذي اعتمد عليه)هاملتون وفلافين(، وفق المعادلة التالي: $Rev_t=p_1+p_2Exp+E_t$، وتتحقق فرضية وجود تكامـــل مشترك إذا كانت $P_2=1$، وهـذا يعني تحقيق الاستدامة المالية، أما في حالة ثبات عدم تحقق التكامل المتناظر وكانت $P_1\langle 1$، فإن ذلك لا يضمن تحقق الاستدامة.[1]

خامسا: نموذج السكون

في سنة 1991 اختبر(Trehan and Walsh) وجود جذر الوحدة بين السلاسل الزمنية الخاصة

[1]طارق قدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 216.

بإيرادات ونفقات الموازنة العامة للدولة، فإذا كانت السلاسل متكاملة من الدرجة صفر، فهذا يعنى بالضرورة تكامل الفائض الأساسي من الدرجة صفر وبالتالي تتحقق الاستدامة المالية[1]، ثم تطور لا حقا وأصبحت تحليل الاستدامة المالية عن طريق نظام التكامل المتناظر، ويُعتبر نموذج السكومن أهم النماذج لقياس وتخليل الاستدامة المالية حيث يعتمد على استخدام النماذج القياسية Augmented dickey – Fuller, (ADF) stationary test Philips-perron (pp)، ويمكن التعبير عن هذا النموذج بالمعادلة التالية:

$\mathbf{Y_t=PY_{t-1}+\varepsilon}$، وليكون هذا المتغير ساكنا يجب أن تكون القيمة المطلقة لمعلمة النموذج P أكبر من الواحد، وإذا القيمة نفسها مساوية للواحد فإن المتغير لا يتسم بالسكون، ويُعد اختبار نموذج السكون ونموذج التكامل المتناظر النموذجين الأقرب لقياس الاستدامة المالية، حيث يعملان على قياس الوضع المالي للدولة ومدى قدرة اقتصادها على عجز الموازنة والدين العام الداخلي والخارجي ومعرفة قوة أو ضعف الاستدامة المالية [3]، ولذلك أدى ظهور مفهوم القدرة على الاستدامة القوية والضعيفة إلى فتح المجال لتسليط الضوء علىاختبارات التكامل المتناظر التي من شأنها أن تعطي تقديرا دقيقالمعامل تغطية الإيرادات العامة للنفقاتالعمومية، كما تعدى ذلك إلى محاولة تقدير معالم تغطية رصيد الموازنة الأساسي لتغطية الدين العاموهذا ما ظهر جليا في أعمال Hénin.

الفرع الثاني: إدارة الدين العام وتحقيق استدامته

لاتزال أغلب الحكومات تعمل بأدوات السياسة المالية نفسهااتجاه قضيةالدين العام، باللجوء غالبالإلى آلية الاقتراض لتغطية العجز، ولا تعملعلى ترشيدالإنفاق العام، أو تقديم برامج واضحة لتخفيض قيمة الدين ونسبته للناتج المحلي الإجمالين وهذا ما يجعل أغلب الباحثين-في حدود اطلاعنا- يؤكدون على ضرورة العمل على التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة من أجل تفادي تراكم العجز، وبالتالي عدم اللجوء إلى الاستدانة وسداد الديون، ولذلك فمن المعلوم بالضرورة أن السياسة المالية يهمها تقوية الثقة بوجود مقومات كافية لعدم الفشل في الوفاء بالالتزامات تجاه الدائنين، وهذا ما يجعلها مهيمنة على خلق السيولةوأسعار الفائدة والتأثير في عمل البنوك.

وتذكيرا بمفهوم استدامة الدين العام، بأنه القدرة على الحفاظ على حالة الاستقرار الكفء للاقتصاد بعيدا عن الأزمات المالية، مع مراعاة تعظيم منفعة الجيل الحالي دونالتفريط من منفعة الأجيال مستقبلا، وكما أشرنا سابقا في التوافق بين مفهومي الاستدامة المالية واستدامة الدين العام في الحفاظ على منافع الأجيال اللاحقة، إلا

[1] سلوى عبد العزيز، **الاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط- دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي-**، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 9، العدد 8، 2020، ص 11.

[3] طارق قدوري، المرجع نفسه، ص 217.

أن مفهوم استدامة الدينالعام يتجاوز فكرة غياب عدم القدرة على سداد الديونالعامة، حيث تكمن استدامة الديون في القدرة على خدمة الدين دون الحاجة التعديلات كبيرة في الإيرادات/ النفقات العمومية،فضلا عن عدم وجود تراكم متزايدفي أعباء الدين العام[1]، وهذا ما يجعل استدامة الدين العام والاستدامة المالية العامة وجهان لعملة واحدة،لأن سياسة الإنفاق والاستدانة لتغطية تراكم العجز الموازني لابد أن تتجه إلى عدم التوقف عن خدمة الدين كما سبقت الإشارة إليه، فعندما يستمر العجز لسنوات ويتراكم الدين الحكومي تتعقد التفاعلات بين الموازنة العامة والعمليات والسياسات النقدية باتجاه المزيد من الهيمنة المالية على القرار النقدي.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يختلف تعريف الدين العام حسب الغرض منه، فهناك تعريف ضيق شائع الاستخدام بالنسبة للدين العام يشمل حسابات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، كما أن هناكتعريف أوسع يشمل الحكومة العامة (حسابات الحكومة المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية المدرجة في الميزانية، والوحدات من خارج الميزانية، وصناديق الضمان الاجتماعي)، أما التعريف الأوسع لدين القطاع العام فيجمع بين الحكومةالعامة والشركات العامة غير المالية والشركات العامة المالية،بما في ذلك البنك المركزي، ويشمل كذلك الدين المضمون منالحكومة (أي الدين الذي لا يحوزه القطاع العام وإنما عليه التزام بتغطيته)، والدين العام الخارجي (أي الدين الموجود في حيازة غير مقيمين في البلد المعني، ولتقييم مدى استدامة دين بلد ما على النحو الصحيح، ينبغي تغطية كل أنواع الدين التي تشكل مصدر خطر على الموارد العامة في هذا البلد[2].

وعليه يهدف تحليل استدامة الدين العام إلى:

- تقييم الوضع الحالي للدين،بما في ذلك أرصدة الدين القائمة،وهيكل آجال استحقاق الدين العام؛
- تقييم قدرة الدولة على تمويل سياستها الاقتصادية، وخدمة الدين الناشئ عن ذلك دون الحاجة إلى تصحيحات كبيرة في أدوات السياسة المالية؛
- دراسة أثر المسارات البديلة لسياسة استقرار الدين العام بالنسبة للحالات التي تنشأ فيها عراقيل مالية[3]؛

[1]فتحي خن، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

[2]داليا حاكورة، **ما هي استدامة القدرة على تحمل الدين**، مجلة التمويل والتنمية، 2010، ص 60، متوفر على الموقع: https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2020/09/pdf/basics.pdf، تاريخ الاطلاع:2022/10/13

[3]International Monetary Fund,**public sector debt statistics; guide for compilers and user**;2011,Washington, PP147,148.

- تحديد الشروط التي تكون الديون والمؤشرات مستقرة عند مستويات مقبولة من المخاطر الأساسية على الاقتصاد والتحليل في إطار زمني متوسط وطويل الأجل،وذلك لتكوين سناريوهات تتضمن تقييما رقميا يأخذ بعين الاعتبار توقعات اتجاهات تغيرات المتغيرات الاقتصادية ومدى الحاجة إلى الإصلاحات[1].
- إن عدم وجود استدامة للدين العام يعرض الدولة للعديد من المشاكل التي هي في غنى عنها، كضمان ملاءتها المالية* في المستقبل والتعرض للإفلاس والتبعية للخارج،ما يشكل عبئا على المالية العامة في المستقبل، والتي تتحملهاالأجيال القادمة في قرارات لم تشترك فيها، ويجعلها عرضة للصدمات الداخلية والخارجية.

يرى البعض أن من الأسبابالمهمة لتقدم بريطانيا على سواها من بلدان أوروبا الغربية لإدارتها المتقنة للدين العام، لأن النظام البريطاني احترم مصالح الدائنين بتسديد الاستحقاقات والحفاظ على القوة الشرائية للدين دون تدهور قيمته كثيرا، وبذلك يطمئن المقرضون فتكون أسعارالفائدة على الدين الحكومي منخفضة وتبقى تكاليف الدين ضمن المدى المقبول[3]، وهذا ما يجعل إدارة الدين تعبر عن وضع وتطبيق استراتيجية لإدارته من أجل توفير مبلغ التمويل المطلوب، وتحقيق أهداف الحكومة المتعلقة بالمخاطر والتكلفة، بالإضافة إلى أية أهداف عامة أخرىتكون الحكومة قد حددتها لإدارة الدين السيادي، مثل إقامة سوق كفء للأوراق المالية الحكومية والمحافظة عليها.

ولهـذا يجب ربط إدارة الدين العام بإطار اقتصادي كلي واضح تسعى الحكومة مـن خلاله ضمان القدرة علىالاستمرار في تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه، وعادة ما تنشأمشكلات إدارة الدين العام نتيجة لعدم اهتمام صانعي السياسات بالمزايا التي ينطوي عليها انتهاج استراتيجية حكيمة لإدارة الدين**، والتكاليف التـي تترتب على ضعف إدارة الاقتصاد الكلي،وفي الحالة الأولى يجب على السلطات أن توجه اهتماما أكبرلمزايا انتهاج استراتيجية حكيمة وإطار ملائم وسياسات جيدة لإدارة الدين،وفي الحالة الثانية تؤدي سياسات المالية العامـة –

---

[1] براجي صباح،**مرجع سبق ذكره**، ص302.

* سداد الدين العمومي الأصلي مرهون بمجموع القيم الحالية للفوائض الميزانية الأساسية المستقبلية، فإذا سمحت هذه الأخيرة بتغطية الدين العمومي فهذا يعني ضمان ملاءة الدولة، وهذا ما يجعلها مرتبطة أساسا مع استقرار الدين العمومي، ويمكن تحديد العلاقة بين مفهوم استقرار الدين العام، ملاءة الدولة، القدرة على استدامة التحمل الخاضعة بالدرجة الأولى إلى العلاقة بين معدل الفائدة الحقيقي معدل نمو الإنتاج. للاطلاع: انظر شيبي عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص155.

[3] أحمد إبريهي علي، **سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 13،العدد44، 2015، ص200.

** وفق نصائح خبراء البنك الدولي، فإن الآثار الاقتصادية لسوء إدارة الدين العامبغض النظر عن نظام سعر الصرف المعتمد، أو ما إذا كان الدين بالعملة المحلية أو الأجنبية، كثيرا ما نشأت الأزمات بسبب تركيز الحكومات المفرط على إمكانية الاقتصاد في التكاليف من خلال الأحجام الكبيرة للدين قصير الأجل أو الدين بأسعار فائدة معدومة، وقد أدى ذلك إلى تعرض ميزانيات الحكومات تعرضا خطيرا لأوضاع السوق المالية المتغيرة، بما في ذلك التغيرات في الجدارة الائتمانية للبلد المعني عندما يستلزم الأمر تمديد أجل الدين.

خصوصا- غير الملائمة إلى إثارة الشكوك بصدد العائد المستقبلي المتاحمن الاستثمارات المحررة بالعملة المحلية، وقديعزف المقترضون والمقرضون على حد سواء، وعلى الأخص في الأسواق النامية والناشئة، عن الدخول في ارتباطات طويلة الأجل، مما قد يفرض قيودا على تطور الأسواق المالية المحلية ومن ثم يعوق بشكل خطير مساعي القائمين على إدارة الدين لحماية الحكومة من التمديد المفرط للدين ومخاطر النقد الأجنبي[1].

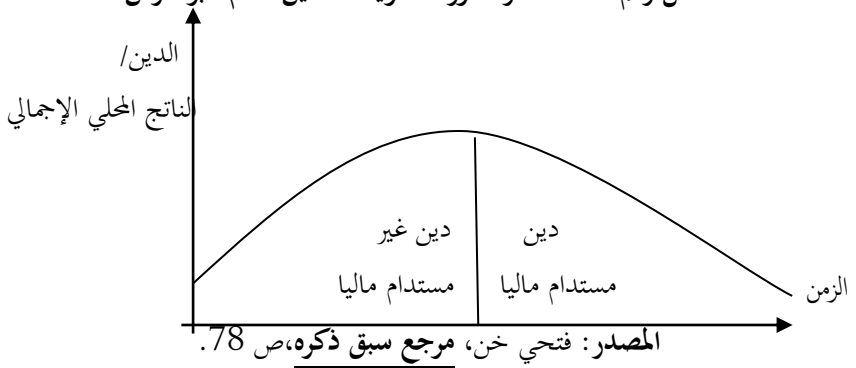
الفرع الثالث: مستويات الدين العام وحدوده القابلة للاستدامة

إن الواقعية في تحليل مستويات الدين العام تتجسد من خلال معرفة نسب الدين، والتي تتجسد فيها القدرة على الدفع من أجل تفادي أزمة الدين،حيث نستطيع القياس من خلال هذه النسب أن الدين العـــــام مستدام أوغير مستدام،بحيث:

- **يُعتبر الدين العام غير مستدام:** إذا كانت نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة أو في طريقها للارتفاع، لأنها مرتبطة بارتفاع مخاطر التخلف عن السداد، أو احتمال إجراء تعديلات كبيرة على السياسة المالية بهدف الحفاظ على الدين العام؛
- **يُعتبر الدين العام مستداما:** إذا كانت نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي هي إما مستقرة أو في انخفاض على المدى الطويل، لأن شرط الملاءة يتحقق تلقائيا.[2]

وبذلك تمر الاستدامة المالية عبر مسار زمني من نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي متجه إلى الانخفاض التدريجي في المستقبل كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 05: مسار تطور مستويات الدين العام عبر الزمن



المصدر: فتحي خن، **مرجع سبق ذكره**،ص 78.

إن ارتفاع مستويات الدين العام يؤدي إلى انعكاسات سلبية نوجزها في النقاط التالية[1]:

[1]صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، **المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام**، ص6، 2001، متوفر على الرابط:
https://www.imf.org/external/np/mae/pdebt/2000/ara/pdebta.pdf، تاريخ الاطلاع: 2022/10/14.

[2]Charles Wyplosz, op.cit. P06.

[1]فتحي خن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص78، 81.

- زيادة احتمال اتباع التدابير والإجراءات التقشفية؛
- فقدان المرونة في تنفيذ السياسة المالية؛
- مزاحمة الاستثمار الخاص في سوق الائتمان؛
- تفاقم عبئ الدين.

إذن فمستوى الدين العام هو المتغير الرئيس الذي يؤثر في الأجيال القادمة،وهو العنصر الهام في تقيم الاستدامة المالية، حيث تُلخص وضعية الدين العام عواقب الماضي على مستقبل المالية العامة للدولة، لأن الهدف من وراء تحقيق الاستدامة المالية هو ترك للأجيال القادمة نفس الخيارات المتاحة أمام الأجيال الحالية،وهو ما يجسد استدامة المالية في قدرة الدولة المدينة على مواصلة خدمة ديونها دون اللجوء لإجراءات التصحيح أو تعديل قد يكون صعب التنفيذ يمس سياسة تعبئة الإيرادات أو سياسة الإنفاق العام.

وفي هذا الصدد، هناك ملاحظتين هامتين يجب أن نشير إليهما[2]:

أولا: ليس من الضروري أن ينتقل عبء الدين العام إلى الأجيال القادمة، فالتحليل الموضوعي لمسألة نقل العبء يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كيفية استخدام الأرصدة التي يتم اقتراضها، ومدى إنتاجيتها، ومثال ذلك:

- الزيادة في الدين العام نتيجة تمويل الحروب لا يمكن اعتباره أمرا مرغوبا فيه أو عملا منتجا، ولكن إذا كان السبب في تزايد الدين العام إتباع سياسة مالية تهدف إلى زيادة الإنتاج والعمالة في اقتصاد لم يصل لمرحلة التوظف الكاملة، عندئذ يكون الدين العـــام منتجا وليس عبئا؛
- إذا كان الدين العام نتيجة تخفيض الضرائب على ملكية،فقد يترتب على ذلك تحفيز التراكم الرأسمالي الخاص، ومن ثَم يمكن أن يتـــيح للجيل القادم رصيدا أكبر من رأس المال، وبنفس المنطق إذا كان الجزء الأكبر من الدين الحكومي مخصصا للإنفاق عـــلى البنية الأساسية أو رأس مال اجتماعي (مدارس،طرقات،..) فتكون الفائدة المحققة للأجيال القادمة أكبر.

ثانيا: من الخطأ الاستنتاج بأن تزايد الدين العام أيًا كانت أسبابه تؤدي بالضرورة إلى تحمل أعباء أكبر باستمرار، فعبء الدين لا يعتمد على الحجم المطلق للدين، ولكن على نموه وعلى معدل الفائدة المدفوعة بالنسبة للنمو في الدخل أو الناتج، وقد يصاحب نمو الدين العام في الناتج أو الدخل القومي بمعدل أكبر وهذا من المنطلق، فربما يؤدي تزايد الدين إلى عبئ أقل.

[2] محمد يونس وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**،قسم الاقتصاد،كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 196.

ومع انتشار جائحة كوفيد 19مع بداية عام 2020، واجهت العديد من البلدان في العالمصدمات مالية كبيرة، تأثر من خلاله النشاط الاقتصادي والمالي مع احتياجات مواجهة الأزمة الصحية مما استدعى الأمر زيادة ضغوط الإنفاق واستنزاف موارد مالية ضخمة، في ظل امتلاك العديد من الدول حيزا ماليا* ضيقا، مما يقلل ثقة المستثمرينويزيد من تكلفة الاقتراض، ولذلك يُعد مفهوم حد الدينواعدالاستكمال تحليل الاستدامة الدالية، إذ يمكن استخدامه كنقطة بداية لتحديد المستوى الآمن والمرغوب الذييمكن من تثبيت الديون، بغض النظر عن كيفيةاشتقاق حد الدين، ولذلك يرى الباحثون بوضع مرتكزاتللدين تكون حاجز أمانبحيث تعكس هذه الاحتياطات توزيع المخاطر حول مسار الدين المتوقع[1].

ومن الناحية التجريبية، رفضت العديد من الدراسات الحديثة فكرة وجود عتبة بسيطة قابلة للتطبيق عالميا، لذلك يؤكد بعض الباحثين بدلا من ذلك علىأهمية مسار الديون، والحجة في ذلك أن بعض البلدان ذات الدين ولكن المتناقص تنمو بسرعة مثل البلدان ذات الدين المنخفض، غير أنه من الناحية التقنية فإن الفرق بين الدين الفعلي الحالي، والحد الأقصى النظري للدين الذي ينطوي عليه السلوك لصنع القرار، وذلك لتحديد سقف الدين والحيز المالي للدولة، غير أنه يجب مناقشة وتفسير الاختلاف في سقف الدين العام بين الدول، وعدم تأكيد وجوده بالنسبة لدول أخرى، وذلك راجعلاختلافالخصائص الاقتصادية والمؤسساتية للدول أو لكون هذا السقف غيرموجود، ويمكن إرجاعه أيضا إلىكون طول السلاسل الزمنيةوفترة التحليل المغطاة تختلف من بلد لآخر، وتعتبر غير كافية فيالعديد من البلدان لإبراز درجة العلاقة من خلال البيانات المدروسة.

ولتحليل ديناميكية الدين العام بالنظر إلى أهم مؤشر لقياسه**، فإنه عندما تكون نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، فيمكن التحكم فيها وذلك لأن هذه النسبة تستجيب لارتفاع العجزوبالتالي إمكانية الالتزام بقواعد الانضباط المالي، وتحقيق الاستدامة المالية ولو على المدى القصير مع الانتقال التدريجي إلى المدى الطويل، غير أن ارتفاع هذه النسبة عن السقف المحدد أو العتبة يجعل صناع القرار يميلون لخيارات التقشف، حيث

---

* يفسر Royوآخرون الحيز المالي على أنه التمويل المتاح للحكومة نتيجة لإجراءات ملموسة لتعزيز تعبئة الموارد، والاصلاحات اللازمة لتبسيط إجراءات السياسة المالية وضمان فعاليتها، بمجموعة من الأهداف الإنمائية، وهذا ما يشير إلى القنوات المخلفة بحيث يمكن تحسين وتعزيز القدرة المالية من خلال تعبئة الموارد المالية وترشيد الإنفاق العام على العموم.

[1] شيبي عبد الرحيم، مالكي نوال، **الحيز المالي وحدود الدين العام: إطار نظري**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 02، العدد 02، 2021، ص 33.

** نشير هنا إلى نسبة الدين العام للناتج المحلي، حيث توجب اتفاقية ماستريخت على كل من يرغب في العضوية في الاتحاد الأوروبي أن يكون حجم الدين مقبولا وآمنا، ويكون أقل من 60% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وتجدر الإشارة على أنه يتفق أغلب الباحثين أنه في حالة وجود دين عام خارجي فإن الحد الأقصى يجب أن يكوف أقل من النسبة السابقة، لما يترتب علىالدين العام الخارجي من آثار اقتصادية أكثر تدميرا من الدين العام المحلي، ولهذا فإن نسبة 40%تقريباً من حجم الناتج المحلي الإجمالي تكون مناسبة إلى حد كبير في الكثير من البلدان.

تفقد السياسة المالية مرونتها، وتخفيض الإنفاق العام بسبب عدم الاستطاعة في فرض ضرائب جديدة، وما ينجم عن زيادة العبء الضريبي من مخاطر على الاستثمار والاستهلاك،والتي ستشكل عبئا ماليا لدافعيها، وهذا ما يؤدي إلى تراكم الديون بسبب التخلف عن السداد، أو ما يسمى بـ: Hobson's choice[*].

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الاستدامة المالية ومحاذير استخدامها

نتيجة للأزمات التي أصابت العديد الدول خلال العقد الأخير من القرن العشرين، تحولت دراسة وتحليل نقاط الضعف في القطاع المالي وعلاقتها بالمديونية إلى قضية ذات أولوية، لذلك نشرت المؤسسات الدولية أهمية التحكم في المتغيرات التي قد تهدد القدرة على تحمل الديون،وفي هذا الصدد أطلق صندوق النقد الدولي برنامجا واسع النطاق من أجل تحديد ما إذا كانت الدولة معرضة لهذه الأزماتلاكتشاف قابليتها أو عدم قابليتها بالأزمات، لذلك أولى صندوق النقد الدولي اهتمامًا خاصا للعمل بشأن تقييم الضعف.

ولا يتفق الباحثون وأهل الاختصاص حول الإطار الكلي لتقييم الاستدامة المالية،ولكن توجد معايير كمية من أجل تقييم مستويات الدين العام واستدامة المالية العامة،حيث تستخدم مجموعة من المؤشرات والنسب لهذا الغرض، والسبب يعود لحداثة نشأة مفهوم الاستدامة المالية وأساليب تقييمها جزء من هذا المفهوم.

ومن أجـــــل ذلك وُضعت مجموعة من المداخل والمقاربات لتقييم الاستدامة المالية للدول، منها المقاربــة المحاسبية التي تعتمدعلى حساب بعض المؤشرات، والمقاربة القياسية التي تنطلق من قيد الموازنة الحكومي بين الأزمنة[1].

الفرع الأول: مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث

تُعتبر مؤشرات الدين العام أولى معلومات متعلقة بالاستدامة المالية،أي تقدم لنا الوقائع التي تم التأكد منها، لذا يُطلق عليها بمؤشرات ما بعد الحدوث وأهمها:

1-مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة، وهو مؤشر يعتمد بشكل عام على قوة واستقرار الاقتصاد فيما يتعلق بالدين العام،

[*] يشير اختيار هوبسن إلى أنه يمكن فرض التقشف المالي والمخاطرةبالاضطرابات، أو بالإمكان التخلف عن السداد وإمكانية منح الفرصة من قبل الدائنين.

[1] مختار عصماني، رابح أوكيل، **تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد 1، 2020، ص 323.

ومن المحتمل أن تكون كافة وسائل الناتج المحلي الإجمالي متوفرة لتمويل عبء الدين العام[1]،ولا يعني أن هذا الرأي صحيح،إذ تعتبر السياسة المالية مستدامة إذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي دون الحاجة لتعديلات جذرية في السياسة الحالية.

ويُعد هذا المؤشر استرشاديا لتقييم الموقف المالي لأي دولة، وذلك بالرجوع إلى معايير اتفاقية ماستريخت لدولالاتحاد الأوربي لسنة 1992والتي اشترطتأن تكون نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود 60% كشرط للانضمام إلى وحدة النقد الأوربية –وقد سبقت الإشارة إليه–، وعلى العموم يتصف الدين العام بالاستدامة المالية إذا كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام تتصف بالاستقرار، أو بالتراجع التدريجي على المدى الطويل.

وقد تم إنشاء العديد من المؤشرات الأخرى باستخدام معيار الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، نذكرها فيما يلي[2]:

- **مؤشررصيد الديون / إيرادات الميزانية المحلية:** يقيس هذا المؤشر مستوى المديونية فيما يتعلق بقدرة الحكومة على السداد،ويُظهر عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الإجمالي للدين، ويؤدي التناسب الثابت بين الدين والناتج المحلي الإجمالي إلى نتائج مختلفة، حيث تعكس حجم الدين عند تحديد قدرة الدولة على تحصيل الدخل أو جمع الإيرادات مقارنة بعبء الديون.
- **مؤشر القيمة الحالية / إيرادات الميزانية المحلية:** يقيس التكلفة الحالية لخدمة الدين مقارنة بقدرة الدفع الحكومية،حيث أن القيمة الحالية للدين تعتبر مقياسا أفضل لمدى تحمل أعباء مدفوعات الدين خاصة بالنسبة للبلدان التي لا يمكنها الحصول على تمويل بشروط ميسرة.
- **مؤشر الفوائد / إيرادات الميزانية المحلية:**يقيس تكلفة الفوائد في إطار تحصيل إيرادات الدولة، ويُستعمل كمقياس للجمهور، تحمل الدخل لزيادة في الإنفاق غير المنتج.
- **مؤشر الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي:** يوضح هذا المؤشر مدى العبء على مصالح الدولة،ويمكـــتن

---

[1]Smriti chand, **Following ratios may be estemated in stdying the burden of public debt**, متوفر على:
http//www.yourarticle libeary.com/debts/ Following- ratios –may- be- estemated -in -stdying –the- burden- of- public- debt/ 2022/10/18 :تاريخ الاطلاع

[2]International Organization of Supreme Audit Institution, **Debt Indicator**,INTOSAI General Secretariat–A-1033 VIENNA, p9.

تفسيره على أنه يوفر إمكانات الدولة لمواجهة النفقات غير المنتجة.

ويبين الجدول الموالي المستويات الاسترشادية لمؤشرات الدين العام للدول النامية، وهي صادرة عن منظمتين مختلفتين:

الجدول رقم02: المستويات الاسترشادية لمؤشرات الدين العام

مؤشرات الدين العام	صندوق النقد الدولي	المنظمة الدولية للتخفيف (**Debt relief international**)
– خدمة الدين /الدخل	%35 - %25	%63- %28
– القيمة الحالية للدين/الدخل	%300- %200	%127-%88
– الفائدة /الدخل	%10 - %7	%6.8-%4.6
– الدين /الناتج المحلي الإجمالي	%30 - %25	%25-%20
–الدين / الدخل	%150 - %90	%167-%92

المصدر: International Organization of Supreme Audit Institution, Debt Indicator,Opcit,P11.

ويفيد تقرير الإنتوساي أن هذه المؤشرات ليست ثابتة لأنها تتعلق بفترة معينة، ولكن المفيد مراقبة تطورها، وهذا ينطوي على وجود علاقة بين معدلات ومتغيرات الاقتصاد الكلي، والتي تسمح بدراسة وتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات في مدة زمنية، وقد تم استكمال المؤشرات الأساسية بمتغيرات الاقتصاد الكلي من أجل النظرفي نقاط الضعف باستخدامها إلى جانب المؤشرات السابقة، والتي نذكرها فيما يلي[1]:

- **مؤشر الدين الخارجي / الصادرات:** يقيس هذا المؤشر مستوى الدين الخارجي كنسبة من صادرات السلع والخدمات، ويُظهر مستوى عبء الديون على التصدير أو القدرة على توفير العملة،ويُستعمل برفقة خدمة الدين كنسبة مئوية للتصدير،وتتم مقارنة النفقات المنتجة على مستوى تحليل العملات.
- **مؤشر صافي الاحتياطات الدولية / الديون الخارجية:**يوضح عدد مرات الالتزامات الخارجية على رصيد العملات،ويُستعمل برفقة الدين الخارجي كنسبة مئوية لسرعة تراكم الاحتياطات في السنوات المطلوبة لتسديد الدين الخارجي والحفاظ على إيقاع تراكم مستمر.
- **مؤشر الاستهلاك / الديون الخارجية:** يقيس هذا المؤشر مستوى استهلاك الدين كنسبة من دفع الديون الخارجية،وهو عبارة عن نسبة دوران،حيث يدل على إعادة تمويل الدين بواسطة إصدارات جديدة، فإذا زاد هذا المؤشر عن 100 فإن الدين لا يعاد تمويله بديون جديدة.

[1]International Organization of Supreme Audit Institution, Debt Indicator,Opcit,P10.

2- مؤشر الاقتدار المالي: يقيس مدى قدرة الحكومة من خلال موازنتها على مواجهة مخاطر تزايد الديون أو أي أحداث طارئة مستقبلا، أي قياس مدى قدرة المالية العامة على مواجهة مشكلة الديون مستقبلا، ويتم التعرف على ذلك بعدة مؤشرات أهمها:

- مدى تناسب معدلات نمو الإيرادات والنفقات؛
- مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام؛

3- مؤشر أعباء الدين:هو نسبة أعباء الدين إلى إجمالي النفقات العامة والجارية، التي تعكس النسبة المخصصة من النفقات لتمويل أعباء الدين العام.[1]

الفرع الثاني: مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث

أصبحت الحاجة بشكل متزايد إلى استخدام مؤشرات لضبط وتحليل القدرة على مواجهة الديونالجديدة قبل نشوء قضية الاستدامة،ونظرا لأن القرارات المالية الحالية تفرض التزامات طويلة الأجل، تهدف مؤشرات الاستدامة المالية إلى إظهار هذه النواحي النسبية للمالية العامة بناء على المعلومات المتوفرة سنة بعد سنة، بالإضافة لعلاقة المجاميع المالية التي يتم تأسيسها من خلال الموازين المالية، وبالتالي يمثل صافي الدين العام التراكم من العجز المالي السابق وفي النفقات المستقبلية، ليتم تضمين مدفوعات الفائدة للدين العام الناتج في أرصدة الميزانية المتوقعة، لذلك تم تطوير مؤشرات الاستدامة المالية ودعمها على النماذج التي تأخذ في الاعتبار بشكل صريح الروابط بين الأسهم المالية والتدفقات،والعلاقةالزمنية بين الأرصدة المالية والدين العام ودفع الفوائد، وفق المعادلة الرياضية التالية[2]: $D_{t+1}=D_t(1+r_t)+BP_t$،

حيث أن : D_tهو الدين العام في فترة t ، r_t هو سعر الفائدة على الدين، BP_t هو الرصيد الأولي.

إن شرط القدرة على سداد الديون* وفق المعادلة ينشأ بتحديد العلاقة بين المتغيرات الرئيسية (نمو الدين، نمو الناتج المحلي الإجمالي،العجز الأولي) وفقا لسعر فائدة معين- كما سبق الإشارة إلى ذلك-، ولكي يتحقق هذا

[1] حسام خالد حسين الريفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 46.

[2] International Organization of Supreme Audit Institution, Debt Indicator,Opcit,P14.

* إن الدين العام لا يؤثر على النمو طالما كان هناك عجز في الموازنة،ولكن يظهر التأثير عند زيادة الحصيلة الضريبية على الإنفاق العام بنسبة أعلى من مدفوعات الفائدة على الدين العام، فكلما كان الدين العام كبيرا كلما ارتفعت مدفوعات الفائدة بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى، فارتفاع عجز الموازنة إلى مستويات معينة يوضح أن الدين العام يغذي نفسه بنفسه، وبالنتيجة يؤدي انخفاض حجم الإنفاق العام وزيادة المحصلات الضريبية المطلوبة إلى تحجيم هذا الدين الذي يُعد أمرا صعبا. للاطلاع أُنظر: هاشم محمد العركوب، **إشكالية السياسات المالية العربية بين تطور الإنفاق الحكومي واحتواء الدين العام – حالة دراسية لبعض البلدان العربية 2004/1990(مصر، الأردن، تونس، المغرب)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 13، 2009.

الشرط وجب توفر فائض أولي في الموازنة لتسديد الدين العام، وحسب P.Marceloو G.Mendozaفإن الاستدامة المالية مرتبطة بتحديد حجم الدين العام الذي لا يؤثر على القدرة المالية للحكومة على سداد الدين، ومن هذا المنطلق تقترح المنظمة الدولية الإنتوساي مؤشرات متوافقةمع مبادئ الاستدامة المالية، والتناسب النسبي المتواجد بين الموازنات المالية وبين الدين العام وبين دفع الفوائد، وقد استندت الدراسات البحثية حول هذا الموضوع من أجل اقتراح مؤشرات متسقة مع المالية العامة، ومن أبرز المؤشرات[1]:

– مؤشر الفجوة الضريبية: يُعد أحد أهم مؤشرات المتانة الضريبية، حيث اقترحه Blanchard (1990) ليُبين مدى اتساق السياسة الضريبية المعمول بها،بهدف الحفاظ على ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال قياس الفرق بين العبء الضريبي الحالي والعبء الضريبي المستدام، كما يشير إلى الرصيد الأساسي المطلوب لتحقيق الاستقرار في نسبة الدين / الناتج المحلي الإجمالي، بالنظر إلى المسارات المتوقعة لسعر الفائدة الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي، لذلك يوضح هذا المؤشر الفرق بين قيمة الأرصدة الأولية المستقبلية المطلوبة لتثبيت نسبة الدين / الناتج المحلي الإجمالي والرصيد الأولي.

ويُعبر عنه بالصيغة الموالية: $t^*_n - t = \frac{\sum_{i=1}^{n} g}{n} + (r-q)d^* - t$، حيث أن :

t^*_nالعبء الضريبي الذي يُؤدى في فترة n إلى استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى d^*، g:المصروف ، r:سعر الفائدة ، q:معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

–مؤشر بويتر (Buiter 1985): يقيس هذا المؤشر الفجوة بين الموازنة الأولية المستدامة والرصيد الأولي الفعلي،حيث تم تحديد شرط الاستدامة بناء على مفهوم القيمة الصافية للملكية، ويُعرف رياضيا كما يلي:

$$b^* - b_t = (r-q)\, w_t - b_t$$

حيث أن:

b^*: نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي المستدام، b: نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، w_t: قيمة الملكية الصافية للحكومة كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، r: سعر الفائدة، q: معدل نمو الناتج.

تدل القيمة الموجبة للمؤشر على أن الموازنة الأولية الحالية منخفضة للغاية، ولا تستطيع تثبيت القيمة الصافية للملكية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذن هذا المؤشر يعتـــــبر السياسة الضريبية مستدامة إذا أدت

[1]International Organization of Supreme Audit Institution,P15.

للحفاظ على ثبات الملكية الصافية للحكومة*.

– مؤشر الفجوة الأولية ذات الأجل القصير: يدل هذا المؤشر على مستوى الرصيد الأولي المطلوب لتثبيت الدين كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، ويُعبر عنه كما يلي: $BP^* - BP = (r_1-n_1)b-BP$ حيث أن: BP^* الرصيد الأولي المطلوب لتثبيت الدين،BP الرصيد الأولي الحالي، r:سعر الفائدة الحقيقي، n معدل النمو الديمغرافي، B نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال المؤشر، فإذا كان الرصيد الأولي الدائم أكبر من الرصيد الأولي الحالي فإن الفجوة الأولية موجبة، أي أن السياسة المالية ليست مستدامة، لأنها تميل لرفع الدين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما إذا كانت الموازنة الأولية الدائمة أقل من الموازنة الأولية الحالية تميل المالية لتخفيض مستوى الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا أن السياسة المالية مستدامة.

– مؤشر الوضع المالي المستدام: وهو مقدم من طرف (Croc and Jaun-ramon :2003)، حيث يتيح إكمال التحليل المتعلق بالمؤشرات التقليدية للاستدامة المالية بواسطة منهج تاريخي، يقيم دالة رد الفعل للسلطات المالية اتجاه المتغيرات المحددة لاستدامة الدين العام، وهو مؤشر لقياس الاستدامة المالية من منظور تحليل ديناميكية الدين العام ويُعبر عنه بالصيغة التالية:$IFS_t = (\beta- \lambda t) = \frac{1 + rt}{1 + gt} - \frac{BPt - BP^*}{bt-1 - b^*}$ ، بحيث: B يعبر عن التناسب بين سعر الفائدة الحقيقي r ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، g و λ هي دالة الفعل للسياسة المالية وتتمثل في فجوة الرصيد الأولي الفعلي BP والرصيد الأولي المستدام BP^* والفجوة بين نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (b) ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي المستدام (b^*).

إذا كان هذا المؤشر أقل من1 يعني وجود استدامة مالية،ويمكن تحقيق معدل الدين العام المستهدف، أما إذا كان المؤشر أكبر منأو يساوي 1 فهناك عدم استدامة مالية الحكومة، وهذا يبين أن وضعية عجز الموازنة ومستوى الدين العام غير قابلة للاستمرار، وطبقا لهذا المؤشر فإن[1]:

---

* يشير(Buiter, Willem H, 1985) إلى أن صعوبة تطبيق هذا المؤشر من حيث المنهج والقياس لقيمة صافي الثروة الحكومية، ومع ذلك فهو مقيد ويجب أن يتضمن مقياس صافي الثروة الحكومية مجموعة من العناصر الذي يعتبر قياسه العملي صعبا، حيث يجب أن يشمل ليس فقط رأس المال المالي والحقيقي، ولكن كذلك الأراضي والمعادن، والقيمة الحالية لمستقبل الضرائب (بما في ذلك اشتراكات الضمان الاجتماعي)، بالإضافة إلى الخصوم لا ينبغي أن تشمل الدين العام المباشر فحسب، بل تشمل أيضًا عناصر أخرى كالقيمة الحالية للنفقات المستقبلية للضمان الاجتماعي وغيرها ، وتعتمد القيمة المعدلة على المخاطر سلسلة من الالتزامات الطارئة يصعب تحديدها كميا. للاطلاع أنظر: Fiscal sustainability ECES, WP92, Buiter, January 2004.

[1] صندوق النقد العربي، **منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية:حالة تطبيقية لبعض الدول العربية**، 2020، ص 7.

$\frac{1+rt}{1+gt}$: يعني معامل الخصم الذي يبرز التوسع بين سعر الفائدة الحقيقيrومعدل نمو الناتجالمحلي الإجمالي بالأسعار الثابتةg ، فكلما ارتفع هذا المعامل زاد الدين العام*؛

$\frac{BPt-BP^*}{bt-1-b^*}$: يبين درجة استجابة السياسة المالية في الفترةt لتقليص الفارق بين معدل الدينالمسجل في الفترة السابقة ومعدل الدين المستهدف.

– **مؤشر عدم ثبات قيمة العملات**: يقارن هذا المؤشر التناسب بين الدين الخارجي والدين الداخلي مع التناسب بين السلع القابلة للاتجار وغير القابلة، وهو مؤشر يهتم بتأثير انخفاض سعر الصرف على الاستدامة المالية، وينبغي أن تكون سرعة التقلب في متغيرات تدفقات قيمة رؤوس الأموالأكبر منها في باقي متغيرات الاقتصاد الكلي ويُعبر عنه: $\mathbf{b = \frac{B+eB^*}{y+ey^*}}$ ، حيث: bنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، B الدين من ناحية السلع غير القابلة للاتجار، B^* الدين من ناحية السلع القابلة للاتجـــار، y الناتج المحلي الإجمالي للسلع غير القابلة للاتجار،y^* الناتج المحلي الإجمالي للسلع القابلة للاتجار.

– **مؤشر الاستدامة المالية وفق قيود طويلة الأجل**: قدم (Bagnau 2003) مؤشرا يفترض في الأجل المتوسط والأجل الطويلأن الأجيال المتعاقبة سيصبحون المصدر الرئيس للتمويل الحكومي من ناحية الدين العام كمكتتبي في السوق المالي، ومن ناحية الضرائب كدافعي ضرائب جديدة، بهدف التوصل إلى الحفاظ على استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، والهدف من هذا المؤشر دراسة السلوك المستقبلي لبعض المتغيرات في تحليل وقياس الاستدامة المالية، ويتمذلك وفق الشرطين التاليين:

$$\frac{B}{y} < \tilde{b} = k\left[\frac{\varepsilon(1+n)\tau}{1-\tau}\right] - \{n - r(1-\tau)\}\Phi$$

$$\Phi \equiv 1 - \eta(1-s) + \left[\frac{\varepsilon(1+n)}{r(1-\tau)} - \frac{s\delta(1-\varphi)}{\varphi}\right] < 0$$

حيث أن: n معدل النمو الديمغرافي، τ الضريبة على الدخل، s نسبة الدخل الذي تم ادخاره، r سعر الفائدة الحقيقي، δ مرونة الادخار بالنسبة لسعر الفائدة،ε مرونة الاستثمارات بالنسبة إلى سعر الفائدة، η مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل، k نسبة رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي، φ مرونة المنتوج لرأس المالالعيني.

* حسب تقرير صندوق النقد العربيأعلاه، يقدر معامل βبحوالي 1في الاقتصادات الواعدة، وأكبر من واحد في البلدان التي لديها ضعف في الموارد المالية، وتستبعد القيم أقلمن 1لهذا المعامل لما يبرزه من انخفاض سعر الفائدة الحقيقي مقارنة مع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

ويشير المؤشر إلى أنه إذا زادت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي B/Y على مستوى($\widetilde{b}_1$) يكون النظام الاقتصادي غير مستدام من حيث سرعة تحرك نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الزمن، ويكتسب مستوى الدين العام قابلية التأثر لأي صدمة خارجية ويكون على مسار غير مستدام.

الفرع الثالث: نقائص ومحاذير استخدام مؤشرات الاستدامة المالية

يُؤخذ على استخدام مؤشرات الاستدامة المالية أنها قياسات محدودة لا تتعدى العلاقات الرياضية الحسابية، وتعتمد على تقديرات لمسار الإيرادات والنفقات في المستقبل، فهي لا تأخذ في الاعتبار الآثار الناتجة عن السياسة المالية القائمة على التوسع في الدين العام على الاقتصاد، من خلال تأثيرها في أسعار الفائدة والناتج المحلي الإجمالي وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى،حيث أن ربط الاستدامة المالية بثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الذي يُعد شرطا غير كاف لتحقيقها، وقد يكون هذا الحجم على الرغم من ثباته يؤثر سلبا على الاقتصاد-كما سبقت الإشارة إلى ذلك*- بالإضافة إلى أن هذه المؤشرات لا تحدد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي المثالي التي لا يجب أن يتخطاها الدين العام،كما أنه لا يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بأي طريقة دقيقةفهو قصير المدى، إضافة إلى أن محاولة فهم حجم التغير في إجمالي الناتج المحلي المقاس بأي عملة وطنية والذييشكل تغيرا حقيقيا في كمية السلع والخدمات المتاحة للمستهلكين وحجم التغير فيه الذي يرجع إلى تغيرفيالأسعار يضيف طبقة أخرى من التعقيدات[1].

وعلى ضوء ما سبق،نود الإشارة إلى أن إدارة الدين العام لابد عليها من الاعتماد على مفهوم الاستدامة الاقتصادية التي تحقق الاستقرار الديناميكي للاقتصاد، وأن لا تكتفي بالاستناد لمفهوم الاستدامة المالية فحسب، لأن محاولة وضع نسبة ثابتة غير مرنة للحد الآمن للدين العام صحيح محاسبيا، لكنه أمر غير صحيح اقتصاديا، حيث تختلف تلك النسبة من دول لأخرى، ولهذافإن مناقشة الاستدامة المالية ترتكز على الموازنة الإجمالية للدولة، بما فيها جميع الالتزامات الحالية والمحتملة مستقبلا، بالإضافة إلى انخفاض المستوى الآمنللدين العام الصافي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في حالة الدول التي تعاني من ضعف المؤسسات الاقتصادية والسياسية، وتلك التي لها تاريخ من التوقف عن سداد الديون السيادية، وأن اللجوء للاقتراض بالعملة الصعبة خلال الظروف العادية، قد يتحول إلى عبء كبير أثناء فترات الاضطراب المالي، وكذلك ضرورة أن تستهدف عملية الخصخصة بشكل رئيسي تحقيق الكفاءة، وليس تمويل العجز في الموازنة أوتخفيض الديون، وأخيرا أهمية تحقيق قاعدة التوازن الدائم

* أنظر الصفحة 90، 91.

[1] دايان كويل، إعادة التفكير في إجمالي الناتج المحلي، مجلة التمويل والتنمية، 2017، متوفر على:-www.aleqt.com/2017/04/07article-1165426-html، تاريخ الاطلاع: 2022/81/21.

بالنسبة لمستويات العجز في الموازنة العامة، وطبقا لهذه القاعدة، يمكن للدولة أن ترفع من نسبة الدين العام الصافي للناتجالمحلي الإجمالي عند حدوث زيادة مؤقتة في الإنفاق، كما يمكنها تخفيض النسبة عندما يقل الإنفاق مؤقتا[1].

المبحث الثاني: فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستدامة المالية

يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة للسياسة المالية، نلخصها في مفهوم شامل حيث أن السياسة المالية هي التي تجيز للحكومة التدخل في الحياة الاقتصادية من خلال توظيف أدواتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبما يسمح لمعالجة الأوضاع الاقتصادية الراهنة، ومجموعة من الأهـــداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الحكومة من خلال الدراسات والاستراتيجيات للتأثير في الاقتصاد بهدف المحافظة على الاستقرار العام[2].

ولذلك فإذا كانت قضايا السياسة المالية تطرح نفسها وبشدة منذ بداية الثلاثينات من القرن الماضي في الدول النامية، فإنها تعتبر أكثر تعقيدا نظرا لمحدودية الموارد والضغوط الانفاقية المتزايدة لتغطية الخدمات العامة في ظل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والذي انعكس على سياسة هذه الدول اقتطاعا وإنفاقا.

المطلب الأول: معاكسة سياسة المالية العامة للاتجاهات الدورية كآلية لتحقيق الاستدامة المالية

يُعد الحفاظ على الاستدامة المالية للدولة والوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية من أهم التحديات التيتواجه الدول،خاصة التي تعتمد على مواردها الطبيعية في تعبئة ومجابهة النفقات العامة، وذلك نظرا للمشاكل الاقتصادية والمالية التي تنجر عنها، ومن أبرزها الارتفاع المفرط في نسب الدين العام للناتج المحلي الخام، والذي يقابله الارتفاع في حجم التكاليف المالية اللازمة للإنتاج على المدى الطويل، نتيجة ندرة الموارد وانحلال تام بين الإيرادات والنفقات العامة الذي يؤدي يدوره لارتفاع نسب العجز المالي.

الفرع الأول: السياسة المالية المعاكسة للاتجاهات الدورية

إن تبني أغلب الحكومات لخيار السياسة المالية التوسعية لا يخضع للنظريات والدراسات الاقتصادية، بقدر ما يخضع لمتغيرات خارجية تتمثل خاصة في أسعار البترول، فعندما ترتفع أسعار النفط ترتفع معها الإيرادات المحققة لاسيما الجباية البترولية، الأمر الذي يدفع نحو خيار السياسةالمالية التوسعية والعكس صحيح، أي أن إدارة السياسة المالية لا ترتبط بالتوجهات والاحتياجات الداخلية، بل بالصدمات الخارجية، وهذا ما يؤكد الترابط والتلازم النسبي بين الدورة الاقتصادية ودورة الموازنة العامة، حيث يسيرانفي الاتجاه نفسه، ويمكن تفسير هذا

[1]Willem H. Buiter,**Fiscal Sustainability**, ECES, WP92, 2004, P2.

[2] بن موسى حسان، جبارة مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص 212.

الارتباط بأن زيادة عجز الموازنة العامة مرهون بارتفاع السعر المرجعي للنفط الذي تعد على أساسه الموازنة العامة وهويتحدد بدوره تبعا للسعر الحقيقي في السوق، فعند ارتفاع أسعار النفط ترتفع معها الإيرادات وهو ما يشجع الحكومة على الرفع من الإنفاق الحكومي، وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة الذي يؤدي بدوره إلى الرفع من الناتج الحقيقي والتأثير على المتغيرات الأخرى ذات الصلة[1]-كما سيأتي بيانه لاحقا-.

إن ما يشكل مخاطر كبيرة على اقتصاد الدول خاصة المنتجة والمصدرة للسلع الأولية كالنفط والغاز ضحية لتذبذبات وتقلبات حادة في مداخيل هذه الموارد بين الانتعاشوالكساد، والتي تلازمها بسب اعتمادها على تصدير سلعة واحدة أساسية، تكون في الغالبمرتبطة بأسعار ها في الأسواق الدولية، وعدم قدرتها على التحكم فيها، ما يجعل السياسة المالية العامة في هذه الدول مسايرة للاتجاهات الدورية*من خلال زيادة الإنفاق العام نتيجة الدخل المرتفع من العائد من صادرات الموارد الطبيعية، والتي يليها هبوط مفاجئ في الإنفاق خـلال فترات هبوط الأسعار.

ولمواجهة هذه التقلبات يوصي أغلب الباحثين بتبني سياسات مالية مضادة للاتجاهات الدورية باعتبارها أداة مساعدة في ضمان استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز الاستدامة المالية، وهذا من خلال تخفيضالضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي لمقاومة الانكماش الاقتصادي والعكس، حيث تتفادى ظاهرة مسايرة الإنفاق العام للاتجاهات الدورية مع أسعار صادرات السلع الأولية، ولذلك تلجأ بعض البلدان إلى تدابير التأمين الذاتي، من خلال تكوين احتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي لاستخدامها في أوقات تدني معدلات النمو الاقتصادي لتجاوز المشاكل الناجمة عن تقلبات أسعار السلع الأولية علىالاقتصاديات، غير أن ما يؤخذ عليها هو الظرفيةفي مثل هذه الحلول على ضوء قابليتها للنفاد مع مرور الوقت،كما أنتراجع مستوياتها يجعل البلدان النامية غير قادرة على حماية نفسها ضد خطر التوقف المفاجئ للتدفقات الرأسمالية الدولية، يضاف إلى ذلك أن الاحتفاظ بالاحتياطيات في شكل سائل يمكن استخدامهافي سداد جزء من الديون الخارجية أو استثمارها في أصول ذات عائد أعلى[2]، ولهذا يشير البنك الدولي أن الطريق الصحيح والأفضل للبلدان المصدرة للموارد الطبيعية والسلع الأولية من أجل تعزيز

---

[1] عساس إيمان، **تحليل صدمات السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2017 باستخدام نموذج الانحدار البيزيBVAR**، Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، المجلد 13، العدد 1، 2019، ص 299.

*من بين مخاطر مسايرة السياسة المالية للاتجاهات الدورية ظاهرة المرض الهولندي التيتعرف على أنها: الزيادة الحاصلة في الإنفاق العام وقطاع البناء والتشييد وباقي السلع والخدمات التي لا يُتاجر بها دوليا، وهذا تحت تأثير ارتفاع كبير ومؤقت للسعر العالمي للمنتج التصديري المعني.

[2] عبد الحميد مرغيت، الطاهر جليط، **دور سياسة المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية في تعزيز الاستدامة المالية في البلدانالمصدرة للسلع الأولية-تجربة الشيلي-**، الكتاب الجماعي: العجز الموازني وإشكالية استدامة الموارد المالية للموازنة العامة للدولة في الجزائر، جامعة أكلي محند الحاج، 2020، ص 190.

استدامتها المالية، هو وضع سياسة المالية العامة في اتجاه معاكس للاتجاهات الدورية، وذلك بوضع أسس وقواعد تكون في شكل مؤشرات خاصة بالأداء المالي، ومرتكزة على مقومات نذكرها فيما يلي:

الفرع الثاني: قواعد السياسة المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية

هناك مجموعة كبيرة من الدراسات حول مضاعفات المالية العامة المحلية، تشير إلى أن الأوضاع الدورية وأوضاع السياسات تقوم بدور في استجابة الاقتصاد المحلي إزاء صدمات المالية العامة، وبشكل عام ترتكز قواعد السياسة المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية على ثلاث مقومات أساسية وهي[1]:

أولا: القدرة على تقليص الديون العامة إلى مستويات مقبولة

رغم أهمية أن تكون الموازنة العامة للدولة متوازنة إلا أنه من واجبات الحكومات أيضا أن تسعى جاهدة لتلبية الحاجيات الضرورية لمواطنيها ولو بالعجز، ومشكلة العجز هي نمو وتراكم الدين العام، وعليه فإن المخاوف المتعلقة بمدى استمرارية القدرة علىتحمل الديون تعتبر مخاطر حقيقية، وهي ردود فعل لاتساعد في تحقيق النمو وتعزيز الاستدامة، وعليه يقتضي تعزيز الآثار المضادة للاتجاهات الدورية التي تتولد عن سياسة المالية العامة الحد من مشكل التحيز للديون.

وعلى سبيل المثال، فالسياسة التدعيمية لمواجهة جائحة كوفيد 19 أسفرت عن احتياجات التمويل الإجمالية، وبالتالي ارتفاع معدلات الدين حيث أنه من المتوقع أن يظل لسنوات طويلة، ولاستعادة المستويات المقبولة إثر الجائحة يتعين زيادة أرصدة المالية العامة الأولية لمدة قد تتجاوز 10 سنوات عما كانت عليه قبل الجائحة[2]، والتي تعتبر مهمة صعبة بسبب الضغوط القائمة قبل وقوعها جراء احتياجات التنمية، غير أن تخفيض مستويات العجز تختلف حسب ظروف كل بلد، لذلك ينبغي النظر في الآثار التوزيعية لأي زيادة في الإيرادات الضريبية أو الانخفاض في مستويات الإنفاق العام*.

[1] عبد الحميد مرغيت، الطاهر جليط، مرجعسبق ذكره، 191.

[2] صندوق النقد الدولي، تقرير الراصد المالي، متوفر على الموقع:
https://www.imf.org/ar/Publications/FM/Issues/2021/10/13/fiscal-monitor-october-2021، تاريخ الاطلاع: 2022/10/26

*من المهم لأي استراتيجية مالية أن تكون مستدامة على المدى المتوسط، وهذايعنى أنلا تؤديإلى تراكمضخم للديون العامة أو تقود إلى عجز تراكميفي الموازنات العامة للدولة، ولهذا فهناك ضرورة لممارسة الضبط المالي خلال المدى المتوسط في مدى ثلاث سنوات، ولكن ليس هذا مطلوبا دائما في الأجل القصير، إذ أن الإصرار على تحقيق أهداف مالية مستعجلة في دورة سنوية قد يؤدى إلى نتائج عكسية، إذا كان ذلك يعني تخفيض فرص النمو وإمكانية إيجاد فرص العمل وعدم توظيف الموارد المحلية بطريقة فعالة.

ثانيا: زيادة معدلات الادخار في أوقات الرخاء

سبق الإشارة إلى أن فكرة السياسة المالية المضادة للاتجاهات الدورية على تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي لمقاومة الانكماشالاقتصادي والعكس،ونظرا لكون عائدات الضرائب ضعيفة نسبيا فيالبلدان المصدرة للموارد الأولية لضيق وعاء الضرائب من جهة، والتقلبات التي تشهدها عائدات تصدير هذه الموارد من جهة ثانية، تبرز ضرورة الحرص في هذه البلدان على زيادة معدلات الادخار الحكومي في فترات الطفرة عبر إنشاء صندوق حكومي للاستقرار والادخار لتحقيق ما يلي:

-**تخفيف حدة الدورة الاقتصادية**: حيث أن هذا الصندوق سيدعم توجهات النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن العام في الميزانية، وتوفير فائض مناسب يساهم في تخفيض الدين العام وتحقيق الاستقرار المالي على المدى البعيد لتجنب الانعكاسات السلبية الناشئة عن التقلبات الحادة المحتملة في إيرادات تصدير السلع الأولية.

-**تراكم المدخرات في الأجل الطويل**: فالسياسة المالية الرشيدة تتطلب تحويل نسبة ثابتة وكافية من الإيرادات المدخرة إلى رأس مادي وبشري وموجودات مولدة للدخل، لتعويض النضوب في الموارد الطبيعية.

إن مسألة زيادة حجم الإيرادات العامة في معظم الدول النامية هي مسألة في غاية الأهمية، فمن الضروري للحكومات أن تركز على وسائل رفع الإيرادات العامة،حيث أن هنا كدلائل دولية على أن الدول التي حققت درجة من النجاح في التنمية الاقتصادية، هي التي تمكنت من تحقيق مستويات عالية من تعبئة الموارد العامة.

ثالثا: المسؤولية في الإنفاق:

لابـــد أن تتفادى السياسة المالية العامة ظاهرة مسايرة الإنفاق العام للاتجاهات الدورية مع أسعار السلعالأوليةالمصدرة*، وذلك من أجل منع أي اختلال في سعر الصرف الحقيقي والذيمن شأنه أن يعيق تطور الصادرات غير النفطية وضمان استمرار النمو، أما في حالات الركود فيقتضي الوضع تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي لمقاومة هذا الركود، وفي هذا السياق قال الاقتصادي البريطاني الشهير "جون مينارد كينز": (إن فترة الازدهار لا الركود هي الوقت المناسب للتقشف)، كما أن خفض الإنفاق الحكومي خلال مرحلة الركود والتراجع الاقتصادي يؤزم الوضع، حيث في هذه الحالة ينبغي لإجراءات التقشف أن تنتظر قليلا حتى يستعيد الاقتصاد عافيته، ولذلك فالالتزام بالاستدامة المالية يجب أن يقترن بأطر ذات مصداقية تمكن الدول من اكتساب

* لم تُبد الكثير من البلدان النامية المصدرة للسلع الأولية نية وإرادة واضحتين في التحول نحو السياسات المالية المضادةللاتجاهات الدورية، ولعل التجربة الأبرز في هذا المجال دولة الشيلي التي أضحت من النماذج الناجحة في التحول نحو هذا النوع من السياسات عبر استحداثهاالقاعدة هيكلية للموازنة العامة يجري تطبيقها منذ العام 2000، سمحت بالحد من ارتفاع درجة التقلب في اقتصادها الكلي وتعزيز متانة مؤشرات ماليتها العامة، للاطلاع أكثر أنظر: عبد الحميد مرغيت، الطاهر جليط، **مرجع سبق ذكره**، ص 192.

الوقت لتحقيق الاستقرار في مستوى الديون أو تخفيضه، حيث أنه حين يثق المقرضون في أن الحكومات تتصف بالمسؤولية المالية، ولذلك يصبح تمويل حجم العجوزات وتمديد آجال استحقاق الديون أمرا أكثر سهولة[1].

الفرع الثالث: قواعد الانضباط المالي

ارتبط مفهوم الاستدامة المالية بقواعد الانضباط المالي وتحسين الأداء المالي لتحسين أداء التمويل المحلي، حيث اقترح Liuta et al(2012) منهجية علم القياس لتقييم القدرة المالية للموازنات المحلية عن طريق حساب مؤشر متكامل يتكون من ثلاثة مكونات: القدرة المالية، الاستقلال المالي والكفاية المالية مما يسمح بتحديد مشاكل الميزانيات المحلية، وأسبابها وكذلك تحديد طرق إثبات كفاءة العلاقات المالية[2]، بالإضافة إلى أساليب التحليل المالي الحديثة وما تستند إليه من ضرورة تقييم الأرصدة والأصول والالتزامات الحكومية وتحليل الموازنة العامة، ولذلك وضع الباحثون وأهل الاختصاص قواعد مالية تساهم في تقييم الانضباط المالي والتحكم في العجز الموازني للحد من مخاطر الدين العام وتعزيز الاستدامة المالية من خلال ما يلي[3]:

– قاعدة عجز الموازنة deficit –budget rule: تستهدف خفض عجز الموازنة العامة إلى مستوى معين، وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته، حيث أن اتفاقية "ماستريخت " للاتحاد الأوربي وضعت الحد الأقصى لعجز الموازنة العامة المسموح به للدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي بحيث لا يتجاوز نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل هذا الهدف الأساس في تنظيم عجز الموازنة العامة لضمان تحقيق الاستدامة المالية، والدافع وراء ذلك أن زيادة العجز يلغي تأثير الإنفاق العام أو التخفيض الضريبي على الطلب الكلي، لاسيما أنه يتطلب أموالا وفيرة لتغطيته، ومن ثم مزاحمة القطاع الخاص مما يحد من فاعلية السياسة المالية لتحقيق الاستقرار، ومن جانب أخر فإن تخفيض العجز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة نمو متوسط الفرد من الناتج؛

– قاعدة الدين Debt rule: تهدف إلى تحديد حد آمن لإجمالي الدين العام لما يمكن أن يتحمله المجتمع دون حدوث آثار سلبية على الاستقرار والنمو الاقتصادي، إذ يرى خبراء صندوق النقد الدولي أن نسبة الدين العام /الناتج المحلي ينبغي أن لا يتجاوز 60 %، إلا إن هذه النسبة لا يمكن الاعتماد عليها في تحديد نسبة مثالية للدين العام، لاسيما أن هذه النسبة تختلف من بلد لآخر تبعا لاختلاف العديد من العوامل والمتغيرات–سبقت

[1] صندوق النقد الدولي تقرير الراصد المالي، **مرجع سبق ذكره**.

[2] Nadiya Dekhtya and othre, Op.Cit, p36.

[3] عماد محمد علي، محمد شهاب أحمد، **القواعد المالية بين متطلبات الانضباط المالي والواقع المالي في العراق 2004–2016**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 15، العدد 62، 2018، ص108.

الإشارة إليه–، ومن ثم فإن حجم الدين يتحدد بعاملين هما: حجم الدخل القومي عند مستوى قريب من التشغيل الكامل للموارد، وطبيعة النظام الضريبي وأثره على الكفاءة الحدية لأرس المال والميل للاستهلاك؛

– قاعدة الإنفاق Expenditure rule: وهي قاعدة تضع حدا للإنفاق الكلي أو الإنفاق الجاري من حيث القيمة المطلقة أو معدلات النمو أو كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، مع مدة زمنية تتراوح غالبا ما بين 3–5 سنوات، والتي يمكن توظيفها على النحو الملائم كأداة تشغيلية مطلوبة للتأثير على تضييق فجوة اتساع الدين، لاسيما عندما تكون متزامنة مع قاعدة الدين أو قاعدة توازن الموازنة، فإنها توفر أداة تنفيذية لتحقيق الانضباط المالي الذي يتسق مع القدرة على تحمل الديون؛

– قاعدة الإيرادات Revenue rule : تحدد القيود العليا والدنيا للإيرادات المتوقعة بغية الحد من الأعباء الضريبية المفرطة، وتحسين تحصيل الإيرادات الفعلية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ إن طابعها الدوري يتبع الدورة الاقتصادية رواجا وانكماشا قد يكون من الصعب فرض قيود لتنميتها؛

– القاعدة الذهبية: وفق هذه القاعدة فإن عجز الموازنة الممول عن طريق الدين العام يجب توجيهه نحو الإنفاق الاستثماري وليس الجاري، حيث أن الإنفاق الاستثماري يخلق أصولا جديدة يمكن أن تفيد الأجيال القادمة ما يمكنها من تحمل تكاليف الدين، وهذا ما يساهم في عدالة توزيع الثروة والأعباء بين الأجيال، حيث يلقى على عاتق السياسة المالية مسؤولية تقليل تفاوتتوزيع الدخل بناء على الدور الكبير الذي تلعبه أدوات السياسةالإيرادات والنفقات بشكليقلل من مستويات عدم العدالة بين الأجيال.

المطلب الثاني: تعزيز قدرة السياسة المالية على توفير الموارد المالية اللازمة

يحتـــــاج تحقيق الانضباط المالي وتعريز الاستدامة المالية إلى توفر موارد مالية،لتمكين الحكومة من الإنفاق على الخدمات العامة ومشروع اتالبنية الأساسية،ولعل التحدي الأبرز توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه الغاية رغم صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي فرضتها الأزمات المالية والجائحة، لكن رغم ذلك لا تزالهناك دلائل على وجود قنوات وآليات من شأنها تعزيز قدرةالسياسة المالية على توفير الموارد المالية اللازمة، وخاصة تحت تأثير الظروف.

الفرع الأول: إدارة المخاطر على المالية العامة في ظل الضغوط المالية

خلال الأزمة المالية العالمية، أدت المخاطر المالية التي أدت إلى زيادة الدين العام على معظم الاقتصادات المتضررة بشدة، وبلغ متوسط الزيادة 26 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، ويرجع ثلثها إلى عمليات غير

مدرجة في الموازنة[1]، ومن المرجح أن تولد تدابير السياسة المالية لمواجهة الأزمات مخاطر جديدة على الماليةالعامة، وعندما تزداد المخاطر المالية يتعين الطريقة التي تتأثر بها مراكز المالية العامة الأساسية، والدرس المستفادمن الضغوط الاقتصادية الماضية،وهو أن حالات تحقق الانكشاف للمخاطر الموجودة التي يمكن أن تكون كبيرة وأن علاقة الارتباط بينهاوثيقة،وعليه يتعين على الحكومات أن تقيم مجموعة واسعة من المخاطر المحتملة على المالية العامة وهي[2]:

– التدهور الحاد في الأوضاع الاقتصادية الكلية، والتراجع الحاد في أسعار السلع الأولية، والانخفاض الحاد في أسعار العملات، بالإضافة لاتساع فروقأسعار الفائدة على السندات السيادية؛

– متطلبات خدمة الضمانات الصريحة القائمة التي يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة، فمثلا قد يقتضي الأمر أن تقوم الحكومات بخدمةضمانات القروض القائمة للشركات نتيجة لمشكلات في التدفق النقدي أوالسيولة، وتراجع طلب المستهلك؛

– عمليات الإنقاذ للمؤسسات العامة المتعثرة، أو لدعم الحكومات دون المركزية نتيجة نقص الإيرادات أو الصعوبة في خدمة الدين؛

–الحاجة إلى دعم السيولة في القطاع المالي.

من شأن الإدارة المالية العامة القوية أن توفر الحماية من المخاطر على المالية العامة، وأن تعزز قدرة الحكومة على مواجهة الأزمة وإدارة المخاطر على المالية العامة كاتخاذ منهج يقوم على مشاركة الحكومة بجميع مستوياتهافي إدارة الموارد العامة، مثل تأسيس فريق مشترك بين الوزارات يهتم بإدارة أزمات الإدارة المالية العامة، بما في ذلك تقييم التأثير المحتمل من السياسات الجديدة والاقتراحات بشأن السياسات على المالية العامة/الموازنة، والإشراف على التطبيق المتسق لإجراءات الإدارة المالية العامة علىمستوى الحكومة كلها،ومن بين هذه الإجراءات تشديد مراقبة الإيرادات والنفقات، وكذلك العمليات خارج الموازنة الذي سيعطي مؤشرا مبكرا على التأثير الذي يقع على مركز الماليةالعامة، وكذلك المراقبة الدورية للالتزامات،وتراكم المخاطر على المالية العامة، ولذلك فإن الأطر المالية جيدة التصميم يجب أن تضمن الاستدامة على المدىالطويل مع السماح بسياسة مالـــــــــية مضادة للدورات

[1]Carlo Cottarelli , **Fiscal Transparency**, **Accountability**, **and Risk**, 2012, sur site https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/080712.pdf, تاريخ الاطلاع : 2022/10/29.

[2]صندوق النقد الدولي، **إدارة شؤون المالية العامة**، متوفر على الموقع: https://www.imf.org، تاريخ الاطلاع: 2022/10/27.

لاقتصادية على المدى القصير مع وجود حيز مالي كاف خاصة لمن هم في مستوى أدنى من توزيع الدخل، وذلك بمساهمة القواعد المالية، والمؤسسات المالية، ومتطلبات الشفافية*.

الفرع الثاني: مواصلة الإصلاحات لزيادة وتنويع مصادر الإيراداتالعامة

التركيز على توسيع القاعدة الضريبية وتقليل مستويات التهرب الضريبي وزيادة مستويات الامتثال الضريبي، من شأنه تعزيز وتمكين الحكومات من توفير الموارد المالية، وذلك من خلال تبني العديد من الإصلاحات وعلى رأسها التحول نحو التحصيل الضريبي الالكتروني، حيث تشير الأرقام الحالية في العديد من عدد من الدول العربية أن هذا التحول ساهم في مستويات القاعدة الضريبية بما يتراوح بين 15%، و32[1]%، وفي هذا الصدد تسعى أغلب الدول لتحقيق وضعية الاستدامة المالية، وتغطية العجز المالي من خلال سياسات المالية العامة وذلك بالبحث عن التمويل اللازم لتغطية التوسع في الإنفاق، وإعطاء الثقة للقطاع الخاص للاستثمار، وبالتالي فإن الاستدامة المالية مبنية على التنويع في المصادر التمويلية، حيث يكون للاستثمار الأجنبي، المشروعات المتوسطة الصغيرة دور رئيس، لكونها تمثل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي[2]، ولذلك فإن التنويع الاقتصادي لتأسيس المزيد من المشروعات من شأنه زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير أكبر عدد من الوظائف لتوسيع الطاقة الضريبية، حيث تنبع أهمية التنويع الاقتصادي في الدول من عدة اعتبارات أبرزها الترابط القوي بين التنويع والاستدامة المالية طويل الأجل، وتعتبر درجة التنويع الاقتصادي إحدى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدولي، غير أن عملية التنويع التي تتبعها الدول الريعية تعرقلها تقلبات أسعار الموارد الطبيعية وخاصة النفط، بحيث في فترات تدني أسعارها يكون التنويع هدفاأساسيا، بينما في فترات ارتفاع الأسعار يتم صرف النظر عن ضرورة التنويع الاقتصادي الذي يساهم بشكل كبير في تنويع الموارد المالية، وهذا ما يستدعي ضرورة ترشيد إدارة الثروات النفطية،وتوجيه العوائدلاستثمارها في مجالات متنوعة تخدم التنويع الاقتصادي بما يحقق الاستدامة المالية.

وهنالك العديد من الخيارات المتاحة للحكومة في استعمال الإيرادات النفطية كتسديد الديون الخارجيـــــة أواستثمار الايرادات النفطية تجنباً لزيادة النفقات العامة فضلا عن تثبيت عرض النقود واستقرار سعر الصرف،

* يذكر قانون الشفافية المالية الذي أعده صندوق النقد الدولي أنه: (على الحكومات أن تكشف وتحلل وتدبر لمخاطر الخاصة بالمالية العامة، وأن تضمن التنسيق الفعال لصنع القرار المالي في القطاع العام)، إلا أنه ينبغي لأطر المالية العامة الساعية لتحقيق الاستدامة المالية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، أن تتخذ شكل البساطة في القواعد المالية الموضوعة، لأن الأهداف الكمية قد ترى رؤية ضيقة للاستدامة المالية، في حين أن القواعد البسيطة تحد من مسايرة سياسة المالية العامة للاتجاهات الدورية.

[1] هبة عبد المنعم،سفيان قعلول، **نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: دور المالية العامة**،صندوق النقد العربي، العدد20، 2021،ص13

[2] بن عيسى إلهام، **الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي، في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية للفترة 2000–2018**، مجلة دفاتر، المجلد 16، العدد 01، 2020، ص282.

ويمكن للحكومة أن تؤثر في الاقتصاد باستعمال السياسة الضريبية، بالإضافة إلىالتأثير في الاقتصاد باستعمال تخصيصات النفقات الجارية، كما يمكن تجنب التأثيرات السلبية للإيرادات النفطية في القطاعات الاقتصادية الأخرى بخفض إنتاج النفط وبالتالي خفض الإيرادات النفطية، أو استثمار الإيرادات النفطية في الخارج، إذ يتوقف اتخاذ القرار بين الخيارين على معدل عائد الاستثمار المتوقع في الخارج، ومعدل ارتفاع أسعار النفط المتوقع في المستقبل[1]، ومما لا شك فيه أن سياسة الانفاق الحكومي التي تعتمد على الإيرادات النفطية تتأثر مباشرة بتقلبات أسعار النفط، ويمكن للحكومة حماية الاقتصاد من هذه التقلبات بفك ارتباط السياسة المالية بالإيرادات النفطية وجعل السياسة المالية مرتبطة بإيرادات دائمة، بتحسين إدارة الإيرادات النفطية والمحافظة على استقرار نفقاتها كالصناديق السيادية والقواعد المالية.

الفرع الثالث: الاقتصاد السلوكي لدعم الاستدامة المالية

يستمد علم الاقتصاد السلوكي أسسه من علمي الاقتصاد والنفس، وبدرجة أقل من علم الاجتماع، وظهر كردةفعل علىانتشار استخدام النماذج الكمية والمعادلات الرياضية على علمالاقتصاد، ما جعلها تميل إلىالجمود، فضلا عن عدم القدرةفي فهم الكثير من الحيثيات ذات العلاقة باتخاذ القرارات المالية، وقصورها في التنبؤبالأزمات الاقتصادية، وتفسير أسباب القصور الذي يحدث في الأسواق، وتستهدف السياسات الاقتصادية السلوكية أساسا تحسين استجابة الأفراد للسياسات العامة وزيادة مستويات كفاءتها،ولكنها ليست بديلا للسياسات الاقتصادية التقليدية، حيث أن نجاح السياسات السلوكية خلال السنوات الماضية لفت الأنظار على المستوى الدولي[2]، ما نتج عنه تغيير أكثر من 136سياسة حول العالم، وبحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هناك ما لا يقل عن 202 جهة حكومية على مستوى العالم تستفيد من الاقتصادالسلوكيفي صياغة السياسات العامة، حيث تشير الدلائل إلى الأثر الإيجابي لاستخدام الاقتصاد السلوكي في زيادة الادخار القومي، والامتثال الضريبي، والالتزام بسداد القروض، وترشيد الإنفاق، كذلك يمكن من خلال آليات الاقتصاد السلوكي تبني إصلاحات بسيطة مثل تذكير الممولين بسدادالضرائب المستحقة عليهم وحثهم على ذلك من خلال إرسال رسائل نصية على هواتفهم الجوالة لزيادة مستويات الامتثال والحصيلة الضريبية، ففي بريطانيا، على سبيل المثال، استخدم فريق الرؤى السلوكية

[1]Jahangir Amuzegar, **Oil exporters economic development in an interdependent world**, Vol. 18. International monetary fund, Washington D.C, 1983: P5.

[2] عبد الكريم أحمد قندوز، **استخدام الاقتصاد السلوك ف دعم عملية صنع السياسات الاقتصادية: تجارب إقليمية ودولية**، صندوق النقد العربي، موجز السياسات، العدد 19، 2021، ص 1.

الرسائل القائمة على المعايير الاجتماعية لدفع الضرائب في الأوقات المحددة، وقد ساهم في مستويات الامتثال بـ15 %.

ولذلك تتجه بعض الدول العربية نحو تبني السياسات السلوكية، وقد أنشأت عدد منها مراكز تستهدف تطبيق هذا النوع منالسياسات، ولكن ما يزال هناك تردد في التطبيق، بسبب أن علم الاقتصاد السلوكي لميستقر بعد على نظريات وتطبيقات واضحة.

الفرع الرابع: ترشيد الإنفاق الجاري ورفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي

تشهد الموازنات العامة في العديد منالدول العربية تراكم العجز المالي،وارتفاع مستمر في جانب النفقات العامة، نتيجة ارتفاع قيمة مبالغ الأجور والتحويلات الاجتماعية وفوائدالدين العام،ولذلك هناك أهمية بالغة لضبط وترشيد جانب النفقات العامة من خلال ترشيد الإنفاق الجاري، لاسيمابنود الانفاق غير الضرورية والتي ليست لها ذات صلة كبيرة في تحفيز الناتج والتشغيل، وهذا ما يجعل تبني قواعد ماليةيتم من خلالها الالتزام بسقوف محددةسواء للإنفاق الجاري أو العجوزات أو نسبة الدين إلى الناتجالمحلي الإجمالي، بحيثلا يمكن تجاوزها حتى لا تتصاعد مستويات العجز والديون العامة، ويصبح من الصعب ضمان الاستدامة المالية وعدم تمكن الحكومة من تحقيق الأهداف، من خلال التركيز على الإنفاق الرأسمالي وتوجيهه للمشروعات الاستثمارية[1].

ويجب التأكيد على أهمية الإنفاق الحكومي في النشاطات التي تخلق مزيدا من الطلب وفرص العمل، من أجل الدفع نحو سياسات للاقتصاد الكلي، وتخلق زيادة ملموسة في الناتج المحلي الاجمالي من خلال تجاوب العرض، كما يجب التأكيد على أن الاستثمار العام ليس استراتيجية يتم توظيفها بمعزل عنغيرها من العوامل، فهناك حاجة لمراعاة الخصائص البنيوية الأخرى في الاقتصاد الوطني مثل الخيارات التكنولوجية، وعدم التساوي في مستوى تطور القوى الانتاجية، والظروف المؤسساتية، ويجب تمويل هذه الأولويات في السياسة العامة من مصادر وطنية وإقليمية، حيث أن تأمين الموارد اللازمة محليا لدعم الاستراتيجية الإنمائية يتطلب وضع خطط استراتيجية بعيدة المدى[*].

ولذلك فإن الاعتماد على أسلوب المنافع والتكاليف في مجال تخصيص المواردداخل القطاع الحكومي يفيد

[1] هبة عبد المنعم،سفيان قعلول، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

[*] هناك ممارسات حديثة يقوم فيها القطاع الخاص بمساهمات هامة في مشروعات البنية التحتية، وفقا لنظام الـBuild,Operate,Transfer (**B.O.T**)أي البناء والتشغيل، ونقل الملكية للدولة بعد مدة زمنية معينة يتمفيها استعادة جانب هام من الإنفاق الاستثماري الخاص بسياسات الاقتصاد الكلى والنمو في المنطقة العربي. **للاطلاع أنظر**: سياسات الاقتصاد الكلى والنمو في المنطقة العربي، متوفر على الموقع: https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2014/09/StrategiesArabRegion.pdf، تاريخ الاطلاع:2022/1/1.

في تحقيق قدر أكبر من الترشيد في تخصيص الموارد، سواء تم الاعتماد عليها في تقييم المشروعات، أو كمؤشر يفيد في تصويب القرارات السياسية للمشروعات التي يصعب تقدير منافعها وتكاليفها، وهذا ما يستوجب على الحكومة تحديد الأولويات عند اختيار المشاريع الاستثمارية من خلال دراسات يقوم بها خبراء وتقنيون بحيث تأخذ في الحسبان ضرورة الخدمة المراد تقديمها عن طريق هذا المشروع، ولذلك فمن الضروري وجود دراسات استشرافية في المدى المتوسط والطويل عن دورة حياة المشروع الاستثماري، وتكاليفها وتوزيعها على عدة السنوات، وعليه يكون أداء المؤشرات جيدة إذا تضمنت الموازنة الوثائق التي توضح التكاليف وخطة الانجاز مع توقعات لتكاليف دورة حياة المشروع على الأقل في المدى المتوسط، مع خضوع جميع المشاريع العمومية للرقابة بالإضافةإلى قيام الحكومة المركزية بنشر المعلومات حول التقدم المادي و المالي للمشروع[1].

المطلب الثالث: علاقة الاستدامة المالية بإعداد الموازنة العامة للدولة

رغم توجه أغلب الدول إلى اقتصاد السوق، إلا أن الدول النامية خاصة لا تزال تعتمد بشكل كبير على الموازنة العامة فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي، وحتى التنمية الاقتصادية من خلال مختلف البرامج التنموية، ولذلك يمكن القول أن الشرط الأساسي لضمان تطبيق استدامة مالية عامة بصورة علمية، هو إمكانية تقييم مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة وتمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي، حيث تقتضي الاستدامة المالية عدم تراكم عجز الموازنة العامة حتى لا تضطر الدولة إلى إعادة هيكلية أولويات الإنفاق وآليات تمويل العجز من أجل تمويل أعباء مديونيتها،- كما سبق شرح ذلك-.

الفرع الأول: الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أكثر الموضوعات المثيرة للجدل بين الاقتصاديين والباحثين،وقد أخذ الاهتمام بالسياسة المالية يتزايد حتى أصبحت من أهم السياسات الاقتصادية المؤثرة على التنمية.

وفي هذا المجال يعتبر التحليل الكينزي من أهم الإسهامات التي أقرت بأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد، من خلال استخدام أوجه الإنفاق المختلفة بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي، واعتباره الهدف الأسمى لأي سياسة اقتصادية لتحسين المستوى المعيشي للسكان، وهكذا أخذ التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي مسار جديد، وأصبحت الحكومات تقوم بتوجيه الاقتصاد القومي وتعمل على إدارته إدارة فعلية[2]، ولذلك تعتبر السياسات

[1] فرجي محمد، **المحددات الأساسية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر دراسة تقييمية قياسية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2020/2019، ص 209.

[2] هشام محمد حسن، **الحجم الأمثل للحكومة والنمو الاقتصادي في السودان**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، 2021، ص 8.

المرتبطة بمستوى الإنفاق الحكومي من أهم القضايا الاقتصادية حيث أن محاولات ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق العام وتوجيه نحو القطاعات التنموية، وتخفيض الدين العام في ظل ارتفاع عجز الميزانية العامة، خاصة في البلدان الريعية تشكل تحديات سياسة واجتماعية وأمنية وعجوزات مركبة وتراجع كبير في مؤشرات الأداء الاقتصادي.

إن البحث في تطور قدرة الدولة لتوفير مصادر التمويل اللازمة لتغطية ارتفاع النفقات العامة، والتي تضمن استدامةالمالية العامة من خلال المواصلة في بناء اقتصاد متنوع يسمح بخلق الموارد المالية الكافية لفائدة الخزينة العمومية، وأن كفاءة الإنفاق الحكومي تتمثل في مستوى أو حجم الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحليالإجمالي، الذي يعمل في الاقتصاد الوطني، ويساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي قبل الوصول إلىنقطة الحد الأمثل للإنفاق الحكومي، بينما هذا الأخير يتمثل في حجم الإنفاق الحكومي الذي تكونعنده معدلات النمو الاقتصادي أكبر ما يمكن، والإنتاجية الحدية للإنفاق الحكومي مساوية للصفر، أما الإنفاق الحكومي عديم الكفاءة، هو الإنفاق الحكومي الذي يتجاوز نقطة الحد الأمثل ويكون له أثارا سلبية على النمو الاقتصادي، عكس الإنفاق الحكومي الكفء[1]، وبالتالي فإن التحدي الكبير الذي يواجه مختلف الدول هو كيفية التحكم في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي*، غير أنه مما لا شك فيه أن حجم الإنفاق العام وحدوده بالنسبة للناتج المحلى الإجمالي يتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسة التي يمر بها اقتصاد الدولة عموما والسياسات المالية التي تتخذها وفاعليتها، وذلك وفقاللحالة التي يمر بها الاقتصاد لحفز الطلب الكلي، وقدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة، ومدى تحمل الدولة للأعباء المالية اللازمة لتغطية الإنفاق العام.

ومع تعدد الدراسات المسايرة للنظريات، والنماذج الموضوعة لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي وتأثيره على معدلات النمو الاقتصادي واستقرارها، فإن الذي يهمنا في هذا الموضوع مع محاولة التقيد بأهم نموذجين (Armey & Rahn, 1995) و(Scully 1998 - 2003)،هو ربط العلاقة بين الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي كأحد أهم العوامل لترشيد الإنفاق العام لتحقيق الاستدامة المالية، حيث أن السبيل للوصول بالإنفاق الحكومي إلىالناتج المحلي إلى الحد الأمثل، يكون عن طريقالتخلص من المشاكل المالية التي تعاني منها الحكومات، وفي مقدمتها العجز الموازني والدين العام الداخلي.

---

[1] بوالكور نور الدين، **تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970–2017**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 16، 2019، ص 55.

*أثار موضوع تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الكثير من الجدل، حيث أنه لا يمكن أن تتوقفعلى عامل بحد ذاته نظرا لصعوبة تحديد المقياس بشكل دقيق، وللعلاقات التشابكية الواسعة للإنفاق العام، إلا أنه هناك عدة نماذج حديثة في هذا المجال لتحديد الحجم الأمثل والمرتبطة أساسا بكفاءة الإنفاق العام، وذلك لتحليل موضوع ترشيد سياسة الإنفاق، للاطلاع أُنظر على سبيل المثال: هشام محمد حسن، **المرجع نفسه أعلاه**.

الفرع الثاني: بناء الحيز المالي وحدود الدين العام القابل للاستمرار

إن التباطؤ الملحوظ في معدلات نمو الاقتصاد العالمي منذ بداية جائحة كوفيد 19، ومع زيادة ضغوط الإنفاق الناشئة عن استجابة السياسات لتأثيرالصدمات المالية، أدى إلى تزايد الدعوات لإعادة توجيه سياسات الاقتصاد الكلي نحو تدابير مالية أكثر نجاعة، ما يدعو إلى التساؤل حول متطلبات بناء الحيز الماليللحكومات دون تعرض الاستدامة المالية للخطر في ظل التنامي المتزايد لنسب العجز الموازني، ومن خلال الجدل السائد في الدراسات التجريبيةلبعض من دول العالم،خاصة المتقدمة منها حول وجود حدود للدين العام،بحيث تصبح بعدها الديونالعامة عاملا معيقا لوتيرة النمو الاقتصادي*، تمت دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ونسب الدين العامإلى الناتج، باستخدام التحليل الإحصائي وطرائق القياس الاقتصادي، غير أن الذي يهمنا هو ارتباط حدود الدين العام القابل للاستمرار بمدى التنوع الاقتصادي ومدى توفر الحيز المالي المتاح للحكومات، وذلك باعتبار أن الدين العام يُعد أحد أهم المؤشرات التي يُعتمد عليها في تقييم الاستدامة المالية من جهة، وارتباط الحيز المالي بمفهوم الاستدامة المالية من جهة أخرى.

وفيما يخص مفهوم الحيز المالي، فإنه لا يوجد إجماع حول تعريفه–حسب اطلاعنا– إلا أن Heller عرفه بأنه توفر هامش مناورة للميزانية، يسمح للحكومة بتوفير الموارد اللازمة لغرض مرغوب، دون أي مساس باستدامة المركز المالي للحكومة وهذا يعني تثبيت قيمة الدين الصافي بعد حدوث صدمة سلبية من دون الحاجة إلى تعديل في السياسة المالية بشكل عاجل، كما يؤكد Heller على أن تحديد الحيز المالي خاص بكل بلد، ويتطلب إجراء تقييم معمق لظروف الاقتصاد الكلي المحلية، والمركز المالي الأولي، وهيكل الإيرادات والنفقات، وهيكل الديون، والبيئة الاقتصادية الخارجية، و عوامل أخرى[1]، وهذا الأمر يؤكد ارتباط مفهوم الحيز المالي بمفهوم الاستدامة المالية.

وأشار صندوق النقد الدولي أن الحيز المالي هو المساحة اللازمة لزيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب مقارنة بخط الأساس، وينبغي أن يكون ذلك دون المساس بالقدرةعلى الولوج إلى الأسواق وتحمل الديون، ولذلك يمكن أن تكون السياسة المالية في شكل حافز مالي صريح أو تباطؤ فيالمالية العامة، كما يمكن زيادة القدرة التمويلية عن طريق زيادة الإيرادات، أو بجعل النفقات أكثر كفاءة أوعن طريق زيادة الاقتراض الخارجي والداخلي، إلا أن هذا الإجراء يوجب قياس ما إذا كان بالإمكان تمويل فجوة الموازنة التي ستترتب عن هذا الإجراء دون التعرض لخطر

* ينبغي الإشارة إلى التفرقة بين سقف الدين العام وحدوده الذي يعيقويبطئ النمو الاقتصادي، وبين منطقة الديون التي تؤدي إلى دخولالبلد في أزمة اقتصادية، فالوضعية الأولىتضر بالنمو الاقتصادي لكن لن تؤدي بالضرورة إلى أزمةاقتصادية، غير أن استدامة الديون في منطقة خطرة ما بعد هذا السقف قدتضعف الاقتصاد، وتزيد من عبء الديون مما يؤدي إلى تحديات اقتصاديةكبيرة.

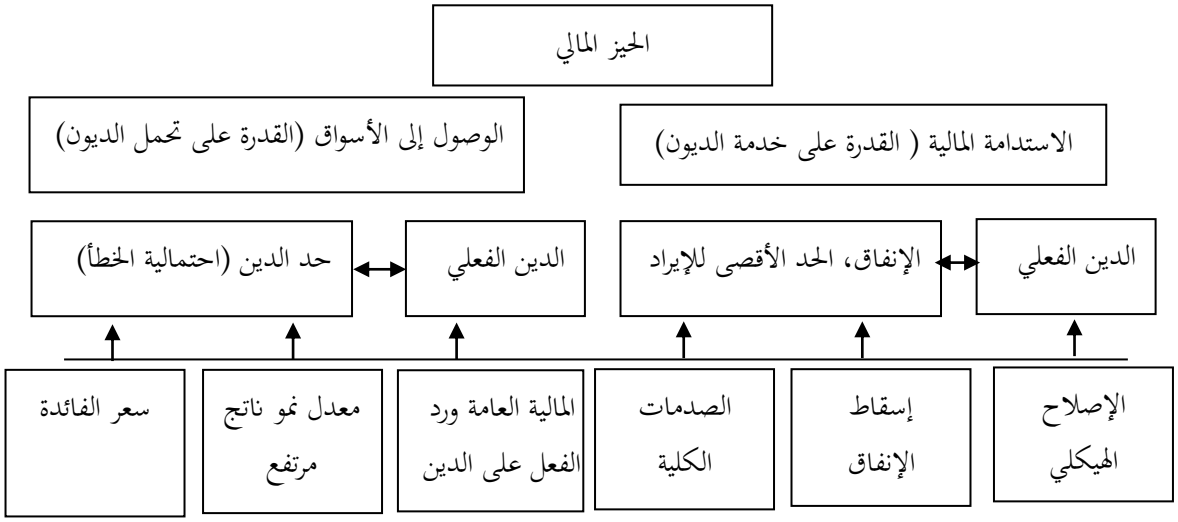
[1] شبيي عبد الرحيم، مالكي نوال، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

حدوث رد فعل غير مواتية من الأسواق المالية أو إضعاف سلامة المالية العامة على المدى الأطول، وكلما أمكن الاطمئنان إلى هذه النتيجة، كان الحيز المالي المتاح أكثر اتساعا، وعلى العكس من ذلك، تتقلص قدرة الحكومة على استخدام سياسة المالية العامة بشكل نشط كلما زادت المخاطر التي يتعرض لها البلد[1].

ويمكن قياس الحيز المالي من خلال العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي، وحسب اطلاعنا على مختلف الدراسات في هذا الموضوع، فقد أوحت نتائجها بوجود ارتباط قوي بين سقف الدين العام القابل للاستمرار ومدى تنوع الاقتصاد، حيث كلما كان الاقتصاد متنوعا ارتفع سقف الدين العام القابل للاستمرار، غير أنه من الناحية التجريبية فإن أغلب الدراسات لجأت إلى فكرة وجود تحديد عتبة للدين العام*، والحجة الاختلاف في سقف الدين بين الدول بسبب الاختلاف في الخصائص الاقتصادية والبناء المؤسساتي-سبق الإشارة إليه-.

ومن أجل إعادة بناء هوامش مالية جديدة على المدى القصير، فلا بد من إجراءات الضبط المالي وعمليات التصحيح العامة (عصرنة أنظمة الموازنة العامة)، وإعادة النظر في الأداء مما يقلل هدر المال العام واحتمالات التحيز إلى الدين، ويوسع الحيز المالي المطلوب تأهبا للاستئناف الاقتصادي السلس في المدى المتوسط[2]، بما يحقق الاستدامة المالية ويقلل من المخاطر المالية من خلال قياس الحيز المالي بطرائق قياسية مختلفة، نوضحها في الشكل :

الشكل رقم06: طرائق قياس الحيز المالي



المصدر: شيبي عبد الرحيم، مالكي نوال، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

[1]Vikram Haksarand other, Economic preparedness the need for fiscal space, sur site:https://www.imf.org/2022/11/04 تاريخ الاطلاع:.

* تجدر الإشارة إلى الاختلاف بين حد الدين أو سقفه وعتبة الدين، فالأول هو مستوى الدين الذي تكون فيه مخاطر التخلف عن السدادجديرة بالاهتمام، وأما الثاني فهو مستوى الدين الذي عنده يبدأ التأثير السلبي على النمو الاقتصادي واستقراره.

[2]عباس بوهريرة، **متطلبات بناء الحيز المالي للاستئناف الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، 2021، ص 498.

الفرع الثالث: العجز الموازني وإشكالية استدامة مصادر تمويل الموازنة العامة

تستدعي حالة العجز الموازني البحث عن موارد أخرى لمسايرة الإنفاق المتزايد من سنة لأخرى، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الضرائب أو اللجوء إلى الاقتراض، أو اللجوء إلى البنك المركزي من خلال الإصدار النقدي مقابل سندات الخزينة، كما أن هناك دولا تلجأ إلى صناديق سيادية قد أُنشأت لغرض تغطية العجز، بالإضافة إلى صيغ التمويل الإسلامي بالنسبة للدول التي لها تجربة في هذا المجال، وكل هذه الأدوات تصب في صالح استدامة مصادر التمويل لتجنب الآثار غير المرغوبة للعجز.

إن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعجز الموازنة إنما تعكس مستوى الجدل القائم حول عدد من القضايا والمشكلات المرتبطة بموضوع العجز، ومن أهمها[1]:

- ✓ مشكلة مفهوم وقياس العجز،
- ✓ قيد الميزانية العامة،
- ✓ التمويل التضخمي،
- ✓ عبء الدين العام والعجز عبر الأجيال،
- ✓ عجز الموازنة وتراكم رأس المال،
- ✓ مدى استجابة الدين العام والثقة بالسياسة المالية والآثار الاقتصادية لأساليب تمويل عجز الموازنة.

وأما مفهوم عجز الموازنة العامة،فهو تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاقالعام أكبر من الإيرادات العامة، حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات،كما يشير Capul & Granier بأنها عبارةعن رصيد موازني سالب بحيث نفقات الدولة تكون أعلى من إيراداتها، وأما من حيث المفهوم المالي الحسابي فإن عجز الموازنة هو زيادة نفقاتهاعن إيراداتها، بشرط أن تدخل في الموازنة جميع إيرادات الدولة ونفقاتها المالية،وأما المفهوم الاقتصاد الاجتماعي فإن عجز الموازنة هو الآثار السلبية التي تنجم عن السياسة المالية وعن المنهج المتبع في إعدادالموازنة وتنفيذها، عندما تكون النتائج المتحققة سلبية أكثر منها إيجابية[2]، وقد فرق الباحثون بين التوازن في التقدير والتوازن في التنفيذ، حيث أن عدم التوازن في التنفيذ يكون بسبب الفرق بين الواقع والحقيقة ولذلك كانت الحاجة إلى اعتماد مبدأ المصارحة والشفافية في تحضير الموازنة، وهذا أقرب ما يكون في الدول الريعية (مثل النفط)، حيث

[1] محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية –السياسة والممارسة –**، الأمين للنشر والتوزيع، طبعة 1، صنعاء، 2012، ص 297.

[2] سعود وسيلة، **عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي**، الكتاب الجماعي: العجز الموازني وإشكالية استدامة الموارد المالية للموازنة العامة للدولة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 76.

أن العجز يحدث بسبب الانخفاض وغير المتوقع في الإيرادات الريعية[1].

كما ارتبط العجز كذلك بتطور حجم الدين العام* وما ينجم عنه من عبء تتحمله الأجيال القادمة، لذا اتجهت معظم الأبحاث المالية إلى دراسة أثر الدين العام في الاستدامة المالية، وتقييم مدى قدرة الدولة على مسايرة الإنفاق العام والوفاء بالالتزامات المالية، حيث تشير التجارب الدولية إلى أن استمرار العجز في الموازنة العامةأدى إلى تزايد الدين العام، وهوما أدىإلى تحمل الموازنة أعباء إضافية لتغطية فوائد الديون وهذا نتيجته تراكم العجز الموازني في السنوات المقبلة، مما يعني اقتطاعأجزاء متزايدة من الموارد العامة لمواجهة أعباء الدين، بدلا من توجيهها لتمويل متطلبات التنميةالاقتصادية،ومن ثَم اقتراض إضافي لتمويل العجز، وزيادة الطلب على الأرصدة القابلة للاقتراض، وظهور أثر المزاحمة، وارتفاع أسعار الفائدة[2]، ولذلك أصبح تحليل وتقييم قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية، والحكم على جودة القرارات والسياسات المالية،في ما يتعلق بكيفية تمويل عجز الموازنة العامة، هوالشغل الشاغل للدول والباحثين وأهل الاختصاص على حد سواء، على غرار الجزائر حيث تمثل إعادة تمويل عجز الموازنة أكبر تحد يواجهها والتي مرتبأزمة مالية تعود بالأساس إلى اعتمادها المفرط على إيرادات النفط، رغم أن البنك المركزي أقر برنامجا لزيادة الاقتراض عبر طرح سندات وتحفيز البنوك على تقديم تسهيلات ائتمانية أكبر، في ظل إصرار البلاد على التمسك بموقف عدم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي حتى في أشد أزماتها.

وتجدر الإشارة إلى الصراع الفكري الذي حدث بين المذاهب الاقتصادية حول العجز الموازني، والذي أفرز عن تعدد الاتجاهات، وما يهمنا في العصر الحديث هو تأكيد المؤسسات الدولية إلى أن علاج عجز الموازنة العامة والدين العام باستخدام رؤية النيوكلاسيك، حيث أكدت أن النظام الرأسمالي قادر تلقائيا على تنظيم نفسه وتوازنه واستقراره آليا، شريطة الحرية والمنافسة وإبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، ومن المعلوم أن عجز الميزانية العامة ينمو ويتفاقم من خلال التباين الحاصل بين نمو النفقات وانخفاض الإيـرادات، وتدهور القوة الشرائية للنقود وتزايد تكاليف مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية، علاوة على أن الضغوط التضخمية، تجبر الدولة على تقرير علاوة غلاء لموظفيها لتعويض الانخفاض

---

[1] محمد أحمد الأفندي، **عجز الموازنة والدين العام والحجم الأمثل للدين العام**، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 50، 2016، ص 16.

* عرضت دراسة Pablo D'Erasmo وآخرين في 2015 ثلاثة أساليب مختلفة لتحليل القدرة على تحمل الديونفي الولايات المتحدةوأوروبا وذلكإثر الأزمة المالية 2008، حيث أثارت الكثير من التساؤلات حول آفاق التسوية المالية وتداعياتها على الاقتصادات المتقدمة،وعليه أعتبر الهدف الرئيسي للسياسة المالية في التحليل الاقتصادي الكلي هو العمل على تحقيق استدامة الدين، للاطلاع أُنظر:

Pablo D'Erasmo, Enrique G.Mendoza and Jing Zhang, **What is a Sustainable Public Debt**?, The Handbook of Macroeconomics, vol. 2, 2015.

[2] وحيد عبد الرحمن بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 178.

الذي طرأ على دخولهم الحقيقية، ومخصصات الدعم وزيادة تكاليف الاستثمارات العامة[1]، وهذا ما يؤثر سلبا في قدرة الدولة مستقبلا على تحمل أعباء النفقات العامة والاستدامة المالية، ولذلك فإن تطبيق برامج الإصلاح المالي من خلال عصرنة أنظمة الموازنة العامة، وتخفيض عجز الميزانية العامة والدينالعام، وتفعيل قواعد المالية العامة والتي يجب أن تعتمد عليها الحكومةفي الأجل الطويل، من شأنها توضيح كيفية تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والعمل على تحقيق الاستدامة المالية.

المبحث الثالث: فرص تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصادات النفطية

يُعد تأثر اقتصادات العالم بتقلبات أسعار النفط من أبرز الأسباب التي أدت إلى إعادة النظر في التخطيط المالي، فالسياسة المالية للدول المصدرة للنفط تتأثر وبشدة بتقلبات أسعار النفط مما جعلها عرضة لتقلبات أسعار الأسواق النفطية، وفي ظل الاهتمام بمفهوم الاستدامة المالية أصبح تعزيز القدرة المالية من أهم أدوات المالية العامة التي تعبر عن قوة الاقتصاد ومدى تحمله، حيث تهدف الاستدامة المالية إلى تحقيق تنمية الاقتصاد من خلال استدامة الموارد المالية التي تواجه الديون الحكومية، وتفي بالالتزامات المالية وتعالج العجز المالي الذي أصبح ظاهرة مستمرة،خاصة في الدول النامية التي تتميز موارد محدودة ومرتبطة بالعوائد النفطية.

إن التداعيات الحادة للأزمات –على غرار جائحة كورونا– علـــــى وتيرة النشاط الاقتصادي، وتنامـــــي المخاوف من تحول التباطؤ الاقتصادي فيها إلى كساد اضطر الدول إلى إتباع سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية، حيث تمثلت في زيادة الإنفاق بما نجم عنه تكبدها عجز كلي في موازناتها العامة، وبالتالي التباطؤ في القدرة على تمويل المشاريع في النية التحتية والمشاريع الإنتاجية الكبرى،وعليه فإن استخدام الأصول الماليةالحكومية وإن كانت كافية في التوافق تدريجيا مع الصدمة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط،ومع ذلك قد يكون تخفيض الإنفاق الإجراء الذي لا مفر منه وخاصة في البلدان التي تعاني ضغوطا مالية*.

المطلب الأول:تحديات الاستدامة المالية وتقلبات أسعار النفط

يُعد ريع النفط الخارجي مصدراً رئيساً لدخل الدولة النفطية، ويتم إعادة تدوير الريع الخارجي داخل الاقتصاد المحلي عبر الموازنة العامة (برامج الانفاق العام)، مما يؤدي الى ظهور أنواع ثانوية من الريع كالإنفاق على المشاريع والرعاية الاجتماعية والمدفوعات التحويلية، لذلك فإن انتهاج سياسة مالية توسعية التي تم تبنيها في أغلب الدول نتج عنها ارتفاع كبير في مستويات عجز الموازنة، وقد شكل عام 2020 نقطة تحول في مسارات المالية

[1]وحيد عبد الرحمن بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 190.

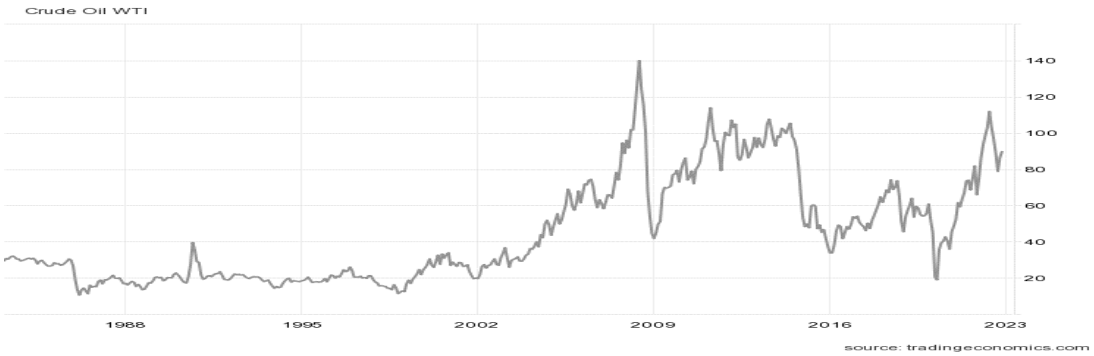
* للاطلاع أكثر انظر: تقرير الراصد المالي، أفريل 2015، متوفر على:**www.imf.org/pubs/FT/FM/2015/04/pdf**.

العامة في العديد من الدول، وأثر سلبا على مستويات العجوزات وعلى نسب المديونيات العامة، وهو ما انعكس على توجهات أوضاع المالية العامة خلال أفق التوقع، وعلى الرغم من استمرار الحاجة إلى تبني سياسات مالية توسعية لدعم التعافي الاقتصادي، فإنه يتعين على الدول النفطية تسريع وتيرة ترشيد الإنفاق العام مع التركيز على تدخلات انتقائية للإنفاق[1]، وهذا ما استدعى بذل الجهود في السنوات المقبلة لتحقيق الانضباط المالي وضمان الاستدامة المالية.

الفرع الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط في خيارات السياسة المالية في الدول النفطية

شهد سوق النفط تحولا كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث كان الانخفاض المفاجئ وغيرالمتوقع في أسعار النفط لأكثر من 50 %خلال المدة2015-2014من بين الانخفاضات الأكبر في القرن الماضي، وقد بلغ ما يقرب من 6.5 تريليون دولار من الدول المصدرة للنفط إلى البلدان المستوردة للنفط، على شكل انخفاض عائدات النفط التراكمي، بين عامي2014و2018، وما تزال العديد من البلدان المصدرة للنفط تتكيف مع آثار هذا الانخفاض في أسعار النفط، ولذلك عُدلت السياسات المالية في البلدان المصدرة للنفط بناء على توقعات الأسعار، وقد تم التحقق من صحة التحليل القائم على توقعات بقاء أسعار النفط أقل بكثير من مستواها قبل عام 2014، ونتيجة لذلك تضمنت إعادة النظر في السياسات استجابة لانخفاض أسعار النفط وصياغة موازنات وخطط مالية متوسطة الأجل، على أساس افتراضات الأسعار المنخفضة[2]- الشكل رقم07-

الشكل رقم07: تقلبات أسعار النفط وفق تطور الأحداث للفترة 1980-2023



المصدر: https://tradingeconomics.com/commodity/crude-oil

إن الحاجة إلى سياسة مالية لمواجهة هذا التحدي أكثر إلحاحا مقارنة بالخطط الحالية،مع استعمال الحكومات للسياسة المالية كأهم أداة لإدارة الإيرادات النفطية وتخصيصها لتحقيق أهداف معينة كتسديد ديونها

[1] صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، العدد 13، 2021، ص 3.

[2] صندوق النقد الدولي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، **مستقبل النفط والاستدامة المالية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي**، 2020، ص7.

عند زيادة الايرادات النفطية، فعندما تسدد الحكومة ديونها عند زيادة الإيرادات النفطية إذا كانت هذه الديون خارجية فلن ينتج تأثير قوي لأسعار النفط في الاقتصاد المحلي، فضلا عن أن تدفقات رؤوس الأموال للخارج ستكون أقل من زيادة الإيرادات النفطية، مما يؤدي لتوازن ميزان المدفوعات، وبالتالي يكون أثر النفقات العامة على الاقتصاد أقل من الفائض الأولي في الإيرادات النفطية.

وقد ناقش Arezki atsumoto (2016)و Dale (2016) أن انخفاض سعر النفط وحده قد لا يجسد واقع سوق النفط الجديد بالكامل، إذا كان انخفاض أسعار النفط والتطورات اللاحقة من التغيرات العميقة في أساسيات سوق النفط، حيث هذه التغييرات وتبعاتها الطويلة الأمد يجب أن تستثمر في صياغة السياسات، والنظر إلى ما هو أبعد من التوقعات قصيرة الأمد التي تحجبها عوامل لا يمكن التنبؤها، والتركيز على الاتجاهات الرئيسة طويلة الأمد التي تمتلك القدرة على الصمود في وجه الصدمات المؤقتة، وهذا الذي يُنظر إليه من خلال تفعيل الطرائق الحديثة في إعداد الموازنات، وتحويل تدفقات عوائد الإيرادات النفطية بشكل ثـــابت ومستمر إلى صناديق الثروة السيادية من أجل الحد من التقلبات الدورية للسياسة المالية أو التغيير الهيكلي، بشرط توجيه الاحتياطات النقدية إلى المشاريع المدرة للعوائد.

الفرع الثاني: كفاءة إدارة الموارد النفطية على ضوء أبعاد الاستدامة المالية

تأخذ الاستدامة المالية في الاعتبار حسابات المالية العامة الإجمالية، حيث أن وضع المالية العامة غير النفطي هو (إجمالي الإيرادات ناقص الإيرادات المتعلقة بالنفط) بالإضافة إلى (إجمالي الإنفاق مطروحا منه النفقات المتعلقة بالنفط)، أي فائض الميزانية في حالة عدم وجود قطاع النفط، غير أنه بالنسبة للبلدان الغنية بالنفط فإن التمييز بين الوضع المالي النفطي وغير النفطي أمر مرغوب فيه لأن الإيرادات المرتبطة بالنفط ليست مثل المصادر العادية للإيرادات الحكومية وذلك راجع للأسباب التالية[1]:

- النفط أصل قابل للنضوب والنفاد، ما يمكن الحكومة بتحويل أصل مادي إلى أصل اقتصادي أو مالي،ولذلك وجبالحفاظ على مستوى الثروة، واستثمار عائدات النفط في المشاريع التي تحقق معدل عائد اقتصادي؛

[1]Luca bandiera and others, **how to of fiscal sustainability in oil–rich countries**: **the case of azerbaijan**, SSRNElectronic Journal. 2008, P 29, sur sit:
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1996482, **تاريخ الاطلاع**:2022/11/12

- مع نفاد احتياطيات النفط فإنه يجب النظر في المساواة بين الأجيالالأنه من المعقول أن الفوائد من الضرائب يجب أن تعود على الجيل الذي يتكبد الضرائب، ولكن نظرا لأن النفط هو أحد الأصول الممنوحة بشكل طبيعي لبلد ما، فيجب تقاسم فوائده بعد خصم تكاليف الاستخراج عبر الأجيال؛

إن المتتبع لإدارة العوائد النفطية يتساءل عن فلسفة السلطات المالية في إدارة الإيرادات النفطية ومدىاعتبارها ثروة وجب استدامة الانتفاع بها، وباعتبار أن معظم الدول النفطية يعتمد اقتصادها بشكل كبير على قطاع المحروقات، حيث شكلت هذه الأخيرة نسبا أكثر من 90% في معظمها من عائدات التصدير للنفط،ففي الجزائر مثلا تشكل المحروقات نحو 94% من عائدات التصدير،48% من إيرادات الميزانية، 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي المقابل يتكون القطاع غير النفطي بشكل رئيسي من قطاعي الصناعة والخدمات يغذيهاالإنفاق الممول بواسطة الإيرادات المتأتية أساسا منالعوائد النفطية، وهو يشكل 75 % الباقية من الناتج المحلي الإجمالي[1]، وهو ما يعبر عن مدى الاختلالات القطاعية الهيكلية في الاقتصاد الوطني.

وعليه فالسؤال المطروح هو مدى اعتبار الإيرادات النفطية ثروة يُوجَه أكبر قدر منها للاستثمارات، بحيث تُحول دخولا مستقبلية مما يفسح المجال للأجيال القادمة الانتفاع بها، أم اعتبارها دخلا يُصرف على أوجه الإنفاق المختلفة بما فيها النفقات التسييرية الجارية، مما يشكل أعباء مالية مستقبلا، ولهذا تُطرح إشكالية الزيادة الكبيرة في التدفقات المالية في معظم الدول المصدرة للنفط، والتي تشكل تحديا كبيرا يرتبط بإدارة هذه الأموال، ولتصميم قواعد مالية تهدف لتخفيف حدة تقلبات الإيرادات النفطية وعزل الاقتصاد والميزانية العمومية من الآثار العكسية لانخفاض أسعار النفط،نوجزها في النقاط التالية:

أولا: مقاربة الدخل الحقيقي

يُطلق عليها مقاربة "الطيور في اليد" (BIH; Bird in the hand)، والتي لا تسمح باستخدام عائدات الموارد الطبيعية إلا بعد تصفيتها، أي أن النفقات الممولة من هذه الموارد لا يمكن أن تتجاوز عائد الاستثمار في صندوق الثروة السيادي، فاختيار مقاربة الدخل الحقيقي تحوّل عوائد بيع الموارد الطبيعية إلى أصول مالية، ولا تنفق إلا الفائدة التي تتولد من هذه الأصول، وهذا المسار يضمن انتقال حق استخدام العوائد النفطية الحالية للأجيال القادمة[2]، ويساهم في ضمان بعد أساسي من أبعاد الاستدامة المالية وهو الإنصاف بين الأجيال، وهذا المسار

[1]international Monetary Fund ,IMF contry,raport N^{O} 16/128 ,MAY 2016, P 04.

[2]Kenan Aslanli,**Fiscal sustainability and the state oil fund in azerbaijan**, journal of eurasian studies, V 06, Issue2, 2015 , P117.

يعتبره الباحثون مسارا تقليديا، من شأنه التخفيف من عبء التعديل على الجيل الحالي، ويمكن أن تظل المسارات المالية مستدامة لأن صافي الأصول الحكومية لن يتراجع، ومع ذلك فإن التكلفة تنتقل إلى الأجيال القادمة الذين سيحتاجون تعديلا ماليا أكبر مع رصيد أقل.

ثانيا: مقاربة الدخل الدائم

تتمثل إحدى الاستراتيجيات المالية المحتملة في الدول المصدرة للنفط في الحفاظ على الثروةبشكل كامل، كما هو منصوص عليه في فرضية الدخل الدائم، وتُعتبر هذه المقاربة الأكثر استخداما بالنسبة للدول المصدرة للنفط، أين توجب على الحكومات محاولة التخفيف من الاستهلاك الحكومي بمرور الوقت، والتقليل من الاعتماد في تمويل الإنفاق على الإيرادات النفطية ليصبح مساويا لصـــافي القيمة الحالية لعائدات استثمار الثروة النفطية*، وذلك من خلال إنشاء صناديق سيادية تتولى الإدارة الاستخدامية للعوائد النفطية واستثمارها في أوجه مدرة للعائد،وتكمن أهمية هذه الصناديق في إبقاء جزء من العوائد النفطية في مكانها كحق للأجيال اللاحقة، والحفاظ على نصيب الأجيال في هذه الثروات، بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول[1]، إضافة إلى مزايا ومهام أوكلت من خلال أنشاء هذه الصناديق.

وبشكل عام فإن مشكلة الاستدامة المالية شديدة وخاصة في البلدان الغنية بالموارد، لأن تدفق الإيرادات الضخمة من تصدير النفـط أو الغاز أو المعادن يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاعتماد على مصدر متقلب للدخل، وبالتالي فإن الإنفاق المرتفع لإيرادات الموارد الحالية يحول تقلب الدخل إلى نفقات شديدة التقلب مع عواقب اقتصادية خطيرة، وعليه هناك العديد من الأساليب حول كيفية التعامل مع إيرادات الموارد الطبيعية حيث أن النهج الأكثر استخداما لإدارتها، وهو الذي بموجبه يتم تمويل الحكومة نفقاتها المستقبلية بناء على الكسب من المدخرات السابقة، إضافة لقاعدة الأسعار طويلة الأجل وهو تحويل إيرادات الموارد من صندوق الثروة السيادية إلى الميزانية بمبلغ يساوي الإيرادات المتولدة فوق فترة محددة طويلة، أي يتم تحديد سعر طويل الأجل للموارد المصَدرة ثم نقل جميع عائدات التصدير التي تتجاوز هذا السعر من صندوق الثروة السيادي إلى ميزانية الدولة[2]، ومع ذلك فإن هذا النهج غير مستدام بعد مرحلة إنتاج النفط،ولكن يمكن أن تساعد القواعد المالية في احتواء ضغوط الإنفاق

*ناقش صندوق النقد الدولي الأُطر المالية البديلة التي يمكن فيها تبرير الانحرافات المؤقتة عن مقاربة الدخل الدائم من خلال الاستثمار العام المنتج.

[1] عبد المجيد قدي، **الصناديق السيادية والأزمة الراهنة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس،2009، ص 3

[2] Kenan Aslanli ,Op,cit , P 6.

والمساواة بين الأجيال*.

الفرع الثالث: متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصادات النفطية

أشرنا إلى أن أسعار النفط متغير خارجي بالنسبة لاقتصادات الدول النفطية، حيث لا تستطيع هذه الأخيرة التحكم فيه، وأن اقتصاداتها عرضة للصدمات والتقلبات في أسعار النفط، وعليه فإن جهود الإصلاح المستمرة ستحدث تغيرا كبيرا على مدى السنوات المقبلة، مع مراعاة تسريعها وتفعيلها، حيث أن المسار المالي المتوقع يكون أكثر اتساقا مع التعديل المالي إذا زاد الطلب على النفط، فإن صافي الثروة في هذه البلدان سينخفض أكثر في السنوات المقبلة ما لم يتسارع التعديل المالي، لذلك تُعد الحاجة الملحة للإصلاحات المستمرة أكبرفي البلدان التي تتمتع بمراكز مالية أكثر ضعفا من تلك التي لديها وفورات مالية أكبر، ومن أبرز الخطوات المتبعة لتحقيق الاستدامة المالية في البلدان النفطية نذكر ما يلي :

- استهداف العجز الأولي غير النفطي في تقييم الأداء المالي، كونه يعزل قرارات الإنفاق عن التقلبات المستمرة لعائدات النفط، وبالتالي ضمان التوافق بين الاستدامة المالية طويلة الأجل مع تحقيق العدالة بين الأجيال؛
- يجب أن يستوعب إطار السياسات المالية الخصائص الاقتصادية للبلد من نمو الهيكل الاقتصادي وحجم الاحتياطات النفطية؛
- استخدام القواعد المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي عبر الاستعانة بالنماذج الاقتصادية المطورة ومنهج الرصيد الهيكلي، وقاعدة التوازن العام العشوائي*؛
- استمرار التقلبات الحادة في أسعار النفط الخام عنصر حاسم في تصميم أطر مالية جديدة لامتصاص التقلب السعري لأجل الحفاظ على مستويات مستقرة من الإنفاق العام؛
- تعزيز كفاءة سياسات الإنفاق العام وتفعيل برامج الإصلاح الضريبي وتعبئة الإيرادات المحلية؛[1]

*في الممارسة العملية، من المرجح أن تكون أهداف البلدان للأجيال القادمة مهمة للغاية،وتركز البحوثالأكاديميةومناقشات السياسة العامةعادة على العدالة بين الأجيال،ولكن ما هو عادل عبر الأجيال لا يمكن تعريفه من الناحية الاقتصادية وحدها،حيث أنه يعكس في نهاية المطاف تفضيلات الجيل الحالي والتحديات الاجتماعية والاقتصادية المختلفةالتي يواجهها، ومهما كانت الظروف، فإن الفكرة (على الرغم منأنها ذاتية) عن مستوى الثروة (الديون) التي تهدف دولة ما إلى تركها للأجيال القادمة من شأنها أنتساعد في ترسيخ استراتيجيتها المالية طويلة الأمد، للاطلاع أكثر أُنظر:صندوق النقد الدولي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، **مرجع سبق ذكره**.

***التوازن العشوائي**: طريقة في الاقتصاد الكلي لتفسير الظواهر الاقتصادية من خلال نماذج اقتصادية قياسية استنادا لنظرية التوازن العام التطبيقية، ومبادئ الاقتصاد الجزئي.

[1]حيدر حسين آل طعمة، **الاستدامة المالية في البلدان النفطية**، متوفر على الموقع:

www.annabaa.org/arabic/economicarticles/12682،تاريخ الاطلاع: 2022/11/15 .

- توخي المرونة في استخدام السياسة المالية العامة لدعم النمو مع العمل على تخفيف المخاطر المصاحبة، وضمان استمرارية الدين في الأجل المتوسط؛
- اغتنام فرصة انخفاض أسعار النفط، حيث يمكن لإصلاح نظام ضريبة المساهمة في خفض المؤثرات الخارجية السلبية نتيجة استهلاك الطاقة، وإتاحة الفرصة لإعادة توازن الأعباء الضريبية؛
- تعزيز الأطر المؤسسية لإدارة السياسة المالية العامة، حيث تسند هذه الأطر إلى أسس قوية في البلدان التي تعاني من ارتفاع مستويات الدين العام، وزيادة في أعباء النفقات.

إن تسريع التعديل المالي وفق الوضع الاقتصادي الراهن للدولة، والحفاظ عليه على المدى البعيد لتوسيع نطاق الإصلاحات المالية، يتطلب إجراءات تقديم التوحيد المالي المطلوب وكيفية تقسيمها بين الإيرادات والنفقاتوهي مقاربة مخصصة خاصة بكل بلد، كما يجب على الدول إعادة تقييم نهجها في الادخارفي الماضي، أين تم استخدام جزء كبير منعائدات النفط في الاستثمار العام الذي خلق ثروة غير مالية، ودعم التنمية الاقتصادية السريعة، لكن التأثير على نمو المواد غير الهيدروكربونية كان قصير الأمد، ومع تطور الاقتصادات بدأت مضاعفات النمو من هذه الاستثمارات في الانخفاض[1].

وعموما، فإن المستقبل يطرح تحديات بالنسبة للرخاء المالي المتأتي من العوائد النفطية، حيث أن الثروة النفطية آيلة للزوال والنفاد*، وهذا ما يؤثر على النمو السريع والمتزايد في الإنفاق العام، وبالتالي فإن خفض الإنفاق سيؤثر على النمو الاقتصادي، ما يعني أن مواجهة مثل هذه الظروف سيكون بالتركيز على تدابير التقشف وعليه سيتحمل الكثير من المواطنين التكاليف[2].

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

يتمحور التنويع حول دراسة إمكانية تقليل اعتماد البلدان الريعية(النفطية) على المواردالوحيد، حيث يتطلب توفر الشروط الأساسية فيقدرة الدولة على الانتقال التدريجي من التركيز على المورد الوحيد إلى التنويع في مصادر التمويل، ولذلك يتطلب دراسة التنويع الاقتصادي الكشف عن درجة الاعتماد على المورد الوحيدانطلاقا من قدرة

[1] صندوق النقد الدولي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، **مرجع سبق ذكره**، ص36.

* هذا ما يطرح مشكل استخدام التدفق الكبير لرأس المال المتأتي من الثروات الباطنية، بدلا من توجيهه لتوليد الدخل ما يؤدي إلى تدهور الاقتصاد عند نفاد رأس المال، وبالتالي زيادة الاقتراض، واستمرار العجز، وهذا ما حدث للإمبراطورية الإسبانية التي كانت تعتمد على كميات الذهب والفضة من مستعمراتها لما يقارب 300 سنة.

[2] ميراز حسن القصاب، **ما بعد النفط: تحديات البقاء في دول الخليج العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2021، ص272.

الدولة على تنويع مصادردخلها حيث أن الإشكالية في الفوائض وكيفيةإدارتها، وتوظيفها.

لا يمكن الاعتماد في تمويل المتطلبات المالية العامة المتنوعة على مورد واحد أو موارد محدودة جدا، وحتى وإن كان ذلك فإنه لا يكون إلا على المدى القصير،وربما على المدى المتوسط مع ما يصاحبه من آثار سلبية متمثلة في الهشاشة الاقتصادية مجملا، وانخفاض القدرة التنافسية في الأسواق العالمية[1]، وبما أن تحقيق الاستدامة المالية في ظل الاقتصاد الذي يعتمد على مصدر وحيد غير ممكن، فقد أصبحت مسألـة التنويع الاقتصادي مهمة، ولعل السؤال الأبرز في هذا الموضوع ما هي درجة التنويع الاقتصادي التي تحقق الاستدامة المالية في الاقتصاد النفطي، وما مدى نجاح الدول النفطية عموما في تنويع هيكل اقتصادها خارج قطاع النفط؟

الفرع الأول: أهمية التنويع الاقتصادي

بصفة عامة، يُقصد بالتنويع الاقتصادي الرغبة في تحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية،وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد،أي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايد من القطاعات تشارك في تكوين الناتج، وهو ما يحدد مخاطر هيمنة السلعة الوحيدة في الاقتصاد، كما يدل على تحويل الهيكل الاقتصادي مع تنويع السلع الأساسية والمواد المصنعة والخدمات الأخرى،بما يسهم في رفع النمو الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي،وتقليص معدلات البطالة والحفاظ على عائدات الصادرات وزيادتها[2]، وتجدر الإشارة إلى تعدد التعاريف والمفاهيم حول موضوع التنويع الاقتصادي* وذلك لتعدد الزوايا التي يُنظر منها لهذا الموضوع.

يمكن استخلاص جملة من الأهداف من المفهوم العام للتنويع الاقتصادي في النقاط التالية[3]:

- **النمو الاقتصادي المستدام**: حيث يعمل التنويع الاقتصادي على تعدد مصادر النمو الاقتصادي ويجعله يتمتع بالمتانة ومقاومة الانهيار؛

---

[1] حامد عبد الحسين الجبوري،**ما هي الأهداف الاقتصادية للتنويع الاقتصادي**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية،متوفر على الموقع:www.fcdrs.com/economical/1028،تاريخ الاطلاع: 2022/11/18.

[2] مريم زغاشو،محمد دهان، **دور سياسة الإنفاق في تفعيل التنويع الاقتصادي –اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا–**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد A، العدد 48، 2017، ص7.

*أشارت الباحثة عاطف لافي مرزوك: أن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، كما أن التنويع يمكن أن يُشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات، كما أن القطاعات البديلة المستهدفة في التنويع تثير مسألة التكاليف، فتنميتها في ظل تخلف أساليب الإنتاج فيها يضع قيدا حقيقيا على النمو الاقتصادي، فريكاردو ومن بعده جيفونز أكداعلى أن التكاليف المتزايدة تضع قيدا على النمول أنها تستنزف الموارد، وهذا ما أكده بارنيت مورس في دراسته لسلوك التكاليف للمواردالاستخراجية عبر التاريخ الصناعي للولايات المتحدة.

[3] حامد عبد الحسين الجبوري، **مرجع سبق ذكره**.

- **الاستدامة المالية**: يؤدي التنويع الاقتصادي إلى البحث عن الإيرادات القابلة لاستمرارية تمويل نشاطات الدولة الآنية والمستقبلية، دون اللجوء إلى الديون المثقلة لكاهل الدولة،وذلك من خلال رفع كفاءة الإنفاق؛
- **تحسين وضمان وتيرة التنمية**: وذلك من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصادر للدخل والنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.

ويكمن الهدف من وراء اتباع سياسة التنويع الاقتصادي للدول أحادية الاقتصاد عموما والـــــدول البترولية على وجهالتحديد في[1]:

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن البترول؛
- توسيع القاعدة الانتاجية ومنه تطوير المنتجات الموجودة كانت سلعية أم خدمية، أو حتى خلق منتجات جديدة، وهوما يساعد على مواجهة معاكسة إيرادات المورد الوحيد من جهة، وما يزيد من سيطرة الانتاج الوطني على الأسواق الداخلية وصولا لتصديرها في مراحل لاحقة من جهة أخرى؛
- تنويع الصادرات والتخلي التدريجي عن تصدير السلع التي تتميز أسعارها بمرونة شديدة؛
- الحفاظ على القدرة التنافسية في الاسواق الدولية؛
- تكوين قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة ومتكاملة قادرة على الاستجابة لجميع التغيرات المحلية والدولية؛
- تحقيق استقرار الموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات، الانتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

إلا أن الهدف الأوسع على المدى الطويل، هو استخدام العوائد المكتسبة عن الإيرادات الريعية عموما في إحداث تنمية اقتصادية ترتكز على التنويع للتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى.

وإذ نحن بصدد دراسة حالة الجزائر، فإن مناقشة موضوع التنويع الاقتصادي سيكون من منطلق تبني تجسيد الخطط التنموية الوطنية التي ترتكز على الحاجة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية، للتقليل من الاعتماد على قطاع النفط، وهذه الاستراتيجية تعتمد على تحديث القطاعات غير النفطية للمساهمة في الرفع من نسبة الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يكون تأثير تقلبات إيرادات النفط في مجموع إيرادات الموازنة العامة.

غيرأن مناقشة العقلية الريعية للبلدان النفطية –على غرار الجزائر–، نجد أنها ذات نزعة تراكمية ومتوارثة بين الأجيال إلى جانب الاعتبارات السياسية التي جعلت للدولة دورا محوريا فيتكريس هذه النزعة، حيث مارست أدوارا

[1] مريمزغاشو، محمد دهان، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

متناقضة، فمن جهة عززت قواها السياسيةوأجهزتها الأمنية والعسكرية، كما تمكنت من اعتماد مركزية اتخاذ القرار، ومن جهة أخرى قادت عملية التنمية إلى تطوير ميدان التعليم مع انكماش القدرة في استيعاب النـــخبالجديدة ضمن القنوات الاقتصادية[1].

الفرع الثاني: التنويع في الصادرات مقابل التنويع في الإنتاج

بحسب الدراسات الحديثة، فإن الأداء الاقتصادي للدول التي تتوفر على الموارد الطبيعية عادة ما تكون أسوء من تلك التي لا تتوفر على هذه الوفرة، حيث أن حالات عدم تحقيق الاستدامة المالية خصوصا، والتنمية الاقتصادية عموما في هذه الدول تعود للتبعية المفرطة لإيرادات هذه الموارد، وهذا ما جعل أغلب هذه الدراسات تعالج إشكالية وجود العلاقة السلبية بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي بصفة عامة، وأما الذي يهمنا في هذا الموضوع هو استدامة مصادر التمويل.

وباطلاعنا على أغلب الدراسات في هذا المجال، فإنه غالبا ما يقاس التنويع الاقتصادي بمكونات الناتـــج المحلي الإجمالي، غير أن التنويع في الإنتاج يُعد مؤشرا مناقضا لاقتصاد يعتمد على الصناعة النفطية لتحقيق معظم عائدات التصدير، وهذا ما لا يعتبره الباحثين تنوعا في الاقتصاد*، ولذلك فإن التحدي القائم لبلد يعتمد على النفط هو كيفية تنويع قاعدة التصدير، وكيفية زيادة قيمة الصادرات غير النفطية، حيث أن تدخل الدولة ضروري للحد من تداعيات السلبية لوفرة المداخيل الموارد والمتمثلة في ارتفاع أسعار الصرف الحقيقي، وتأثيره السلبي على تنافسية الصادرات المحلية بسبب أثر النفقات وتراجع القطاع الصناعي بفعل حركة الموارد، وانخفاض لنمو والاستثمار مع انتشار سلوك البحث عن الريع[2]، وهذا ما يُلزم الإصلاح الاقتصادي والمالي على حد سواء طبقا لما جاء في تقرير البنك الدولي سنة 2009، حيث أن بناء مؤسسات جيدة ضروري لتنويع الصادرات بالإضافة لعوامل إنجاح هذه المؤسسات، مع إصلاحات هيكلية تساعد على خلق بيئة تنظيمية تحفز القطاع الخاص وتشريعات تحفز الاستثمارات المحلية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يحتاج الحكم على درجة التنويع الاقتصادي إلى تحديد دلائل تعطي للمفهوم أبعاده، مما يمكن منخلاله فهم درجة التنويع، حيث من الممكن تأطير ذلك في ثلاث دلالات وهينسبة الأنشطة الاقتصادية من غير النفط في

---

[1] عاطف لافي مرزوق، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، 2013، ص2.

* لتوضيح هذا الموضوع، نضرب مثالا لدولة البحرين وسنغافورة، حيث أن تركيبة الاقتصاد في البلدين متماثلة إلى حد ما، إلا أن الصادرات في البحرين مرتكز على المعادن والنفط، وهو مختلف تماما عن الصادرات المتنوعة في سنغافورة خارج الموارد الطبيعية.

[2] منال منصور، **لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها**، مجلة دراسات، العدد 03، 2015، ص 195.

الناتج المحلي، ومستوى التجارة البينية،ودور رؤوس الأموال القصيرة الأجل في تعبئة المدخرات في السوق المالي[1]، وتجدر الإشارة بالإضافة إلى الدلالات السابقة، أن للحكم الراشد والإطار المؤسسي دور مهم في بناء بيئة ملائمة للتنويع الاقتصادي، وذلك بما يعني القوانين والتشريعات والبيئات المؤسسية الكفيلة بتحسين طريقة إدارة المواردوالأصول، حيث لا تزال الدول العربية متأخرة في مجالالشفافية وحوكمة المؤسسات، ولا زالت بيئة الأعمال في عدد من الدول العربية تعاني من ارتفاع مستويات الفساد، ومن ثم تعتبر الفجوة المؤسسية من أهم العوامل المسببة لتذبذب الأداء التنموي في الدول العربية[2]، ومن أهم العوامل التي حفزت هذه الدول لتبني التنويع الاقتصادي ما يلي[3]:

- ضرورة إيجاد مصادر أخرى لتدفق الدخل، تنمية الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع البنية الهيكلية للصادرات؛
- تأثر حصيلة الصادرات بشكل سلبي بتذبذبات أسعار النفط، مما هدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول المنتجة والمصدرة للنفط؛
- تميز النفط بكونه موردا طبيعيا معرضا للنضوب، مما يوجب حتمية اعتماد مصادر طاقوية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة؛
- تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية؛
- تقليل الاعتماد على العوائد والفوائض الريعية كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

ولذلك يتمثل تنويع الصادت إما في تنويع المنتجات من خلال تصدير عدد متزايد من السلع والخدمات، أو تنويع الأسواق التصديرية من خلال توزيع المنتجات المصدرة على أكبر عدد من الأسواق الخارجية،كما يمكن أن يتم تنويع المنتجات من خلال حصص تصدير المنتجات الموجودة.

الفرع الثالث: أساليب قياس التنويع الاقتصادي وسبل استدامته

تشير أغلب الدراسات الحديثة إلى أن التنويع الاقتصادي لا يزال دون المستوى المطلوب في أغلب الدول على غرار الجزائر، –كما سيأتي بيان ذلك لاحقا– وذلك وفقا لمؤشرات ومناهج القياس الدولية، وهذا ما جعلنا نتطرق للموضوع والإشارة إليه، إلى جانب الدراسات التي تناولته بشكل مستفيض.

[1] عاطف لافي مرزوق، **مرجع سبق ذكره**، ص 5.

[2] هبة عبد المنعم، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

[3] نجاة كورتل، **الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011 –2017**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 52، 2019، ص 7

ولأهمية وحتمية التنويع الاقتصادي، كان لزاما معرفة المؤشرات التي تشير وتقيس مدى تنوع الاقتصاد من عدمه*، فإذا تبين من خلال هذه المؤشرات عند تطبيقها على أي اقتصاد واتضح أنه اقتصاد أحادي فلا بد منالعمل على اتخاذ الخطوات اللازمة والكفيلة بتحقيق التنويع الاقتصادي، وهنا تكمن أهمية دراسة قياس التنويع الاقتصادي، وذلك لاكتساب الآثار التي يتركها على واقع الاقتصاد في الدول، وأما إذا تبين أنه اقتصاد متنوع لابد من الحفاظ على استمرارية واستدامة تنوعه، مع اعادة تطبيق هذه المؤشرات بين مدة وأخرى لمعرفة هل الاقتصاد مازال متنوعا أم تراجع إلى الأحادية.

وعليه، تختلف مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي باختلاف أغراض القياس، من حيث الطريقة والمنهج والنتيجة، ويرجع هذا الاختلاف إلى أن كل مؤشر يتميز بقياسه لخاصية معينة، حيث يعتمد بعض المؤشرات علـــى قياسظاهرة التشتت، ومنها ما يقيس خاصية التركيز، ومنها ما يعتمد على مفهوم التنوع، ومن أهم المؤشرات نذكر[1]:

- ✓ **معامل التركز**Concentration Coefficient: يستند هذا المعامل على حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة أو عدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي بدل تركزها، ومن أفضل مقاييس التركز وأبسطها(معامل جينيGini Coefficien) ، وهناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني حيث تتراوح قيمته بين 0-1؛
- ✓ **معامل هيرفندال–هيرشمان**Herfindahl-Hirschman Index: يعد هذا المؤشر الأكثر شيوعا لقياسالتنويع، ويقيس هذا المؤشر مدى تنويع الصادرات من السلع الرئيسية، أي حصة الصادرات من إجماليالناتج المحلي الإجمالي، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0-1، بحيث كلما اقتربت من الصفر كانت درجة تنوع الصادرات أعلى.
- ✓ **مؤشر entropie**:يُستعمل هذا المؤشر في العديد من المجالات (العلوم، نظرية الاتصال، التجارة والتمويل، الاقتصاد)، ويوضح احصائيا توزيع تفضيلات المستهلك للعلامات التجارية المختلفة.

*يثار عدة تساؤلات حول حقيقة التنويع، بحيث هل يمكن اعتبار انخفاض حصة قطاع مسيطر في الصادرات أو زيادة في عدد المنتجات المصدرة تعني تنويع االقتصاديا حقيقيا، والتي تعني إرادة فعلية من الدول للتحول نحو قطاعات تصديرية متنوعة أو تغير الكميات المصدرة الناجم عن تغير العرض والطلب الخارجي، وبالتالي لا تكفي مؤشرات منفردة لتقييم مستويات التنويع الدقيق في الصادرات، حيث يجب تحليل مؤشرات أخرى والتي تعكس بشكل أكبر مدى تنويع الدول لمنتجاته االتصديرية.

[1]غنام آسية، **مدى قدرة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري آفاق 2030 دراسة تحليلية استشرافية**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2020/2019، ص 19.

✓ **مؤشرOgive**: يستعمل هذا المؤشر لقياس تركيز عائدات التصدير وهو يقيس الانحراف عن التوزيع العادلللعمالة فيجميع القطاعات أي متوسط التوزيع، ولحساب هذا المؤشر نحتاج إلى بيانات المواد المصدرة وعائداتالتصدير السنوية أو الفصلية.*

وعموما، فإن تقييم نجاح سياسة التنويع الاقتصادي يستند على مجموعة من المقاييس التي من خلالها تؤيد المؤشرات السابقة على اعتبار أن البيانات المستخدمة في القياس قد لا تؤدي إلى نتائج دقيقة، والمتمثلة فيما يلي:

✓ دلالة النسب المئوية لمساهمة القطاعات النفطية مقارنة بالقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي؛

✓ علاقة الناتج المحلي الإجمالي بتطورات أسعار النفط؛

✓ نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة، ومحاولة تقليل هذه النسبة مقارنة بالإيرادات غير النفطية؛

✓ نسبة المساهمة لقطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ تطور نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات الذي يفسر درجة التنويع الاقتصادي أكثر.

مع ذلك فقد بينت التجارب الدولية، أن مفهوم التنويع بعيدا عن النفط صعب جدا، يحمل تحديات عديدة، فهناك العديد من العقبات الرئيسية التي تعيقه، بما في ذلك التقلبات الاقتصادية التي سببها الاعتماد على عائدات النفط، وتآكل عائدات النفط ضمن ضعف الإدارة العامة، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بتقلبات إيرادات النفط.

المطلب الثالث: استراتيجية بديلة لتحقيق الاستدامة المالية بما يوافق الشريعة الإسلامية

لقد استوجب على الباحثين في الدول الإسلامية أن يقوموا بالتفكير في حلول إبداعية والاعتماد على قواعد جديدة لعمليات الابتكار المالي، وإيجاد آليات بديلة للمالية التقليدية تحفظ التوازنات الاقتصادية،وتحقق الاستدامة المالية،خاصة وأن أغلب المجتمعات الإسلامية تعاني من كثرة الفساد وهدر للمال العام،وهذا ما حفزناللتطرق لهذا المبحث،لتوضيح الكفاءة الخاصة بالنظام المالي الإسلامي، وطريقة عمله وبعض الأدوات والصيغ الخاصة به، ومدى قدرة هذا النظام في تعزيز الاستدامة المالية لتكون بديلا لأدوات السياسة المالية التقليدية، مع العلم اليقين أن الوجود الأصلي للمعاملات المالية بصفة عامة في الشريعة الإسلامية،كان قبل تبنيها من طرف الهيئات والمنظمات بمختلف أشكالها، ولذلك فإن الاستدامة المالية من المنظور الإسلامي تتجسد في استبدال وسائل الدين التقليدية المبنية على الفائدة، بتطبيق ابتكارات مالية إسلامية.

* نشير هنا إلى أن حساب مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي بواسطة علاقات رياضية، بحيث لم نتطرق لهذه العلاقات على اعتبار التطرق للمفاهيم العامة، مع تطبيق مؤشر على الاقتصاد الجزائري لاحقا.

الفرع الأول: مكانة السياسة المالية في الفكر الإسلامي

تُعد الدولة الإسلامية أول من استخدم الموازنة العامة بعنصريها الإيرادات والنفقات كوسيلة اقتصادية فعالة تؤدي إلى زيادة الإنتاج ونمو الاقتصاد نموا متوازنا طبقا للحاجات العامة وبعيدا عن التضخم وآثاره الضارة[1]، لذلك كان للسياسة المالية مكانة عظيمة في الفكر الإسلامي، حيث تعتبر السياسة الماليةفي الاقتصاد الاسلامي دراسة تحليلية للنشاط المالي لما تتضمنه من تكييف كمي لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة، وتكييف نوعين لأوجه الإنفاق العـــام ومصادره، وقد ضعت الشريعة الإسلامية قواعد ماليـــة ساهمت في تحقيـــق الأهداف الاقتصاديـــة، والسياسة المالية*، في ظل الاقتصاد الإسلامي لم تأخذ بمبدأ الحياد المالي، بل أن الدولة بتحصيلها للإيرادات لتغطية نفقاتها المختلفة المأخوذة من الطبقات القادرة، ليُعادت وزيعها على الطبقات المحتاجة.

يتحدد تحقيق الاستقرار في الحاضر وضمان الاستدامة المالية للأجيال في المستقبل** بنطاق النشاط المالي المتمثل في الإنفاق العام جراء الحصول على إيرادات عامة،ومن خلال ذلك يمكن تحديد هذه الأهمية من خلال الحياة الاقتصادية خاصة،حيث قرر الإسلام حرية الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي، وقُيدت هذه الحرية حسب المفهوم الإسلامي ب[2]:

أولا: أن يكون النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الأفراد مشروعا، وهذا هو سبب تحريم الربا؛

ثانيا: أن يكون هذا النشاط متفقا مع الصالح العام، فلا تُقدم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

ومع ذلك فقد خول الإسلام التدخل في مراقبة النشاط الاقتصادي وتنظيمه،كما أقر للدولة التدخل عن طريق الملكية العامة والحق في نزع الملكية الخاصة أو تأمينها للمنفعة العامة، وقد جاءت في هذا الصدد دلائل من القرآن والسنة، ولتحقيق ما سبق، فقد جعل الإسلام مجموعة من القواعد والمبادئ –كما ذكرنا– والتي تحكـــم

---

[1] عوف محمد الكفراوي،**السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي،دراسة تحليلية مقارنة**،مركز الإسكندرية للكتاب، طبعة2، 2006، ص 182.

* لأن السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي تُعد فرعا من فروع السياسة الشرعية، وهي جميع القرارات ذات الصبغة المالية التي يتخذها ولي الأمر أو من ينوب عنه،سواء كان اجتهادا منه لتطبيق نص شرعي أو اجتهادا منه لتحقيق مقاصد الشريعة بصفةعامة، فقد كان للإسلام سياسة مالية متميزة في ظل اقتصاد له سماته الخاصة، للاطلاع أُنظر: عوف محمد الكفراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 181.

** يتجلى الانصاف بين الأجيال في الإسلام من خلال مقصد التضامن بعد حد الكفاية، وهذا ما أقره الخليفة عم بن الخطاب رضي الله عنه باستشارة الصحابة في ضرورة حماية الثغور ورعاية مصالح الأجيال القادمة في تدبير أوضاع المال العام، وهذا في عهد الفتوحات الإسلامية حيث زادت إيرادات بيت المال في عهده.

[2] زهير حمبلي، **دور السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر 2000/2016–** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ،2019/2018، ص39.

السياسة المالية بما فيها السياسة الانفاقية، يمكن اختصارها فيما يلي[1]:

أولا: أخذ الدولة المال العام بالحق (مبدأ العدالة)

يقوم هذا المبدأ على مراعاة العدل في تحديد الوعاء الضريبي والتناسب مع القدرة التكليفية،فلا يُظلم الممول بأخذ أكثر من حق الدولة،ولا تعطي الممول على حساب بيت المال،وأن تراعي الدولة الوقت المناسب للجباية كأن يُحصَل الخراج في وقت الحصاد لقوله الله تعالى: ﴿واتوا حقه يوم حصاده﴾[2].

ثانيا:ترشيد النفقات

وهو أن تعمل الدولة على إعطاء المال في الحق،ولا يخرج إلا بحقه،وتزيد الدولة في النفقات وتسد أماكن العجز،وقد أشار بن خلدون في هذا الجانب بضغط النفقات وعدم تدرجها في عوائد الترف وفي العطاء وكثرة الأرزاق، حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة الضرائب لتغطية هذا الإنفاق، وأنلا تزيد الدولة عن إنفاقها الجاري زيادة غير مخططة حتى في أوقات الرواج، والذي يسبب التضخم ولا يمكن للدولة بعد ذلك من خفض الإنفاق لاعتبارات اجتماعية وسياسية.

ثالثا: الفقه الإسلامي ومبدأ استقلالية المال العام

مقتضى هذه القاعدة أن المال العام يتطرق إليه الباطل نتيجة الرغبة فيه، على عكس المال الخاص الذي ليست عليه رقابة مباشرة، وهذا نظرا لقدسيته، ولأن المال العام يُتداول مما قد يفتح المجال لينفذ الباطل إليه، ولهذا تمنع الدولة المال العام من الباطل، والتصرف فيه بالوجه المشروع.

رابعا: فلسفة المالية الإسلامية

إن إحاطة المال العام بكل احتياطات المحافظة من قبل الشريعة الإسلامية نابع من أنه مال الله، وأن الإنسان مستخلف فيه،يجب يكون الإنفاق من غير إسراف ولا تقتير، والعمل على أن يصل لكل ذي حق حقه.

وعموما للسياسة المالية في الاقتصاد الإسلام يصلاحية تامة فيتوزيع الثروات والدخول، وذلك بوضع قواعد تهدف إلى منع تركيز الأموال في جانب وحرمان جانب آخر من أفراد المجتمع، ومنع التعامل بالربا، ومنع حصر الثروة والأموال في طبقة معينة، ومنع الاحتكار والتدخل عند الضرورة صونا للمصلحة العامة.

الفرع الثاني: المنظور الإسلامي في تحقيق الاستدامة المالية

لقد كان للتطورات الاقتصادية التي عرفتها الدول العربية على غرار الجزائر بعد تراجع أسعار النفط سنة

[1] زهير حمبلي، **المرجع نفسه**، ص 42.

[2] سورة الأنعام الآية 141.

2015 الأثر البالغ على الوضع المالي، ولذلك تبنت أغلب الدول برامج الإصلاح المالي التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المالية إلى مستويات قابلة للاستدامة على المستويين المتوسط والطويل.

إن ضرورة اللجوء لمنتجات تمويل غير تقليدية متوافقة مع أحكام الشريعة من أجل المساهمة في تمويل مختلف المشاريع العمومية خارج الميزانية، من شأنها أن تجنبها الآثار السلبية للعجز المتراكم وما يترتب عنه من أعباء الدين العام، حيث أن الهدف الرئيسي للتمويل الإسلامي هو إيجاد بدائل شرعية للتمويل التقليدي القائم على الفائدة، وبالتالي فإنه يُعد أسلوبا مثاليا في تعزيز الاستدامة المالية، لأنه يركز على الفرد من منظور مصلحة المجتمع، ويحقق النفع حاضرا ومستقبلا، وهذا ما يعزز مبدأ الإنصاف بين الأجيال.

أولا: كفاءة المنتجات المالية الاسلامية في تحقيق الاستدامة المالية

كفاءة المنتجات المالية الإسلامية وتميزها تجعلها تختلف عن المنهج التقليدي من خلال كفاءة النظام المالي الإسلامي،وأهم المزايا التي توفرها هذه المنتجات تتمثل في النقاط التالية[1]:

- استمرار امتلاك مال الممول لمالكه في التمويل الإسلامي، بينما تتحول ملكية المال المقرض إلى المقترض في التمويل الربوي؛
- لابد في التمويل الإسلامي من أن يكون للعمل تأثير في إنماء المال الممول؛
- ارتباط أسباب التمويل بين أطراف العملية الاستثمارية بانتقال ملكيات وتدفق تيار من السلع والخدمات،وهذا الأسلوب يقلل من الطرق الربوية التي تحول الاقتصاد إلى اقتصاد وهمي،حيث تمثل الفائدة الربوية في جوهرها دين في الذمة دون مقابل حقيقي، ولذا فاستبداله بعقود تمويل تراعي أحكام الشريعة يحقق هدفين[2]:

- تحجيم المديونية ومنع نموها دون ضوابط،
- توجيه التمويل لتوليد القيمة المضافة وتعزيز النمو الاقتصادي، وهذا ما يسمح بتحقيق عائد للتمويل.

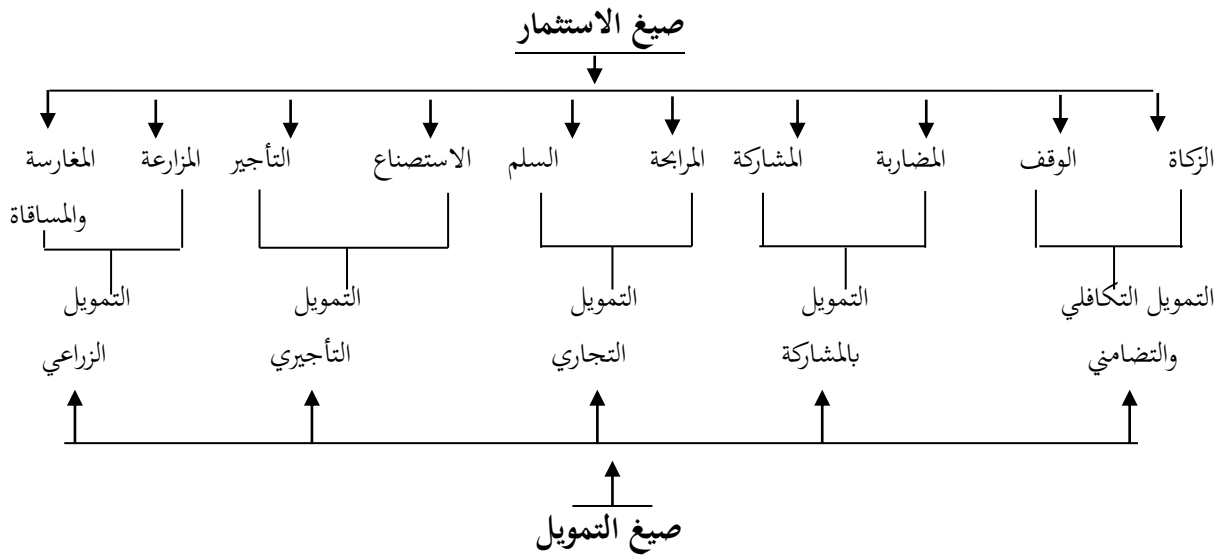
تتبين الكفاءة المالية للمنتجات المالية الإسلامية في تحقيق استدامة مالية من خلال حركة اقتصادية حقيقية، تُنتج عوائدامن خلال المشاركة في الاقتصاد الحقيقي، ومن خلال دراسة قام بها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بتكليف فريق علمي متخصص،تمكن من استخراج 1354 منتجا ماليا

[1]منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي –تحليل فقهي واقتصادي– البنك الإسلامي للتنمية**،طبعة 3، بدون ذكر البلد، 2004، ص52.

[2]فتحي خن، استراتيجيات **إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية– دراسة حالة الجزائر،العربية السعودية والنرويج**،مرجع سبق ذكره، 227.

من 14 مرجعا فقهيا أصيلا من المذاهب الأربعة، وهذا التعدد في صيغ الاستثمار وتنوع الأساليب التمويلية يسمح بتغطية الاحتياجات التمويلية الذي من شأنه جعل المجال متاح للاختيار بين مختلف بدائل التمويل، والمخطط الموالي يوضح صيغ الاستثمار وأساليب التمويل الإسلامي:

الشكل رقم 08: صيغ الاستثمار وأساليب التمويل



المصدر: صالح صالحي،عبد الحليم غربي،كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية،الملتقى العلمي الدولي: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،21/20 أكتوبر،سطيف، ص 8.

ثانيا: الاستدامة المالية في إدارة المال العام

إن يد ولي الأمر من منظور الإسلام غير مطلقة في المال العام،فهو فيه بمنزلة الأجير حيث لا يجب أن يدير إدارة الدين بما يحقق المصالح الضيقة لولاة الأمور،بل يُعد أحد أفراد المجتمع له ما لهم وعليه ما عليهم، ويجب عليه أن يتصرف في المال العام بما يتناسب والمصلحة العامة للأجيال الحالية مع ضمان استدامة المال العام للانتفاع منه من قبل الأجيال القادمة،في إطار ضوابط تحد عملية إدارة المال العام،وفي حسن تدبير عمر بن الخطاب رضي الله عنه بخصوص أرض السواد خير دليل على ذلك إذ قال في ذلك :"إذا وزعت هذه الأرض،فماذا يبقى لمن يجيء بعدكم؟" وهذه إشارة منه إلى حق الأجيال القادمة من الأمة في الانتفاع من ثروات الأمة[1].

وتتجلى مبادئ الحوكمة الراشدة في إدارة المال العام من المنظور الإسلامي في النقاط التالية[2]:

[1] فتحي خن، **البعد الإسلامي لحوكمة إدارة المال العام بما يضمن الاستدامة المالية وتحقيق المصلحة العامة للأجيال المتعاقبة**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 51، 2016، ص 75.

[2] المرجع نفسه، ص 78.

1- **حفظ المال ومنع الفساد عنه:** وأصل ذلك في قوله تعالى:﴿يأيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾[1]،ويكون حفظه بضبط أساليب إدارته؛

2- **ضمان سيرورة وظائف الدولة واستدامة وجودها:** حيث يقول الإمام أبو الحسن علي الماوردي في كتابه "تسهيل النظر وتعجيل الظفر": (إن سياسة الملك بعد تأسيسه واستقراره تشتمل على أربعة قواعد وهي عمارة البلدان وحراسة الرعية وتدبير الجند وتقدير الأموال...وأما القاعدة الرابعة فلأنها مورد يستقيم بها الملك بوفورها ويختل بقصورها ...)، أي أن المال هو الدعامة الأساسية التي تقوم عليها الدولة فاستدامته يديم وجود الدولة؛

3- **ترشيد إدارة المال العام:** وذلك لقوله تعالى: ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكانوا بين ذلك قواما﴾[2]، فالاعتدال والترشيد في صرف المال أمر مطلوب؛

4- **الرقابة على إدارة المال:** بحيث يُعتبر من أهم المبادئ التي تساعد على الحفاظ على إدارة المال العام (إيرادا وإنفاقا) ومنع الفساد عنه،وتوجيهه نحو تحقيق المصلحة العامة للأجيال القادمة؛

5- **المسؤولية والمحاسبة:** ونجد ذلك في قوله تعالى: ﴿كل امرئ بما كسب رهين﴾[3]، وهذا لإتاحة الشورى وإسداء التوجيهات حول كيفية تحسين إدارة الأموال العامة.

الفرع الثالث: الصكوك السيادية كأحد الخيارات لتحقيق الاستدامة المالية

لقد أشرنا إلى أن الأدوات المالية الثابتة الاقتراض بفوائد ربوية لا يمكن استخدامها،بحيث تؤدي إل تفاقم الدين العام ويؤثر على الاستدامة،وبالتالي فقد اجتهد الفقهاء عن طريق الهندسة المالية إلى إبراز الصكوك السيادية كبدائل، أو ما يسمى بالتوريق الإسلامي تصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامها من الإسلام، وعليه فالصكوك تعمل على نحو يضمن وجود أصل أساسي ،وعدم ضمان استرداد المبلغ الأصلي، وربط عائد المستثمر بأداء الأصول الأساسية ويمكن أن تكون وسيلة ملائمة لتمويل البنى التحتية، كما أنها تؤدي إلى انعكاسات مهمة على الاستقرار المالي[4]،وهي تمثل وثائق متساوية في ملكية أو نشاط استثماري ،وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وفق باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أُصدرت من أجله.

[1] سورة النساء الآية 29.

[2] سورة الفرقان الآية 86.

[3] سورة الطور الآية 12.

[4] صندوق النقد الدولي والتمويل الإسلامي، **التمويل الإسلامي ودور صندوق النقد الدولي**، متوفر على الموقع: https://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm، تاريخ الاطلاع: 2022/12/6.

وعليه فمساهمة الصكوك السيادية في تحقيق الاستدامة المالية يتجلى من خلال ما يلي[1]:

أولا:مساهمة الصكوك السيادية في حل مشكل تفاقم الدين

يمكن استبدال السندات والقروض الربوية إلى صكوك بملكية خدمات عامة تقدمها الدولة،حيث يتم مبادلة القروض الربوية للمواطنين من الدولة بما يقابل قيمتها من صكوك خدمات تقدمها الدولة مستقبلا،كما يمكن استبدال هذه الديون بصكوك استصناع سلع تنتجها الدولة بحيث يحصل حملة هذه الصكوك على سلع بقيمة ما قدموه من قروض سابقا،وعليه تشكل بديلا عن التمويل الربوي وما يقابله من زيادة عبء الدين؛

ثانيا: مساهمة الصكوك السيادية في تمويل الإنفاق العام من خلال تغطية الاحتياجات في الموازنة العامة

تتميز الصكوك بقدرتها على تجميع وتعبئة المدخرات من مختلف الفئات وذلك لتنوع آجالها ما بين قصير، متوسط وطويل الأجل، وتنوع فئاتها من حيث قيمتها المالية، وتنوع أغراضها، وكذا تنوعها من حيث طريقة الحصول على العائد ومن حيث سيولتها المستمدة من إمكانية تداولها في السوق الثانوية من عدمه، إضافة إلى تلك المميزات تتمتع الصكوك الإسلامية بعدم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة خاصة في حالة عدم ربط عوائدها بمعدل الفائدة.

ويمكن تمويل العجز في الموازنة عن طريق إصدار الصكوك السيادية بمشاركة الأفراد لسد الاحتياجات التمويلية من جهة،ويمكن أن تُمَوَل نفقات الدولة التنموية في بناء البنية الأساسية أو المشاريع التنموية بحيث يمكن تسعير خدماتها، فيجب أن ينجزها القطاع العام بمشاركة القطاع الخاص بأسلوب المشاركة، وفي هذا الصدد تُعتبر صكوك الإجارة الأكثر كفاءة في تعبئة الموارد المالية الضخمة التي تحتاجها مشاريع البنى التحتية نظرا لجاذبيتها لدى أصحاب رؤوس الأموال من أفراد ومؤسسات؛

ثالثا: مساهمة الصكوك السيادية في تمويل المشاريع العمومية

إن التركيز على المصادر الداخلية لتوفير الموارد المالية وربطها باستخدامات تنموية حقيقية يعتبر الخيار الأمثل خاصة بالنسبة للدول النامية، ولذلك تُعد الصكوك الإسلامية من بين الوسائل الفعالة، لأنها قادرة على تحقيق الغرضين معا وهما تعبئة الموارد وضمان توجيهها إلى مجالات استثمارية حقيقية، حيث أن اللجوء في تمويل المشاريع العمومية إلى الاستدانة وما ينتج عنها من مدفوعات الدين المرتفعة، قد يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات العامة، وبالتالي فإن اللجوء إلى الصكوك السيادية يعتبر الأداة الهامة، يمكن استغلالها من تمويل المشاريع التنموية الضخمة

[1] فتحي خن، **استراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية– دراسة حالــة الجزائر،العربية السعودية والنرويج**، مرجع سبق ذكره، ص 238.

والمتطلبة لرؤوس أموال كبيرة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بقيام المستثمرين بتمويل الأصول ثم يمتلكونها، مما يؤدي إلى عملية توريق تنتهي فيما بعد بتحويل هذه الأصول إلى الحكومة عند حلول الأجل، وهي بذلك تحقق فوائد لكل من المصدر والمستثمر.

رابعا: مساهمة الصكوك السيادية في التوزيع العادل للثروة

إن صكوك الاستثمار الإسلامي تُعد وسيلة لتحقيق عدالة توزيع الثروة،إذ تمكن جميع المستثمرين من الانتفاع بالربح الحقيقي الناتج عن المشروع بنسبة عادلة، وبهذا تنتشر الثروة على نطاق واسع بين مختلف أفراد المجتمع، وهذا ما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية ويمثل أحد أهداف الاستدامة المالية.

وعموما، تجدر الإشارة إلى أن من الخصائص الفكرية للمالية الإسلامية التي تساهم في تحقيق الاستدامة المالية ما يتعلق بترشيد الإنفاق العام، حيث أن أغلب الباحثين والاقتصاديين يوصون باتباع السياسة المالية المتوازنة الداعية لضبط الإنفاق وترشيده من خلال اجتناب الإسراف والهدر للتقليل من العجز الميزاني وتراكمه، والعمل على تخصيص الإيرادات* وتوجيهها للهدف المسطر لها، ولذلك نرى أن موارد الزكاة مثلا توجه مباشرة لمستحقيها كما جاءت به الشريعة الإسلامية، بما يحقق حد الكفاية خارج موازنة الدولة، كما أنالترشيد في الانفاق هو تخصيص جزء من الأموال للأغراض الإنتاجية والاستثمارية بما يؤدي لاستدامته.

*من الصعب القول بعدم تخصيص الإيرادات العامة في ظل الاقتصاد الإسلامي، لأنهناك من الإيرادات العامة قد تم تخصيصها بنص شرعي موجهة لفئة معينة، منها ما يتكرر بصفة دوريةكالزكاة، ومنها إيرادات غير دورية لعدم تكرارها بانتظام مثل خمس الغنائم، والهدف من تخصيص هذه الإيرادات توفير حد الكفاية، والقضاء على الفروق الاجتماعية، أما باقي الإيرادات العامة غيرالمخصصة بنص شرعي فتوجه إلى إنجاز المصالح العامة.

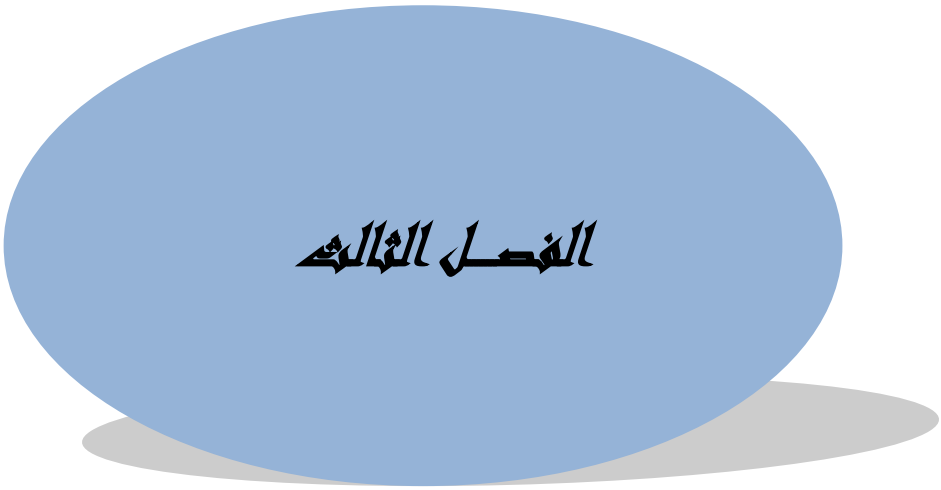
خلاصة الفصل:

ظهرت العديد من المقاربات في تحليل وقياس الاستدامة المالية التي تعتمد أغلبها على العجز الموازني والدين العام،إضافة إلى النفقات والإيرادات، ولذلك أصبح الإطار التحليلي للاستدامة المالية عنصرا هامالمعرفة الوضعية المالية للحكومات، للتعرف على توجهات المالية العامة وأدائها المالي لتجنب المخاطر المحتملة.

وعلى هذا الأساس تؤدي السياسة الماليةدورا هاما من خلال الموازنة العامة في النشاط الاقتصادي باعتبارها إحدى عناصرها، حيث أنها تعبر عن الواجهة الناجحة للسياسة الاقتصادية من خلال تحقيق النفقات العامة للأهداف المسطرة وتعبئة الموارد اللازمة لتغطيتها مع ضمان استدامتها، وخاصة إذا كانت الإيرادات النفطية أهم مصادر التمويل، وهذا يشكل تحديا كبيرا أمام صعوبة التخلي عن هذا المصدر المرتبط أساسا بالتقلبات والأزمات العالمية، إلا أن نظام الموازنة قد تطور بشكل تلقائي إلى حد ما دون الرجوع إلى الطرائق المدروسة والنظريات المتعلقة بذلك، حيث تأثرت بالأنظمة السياسية والنظريات الاقتصادية وسلوك الإدارة، الأمر الذي أدى إلى الانتقادات الموجهة لها من خلال انتهاج أسلوب الموازنة التقليدية والذي ترتب عنه استنزاف الموارد الحكومية وتفاقم عجز الموازنة واللجوء إلى الاستدانة دون تحقيق الأهداف المنتظرة وخاصة تحقيق الاستدامة المالية.

ولضمان تحقيق الاستدامة المالية لابد من توجه واضعي السياسةالمالية على الخصوص والاقتصادية عموما إلى إعادة بناء الهيكل الاقتصادي ومواجهة مرحلة اقتصاد بلا نفط عن طريق وضع استراتيجيةالتنويع الاقتصادي، ومواصلة الإصلاحات المنتهجة في أغلب الدول الريعية وتفعيلها.

غير أنه في هذا السياق، يستوجب على الباحثين الاعتماد على أساليب التمويلالإسلامية التي تطرحها الهندسة المالية الإسلامية، مثل إصدار الصكوك السيادية في إطار تمويل المشاريع الاستثمارية والمخططات التنموية وتغطية النفقات العمومية، والتيتشكل حلا أكثر كفاءة لإشكالية تحقيق الاستدامة المالية، وذلك بالنظر لعدة تجاربعالمية ناجحة سعت في هذا المجال.



عصرنة الميزانية العامة في ظل تحديات الاستدامة المالية

تمهيد

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على قطاع النفط وعوائده في تمويل الاقتصاد والتنمية الاقتصادية، كما أصبحت عوائده تمثل الأساس الذي يتم بناءً على قيمته رسم السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، التي تعد الموازنة العامة من أهم مكوناتها.

وكغيرها من الدول، تحتاج الجزائر في وضع ميزانيتها إلى الجباية في تمويلها وأهمها الجباية البترولية، التي تتأثر بالتقلبات في أسعار النفط، والجباية العادية المتكونة أساسا من الضرائب العائدة إلى الموازنة، والتي تمتاز بالاستقرار في الحصيلة مما يضمن للدولة من تغطية النفقات والأعباء ذات المنفعة العامة.

وباعتبار أن الجزائر من الدول الأقل تنويعا في اقتصادها، ونتيجة للتقلبات في أسعار النفط التي كان لها أثارا سلبية على العوائد النفطية وبالتالي على الموازنة العامة للدولة، مما أبرز تحديات وصدمات متكررة على الاستدامة المالية،حيث يعد قطاع المحروقات عصب الاقتصاد الوطني الذي تمثل صادراته نسبة كبيرة من الصادرات الإجمالية، بالإضافة إلى مساهمته بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام، ومنذ إنشاء صندوق ضبط الموارد بدأت تتوزع هذه العائدات بين الجباية البترولية المدرجة في الموازنة لمسايرة النفقات العامة، والصندوق لتمويل العجز بدل توجيهها للاستثمار المدر للعوائد، إلا أن تزايد الإنفاق في السنوات الأخيرة لمواجهة الأزمات استوجب ضرورة وجود إرادة قوية ووضع استراتيجية فعالة وفق مبادئ الاستدامة المالية، للمحافظة على الالتزامات المالية، ما يطرح تساؤلا حول أهمية تطبيق مشروع عصرنة الموازنة العامة في تحقيق الاستدامة المالية لمواجهة تقلبات العوائد النفطية.

إن القدرة على استدامة مصادر التمويل عموما يرتبط بمدى انتعاش أسعار النفط في الأسواق الدولية، وبمدى نجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد في تنويع مصادر الدخل الوطني، وإحلال الجباية العاديةمحل الجباية البترولية، وكذا قدرة الحكومة على ترشيد السياسة الإنفاقية للدولة، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الفصل الثالث من خلال تحليل وتقييم الاستدامة المالية للموازنة العامة للدولة، والتحديات التي تواجهها في ظل الأزمات المالية والنفطية المتوالية، ومدى قدرة الجزائر على استدامة مصادر التمويل، وتحليل مشروع عصرنة الموازنة العامة الذي أقرته الحكومة بداية من سنة 2023، من خلال تفعيل القانون العضوي 15/18، المجسد لتسيير الموازنة العامة بمنطق النتائج، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل السياسة الماليةفي الجزائر على ضوء الخصائص النفطية

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لاختبار وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر

المبحث الثالث: عصرنة نطام الميزانية العامة لتحقيق الاستدامة المالية

المبحث الأول: السياسة الماليةفي الجزائر على ضوء الخصائص النفطية

أثيرت في الفكر الاقتصادي العديد من النظريات التي تؤكد على تأثير الإنفاق العام وتحديدا الإنفاق الاستثماري على الإنتاج،حيث يؤكد الكثير من المفكرين بشأن مسؤولية الدولة في تحديدها لمستوى إنفاق أمثل يحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي، ولعل ذلك يتفق مع ضرورة وجود ضوابط للإنفاق العام[1].

وبالنظر للسياسة المالية في الجزائر، فإن تبني الحكومة لخيار السياسة المالية التوسعية خلال السنوات الأخيرة لا يخضع لنظريات ودراسات اقتصادية – حسب رأي الباحث* – بقدر ما يتماشى وأسعار البترول في جانب الإيرادات، ولا الأخذ بعين الاعتبار بضوابط الإنفاق العام الأمر، الذي دفع إلى خيارات السياسة المالية التوسعية والعكس صحيح، وهذا ما أدى لارتباط إدارة السياسة المالية بالصدمات الخارجية.

المطلب الأول: آلية تمويل الإنفاق العام في الجزائر في ظل الاقتصاد النفطي

ارتبطت المسيرة التنموية للاقتصاد الجزائري في كل مراحلها بامتلاكها للثروة البترولية وما يصاحبها من تحصيل لإيرادات كبيرة،حيث جعلت هذه الثروة الجزائر تطبق مجموعة من البرامج التنموية، التي تهدف في مجملها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة،ولكن التساؤل المطروح هو: هل وضعت الحكومة الجزائرية تدابير وإجراءات تحقق الكفاءة الاستخدامية لهذه الثروة، ونهجت في ذلك سبيل تحقيق الاستغلال المستدام لها،أم هناك استراتيجيات أخرى لتحقيق الأهداف من خلال خطط لا تعتمد على العائدات النفطية؟

الفرع الأول: التمييز بين الموقف المالي النفطي وغير النفطي

إن المتتبع للسياسة المالية في الجزائر من خلال إدارة العوائد النفطية، يتساءل عن الاستراتيجية المتبعة من طرف السلطات المالية في الجزائر في إدارة الإيرادات العامة، وإلى أي مدى يمكن استدامة الانتفاع بها وتنوع مصادرها، وهذا ما يستوجب التفرقة بين الإيرادات ذات الصلة بالنفط، والمصادر التقليدية للإيرادات، حيث عرفت الجزائر منذ الاستقلال سياسات تنموية عديدة ومختلفة، مستعملة الموارد والإمكانات المعتبرة التي تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات، والذي يمثل الجزء الأكبر من مكونات الناتج الداخلي الخام، ونسبة جد هامة من الإيرادات العامة في ظل تقلص القطاع خارج المحروقات، وهذا ما جعل مصدر التمويل الأساسي للميزانية العامة للدولة هو الجباية البترولية، وعليه فإن الإشكالية المطروحة الآن هي الطاقة التمويلية المرتبطة أساسا

[1] ليلى حليمي، حكيمة حليمي، **تقييم السياسة المالية والنقدية في الجزائر قبل وبعد أزمة البترول خلال الفترة (2001/2017)**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 04، 2018، ص 32.

*حيث أن السياسة المالية للدولة سايرت الدورات الاقتصادية المرتبطة بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار النفط، ففي ظل تراجع عائدات النفط قد فشلت البرامج المتعاقبة في تنويع الموارد المالية، الأمر الذي أدى لارتباط إدارة السياسة المالية بالصدمات الخارجية، كما سيأتي بيانه لاحقا.

بالإيرادات البترولية حيث لا يمكن زيادة الحصيلة الضريبية دون تجنب التأثيرات السلبية، أو الاعتماد على ضرائب الإنفاق وما تتضمنه من تزايد الأعباء على الطبقات الفقيرة بما يتعارض وعدالة توزيع الدخول، مما يجعل عجز الموازنة يكون حتميا،ولا يمكن معالجته من خلال تخفيض الإنفاق العام إلا إذا كان تزايد الإنفاق راجع لعوامل يمكن تجنبها*.

ولذلك، منذ بداية سنة 2000، ومع تميز تلك الفترة بضعف نسبي في الاستثمار الإنتاجي خارج المحروقات، شكل الارتفاع المعتبر في النفقات العمومية، حيث برز الإنفاق العمومي كقناة مهمة في تخصيص الزيادة القوية في الموارد من خلال قطاع المحروقات، وسمح ارتفاع إيرادات الموازنة خلال 2000-2010 بإرساء هذا التخصيص المتزايد للموارد المخصصة سواء للاستثمار العمومي أو لنفقات التسيير، مع انتهاج استراتيجية قابلة للاستمرار على المدى المتوسط للمالية العامة،والذي يدل على هذا النهج هو تشكيل مخزونات من مدخرات مالية للخزينة العمومية في صندوق ضبط الإيرادات،لذلك كانت سنة 2000 نقطة تغير في مسار الاقتصاد الوطني بعد الانتعاش الذي عرفه سعر البترول واستمر لسنوات، فكانت عوائده مساهمة بصورة أساسية في تمويل مخططات التنمية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، وهذا لتتمكن من[1]:

- تخفيض الدين العام الداخلي والخارجي؛
- تحسين مركز المالية العامة؛
- ضمان الاستدامة المالية لميزانية الدولة مستقبلا.

تعتمد الجزائر على مصدر وحيد للمداخيل والمتمثل في الجباية البترولية، حيث أعادها من جديد لمواجهة الانعكاسات السلبية لانهيار أسعار البترول مجددا منذ 2015، فأُلغيت السياسة التوسعية المتبناة منذ 2001 بسياسة انكماشية تقشفية لإنقاذ الاقتصاد الوطني من تداعيات الأزمة البترولية، بتوافق الكثير من المفكرين بشأن مسؤولية الدولة في تحديدها لمستوى إنفاق أمثل الذي يساهم في معدلات النمو الاقتصادي، ولعل ذلك يتفق مع ضرورة وجود ضوابط للإنفاق العام، إلا أن هذه الضوابط لم تؤخذ بعين الاعتبار في الجزائر، فقد تبنّت هذه الأخيرة سياسة توسعية خاصة طول الفترة 2000-2014، ولتوضيح هذا المسار قمنا بتقسيم مدة الدراسة إلى:

*إن المفهوم الضيق لترشيد الإنفاق العام وارتباطه بعدد من العوامل في الدول النامية، من شأنه أن يجعل تزايده مرتبطا بعوامل يصعب تجنبها كسياسات التوظيف والأجور في الحكومة والقطاع العام، بالإضافة إلى تدهور قيمة العملة الوطنية في الدول النامية.

للاطلاع أُنظر: زهير حمبلي، **دور السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر 2000/2016**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019/2018.

[1]عبدالوه ابدادان، عبدالجليل شليق، **ملامح السياسة المالية في ظل وجود العجز الموازني باعتباره أحد الاختلالات في منظومة التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر–**، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 16، العدد 01، 2019، 109.

أولا: تقييم وضعية الميزانية العامة قبل الأزمة البترولية في الجزائر: تتميز هذا المرحلة بما يلي:

- الإنفاق وتوجهاته من خلال البرامج الثلاث للفترة 2001-2014، والتي تميزت بارتفاع قيمة الموارد المخصصة للقطاع الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية وتحسين الظروف المعيشية، بالإضافة لعمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية، وتحسين التنمية البشرية والبنى التحتية الأساسية والخدمات العامة؛
- فاتورة الواردات التي أثقلت كاهل الخزينة العمومية، والتي تعد إحدى الأسباب الرئيسية لتضخم النفقات العمومية، وبالتالي فإن الحل مرتبط بالقضاء على دوافع الاستيراد بتوفير المناخ الملائم لذلك؛
- تزايد حجم الإنفاق بسبب مخصصات الدعم، وخاصة دعم الأسعار في أهداف معلنة لدعم الفقراء وضعيفي الدخل، إلا أن الواقع يكشف أن أغلب المستفيدين ليسوا من هذه الفئات،
- اعتماد سياسة إنفاقية بمبالغ مالية هائلة دون الأخذ بعين الاعتبار لبعض المتغيرات على غرار التضخم، ما يدفع لتأخير الكثير من المشاريع التي تلتهم المخصصات المالية في البرنامجين الأول والثاني[1]؛
- أبرز ما يميز هذه الفترة مساهمة قطاع المحروقات بنسبة فاقت 50 % من إيرادات الميزانية من خلال العوائد النفطية، وهذا ما يبرز العلاقة الطردية بين أسعار النفط والميزانية العامة.

ويلخص الجدول الموالي ما سبق:

الجدول رقم03: هيكل الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2014 (الوحدة مليار دينار)

السنوات / البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النفقات العامة	1178.1	1321	1520.6	1690.1	1891.8	2052	2453	3108.5
الإيرادات العامة*	1578.1	1505.5	1603.2	1966.6	2229.7	3082.6	3639.8	3688.5
الجباية البترولية	1213.2	1001.4	1007.9	1350	1570.7	2352.7	2799	2796.8
الجباية العادية	364.9	488.5	595.1	616.6	652.5	724.2	840.5	883.1
السنوات / البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	-
النفقات العامة	4191	4264.3	4466.9	5853.6	7058.2	6024.1	6995.8	-
الإيرادات العامة*	5190.5	3676	4392.9	5790.1	6411.3	5957.5	5738.4	-
الجباية البترولية	5111	2412.7	2905	3979.7	4184.3	5940.9	3388.4	-
الجباية العادية	1064.5	1263.3	1487.8	1810.4	2155	2262.8	2355	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بنك الجزائر، التقرير السنوي لمختلف السنوات

*** تمثل الإيرادات العامة في الميزانية مجمل الإيرادات والهبات**

[1] ليلى حليمي، حكيمة حليمي، **مرجع سبق ذكره**، ص34.

ثانيا: مرحلة بعد الأزمة النفطية 2014:رغم توجه الجزائر نحو تخفيض حجم الانفاق العام باتباع سياسة انكماشية لترشيد الإنفاق وضبطه، إلا أنه بعد الأزمة النفطية 2014، ظهر حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة كما يلي:

الجدول رقم04: هيكل الموازنة العامة في الجزائر بعد سنة 2014 (الوحدة مليار دينار)

السنوات / البيان	2015	2016	2017	2018	2019
النفقات العامة	7656,3	7297,5	7282,6	7726,3	7725,5
الإيرادات العامة	5103,1	4747,5	6182,8	6389,5	6567,7
الجباية البترولية	1722.9	1682.6	2200.1	2887.5	2668.5
الجباية العادية	2465.7	2772.7	2845.4	2869.8	3793.4
السنوات/البيان	2020	2021	2022	2023	–
النفقات العامة	7823,1	8113	9858.4	13786.8	-
الإيرادات العامة	6289,7	5328.2	5683.2	7901.9	-
الجباية البترولية	1922.1	1919.2	2103.9	3298.5	-
الجباية العادية	3046.8	3408.9	3579.3	4603.4	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: – بنك الجزائر، التقرير السنوي لمختلف السنوات – وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنوات 2019–2023

من خلال الجدول أعلاه، نلخص الوضع المالي في النقاط التالية:

- أفرزت قوانين المالية للسنوات 2015، 2016، 2017، وضعا جديدا للنظام الضريبي في الجزائر، حيث تمالرفع للعديد من الضرائب والرسوم، كالرسم على القيمة المضافة الذي ارتفع بداية من جانفي 2017 إلى نسبة 19 %؛
- إن الرفع من معدلات الرسوم والضرائب انعكس بالإيجاب على معدلات الإيرادات العامة بالميزانية، إلا أن نسبة مساهمة الإيرادات العادية كانت ضعيفة مقارنة بالمعدلات قبل الأزمة؛ بالإضافة إلى توجيه المدخرات المتأتية من الجباية العادية إلى قطاع الاستهلاكي؛
- إن تحسن متوسط ارتفاع أسعار النفط في 2018 أدى إلى ارتفاع إيرادات المحروقات مع انخفاض نسبي في الإيرادات العامة، وهذا ما يعكس هشاشة التوازنات المالية تجاه تقلبات أسعار البترول؛
- التأكيد على مبادئ التقدير والشفافية في تسيير النفقات العمومية والتي تعد من الركائز المهمة للحوكمة الرشيدة، مما يسمح للمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين بتكوين رؤية دقيقة و شاملة حول استخدام المال العام.

ثالثا: مرحلة التأطير الاقتصادي الكلي والميزانياتي على المدى المتوسط:

بموجب القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية، والذي يكرّس مواصلة المسعى للتحكم في التوازنات المالية وتشجيع الاستثمار وتعزيز المكاسب الاجتماعية، مع الاستمرار في ديناميكية النمو وهـــذا ضمن إطار توقعات ميزانياتية لثلاث سنوات لاحقة.

وفي ما يلي أبرز مؤشرات التأطير الاقتصادي الكلي والميزانياتي لقانون المالية لسنة 2023، مع تقديرات سنتي 2024 و2025، حيث:

- تم اعتماد السعر المرجعي لبرميل النفط الخام بـ 60 دولار خلال الفترة 2023-2025؛
- تم اعتماد سعر السوق لبرميل النفط الخام بـ 70 دولار خلال الفترة 2023-2025؛
- سترتفع ايرادات الميزانية الاجمالية المقدرة ما بين 2023 و2025 بنسبة 4 بالمائة في المتوسط لتبلغ 7901.9 مليار دج في سنة 2023 و8187.2 مليار دج في سنة 2024 ثم 8454ر6 دج سنة 2025.
- سترتفع الجباية البترولية المقيدة في الميزانية بين 2023 و2025 بمتوسط سنوي قدره 2.9 بالمائة مقدرة على أساس سعر مرجعي قدره 60 دولار للبرميل، لتنتقل من 3298.5 مليار دج سنة 2023 إلى 3409.6 مليار دج سنة 2024 ثم الى 3502.2 مليار دج في 2025.
- ستسجل الموارد العادية نموا بـ 4.8 بالمائة في المتوسط خلال الفترة 2023-2025، ناتج أساس عن ارتفاع الإيرادات الجبائية (حوالي +6.6 بالمائة في المتوسط بين سنتي 2023 و2025)، ستنتقل الموارد العادية من 4603.4 مليار دج سنة 2023 إلى 4777.6 مليار دج ثم إلى 4952.4 مليار دج في سنة 2025؛
- بلغت نفقات الميزانية 13786.8 مليار دج في سنة 2023 و 13918.4 مليار دج في سنة 2024 و13998.4 مليار دج خلال سنة 2025؛
- ارتفعت نفقات التسيير بـ 26.9 بالمائة سنة 2023 لتصل الى 9767.6 وبنسبة 3.5 بالمائة في المتوسط بين سنتي 2024 و2025؛
- ارتفعت نفقات التجهيز سنة 2023 ب2.7 بالمائة مقارنة بـ 2022 ، ثم ستسجل انخفاضا بـ 9.7 بالمائة سنة 2024، ثم انخفاضا بـ 2.5 بالمائة سنة 2025، ستنتقل نفقات التجهيز من 4019.3 مليار دج سنة 2023 إلى 3538.4 مليار دج سنة 2025؛
- بلغت رخص البرامج 3259.65 مليار دج، وتبلغ اعتمادات الدفع 4019.28 مليار دج في2023؛

- سيصل عجز الميزانية السنة القادمة لـ 5884.9 مليار دج (-22.5 % من الناتج الداخلي الخام)، بمتوسط قيمته 5720 مليار دج خلال الفترة 2023-2025 (-20.6 % من الناتج الداخلي الخام)؛

- سيسجل العجز الاجمالي للخزينة متوسطا قيمته 6586.3 مليار دج خلال 2023-2025 (-23.7 %من الناتج الداخلي الخام).

الفرع الثاني:مكانة الجباية البترولية وإدارة العوائد النفطية

أشرنا سابقا إلى التساؤل عن مدى اعتبار الإيرادات النفطية ثروة يُوجه أكبر قدر منها للاستثمارات، بحيث تُحول دخولا مستقبلية مما يفسح المجال للأجيال القادمة الانتفاع بها، أم اعتبارها دخلا يُصرف على أوجه الإنفاق المختلفة بما فيها النفقات التسييرية الجارية(أنظر الصفحة 120)، ولذلك سنحاول تقييم الإدارة الاستخدامية للعوائد النفطية في الجزائر، نظرا للأهمية البالغة للموازنة العامة في تحقيق الاستدامة المالية، باعتبار أن تقلبات أسعار النفط الدورية والمستمرة التي امتدت آثارها إلى الاستدامة المالية في الجزائر،وعليه فإن الإشكال في ظل هذا الظرف وبعد أكثر من 30 عاما من أزمة 1986،دخول الجزائر في تحد جديد ومدى القدرة على الاستمرار في التمويل.

أولا: مقاربة الدخل الحقيقي

في هذه المقاربة لا يرتبط الإنفاق العام مباشرة بإيرادات الموارد الطاقوية، ولا بتقلبات أسعارها في الأسواق الدولية،إنما يتم إنفاق العائد المكتسب من الأصول المالية المتراكمة، وذلك ما هو معتمد بالنسبة للجزائر من خلال صندوق إنشاء صندوق ضبط الموارد، والذي صُنف في المرتبة الواحدة والثلاثين بـ 50مليار دولار*، إذ جاء هذا الصندوق لاستقطاب الإيرادات الناجمة عن استثمارات الحكومات والصناديق السيادية التي تحدث عن الفروقات بين أسعار النفط المرجعية والفعلية، حيث أن السعر المرجعي في إعداد الميزانية العامة في الجزائر تم على أساس 30 دولار للبرميل منذ سنة 2008 إلى غاية سنة 2017،وتم رفعه إلى مستوى 50 دولار دون مراعاة العجز المسجل في كل سنة، ويتم تغطيته من خلال صندوق ضبط الموارد الممول من فائض العوائد البترولية، غير أن إعداد الموازنة العامة يكون فعليا على أساس أكثر من 80 دولار(كما هو موضح في الشكل أدناه)، وأن سعر البرميل المطلوب لمعادلة رصيد الموازنة سيظل أعلى من أسعار العقود الآجلة للنفط، وهذا يعني أن الجزائر ستواصل العجز إذا لم تكن أسعار النفط أعلى من التوقعات الحالية،ما يؤدي إلى ترك الأجيال القادمة في وضع مالي حرج.

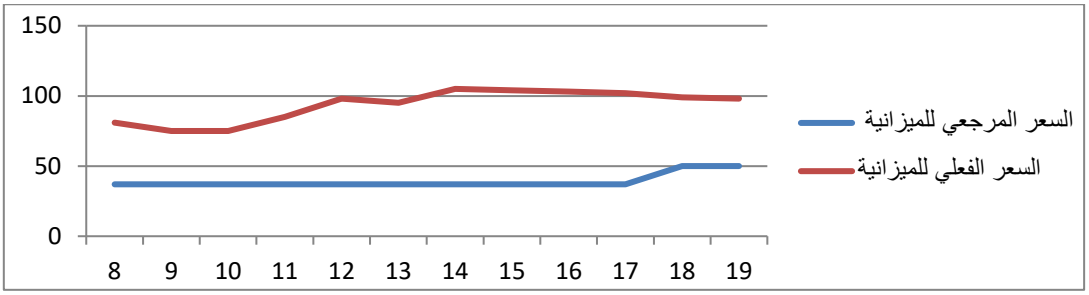
وعليه فإن استدامة مصادر التمويل في الجزائر، يعني الاضطرار إلى موائمة الأوضاع المالية مع واقـــع سوق

* حسب تصنيف مؤسسة (Institute –SWF) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات والصناديق السيادية(أفريل 2016).

النفط العالمي، وإجراء تعديلات على سياسة الموازنة العامة، وإعادة بناء الإطار المالي لاحتواء الآثار السلبية[1].

ويوضح الشكل الموالي تطور سعر النفط المطلوب لمعادلة الرصيد المالي للميزانية.

الشكل رقم09: تطور سعر النفط المطلوب لمعادلة الرصيد المالي للميزانية (الوحدة دولار/برميل)



Source: Andrew Jewell. and others,ALGERIA SELECTED ISSUES. IMF Country Report No 14/342, December 2014, P5.

ثانيا: مقاربة الدخل الدائم

مع تزايد الاهتمامبتحليل نتائج السياسات المالية واستراتيجياتها، وتقييم أثر هذه السياسات على الاستقرار المالي، لاسيما تقييم استدامة مصادر التمويل،وكما أشرنا إلى تأثر الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والإنفاق العام بصفة خاصة بالتقلبات الدورية الحاصلة في الأسواق العالمية للموارد الطاقوية، ولذلككان لزاما على السلطات المالية في الجزائر انتهاج مقاربة تقيها من التقلبات النفطية، وتضمن استدامة الانتفاع من الثروة النفطية، من خلال جعل الموارد الطبيعية غير المتجددة موارد مالية مستدامة بفعل الاستثمار المدر للعائد، بما يضمن التمويل الدائم للنفقات المتزايدة، ما جعل الجزائر تقوم بمجموعة من الإجراءات من خلال[2]:

- إنشاء صندوق للثروة السيادية يؤدي إلى ضمان تحسين عزل الاقتصاد والسيولة المحلية من تقلبات الإيرادات النفطية؛
- تحويل صندوق ضبط الموارد من صندوق لحفظ الفوائض المالية إلى صندوق ثروة سيادي ذي طابع استثماري مُدِر للعائد ومجدد لمداخيله؛
- عمليات السحب التي يجب أن تقتصر على تلبية احتياجات الميزانية، والسحب بالإطار متوسط الأجل.

إن استخدام أنموذج فرضية الدخل الدائم في تقييم مسار السياسة المالية باتجاه تحقيق العدالة بين الأجيال يكون بتقديم معايير إرشادية للإنفاق على المدى المتوسط والمدى الطويل، بناء على صافي القيمة الحالية لثروة

[1] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**،التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017، ص 78.

[2] فتحي خن،**استراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية –دراسة حالة الجزائر،العربية السعودية والنرويج**، مرجع سبق ذكره، ص 130.

الموارد، وذلك بجعل السياسة المالية العامة متسقة مع هدف تحقيق استدامة أوضاع المالية العامة[1]-كما سيأتي بيانه-، إلا أن الانخفاضات الحادة التي عرفتها أسعار النفط منذ 2014 كشفت عن مدى ضعف المالية العامة في الجزائر، وقد تجسد هذا الضعف في اختلالات عميقة سنتي 2015 و2016 تزامنا مع تدابير السياسة الميزانية غير المناسبة المتخذة خلال الفترة 2015 و2018، ولهذا السبب فقد سعت الجزائر لأخذ تدابير مستعجلة لاستعادة توازن الحسابات العامة، وإصلاحات عميقة لضمان استدامتها على المدى المتوسط، مثل ما جاء في مشروع قانون المالية 2020، الذي يتميز بالعودة التدريجية لمنهج الصرامة والعقلانية، مع وضع أهداف للعودة إلى التوازنات الاقتصادية الكبرى، وذلك من خلال مشروع عصرنة نظام الميزانية ،وتجديد مناهجها، لترشيد الإنفاق العمومي.

الفرع الثالث: السياسة الاستغلالية للثروة البترولية وتعارضها مع ضوابط الاستدامة المالية

إن أحد أهم القضايا المطلوب تحقيقها في الجزائر اليوم، هو البحث في سبل تحقيق الاستغلال المستدام للثروة البترولية، خاصة في الوقت الراهن الذي يتسم بتحولات اقتصادية عميقة على المستوى المحلي أوالدولي، بالإض افة إلى وضعية البترول الجزائري وحالة الاقتصاد الوطني في العقود المقبلة، والتفكير في عهد ما بعد البترول، ولذلك فإن سياسة استغلال العوائد المالية للثروة البترولية تراعي الضوابط الأساسية والقيود الموضوعية بما يحقق الاستدامة المالية غير أن[2]:

أولا: حيازة الجزائر لأموال تفوق طاقتها الاستيعابية في الأجل القصير أين وُجهت لها عدة انتقادات، والتي تدور حول القدرة على استخدام الموارد المالية المتوفرة بشكل منتج، إذ أن نمو التدفقات المالية في الجزائر مع ارتفاع أسعار البترول قبل الصدمة الأخيرة، وزيادة التوسع في النفقات طرح مشكلة تطور الفوائض المالية ومحدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري في الأجل القصير، وأن السوق الداخلية في الأجل المدى القصير لم تستطع توظيف المدخرات النقدية المتراكمة في مشاريع اقتصادية ناجعة، إضافة لمحدودية الإمكانات الاستثمارية والمقاولاتية، وعليه فالمشكلة الأساسية تكمن في العجز في تحويل هذه المدخرات إلى رأس مال عيني ووسائل قادرة على خلق قيمة مضافة؛

[1] حيدر حسين آل طعمة، عامر عمران المعموري، **استخدام منهج الدخل الدائم في تقييم الاستدامة المالية في الاقتصادات النفطية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد18، 2016، ص 233.

[2] بوعكريف زهير، زناد سهيلة،**مداخل تحقيق الإستغلال المستدام للثروة البترولية في الجزائر بين متطلبات التنمية القُطرية واحتياجات السوق الدولية – دراسة تحليلية خلال الفترة 2000،2016** –، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية،العدد 05،المركز الديمقراطي العربي – برلين – ألمانيا،2019، ص 226.

ثانيا: جزء كبير من الجباية البترولية يوجه لميزانية التسيير بنسبة تغطية تفوق 75 %، والذي كان من المفروض تخصيصه للرفع من القدرة الإنتاجية، لذلك فقد انحرفت الاستخدامات البترولية عن القنوات الصحيحة، بحيث الملاحظ أنها تصب مباشرة في المشاريع التنموية ذات الطابع الاجتماعي وذات الناتج الضعيف، بمعنى تبديد هذه العوائد في أوجه إنفاق غير منتج مع غياب الترشيد؛

ثالثا: مفارقة الرخاء المالي وتدني المستوى المعيشي، حيث أن الجزائر لم تفلح في توظيف العوائد الناتجة عن الارتفاع في أسعار البترول قبل الأزمة وتحسين المستوى المعيشي لمواطنيها بسبب جمود سياسة توزيع الدخل وغياب التوزيع العادل للثروة، وهذا ما أوجد واقعا تجتمع فيه الثروة الضخمة وشرط نفيها في الوقت نفسه، أي اجتماع الثروة والتخلف الاجتماعي.

رابعا: يعبر إنشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000 عن رغبة الحكومة في تحقيق الاستغلالالأمثل لمداخيل الثروة البترولية واستخدامها لخدمة الاقتصاد الوطني باعتبارها ثروة ناضبة، لكن النقائص التي حملتها التجربة الجزائرية في تسيير موارد هذا الصندوق تستدعي الوقوف عندها، حيث أُعتبر صندوق ضبط الموارد حسابا من حسابات الخزينة العمومية، وبالتالي فإن عملياته تتم خارج الموازنة العامة للدولة، مما يؤدي إلى انعدام الرقابة المستقلة والبرلمانية على الصندوق، كما أن انفراد وزارة المالية بالإشراف على تسيير الصندوق يعني هيمنة الحكومة عليه، وكذا بامتناع الحكومة عن نشر تقارير دورية تفصيلية عن الصندوق لا يمكن تفسيره إلا برغبة السلطة التنفيذية، وهذا بحد ذاته تناقض مع الضوابط تحقيق الاستدامة المالية.

ومن كل ما سبق، فإن سعي الجزائر للخروج من التبعية للموارد البترولية تجسد من خلال إعداد موازنات للأعوام 2019، 2020 و2021 باعتبارها جزءا من استمرارية النهج الذي يتمثل في ضبط الإنفاق العام بهدف استدامة الميزانية، مما يتيح الحد من الضغط على التدفق النقدي للدولة، حيث تأتي موازنة الدولة لعام 2019* في إطار عملية ضبط الإنفاق العام بهدف استدامة الميزانية للحد من الضغط على خزينة الدولة.

وجاء هذا التأكيد عقب المصادقة بالإجماع على نص قانون المالية 2023، الذي تم وفق منظور جديد يرتكز على صيغة جديدة لموازنة الدولة القائمة على البرامج والأهداف، الذيسيكون لها الأثر الإيجابي على برنامج الاستثمار العمومي وترشيد الانفاق العمومي، من خلال مواصلة الجهود للتنمية، واستكمال الإصلاحات المالية

*يأتي هذا التحليل من خلال الاطلاع على قانون المالية 2019، بالإضافة إلى تقرير عرض قانون المالية لعام 2019.من طرف وزير المالية، باعتبار تسجيل الموازنة في الجزائر عجزا سنويا متواصلا، يتمتمويله من خلال صندوق ضبط الموارد سابقا واللجوء إلى التمويل غير التقليدي بعد 2017، حيث أُعتبر العجز الموازني أهم تحدي يواجه الحكومة، أين واجهت الجزائر عراقيل كثيرة أمام تنفيذ خططها المتعلقة بتمويل العجز في الموازنة وإنعاش الأنشطة الاقتصادية خاصة بعد جائحة كورونا.

والاقتصادية الرامية لبناء اقتصاد قوي، يسمح بمواجهة التحديات التي يفرضها الوضع الاقتصادي الحالي، بتحفيز الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال، وتنويع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني وحوكمة المالية العمومية.

المطلب الثاني: تحليل السياسة المالية في الجزائر للفترة 2000-2023

إن اعتماد الجزائر على مصدر وحيد للمداخيل والمتمثل في الجباية البترولية أعادها مـــــن جديد لمواجهةالانعكاسات السلبية لانهيار أسعار البترول مجددا منذ 2015، فألغيت السياسة التوسعية المتبناة منذ 2001بسياسة انكماشية تقشفية لإنقاذ الاقتصاد الوطني من تداعيات الأزمة البترولية.

الفرع الأول: هيكلة الميزانية العامة

يتطلب تحليل وضعية الميزانية العامة في الجزائر بتغطية ثلاث نقاط أساسية خلال سلسلة زمنية للوقوف على منحى تحركاتها، وتتمثل في إجمالي الإيرادات العامة، إجمالي النفقات العامة ورصيد الميزانية، كما يلي:

أولا: تحليل الإيرادات العامة:

يتصف الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الريعي لارتباطه بالإيرادات الجبائية البترولية، فهو رهين تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث يبين الجدول الموالي هيكل الإيرادات العامة للفترة 2000-2023:

الجدول رقم05: هيكل الإيرادات العامة للفترة 2000-2023(الوحدة: مليار دج)

المؤشرات / السنوات	مجموع الإيرادات العامة	الجباية البترولية	الجباية العادية	%الإيرادات إلى الناتج المحلي إ	المؤشرات / السنوات	مجموع الإيرادات العامة	الجباية البترولية	الجباية العادية	%الإيرادات إلى الناتج المحلي إ
2000	1578,1	1213.2	364.9	38,27	**2012**	6411,3	4184.3	2155	39,56
2001	1505,5	1001.4	488.5	35,62	**2013**	5957,5	3678.1	2262.8	35,78
2002	1603,2	1007.9	595.1	35,45	**1014**	5738,4	3388.4	2355	33,28
2003	1966,6	1350	616.6	37,44	**2015**	5103,1	2373.5	2465.7	30,76
2004	2229,7	1570.7	652.5	36,26	**2016**	4747,5	1781.1	2772.7	27,79
2005	3082,6	2352.7	724.2	40,76	**2017**	6182,8	2177	2845.4	33,28
2006	3639,8	2799	840.5	42,81	**2018**	6389,5	2887.1	2869.8	31,54
2007	3688,5	2796.8	883.1	39,44	**2019**	6567,7	2214.5	3793.4	32,37
2008	5190,5	4088.6	1064.5	47,00	**2020**	6289,7	2200.3	3046.8	29,36
2009	3676	2412.7	1263.3	36,88	**2021**	5328.2	1919.2	3408.9	25,68
2010	4392,9	2905	1487.8	36,63	**2022**	5683.2	2103.9	3579.3	25,72
2011	5790,1	3979.7	1810.4	39,69	**2023**	7901.9	3298.4	4603.4	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: – بنك الجزائر، التقرير السنوي (مختلف السنوات)

– وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية للسنوات 2023/2000

يبين الجدول رقم05 هيكل الإيرادات العامة للفترة 2000-2023، ويتضح من الجدول أن موارد النفط تؤدي دورا هاما في تمويل الميزانية العامة، وقد كانت مساهمة الجباية البترولية في مجموع الإيرادات العامة بين 2000-2013 بسبب انتعاش السوق النفطية وارتفاع أسعار المحروقات، أما انخفاض الإيرادات سنتي 2009-2010 كان بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، ثم عاودت الارتفاع حتى 2013، إلا أنه ونتيجة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية عرفت الإيرادات منحنى تنازليا وعجز هذه الأخيرة على مسايرة التزايد في النفقات- كما سيأتي بيانه لاحقا-، وما يلاحظ كذلك تسجيل ارتفاع لإيرادات الجباية العادية، وهذا ما نلاحظه في الانخفاض النسبي في الجباية البترولية سنة 2015، وفي نهاية سنة 2016 إلى غاية سنة 2018 عرفت ارتفاعا بشكل كبير في الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع معدلات الجباية البترولية، مما يدل على اعتماد الموازنة على الإيرادات النفطية في تمويلها لمجابهة النفقات العامة، أما في نهاية سنة 2019وبعدها شهد انخفاضامحسوسا في الجباية البترولية بسبب تداعيات وباء كورونا، مما أثر بشكل ملحوظ على الموازنة العامة.

وقد رأت بعثة النقد الدولي أن استمرار الاعتماد الكبير على إيرادات المحروقات، والزيادة الكبيرة في الإنفاق العام لسنة 2023، يؤديان إلى مخاطر ملحوظة على المالية العامة وسط تقلب أسعار المواد الأولية، وهذا ما ظهر جليا من خلال اعتماد سعر مرجعي للبترول بـ 60 دولارا بزيادة مقدرة بـ 15 دولارا للبرميل مقارنة بسنة 2022، ومن خلال جلسة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية 2023، أكد أعضاء المجلس على سياسة إصلاح الميزانية وعصرنتها والتي ستدخل حيز التنفيذ لسنة 2023 بموجب القانون العضوي لقوانين المالية[1].

ثانيا: تحليل النفقات العامة:

سنحاول الوقوف على تطورات النفقات العامة في الجزائر، كما يبين ذلك الجدول الموالي:

الجدول رقم 06: تطور مؤشرات الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة 2023/2000 (الوحدة: مليار دج)

المؤشرات / السنوات	مجموع نفقات الميزانية	نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات%	نفقات رأس المال	نسبة نفقات رأس المال إلى إجمالي النفقات%	تطور الناتج المحلي الخام	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي%
2000	1178,2	856,3	72,68	321,9	27,32	4123,5	28,57
2001	1321	963,6	72,94	357,4	27,06	4227,1	31,25
2002	1550,6	1097,7	70,79	452,9	29,21	4522,7	34,28
2003	1690,1	1136,4	67,24	553,7	32,76	5252,3	32,18
2004	1891,8	1251,1	66,13	640,7	33,87	6149,1	30,77
2005	2052	1245,1	60,68	806,9	39,32	7562	27,14

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، متوفر على: https://www.aps.dz/ar/economie/134895-2023، تاريخ الاطلاع 2023/1/2.

2006	2453	1437,9	58,62	1015,1	41,38	8501,6	28,85
2007	3108,5	1673,9	53,85	1434,6	46,15	9352,9	33,24
2008	4191	2217,7	52,92	1973,3	47,08	11043,7	37,95
2009	4264,3	2318	54,36	1946,3	45,64	9968	42,78
2010	4466,9	2659	59,53	1807,9	40,47	11991,5	37,25
2011	5853,6	3879,2	66,27	1974,4	33,73	14588,5	40,31
2012	7058,1	4782,6	67,76	2275,5	32,24	16208,5	44,55
2013	6024,1	4136,3	68,66	1887,8	31,34	16650,1	36,19
2014	6995,8	4494,4	64,24	2501,4	35,76	17242,5	40,61
2015	7656,3	4617	60,30	3039,3	39,70	16591,8	45,84
2016	7297,5	4585,6	62,84	2711,9	37,16	17081,8	41,92
2017	7282,6	4677,2	64,22	2605,4	35,78	18575,8	38,52
2018	7726,3	4648,3	60,16	3078	39,84	20259,1	38,14
2019	7725,5	4879,1	63,16	2846,4	36,84	20288,4	38,08
2020	7823,1	4893,4	62,55	2929,7	37,45	21424,6	36,51
2021	8113	5314.5	65.50	2798.5	34.49	20741	34.06
2022	9858.4	6311.5	64.02	3546.9	35.97	22109.2	39.79
2023	13918	9767.6	70.17	4019.3	41.15	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: – بنك الجزائر، التقرير السنوي (مختلف السنوات)

– وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية للسنوات 2019/2023

يبين الجدول رقم تطور مؤشرات الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة 2020/2000، ويتضح أن النفقات العامة عرفت ارتفاعا بحوالي 8 مرات من سنة 2000 إلى 2019 مع تسجيل تذبذبات في نسب نموها، ويعود هذا التنامي في النفقات العامة في المجمل إلى ارتفاع أسعار البترول التي أدت إلى تمويل جذري في السياسة المالية العامة وسياسة الإنفاق الحكومي خاصة، وأن الجزائر اتبعت سياسة توسعية قصد الخروج من التبعات السلبية للإصلاحات الاقتصادية لسنوات التسعينات، وبذلك ارتفع حجم الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، ولعل أهم ما يميز سياسة الإنفاق العام في الفترة 2023/2000 الزيادات المعتبرة في نفقات التجهيز ومردها لبرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي في مختلف المراحل، إلا أنه في سنة 2017 انخفضت مخصصات نفقات التجهيز بسبب سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة بعد تراجع الإيرادات النفطية منذ النصف الثاني من سنة 2014، إذ على إثر هذا الانخفاض باشرت الحكومة من خلال مشروع قانون المالية 2017 تحديد لأول مرة آلية التسقيف، بحيث تسري على المدى المتوسط لـ 2019/2018/2017 ، وهو ما قد اتجهت إليه الحكومة فعلا من خلال إلغاء وتوقيف العديد من المشاريع التي كانت مسطرة، وهذه ما وضع الحكومة أمام حتمية

عقلنة الإنفاق، ولكن الملاحظ هو الاتجاه لسياسة التخفيض للحيلولة دون مضاعفة عجز الموازنة، وبالرغم من المساعي لتسقيف النفقات العامة إلا أن ذلك لم يتم تطبيقه فعليا بسبب الانفراج الطفيف في أسعار البترول، وهذا ما يعكس الاستمرارية في زيادة الإنفاق في ميزانيات التسيير لسنوات 2019 /2021/2020، من خلال تأطير الميزانية متوسط المدى مبني على تسقيف النفقات العمومية، والتزام جميع الآمرين بالصرف في هذا الإطار بمواصلة الانضباط ومسعى مشترك، استشرافي وحذر، يمتد على طول الفترة[1].

وفي السياق نفسه، وفي مذكرة توجيهية للآمرين بالصرف لميزانية الدولة تحت رقم 2020/1274، والمؤرخة في 13 ماي 2020- سبق الإشارة إليها- والتي تشير إلى أن التحديات التي يجب مواجهتها من خلال ضرورة التغطية المالية الدائمة على المدى المتوسط للفترة 2021-2023 بالتطبيق التدريجي للقانون 18-15 المؤرخ في 2018/09/2 المتعلق بقانون المالية.

وبالرغم من الضغط الشديد على الموارد وتداعيات الأزمة الصحية التي ظهرت بداية 2020، فقد واصلت الجزائر إتمام بعض المشاريع التنموية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي خاصة بما يتعلق بالجانب الاستثماري، حيث تم تحضير مشروعي قانوني المالية وميزانية الدولة لسنة 2023 في ظرف يتسم بتحسن ملحوظ للحالة الصحية، وتعزيز المداخيل المتعلقة بصادرات المحروقات، حيث اعتمدت الدولة في موازنتها على سعر مرجعي للنفط مقدر بـ 60 دولارا للبرميل ما يعني بقاء اعتماد الموازنة على صادرات الجباية البترولية، ومواصلة دعم جهود الانعاش الاقتصادي، والتي تؤدي في النهاية الى تنويع المصادر المولدة للقيمة المضافة للثروة، واتخاذ التخطيط الشامل كأساس لوضع الأهداف التنموية والمفاضلة بينها وفقاللأولويات، وكأداة للوصول إليهاوتحقيقـــــها، دون المساس بالبرامج الاجتماعيةالأساسية معمنح الأولوية لمشاريع المشتركة مع القطاع الخاص، لتحفيز الاستثمار الخاص في المجالات غيرالتقليدية، وللتخفيفمن الأعباء المالية على الميزانية العامة للدولة[2].

ثالثا: عجز/فائض الموازنة:

أدى التوسع الكبير والمتزايد للنفقات إلى اتساع الفجوة في ميزانية الدولة، ما يعني عدمتوازنها رغم السياسة الإنمائية الحذرة للدولة، ويتحقق عجز الميزانية عادة في حالة عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية التزايد المتواصل في

[1] **للاطلاع**: أنظر المذكرة التوجيهية المتعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2019 رقم 2018/427، المؤرخة في 20 مارس 2018.

[2] يحياوي عبد الحفيظ وآخرون، **سياسة الميزانية العامة وآليات تجسيد البرامج التنموية في الجزائر- دراسة للفترة2001/2021-**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 07، العدد 01، 2021، ص560.

حجم النفقات العامة، أو لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة ومسايرتها، مما يدفع إلى اللجوء للقروض أو الإصدار النقدي لتغطية الزيادة في الإنفاق وهذا ما يؤثر على نسب ومعدلات الدين العام.

وينجم عن تفاقم عجز الموازنة العامة أثارا ومخاطر عديدة تؤدي في الغالب إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، واستمرار اختلال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما ينتج عنه صعوبات ستؤثر سلبا على قدرة السياسة المالية على علاج حالات الركود والبطالة والتضخم، وتتباين الآثار الاقتصادية لمشكلة العجز بحسب طريقة التمويل، وفي هذا السياق يبقى السبب الرئيسي في حدوث العجز المتزايد متمثلا دائما في لجوء الدولة إلى تمويل العجز بالإصدار النقدي الجديد للبنك المركزي غير المغطى بحجم من السلع والخدمات، أو التوسع في الائتمان الممنوح للحكومة من قبل الجهاز المصرفي بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي، لاسيما عندما لا يتم توجيه الإصدار النقدي إلى استثمارات سريعة العائد، إلا أن توجيه الإصدار النقدي إلى وجهة غير الاستثمارات المنتجة سيجعل لا محالة الموازنة العامة وسيلة لخلق التضخم[1]، والجدول الموالي يبين الرصيد الموازني خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم07: الرصيد الموازني خلال الفترة 2000-2023(الوحدة: مليار دج)

المؤشرات / السنوات	رصيد الميزانية	تطور الناتج المحلي الخام	نسبة الرصيد إلى الناتج المحلي %	المؤشراتالسنوات	رصيد الميزانية	تطور الناتج المحلي الخام	نسبة الرصيد إلى الناتج المحلي %
2000	399,9	4123,5	9,70	**2012**	-646,8	16208,5	-4,08
2001	184,5	4227,1	4,36	**2013**	-66,6	16650,1	-0,40
2002	52,6	4522,7	1,16	**2014**	-1257,4	17242,5	-7,30
2003	276,5	5252,3	5,26	**2015**	-2553,2	16591,8	-15,29
2004	337,9	6149,1	5,50	**2016**	-2550	17081,8	-14,65
2005	1030,6	7562	13,63	**2017**	-1099,8	18575,8	-5,82
2006	1186,8	8501,6	13,96	**2018**	-1336,8	20259,1	-6,60
2007	580	9352,9	6,20	**2019**	-1157,8	20288,4	-5,71
2008	999,5	11043,7	9,05	**2020**	-1533,4	21424,6	-8.18
2009	-588,3	9968	-5,90	**2021**	-1533,4	22021.5	-6.96
2010	-74	11991,5	-0,62	**2022**	-4175.8	22109.2	-18.8
2011	-63.5	14588,5	-0.43	**2023**	-	-	-

المصدر: – بنك الجزائر، التقرير السنوي (مختلف السنوات)

– وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية

[1] بلعيدي محمد، **تطور قدرة التمويل للإنفاق العام وانعكاساتها على استدامة المالية العامة حالة الجزائر 2015/2004**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 14، 2018، ص382.

شهدت الفترة 2000-2008 تسجيل فائض في الميزانية العامة مع تراجعه سنة 2002، بسبب تزايد النفقات العامة الموجه لمشروع دعم الإنعاش الاقتصادي، ثم عرف الرصيد الموازني تقلبات في المعدلات الموجبة، ومرد ذلك لارتفاع حصيلة الإيرادات العامة وخاصة الجباية البترولية على الرغم من تزايد مستويات الإنفاق العام، ثم كانت نقطة التحول سنة 2009 في الرصيد الموازني بعد الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب عليه، وسجلت رصيدا سالبا قدره 588,3 مليار دولار، ثم تراجع العجز إلى غاية 2014، وشهدت السنوات بعد سنة 2014 الانخفاضات الحادة التي عرفتها أسعار البترول منذ جوان 2014 التي كشفت عن مدى ضعف المالية العامة، ولقد تجسد هذا الضعف في اختلالات عميقة في سنتي 2015 و2016* ترافقا مع تدابير السياسة الميزانية غير المناسبة المتخذة خلال الفترة 2015-2018، حيث أدت هذه الاختلالات إلى نفاذ رصيد المدخرات المالية الصافية للدولة، ولذلك اتخذت الدولة الجزائرية تدابير حاسمة في موازنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي،للتأكيد على ترشيد الانفاق، ومما انعكس في خفض نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015، وعلى إثر اختلال التوازن المالي أصبحت السلطات الجزائرية أمام حتمية انتهاج مسار سياسة التقشف للحد من تأثيرات الأزمة المالية التي أربكت الاقتصاد الوطني من خلال اتخاذ عدة إجراءات جاءت من خلال المذكرة التوجيهية المتعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2019 رقم 2018/427، المؤرخة في 20 مارس 2018.

وقد ذكرت وزارة المالية أن تمويل عجز الميزانية المتوقع في إطار مشروع قانون المالية 2022 – على إثر التزايد المستمر في العجز الموازني- سيكون بالأخص بالاعتماد على التمويل الداخلي للاقتصاد،وذلك من خلال العودة للسوق المالية الداخلية بتطوير أدوات التمويل البنكي للتخفيف الضغط على ميزانية الدولة[1].

وترجع أسباب تفاقم العجز الموازني في الجزائر عموما إلى[2]:

- صعوبة التحكم في حجم النفقات العامة التي تتزايد سنة بعد أخرى، مما يستلزم إعادة النظر في نجاعتها وذلك أن تسيير الأموال العمومية بصفة عقلانية يفرض حتما تسييرا أكثر عقلانية يساهم في تحسين الفعالية وإضافة المزيد من الشفافية على النفقات العامة ولاسيما نفقات التجهيز،

*مع تضاعفالعجز في 2015واتساع هذا العجز في سنة 2016 مما استوجب تعادل موازنة 2016 بسعر البترول عند مستوى 110 دولار، وهو أمر كان مستبعدا، غير أن استمرار ارتفاع متوسط سعر البترول من 45دولار للبرميل في 2016إلى 54,1دولار للبرميلفي 2017، ثم إلى 71,5دولار في 2018، إلى ارتفاع معتبر في إيرادات المحروقاتوبالتالي في إجمالي ايرادات الميزانية.

[1]وكالة الأنباء الجزائرية، متوفر على الموقع https://www.aps.dz/ar/economie/115872-2022، تاريخ الاطلاع: 2023/1/3.

[2]ساعو باية، بن يحي نسيمة، **دراسة تحليلية للعجز الموازني في الجزائر في الألفية الثالثة**، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة، 2020، ص 147.

- اعتماد الموازنة العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز، وهي إيرادات غير عادية بالنظر لما يتميز به هذا المصدر من حساسية عالمية لما يحدث في السوق العالمية من تقلبات تمس سعر البرميل، وتنعكس على إيرادات الجباية البترولية،
- ضعف حصيلة الجباية العادية لعدة أسباب تضعف من كفاءة النظام الضريبي،
- ثقل عبء الديون العمومية على الموازنة العامة للدولة مما زاد من تفاقمها، كون السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر تشكلان المصادر الرئيسية لتمويل النشاط الاقتصادي،
- تنامي عدد السكان وتوسع الدولة في توفير الحاجيات الأساسية للمواطنين،
- الاعتماد على أوعية ضريبية غير مستقرة،
- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية،
- ارتفاع درجة التهرب الضريبي نتيجة توسع الاقتصاد الموازي- سيأتي بيانه لاحقا-،
- انخفاض قيمة العملة وتدهورها نتيجة الاستيراد المكثف.

مما سبق، ونظرا للاختلالات المالية على مستوى الميزانية العامة، فقد لجأت الدولة إلى أخذ تدابير مستعجلة لاستعادة توازن الحسابات العامة، ووضع استراتيجيات لانتهاج إصلاحات عميقة لضمان استدامتها على المدىالمتوسط والطويل وجعل التدخلات الاقتصادية للدولة أكثر نجاعة.

الفرع الثاني: تحليل القدرة على سداد الديون العامة

للعوائد النفطية دور أساسي وهام للوفاء بالالتزامات المالية، وخاصة فيما يتعلق بالدين العام، حيث أصبحت خدمة الدين تستحوذ على نسبة كبيرة من المدخرات المالية المتأتية من العوائد النفطية، وقد ذكرنا سالفا أن من بين قواعد السياسة المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية، القدرة على تقليص الديون العامة إلى مستويات مقبولة، حيث يقتضي تعزيز الآثار المضادة للاتجاهات الدورية التي تتولد عن سياسة المالية العامة للحد من مشكل التحيز للديون، والجدول الموالي يوضح تطور مؤشر الدين العام إلى الناتج الخام خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم08: تطور الدين العام في الجزائر للفترة 2000-2023 (الوحدة: مليار دج)

المؤشرات / السنوات	الدين العام الداخلي	الدين العام الخارجي	الدين العام	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي%	المؤشرات / السنوات	الدين العام الداخلي	الدين العام الخارجي	الدين العام	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي%
2000	1022,9	1904,8	2927,7	71,00	**2012**	1312,1	286,9	1599,0	10,09
2001	1001,5	1753,8	2755,3	65,18	**2013**	1176,6	269,9	1446,5	8,69
2002	982,5	1801,0	2783,5	61,55	**2014**	1238,0	298,1	1536,1	8,92

2003	967,8	1810,5	2778,3	52,90	**2015**	2444,0	301,4	2745,4	16,44
2004	1000,0	1571,1	2571,1	41,81	**2016**	3991,8	416,0	4407,8	25,32
2005	1038,9	1262,0	2300,9	30,43	**2017**	5790,8	443,7	6234,5	32,98
2006	1847,3	406,8	2254,1	26,51	**2018**	7580,3	466,4	8046,7	39,72
2007	1102,9	381,5	1484,4	15,87	**2019**	8585,0	137,7	8722,7	42,99
2008	734,0	361,6	1095,6	9,92	**2020**	9423.4	120.3	9543.7	44.54
2009	816,3	421,4	1237,7	12,42	**2021**	9333.7	306.5	9640.2	43.77
2010	1107,4	409,3	1516,7	12,65	**2022**	–	–	–	–
2011	1214,8	320,5	1535,3	10,57	**2023**	–	–	–	–

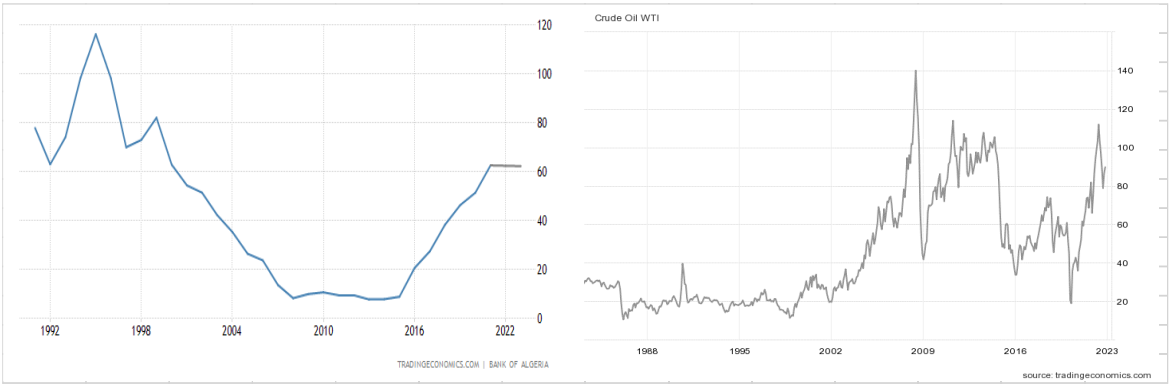
المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي (مختلف السنوات)

يبين الجدول رقم07 أن الجزائر نجحت في تخفيض مستويات الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بداية من 1999، حيث اتخذت هذه المستويات في التنازل إلى غاية 2013- 2014، وشهدت أقل نسبة دين عام إلى الناتج المحلي الخام 8.69-8.92 على التوالي، وفي هذه المرحلة كانت ملاءة الدولة جيدة خاصة بعد سنة 2004، وكانت نسبة الدين العام ضمن نطاق المعايير الدولية، ومرد ذلك إلى الارتفاع القياسي لأسعار النفط وخاصة السداد المبكر للديون الخارجية، وقد كانت لهذه السياسة الأثر الكبير على تطور حجم الاحتياطات النقدية والتي بلغت أقصاها سنة 2014، أين انتقلت الجزائر من اقتصاديات مديونية تعاني من نقص الموارد إلى اقتصاد يعاني من فائض الموارد، غير أن عودة ارتفاع نسب الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة كان نتيجة للانكماش الحاد في العائدات النفطية مع نهاية سنة 2015، كما يعود سبب ارتفاع الدين الداخلي إلى تطهير المؤسسات العمومية من خلال شراء الديون وإعادة رسملة البنوك، وإصدار السندات البنوك وإصدار السندات الوطنية لدعم النمو منتصف 2016 لتمويل عجز الموازنة[1]، ومع القرار الحكوميبإصدار سندات حكومية وإطلاق القرض السندي في 17أفريل من سنة 2016، إضافة إلى القرض خارجي من البنك الإفريقي للتنمية يقدر بـ 100مليارديناروحيث فاقت نسبة الدين إلى الناتج المحلي سنة2021 نسبة 60% بالنظر إلى احتياجات المالية الاجمالية، ومقارنة بالتوقعات لخمس سنوات مقبلة والتي من الممكن أن تفوق النسبة 70%، ما يدل على ضعف الاستدامة المالية،مما قد يُضطر إلى إمكانية تغيير هيكلي في متغيرات السياسة المالية، وهذا ما يشكل تحديات في حد ذاته، ولذلك فإن إعادة هيكلة الإيرادات العامة من خلال إحلال الجباية العادية له أهمية بالغة، مع توجيه العائدات النفطية للمشاريع المدرة للدخل، إضافة إلى ضرورة انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي، والشكل الموالي يوضح تطور نسب الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي وارتباطها بسعر النفط، ولذلك يُعتبر

[1] عصماني مختار، أوكيل رابح، **مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر (2016/1990)، مرجع سبق ذكره**، ص410.

ايجاد مصادر تمويل بدلية للاقتصاد مثل اصدارالصكوك وتطوير سوق الأسهم والسندات بإعادةإحياء بورصة الجزائر وفق قواعد جديدة، معتطوير وتنشيط سوق السندات، وفق ما أعلن عنه تقرير صندوق النقد العربي في تقريره الصادر في أفريل 2021.

الشكل رقم10: تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بدلالة سعرالنفط للفترة(2000-2023)



المصدر:https://ar.tradingeconomics.com

الفرع الثالث: تحليل قواعد الانضباط المالي

لضمان استمرار الاستدامة المالية للدولة يجب توافر القدرة السياسية والقانونية والاقتصادية للدولة، وذلك بالحد من تكاليف برامج الإنفاق المعتمدة أو مسايرتها ضمن معدلات معينة، وكذا إيجاد مصادر جديدة للإيرادات أو رفع معدلات الإيرادات الحالية.

إن القدرة على استدامة مصادر التمويل في الجزائر عموما يرتبط بمدى انتعاش أسعار النفط في الأسواق الدولية، وبمدى نجـــاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد في تنويع مصادر الدخل الوطني، وإحلال الجباية العـــادية محل الجباية البترولية، وكذا قدرة الحكومة على ترشيد السياسة الإنفاقية للدولة.

وقد عرفت الاستدامة المالية في الجزائر وضعية مستدامة ضعيفة- سيأتي بيانه-، وأن مؤشر العجز الموازني كان متزايدا، ويبرر ذلك موجودات صندوق ضبط الإيرادات إلى غاية 2017 الذي أُستنفذت احتياطاته، ثم أصبح للتمويل غير التقليدي عن طريق بنك الجزائر النصيب الأكبر في تمويل العجز عن طريق التمويل البنكي، الذي قابله نفاذ صندوق ضبط الإيرادات برصيد صفري[1]، وهو ما يفسر ارتفاع مؤشرات الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة.

[1] بوعيشاوي مراد وغزازي عماد، **تحليل وتقييم مسار الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000-2020**، Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT، المجلد 19، العدد 02، 2020، ص 110.

وعقب التدهور الكبير الذي عرفته أسعار النفط في سنة 2014، باشرت الحكومة الجزائرية باتخاذ عدة إجراءات في مجال ترشيد النفقات العمومية، وذلك بالسعي لتحقيق انضباط ميزاني مس كل من ميزانية التسيير والتجهيز على حد سواء، وتعززت سياسة ترشيد الإنفاق العام للحكومة أكثر مع الأزمة الصحية لفيروس كورونا كوفيد19، ومن جهة أخرى تقرر في إطار المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2021 إسداء توجيهات للآمرين بالصرف لميزانية الدولة بهدف عقلنة وترشيد النفقات العمومية من أجل التحضير لإعداد كل من ميزانية التسيير والتجهيز لسنة2021*، والأخذ بعين الاعتبار العناصر الأساسية التي ينبغي أن توجه لتحضير مشاريع الميزانية للسنة المعنية، وتسطير أهم التوجيهات الضرورية لإعداد المقترحات الميزانياتية للفترة 2023/2021.

ويتبين أن الاستدامة المالية في الجزائر مازالت تواجه تحديات كبيرة في سبيل تحقيق استدامة مالية لميزانية الدولة، وما يدل على ذلك لجوء الحكومة إلى قانون مالية تكميلي سنة 2020 لتخفيض النفقات العمومية والعمل على تطبيق صرامة وتقشف أكبر، إلا أن سياسة التقشف المنتهجة ما هي إلا حلول علاجية ظرفية تبعا للأزمات المتتالية، وهذا ما فرض على الدولة إيجاد مصادر تمويلية مختلفة تضمن استدامة مالية لميزانية الدولة، بالإضافة إلى أن الإيرادات العمومية في الجزائر مازالت مرتبطة بالجباية البترولية، وبسعر برميل النفط المرتبط بالأسواق العالمية، حيث أن موازنات الدولة للسنوات 2019، 2020 هي جزء من استمرارية النهج الذي يتألف من السيطرة على الإنفاق العام بهدف الاستدامة المالية، مما يجعل من الممكن ضبط أوضاع المالية العامة من خلالترشيد النفقات والمحافظة على الموارد المالية[1]، كما أن ميزانية الدولة لسنة 2022 تندرج في إطار استمرار السعي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المالية من خلال توسيع الوعاء الضريبي، والتحكم في النفقات العمومية بهدف تحسين الاستدامة المالية على المدى المتوسط، وذلك في إطار مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2022 وتقديرات سنتي 2023 و2024.

وكما أشرنا سابقا، فإن مفهوم الاستدامة المالية مرتبط بقواعد الانضباط المالي، وتحسين الأداء المالي لتحسين أداء التمويل المحلي، ووضع قواعد مالية تُعد من المؤشرات المهمة، ومن ثم فإن وضع قواعد مالية صريحة وواقعية وإمكانية تطبيقها من شأنها المساهمة في تعزيز مناعة الاقتصاد الوطني ودرء الصدمات التي يمكن أن يتعرض

* أُنظر المذكرة التوجيهية المتعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2021.

[1] ministère des finances, **rapport de présentation de la loi de finance**, 2019, p16.

لها[1]، ومن خلال بيانات الجدول أدناه الذي يوضح النسب المسموح بها لكل قاعدة من القواعد المالية للفترة 2000-2023 سنحاول معرفة مدى تطبيق القواعد الماليةوتحليلها في الجزائر:

الجدول رقم09: قواعد الانضباط المالي في الجزائر للفترة 2000-2023 (%)

المؤشرات / السنوات	الدين العام/ ناتج م إ	عجز-فائض /ناتج م إ	الإيرادات/ النفقات	عجز الميزانية/ نفقات إستثمارية	المؤشرات / السنوات	الدين العام/ ناتج م إ	عجز-فائض/ ناتج م إ	الإيرادات/ النفقات	عجز الميزانية/ نفقات إستثمارية
2000	71,00	9,70	133,94	124,23	**2012**	10,09	-4,08	90,84	-28,42
2001	65,18	4,36	113,97	51,62	**2013**	8,69	-0,40	98,89	-3,53
2002	61,55	1,16	103,39	11,61	**2014**	8,92	-7,30	82,03	-50,27
2003	52,90	5,26	116,36	49,94	**2015**	16,44	-15,29	66,65	-84,01
2004	41,81	5,50	117,86	52,74	**2016**	25,32	-14,65	65,06	-94,03
2005	30,43	13,63	150,22	127,72	**2017**	32,98	-5,82	84,90	-42,21
2006	26,51	13,96	148,38	116,91	**2018**	39,72	-6,60	82,70	-43,43
2007	15,87	6,20	118,66	40,43	**2019**	42,99	-5,71	85,01	-40,68
2008	9,92	9,05	123,85	50,65	**2020**	44.54	-7,16	80,40	-52,34
2009	12,42	-5,90	86,20	-30,23	**2021**	43.77	-6.96	70.05	-43.23
2010	12,65	-0,62	98,34	-4,09	**2022**	-	-18.8	80.14	-103.8
2011	10,57	-0,44	98,92	-3,22	**2023**	-	-	-	-

المصدر: بالاعتماد على الجدول 05، 06، 07، 08

من خلال بيانات الجدول يتضح ما يلي:

- قاعدة الدين/الناتج المحلي الإجمالي: شهدت المؤشرات خلال الفترة 2000-2008 انخفاضا محسوسا لتصل النسبة إلى مستوى مقبول بعدما كانت مرتفعة في سنة 2000، وإذا ما قورنت هذه النسب بالمعدل المحدد من طرف صندوق النقد الدولي بـ 60%، نجد أن الجزائر قد حققت استدامة مالية خلال هذه الفترة بفضل المدخرات المودعة في صندوق ضبط الإيرادات، وبفضل ارتفاع أسعار النفط بقيت المعدلات حسب هذه القاعدة مستقرة وتعبر عن استدامة مالية للدين العام، وهذا ما أدى إلى انخفاض الدين الخارجي بينما عرف معدلات الدين الداخلي ارتفاعا ملحوظا، الأمر الذي أدى بنسب الدين/الناتج المحلي بالارتفاع نسبيا إلى غاية 2021.

- قاعدة عجز/الناتج المحلي الإجمالي: الملاحظ أن المعدلات قد تجاوزت النسبة 3% المسموح بها في بعض السنوات حسب صندوق النقد الدولي، وأما السنوات التي سجلت فيها الموازنة وفرة مالية فقد استفادت منها

[1] محمد علي عماد، شهاب أحمد محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص118.

الجزائر في إنشاء صندوق لضبط الموارد، ولكن على العموم فإن الصدمات النفطية جعلت الخطر مضاعفا على التوازنات المالية للدولة واستقرارها، ولذلك كان لا بد من ضرورة البحث عن مصادر تمويلية بديلة للمشاريع التنموية وتفعيل التنويع الاقتصادي بما يكفل حماية الميزانية من التقلبات في أسعار النفط لتحقيق الاستدامة المالية.

– **قاعدة الإيرادات/النفقات**: الملاحظ من خلال هذه القاعدة تحقيق انضباط مالي خلال الفترة الممتدة 2000-2008، بتجاوز نسبة 100% حيث لم يتجاوز الإنفاق العام حجم الإيرادات العامة بتحقيق أعلى نسبة سنة 2005 بـ 150.22%، غير أن الانخفاضات الحادة التي عرفتها أسعار النفط منذ 2014 كشفت عن مدى ضعف المالية العامة، وتجسد هذا الضعف في اختلالات عميقة سنتي 2015 و2016، وظهر ذلك جليا بعدم تحقيق الانضباط المالي بتجاوز الإنفاق العام حجم الإيرادات العامة،ولهذا السبب فقد سعت الجزائر لأخذ تدابير مستعجلة لاستعادة توازن الحسابات العامة، إلا أن النسبة عادت إلى مستويات مقبولة نتيجة زيادة الإيرادات ولكن بسبب عدم مسايرتها للإنفاق العام المتزايد لم تتجاوز معدل 100%، هذا الامر الذي عجل بإصلاحات عميقة لضمان استدامةمصادر التمويل على المدى المتوسط، وذلك من خلال مشروع عصرنة نظام الميزانية، وتجديد مناهجها، وترشيد الإنفـاق العمومي.

– **القاعدة الذهبية (عجز الميزانية/النفقات الاستثمارية)**: سجلت هذه القاعدة نسبا موجبة إلى غاية سنة 2008 بسبب الوفرة المالية، غير أنه مع تسجيل سنة 2009 تزامنا مع الأزمة أصبحت النسب متذبذبة بسبب تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية ونتيجة البرامج الاقتصادية والتنموية المتبعة من قبل الدولة التيكان الهدف منها إخراج الاقتصاد من حالة الركود عن طريق زيادة النفقات الموجهة إلى الاستثمار في البنى التحتية والمنشآت القاعدية ومشاريع الإسكان، إلا أن مبالغ النفقات الاستثمارية في الميزانية العامة تبقى مستقرة نوعا ما في العشر سنوات الأخيرة ماعدا سنوات 2010، 2011، 2013 فإن النسب تدل على زيادة نفقات التسيير على حساب النفقات التجهيز، كما هو الحال في سنتي 2015 و2016 مع ارتفاع طفيف في نفقات الاستثمار، بالإضافة إلى انتشار جائحة كورونا التي ارتفعت معها معدلات الإنفاق العام وتوجيه نسبة كبيرة منها للإنفاق الجاري، وعقب العرض لمشروع ميزانية 2022 حيث تركزت أغلب انشغالات أعضاء اللجنة حول ضرورة ترشيد موارد الميزانية، وذلك لتشجيع الإنتاج الوطني وترقية تصدير المنتوجات الوطنية وكذا منح بعض المزايا الجبائية للشركات الناشئة المصنفة وكذلك للحاضنات.

وعموما: فإن العمل على تحقيق المزيد من الانضباط المالي في السياسة المالية،من شأنه زيادة الإيرادات من خلال تنويع المصادر المالية، وتقليل الاعتماد على النفط في تمويل الإيرادات العامة، أو توجيه الفائض من تلك

الإيرادات الى مجالات استثمارية، بما يقلل نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أو يحافظ عليها ضمن النسب الموضوعة،بالإضافةإلى تحقيق استدامة مالية على المدى المتوسط والطويل.

المطلب الثالث:تحليل وتقييم مؤشرات الاستدامة المالية في ظل تراجع أسعار النفط في الجزائر

في ظل الظروف الراهنة وخاصة بعد الأزمة النفطية والأزمة الصحية –كوفيد 19–، نطرح التساؤل الذيننطلق منه في تحليلنا وهو مدى قدرة الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط على الاستمرار في مستويات النفقات العامة المتزايدة، وخاصة بعد اعتماد موازنة 2023 التي اعتبرها المحللون أضخم موازنة في تاريخ الجزائر، وذلك دون اللجوء للدين العام المفرط لتغطية العجز المتوقع، وبما يحقق الاستدامة المالية.

وعليه سنحاول تحليل الوضعية المالية في ظل تراجع أسعار النفط، وتأثير هذا الوضع على تحقيق الاستدامة المالية من خلال مدى احترام قيد الملاءة الزمني، إضافة إلى تطور وتغير مختلف المؤشرات، والتي تطرقنا إليها سابقا.

الفرع الأول: تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي

إن تطبيق الدولة الجزائرية لسياسة مالية توسعيةيؤدي بالضرورة إلى عجز الدولة، في ظل عدم كفاية المداخيل على تلبية كل احتياجات الاستهلاك والاستثمار لديها، حيث أن تحديد حجم الإنفاق الحكومي الأمثل في الجزائر يتوقف على تحديد المصلحة العامة لأفرادالمجتمع، الذي يؤدي بالضرورة إلى البحث عن سبل التخصيصالأمثل للموارد ومستوى الإنفاق العام، وعليه فالتساؤل المطروح هو عن مجال كفاءة الإنفاق الحكومي في الجزائر الذييضمن وصول نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نقطة الحجم الأمثل للإنفاق*.

وبالرجوع إلى أحد النموذجين الذين تكلمنا عنهما في الجانب النظري، نتطرق إلىنموذج منحنى Armey للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج الحقيقي، ويمكن كتابة نموذج التحليل وفق المعادلة التالية:

$$gdp_t=\alpha_0+\lambda_1 G_{t-1} + \lambda_2 G^2_{t-1}$$

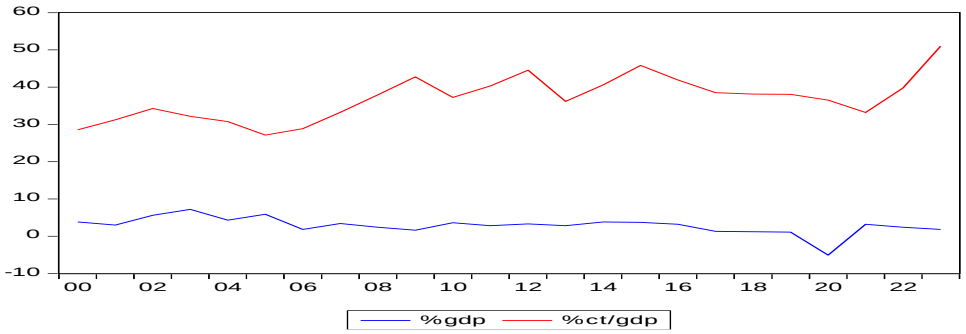
حيث:gdp: تمثل الناتج المحلي الحقيقي،G:تمثل نسبة الاستهلاك الحكومي العامإلى الناتج الحقيقي المحلي، α_0: يمثل الحد الثابت، λ_1: تمثل المعامل الخطي للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج الحقيقي، والذي يجب أن يكون أكبرمن الصفر، بينما يعبر المعامل λ_2 عن العلاقة غير الخطية بين المتغيرين والذي يجب أن يكون أقل من الصفر، وإشارة هذين المعاملين تعكس النظرية الاقتصادية التي تفترض أن الإنفاقالحكومي يؤثر بشكل موجب

*اهتمت العديد من الدراسات بتقدير حجم الإنفاق الأمثل في الجزائر، للسماح بتطبيق سياسة مالية مناسبة، وذلك لتعظيم معدل النمو الاقتصادي، مع تجنب مشكلة إهدار للمال العام من جهة، وتجنب آثار المزاحمة منجهة أخرى.

ومتناقص على النمو الاقتصادي إلى أن يصل إلى أقصى حد ممكنعتبة الإنفاق الحكومي، ثم يتحول بعد ذلك إلى أثر سلبي.

ومن خلال الشكل الموالي، نتطرق إلى تحليل العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2022/2000، من خلال تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم11: تطور معدلات النمو الاقتصاديونسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الحقيقي المحلي خلال الفترة 2000-2023



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي

الملاحظ من الشكل تزايد معدلات نمو الناتج المحلي خلال السنوات الأولى، غير أنه بعد سنة 2005 أصبحت المعدلات مستقرة نوعا ما، ثم تراجعت النسب خلال 2017 و2018 و2019، ويرجع الضعف النسبي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الكلي إلى قطاعالمحروقات الذي تراجع نشاطه خاصة خلال هذه السنوات، حيث تميز الاقتصاد الوطني في عام 2017 بتباطؤ النمو الاقتصادي، ونضوب المدخرات العامة، وتقلص احتياطيات النقد الأجنبي، وزيادة الدين العام الداخلي والخارجي، وقد ساعد ارتفاع أسعار المحروقات بعد سنة 2020 على تعزيز تعافي الاقتصاد الجزائري بعد صدمة جائحة كوفيد19،حيث أدت الإيرادات الاستثنائيةللمحروقات إلى تخفيف الضغوط على المالية العامة، كما ساهمت الزيادة الكبيرة في الصادرات خارج المحروقات في هذا التحسن[1].

ولتقدير معادلة منحى أرمي، لا بد أن تكون معاملات جميعالمتغيرات تتطابق مع النظرية الاقتصادية والفرضيات، وحتى نوضح دلالة تأثير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر وفقا لمنحنى Armey، والتأكيدعلى وجود فرضية U " شكل مقلوب"، ولذلك تم الاعتماد على تقدير الإنفاق العام باستخدام النفقات

[1] صندوق النقد الدولي، **خبراء الصندوق يستكملون بعثة مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر**، متوفر على الموقع: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/11/21/، تاريخ الاطلاع: 2023/01/15.

النهائية للاستهلاك العام للحكومة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، ومن أجل اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي العام والنمو الاقتصادي الذي يتميز على النحو الذي اقترحه Armey، بافتراض العلاقة التي تمتد مـــــن مربع الإنفاق العمومي، والإنفاق العمومي إلى النمو الاقتصادي، وبالاعتماد على نتائج تقدير نموذج ARDL، يمكن حساب عتبة الإنفاق الحكومي كما يلي:

$$G^{*}=-\frac{\lambda 1}{2\,\lambda 2}$$ ، أي:

$$\frac{0.2394}{2(-0.0043)}=23.83\ldots\ldots(1)$$

وبالرجوع إلى نسبة الإنفاق إلى الناتج الحقيقي خلال سنة 2022، نجدها فيحدود 39.79(%أنظر الجدول رقم 06)، وهي نسبة أكبر من العتبة المثلى المحسوبة، ومن خلال نتائج تقدير العلاقة بين الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي ومعدلات الناتج المحلي باستخدام برنامج EVIEWS، فقد دلت هذه النتائج على تأثير حجم الحكومة على النمو الاقتصادي وفقا لمنحنى آرمي، حيث تأكد وجود فرضية حرف U بالشكل المقلوب، من خلال قيمة المعامل سالبا بـ 0.0043، الذي يحقق المعادلة (1)، كما توضحه المعادلة التالية[1]:

CointEq(-1)	**-0.692197**	0.209304	-3.307132	**0.0035**
Cointeq = _GDP - (0.2394*_CT_GDP -0.0043*__CT_GDP_2)				

ومن خلال النتائج التي توصلنا إليها، يتبين أن السبيل للوصول بالإنفاق الحكومي نسبةللناتج المحلي إلى الحد الأمثل، يكون عن طريقالتخلص من المشاكل المالية التي تعاني منها الحكومة الجزائرية- التي سنتطرق إليها لاحقا-، وهذا ما يستدعي تخفيض الإنفاق العام، غير أن معدلات هذا الأخير تتزايد من سنة لأخرى إلى غاية تقديرات سنة 2023 بـ 13786.8دج، ولذلك نعتقد أن عصرنة الموازنة العامة وتفعيلها هي الاستراتيجية المثلى كما سيأتي بيانه لاحقا.

الفرع الثاني: حدود الدين العام القابل للاستدامة ومدى تحقق شرط الملاءة المالية

نظرا لأهمية الديون في تمويل الاستثمارات العمومية والاستهلاك الحكومي، وبالنظر أيضا إلى ما قد يؤدي إليه الإفراط في التمويل إلتراكم الديون العامة التي تهدد استدامة المالية العامة، لذلكهناك حاجة ملحة لتحليل نقطة تحول في العلاقةبين الاستدامة والدين أو تحديد سقف الدين القابل للاستمرار، وفق المعادلة التالية:

[1] تم اختيار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL للتحقق منالعلاقة غير الخطية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وتم التحقق من كل مراحل هذه المنهجية للتأكد من جودة النموذج وخلوه من الأخطاء القياسية،حيث تعرض المعادلة المشار إليهامعلمات الأجل البعيد للمتغيرين، ومعلمة التصحيح في الأجل البعيد (CointEq-1) والتي يفترض في هذه القيمة أن تكون سالبة ومعنوية كما هو موضح، كما تشير القيمة إلى أن 69.12 % من أخطاء الزمن القصير يتم تصحيحهاللعودة للتوازن في الأجل الطويل.

$$gdp=B_1 d_t+B_2 d_t^2+c$$

حيث: d هي نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، و B_1 ، B_2 تعبر عن المعاملين المرتبطين بمتغير نسبة الدين ومربعه، ويكون للمعادلة السابقة حد أقصى (معدل نمو أقصى) إذا وجدت نسبة دين عامتنعدم فيها الدالة الاشتقاقية الأولى: $d^*=-\frac{B1}{2B2}$، والشرط الرياضي لوجود سقف الدين العام المحدد في المعادلة هواختلاف إشارتي معاملي الحد الأول والثاني، وخاصة إذا كانت إشارة الحد الأول موجبة وإشارة الحد الثاني سالبة، يمكن الحصول على الدالة العكسية، إذا كانت إشارة الحد الأول سالبة والثاني موجبة، ويمكن تفسيرها إحصائيا على أنالدين المنخفض لا يؤثر ويلزم رفع نسبة الدين إلى حد معين للاستفادة من الدين، أما في حالة الإشارة الموجبة لكلا المعاملين فلا وجود لنقطة التحول حيث أن الحل الرياضي يشير إلى سقف للدين سالب، وهو غير مقبول منطقيا طالما لا يوجد تعريف لديون سالبة[1].

وبتقدير المعادلة السابقة بطريقة ARDL باستعمال برنامج Eviews، ولحساب حد الدين القابل للاستدامة، نلخص النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم10: معادلات النموذج في المدى القصير والمدى المتوسط والطويل

تقدير المعادلة بطريقة ARDL	المدى القصير		المدى الطويل	
	المعامل	الاحتمال	المعامل	الاحتمال
B_1	3.5745	0.01	0.6422	0.01
B_2	-0.0581	0.0001	-0.0139	0.01
إحصائية DW	2.60		3.47	
حد الدين	30.76		23.61	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews

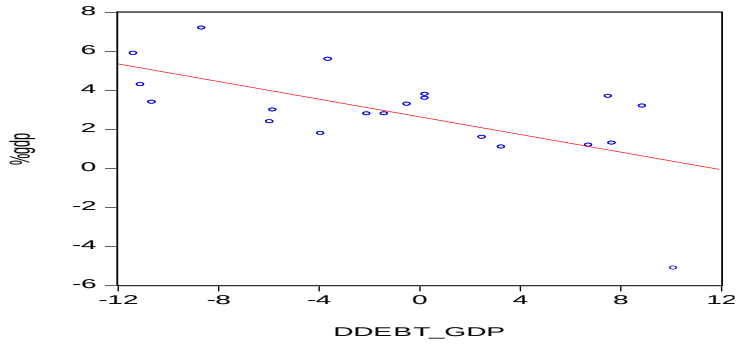
تشير النتائج إلى أن حد الدين العام* القابل للاستدامة يتراوح بين 23% في المدى الطويل 30% في المدى القصير، ويدل ذلك إلى إمكانية تأثير تراكم الديون سلبا على الاستدامة المالية من خلال مؤشرات النمو الاقتصادي، هذا ما يعني إمكانية الحصول على دالة مقعرة ووجود حد للدين عام من خلال ظهور المعاملين بإشارة سالبة.

ولتحليل تأثير الدين العام نقوم بتمثيل المتغيرين في المعادلة السابقة كما يلي:

[1] صندوق النقد العربي، **حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع: إسقاطات على حالة الدول العربية**، 2018، ص 21.

* تم حساب حد الدين العام من خلال العلاقة الرياضية $d^*=-\frac{B1}{2B2}$

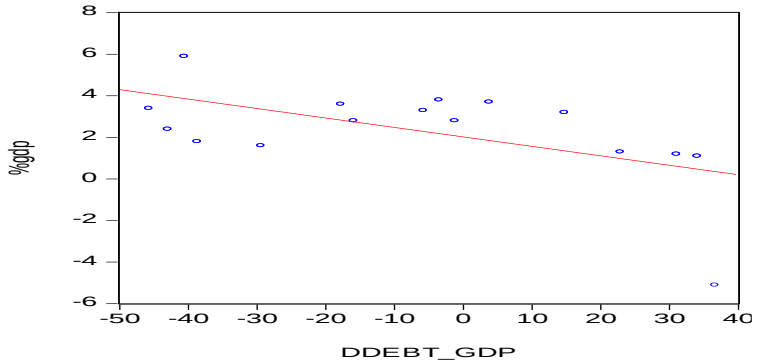
الشكل رقم12:التطور الخطي للنمو الاقتصادي حسب نسب الدين العام في الجزائرعلى المدى القصير



المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه على مستوى الأثر في المدى القصير(بعد أخذ فترة إبطاء بمدة سنة واحدة)، فإن الارتباطبين النمو والدين العام يكاد يكون منعدمافي حالة التحليل القصير الأجل، وبالتالي لا يبدو أن للدين العام تأثير، وبأخذ فترة إبطاء بمدة 05 سنوات فإن تأثير الدين ضعيف على المدى المتوسط والطويل مقارنة بالحالة الأولى، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم13: التطور الخطي للنمو الاقتصادي حسب نسب الدين العام في الجزائرعلى المدى المتوسط والطويل



المصدر: من إعداد الباحث

وللتحقق من شرط الملاءة المالية والذي يتحدد من خلاله الأربع حالات المختلفة لاستدامة الدين العام في الجزائر، وذلك بالحساب العددي للشرط انطلاقا من المعادلة التالية[1]:

$$(1+r) \times DOD_t \leq \sum (R_t - G_t) \times (1+r)^{-t}$$

حيث أن: G_t الإنفاق الحكوي، R_tالإيرادات الحكومية، r معدل الفائدة، (DOD_t) القيمة الإسمية لرصيد الدين في نهاي السنة t.

[1]فتحي خن،فوزي عبد الرزاق، **تقييم مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص 3.

ووفقا للكتابة الرياضية يتحقق شرط الملاءة إذا كانت القيمة الحالية للتدفقات النقدية (الإيرادات مطروح منها النفقات) أكبر أو يساوي القيمة الإسمية للدين العام عند نهاية الفترة t إضافة إلى فوائده المتراكمة كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم11: حساب شرط الملاءة المالية في الجزائر للفترة 2021/2015(مليار دينار)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	$(1+r) \times DOD_t \leq (R_t - G_t) \times (1+r)^{-t}$
3.6	3.5	3.4	3.5	4.2	4.7	3.1	**R**
5328,2	6567,7	6389,5	6182,8	4747,5	5103,1	5051	**RT**
8113	7823,1	7725,5	7726,3	7282,6	7597,5	7656,3	**GT**
-2784,8	-1255,4	-1336	-1543,5	-2535,1	-2494,4	-2605,3	**RT-GT**
0.80	0.84	0.87	0.90	0.92	0.95	1	$(1+r)^{-t}$
-2227,84	-1054,53	-1162,32	-1389,15	-2332,29	-2369,68	-2605,3	$(Rt-Gt)x(1+r)^{-t}$
-13141,11	-10913,27	-9858,74	-8696,42	-7307,27	-4974,98	-2605,3	$\sum (Rt-Gt)x(1+r)^{-t}$
9333.7	9907.5	8369.8	6649.2	4746.8	2616.2	1511.9	DOD_t
9707	10204	8654.4	6881.9	4946.1	2739.1	1558.8	$(1+r)xDOD_t$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على فتحي خن، فوزي عبد الرزاق،تقييم مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 3

من خلال الجدول: فالملاحظ أن الجزائر لا تتمتع بالملاءة على المدى متوسط الأجل، رغم أن التزامات دعم الأصول يبقى موقفا قويا بفضل المستوى المنخفض من الديون، ومع عدم وجود ديون خارجية تقريبا، ودين محلي بـ 20 % من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تعتبر الجزائر من بين أقل البلدان مديونية، ومع ذلك فشرط الملاءة المالية غير محقق في الفترة (2021/2015)، حيث أن القيمة الحالية للإيرادات المالية الجارية والمستقبلية لا تغطي القيمة الحالية للنفقات الجارية والمستقبلية، وهذا يؤثر على الوضع المالي في الجزائر الذي يُعتبر غير مستداموقابل للتأثر، وبالتالي التعرض لأزمة مديونية في ظل عدم تنوع مصادر الإيرادات والتأثر بانخفاض أسعار النفط وارد جدا.

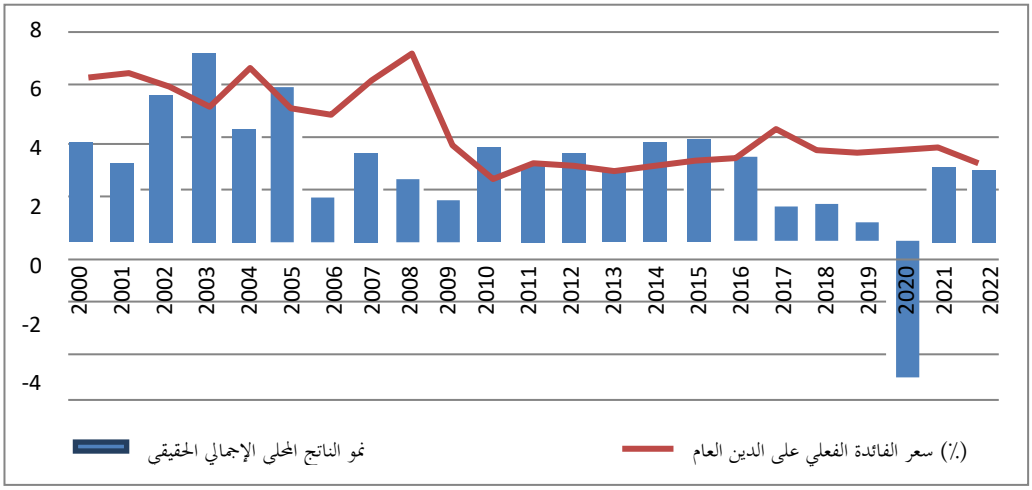
الفرع الثالث:مؤشرات تحليل الحيز المالي

إن تأييد أولويات الإصلاح التي تم تحديدها في مخطط عمل الحكومة للانتقال إلى نموذج نمو أكثر استدامة وشمولا، حيث أكد المخطط على الخطوات المتخذة في الاتجاه المناسب، وهذا ما أعلِن عنه لتعزيز الشفافية والإطار المؤسسي لمكافحة الفساد، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التغيرات.

إن عدم وجود استدامة للدين العام يورث عبئا على المالية العامة للدولة في المستقبل، والتي تتحملهاالأجيال القادمة التي لم تشارك في القرارات، ويجعلها عرضة للصدمات الداخلية والخارجية، ولذلك فإن مقارنة المستوى الحالي للدين العام أو عجز المالية العامة بمستوى مرجعي، يُتوقع أن يكون مرتبطا بالقدرة على تحمل الديون، ولفهم

تطور الحيز المالي ننظر إلى فرق نمو معدل الفائدة، حيث أن ديناميكيات الدين ستكون مواتية وستؤدي إلى زيادة الحيز المالي، وذلك عندما يكون معدل النمو الاسمي مرتفعا بما يكفي لتعويض تأثير أسعار الفائدة الاسمية على نسبة الدين، مقابل رصيد أولي معين، بالإضافة إلى ذلك، يتضمن سعر الفائدة في السوق علاوة مخاطر، والتي يجب أن تشمل المعلومات التي يمكن للسوق استخدامها لتقييم احتمالية التخلف عن السداد[1]، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم14: فروق نمو معدل الفائدة في الجزائر للفترة 2000-2023



المصدر: اعتمادا على بيانات البنك الدولي، متوفر على: https://data.albankaldawli.org/indicator

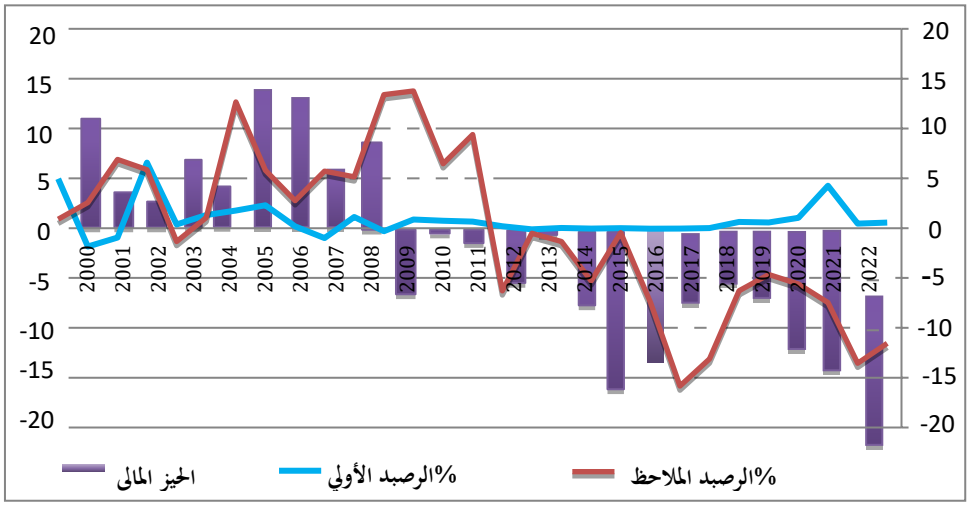
بمقارنة معدل الفائدة على الدين العام والنمو الاقتصادي، فالملاحظ أن هذا الأخير لا يكفي لتعويض معدلات الفائدة الاسمية على الدين، مما جعل مدفوعات الفائدة المعدلة للنمو الاقتصادي أقل من معدل نمو الدين العام،وهذا يشير إلى تراجع الحيز المالي في الجزائر، ولذلك فوضع الدين في مسار مستدام على المدى المتوسط،يتطلب ضبط أوضاع المالية العامة لوقف ديناميكيات الديون غير المواتية التي يقودها النمو الضعيف وارتفاع تكاليف الفائدة، كما يلزم إجراء إصلاحات مالية واسعة النطاق لمواجهة التحديات التي تواجه القدرة على تحمل الديون من الضمانات الحكومية الكبيرة والمصادر الأخرى للمخاطر المالية.

وبما أن تقييم وتحليل الحيز المالي لا يتم من خلال مستوى الدين العام فقط، كما أشار صندوق النقد الدولي، بل يتعدى إلى المالية العامة واحتياطي الصرف الذي يعتبرأحد أهم الأدوات لمواجهة الوضع المالي الحرج، ولذلك فإن إجراءات التقشف من جانب المالية العامة المنتهجة خلال السنوات بعد الأزمة النفطية، لتقليص العجز، والتحكم في الحيز المالي الضائق بشكل ملفت، إلا أنه لا تزال مخاطر ضيق هذا الأخير يشكل الحاجز في

[1]Abderrahim Chibi and other, **Essays on Fiscal Sustainability in Algeria**, The Economic Research Forum (ERF), Working Paper No. 1540, 2022, p 7.

ظل الاستمرار في العجز الموازني، ويوضح الشكل الموالي أن رصيد الموازنة الأولي المحقق منذ عام 2009 لا يزال أصغر من الرصيد المطلوب لتثبيت الدين العام في كل سنة، وبعد فترة الصدمة النفطية ومع تفاقمه بشكل كبير حيث أثر على الدين العام الذي تزايد بعد سنة 2014، ولذلك ساءت استدامة المالية العامة بداية من 2019 حيث أن الرصيد الأولي المطلوب أكبر من الرصيد الأولي الملحوظ.

الشكل رقم15: الحيز المالي في الجزائر



source:Abderrahim Chibi and other, **Essays on Fiscal Sustainability in Algeria**, The Economic Research Forum (ERF), Working Paper No. 1540, 2022, p 17

الفرع الرابع: تحليل وتقييم مؤشرات الاستدامة المالية ونسب التأثر

قدرة الحكومة على ضمان القدر نفسه من الخدمات العامة في فترة ما بعد نضوب النفط، دون الاعتماد على الدين العام أو التمويل بالعجز، هو مفهوم بعيد عن الواقع المالي للجزائر، وهذا ما يؤدي لحساب مختلف المؤشرات وقابلية التأثر والنسب ذات الصلة والتي سبق الإشارة إليها في الجانب النظري.

أولا: مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

تُعتبر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا استرشاديا، يمكن من خلاله تقييم الموقف المالي للجزائر، وهو الأكثر استخداما لقياس مدى قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية،وتجدر الإشارة إلى أن تحسن نسب هذا المؤشر خلال فترة الدراسة كان بفضل الطفرة النفطية الناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط، والتسديد المسبق لجزء كبير من الدين الخارجي سنة 2006،مما أدى إلى انخفاض نسبة الدين العامإلى الناتج المحلي الإجمالي[1]، والجدول الموالي يبين تطور نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

[1] فتحي خن، **استراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية –دراسة حالة الجزائر–، العربية السعودية والنرويج، مرجع سبق ذكره**، ص 133.

الجدول رقم12: تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 2023/2000 (مليار دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تطور حجم الدين العام	2927.7	2755.3	2783.5	2778.3	2571.1	2300.9	2254.1	1484.4
الدين العام/الناتج المحلي	71.00	65.18	61.55	52.90	41.81	30.43	26.51	15.87
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تطور حجم الدين العام	1095.6	1237.7	1516.7	1535.3	1599	1446.5	1536.1	2745.4
الدين العام/الناتج المحلي	9.92	12.42	12.65	10.57	10.09	8.69	8.92	16.44
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
تطور حجم الدين العام	4407.8	6234.5	8046.7	8722.7	9907.5	11191	-	-
الدين العام/الناتج المحلي	25.32	32.98	39.72	42.99	50.7	59.2	*65.4	-

المصدر: بنك الجزائر ،التقرير السنوي للسنوات 2004– 2017 .

–(*)صندوق النقد الدولي، التقرير القطري لصندوق النقد الدولي 168/18، جوان 2018، ص 3

–IMFCountryReport,articleIVconsultation–pressrelease and staff report, and state ment by tueexecutivedrectorforalgeria, No.21/253, December2021, p3.

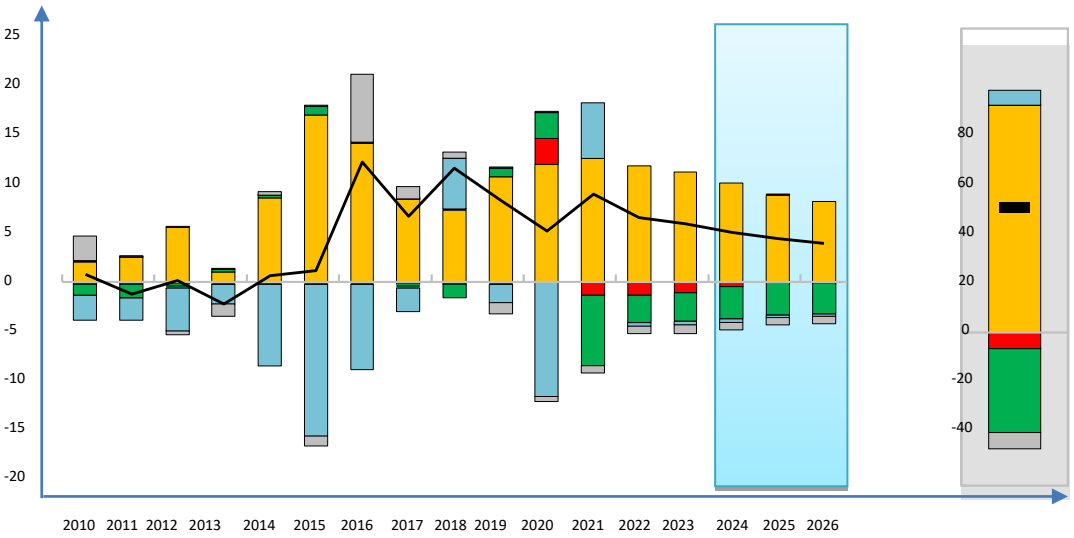
تُعتبر السياسة التوسعية المدعومة من طرف الحكومة المتعلقة بالتمويل غير التقليدي سنة 2017، والذي تم اعتماده لمدة خمس سنوات خطرا على الاستدامة المالية للدولة بعد سنة 2021، وهي سنة إيقاف هذا النمط من التمويل، مما قد يدفع الدولة إلى الاستدانة الخارجية كسبيل لتغطية العجز الموازني، ولهذا فقد لجأت الحكومة للبحث عن البدائل التمويلية الأخرى للحفاظ على التوازنات المالية للدولة، والابتعاد عن سياسات تطهير الديون التي كلفت الدولة عشرات المليارات من الدولارات من بداية الألفية الثالثة، ومن أجل تحقيق استدامة الدين العام حرصت الحكومة ألا يتعدى الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الخام نسبة 30% في ظل انهيار أسعار النفط، وهذا مـــاحققته الجزائر خلال الفترة 2006-2015، لترتفع بعد 2016، نتيجة الانخفاض في أسعار النفط الأمر الذي جعل الجزائر تقف أما تحد بسبب ارتفاع العجز الموازني، بسبب عدم مسايرة الإيرادات العامة للنفقات المتزايدة، ونشير إلى أن قانون المالية لسنة 2021 ضمن العديد من الإصلاحات التي تستهدف تشجيع القطاع الخاص وضمان الاستدامة المالية، وبناء اقتصاد قوي ومتنوع يرتكز على قطاعات متعددة، وليس على قطاع واحد شملت من بينها إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال إعفاء المستثمرين الأجانب، مع إلزامية الشراكة مع طرف محلي باستثناء قطاعات استيراد المواد الأولية والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها، وتشجيع الشركات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات وتوفير النقد الأجنبي، عبر إعفاء دائم في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي، ومنح مزايا ضريبية لحفز حاضنات الأعمال، إلى جانب إجراءات لتشجيع التكوين الرأسمـــــالي والحد من الواردات، كما تضمنت خطط الإصلاح كذلك سياسات للتحول من الدعم العام للأسعار والخدمات

إلى الدعم الموجه للفئات الهشة[1].

ثانيا: تطور أرصدة الموازنة العامة نسبة للدين العام

يسبب العجز الموازني المتراكم زيادة في معدلات الديون العامة، وقد استمر الدين الخارجي في الانخفاض في الجزائر، ولم تقترض الحكومة من الخارج حتى عام 2016، عندما قدم بنك التنمية الأفريقي قرضا لدعم الميزانية بقيمة 900 مليون يورو، وفي نهاية عام 2020 كان الدين الخارجي يمثل 1٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى قرض البنك الأفريقي للتنمية، ولذلك فإن الديون الخارجية السيادية المتبقية تكون في الغالب بشروط ميسرة ومستحقة، ومن المتوقع أن ينمو إجمالي الدين الخارجي بشكل معتدل بين عامي 2020 و2026، وتوضح التوقعات أن إجمالي الدين الخارجي سيرتفع من 2.4 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، مما يعكس افتراضا بشأن الاقتراض الخارجي في إطار السيناريو الأساسي للحفاظ على الاحتياطيات عند ثلاثة أشهر من الواردات في عام 2026[2]، ولذلك أصبح إعادة تمويل عجز الموازنة يمثل أكبر تحد يواجه الجزائر في ظل الاعتماد المفرط على إيرادات النفط، رغم أن البنك المركزي أقر برنامجا لزيادة الاقتراض عبر طرح سندات، وتحفيز البنوك على تقديم تسهيلات ائتمانية أكبر، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم16: التدفقات المنشئة للدين العام



المصدر: **IMFCountry Report, articleIVconsultation–pressrelease and staff report, and state ment by tue executive drector for algeria, No.21/253, December 2021, p48.**

[1] صاري إسماعيل، **مصادر تمويل الميزانية العامة وتحديات استدامتها في ظل انتشار جائحة كورونا**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 13، العدد1، 2022، ص 178.

[2] IMFCountryReport,**article IV consultation–pressrelease and staff report, and state ment by tue executive drector for algeria**, No.21/253, December2021, p48.

ثالثا: تطور نسب الدين ومؤشرات أخرى ذات الصلة

إضافة لما سبق، وكما أشرنا في الجانب النظري إلى أنه قد تم إنشاء العديد من المؤشرات باستخدام معيار الدين العام إلى الناتج الإجماليذات صلة بالاستدامة المالية، وهي من أكثر المؤشرات استعمالا والمرتبطة بتكوين الدين واستهلاكه،والتي نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 13: مؤشرات الدين الأخرى ذات الصلة بالاستدامة المالية (%)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدين الخارجي/الناتج المحلي	–	5.2	4.6	3.7	5.4	4.5	3.1	2.7	2.6
ديون قصيرة الأجل/ إجمالي الدين الخارجي	–	9.1	12.2	20.9	20.2	24.5	18.8	21.8	25.3
الدين الخارجي/الصادرات	–	9.9	9.1	7.2	10.4	11.1	7.5	7.0	7.3
خدمة الديون /الصادرات	–	22.5	2.0	1.4	2.0	1.0	0.8	1.1	0.7
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الدين الخارجي/الناتج المحلي	2.6	2.9	3.4	3.4	3.3	3.3	3.6	4.5	–
ديون قصيرة الأجل/ إجمالي الدين الخارجي	35.8	39.0	36.4	36.7	40.6	41.2	34.4	21.6	–
الدين الخارجي/الصادرات	8.3	11.6	15.5	14.3	12.5	13.9	20.1	17.4	–
خدمة الديون /الصادرات	0.4	1.7	1.0	0.7	0.5	0.5	0.7	0.5	–

المصدر: **The World Bank, International Debt Statistics 2021, Country Tables: Algeria**

تستخدم الجزائر جزءا من عوائد الصادرات النفطية في السداد المبكر للقسم الأكبر من مديونيتها الخارجية في عام 2006، الذي جعل مستويات الدين الخارجي تنخفض إلى أدنى مستوياتها، وعلى اعتبار أن مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي، وإمكانية استمراريته في القيام بذلك، حيث سجلت هذه النسبة أدنى مستوياتها، وهو ما يعبر عن قدرة الدولة على سداد الدين الخارجي والقدرة على تحمل الديون متوسطة وطويلة الأجل، وأما على صعيد مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات، الذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية المديونية الخارجية بعائدات الصادرات، فإن خدمة الدين الخارجي كانت كبيرة بشكل استثنائي في عام 2006 نتيجة للقفزة الكبيرة في خدمة الدين الخارجي للجزائر، جراء سدادها المبكر لمعظم مديونيتها الخارجية، نتيجة لذلك، بلغت خدمة الدين الخارجي نسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات معدلات جد منخفضة، وأما نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات، الذي يمثل مؤشرا على درجة ثقل أعباء الدين على التصدير أو القدرة على توفير

العملةالصعبة، حيث تعبر نسب هذا المؤشر على قدرة الجزائر على تحصيل العملات الأجنبية لتغطية احتياجات تسديد أعباء الدين الخارجي.

رابعا: تقيم مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث

يعيق الوزن الكبير لخدمة الدين في ميزانية الدولة بالإضافة إلى عمليات الضغط المدني، التعديلات المالية التي لم تستند إلا إلى التدابير السياسية ذات الطابع التقديري، فبدأ الدين العام ودفع الفوائد الناتجة عنه تشكل قضية هيكلية، ولذلك تتضح ضرورة إيجاد مؤشرات تتيح التحكم على القدرة في مواجهة إبرام الديون قبل نشوء قضية الاستدامة[1]، لذلك فالمؤشرات السابقة الذكر تمد معلومات أولية متعلقة بالوقائع التي تم التأكد منها، ولذلك وجب تقييم بعض المؤشرات ما قبل الحدوث والتي تمد بمعلومات عن مدى التعديل في السياسة المالية الـــلازم لتحقيقها، أو التحديات التي تعيق ذلك، ومن هذه المؤشرات:

- **رصيد المالية الأولية لتحقيق الاستقرار في الديون:**

العجز الحاصل في الميزانية العامة بسبب تراجع أسعار النفط، طرح مشكلة قدرة التمويل، والذي كشف عن هشاشة مالية كبيرة للمالية العامة بسبب الانخفاض في الجباية البترولية، وضعف الضريبة العادية والإنفاق المفرط،[2] ولذلك استدعى الأمر ضبط أوضاع الميزانية مـــن خلال ترشيد الإنفاق والاستغلال الأمثل للموارد المالية حيث، تم اعتماد هذا الخيار منذ 2016 ليستمر طول الفترة 2018 -2020من منظور الالتزام، والجدول الموالي يوضح الرصيد المالي الهيكلي مقابل الأرصدة المالية الأولية، التي تحقـــق استقرار الديون في الجزائر للفترة 2018-2019، وهو تقدير حسابي يفحص وضع الاستدامة الماليةالعامة، ويُحسب بالطرق التالية:

- رصيد المالية العامة الأولي المطلوب الذي يعمل على استقرار نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي في سنة معينة ومقارنتهبالرصيد الملحوظ؛
- بناء وتقييم رصيد المالية العامة الهيكلي عن طريق استبعاد مكونات الإيرادات والنفقات المرتبطة تلقائيا بالدورة الاقتصادية، والتي تتم مقارنتها بالأرصدة الملحوظة والمطلوبة، وتقدير العلاقة بين رصيد المالية العامة الأولي والدين العام في السنة السابقة.[3]

[1] حسام خالد حسين الريفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[2] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، تقرير سنوي 2016، سبتمبر 2017، ص 76.

[3] مجموعة البنك الدولي، كيف يمكن للشفافية أن تفيد بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،أفريل 2020، ص 23.

الجدول رقم 14: الأرصدة المالية الهيكلية مقابل الأرصدة المالية الأولية التي تحقق الاستقرار في الديون في الجزائر(2018–2019) (%من الناتج المحلي الإجمالي)

البلـد	رصيد المالية العامة الأولي (%من الناتج المحلي الإجمالي)			
	السنوات	الملحوظ	المطلوب	الهيكلي
الجزائر	2018	4.92-	1.65-	4.67 -
	2019	5.32-	0.11	5.24-

المصدر: بالاعتماد على: مجموعة البنك الدولي، مرجع سبق ذكره ، ص 25

في سنة 2018 كانت الأرصدة الأولية الملحوظة أقل من الأرصدة المطلوبة لتثبيت الدين، ويقل الرصيد الأولي الهيكلي أيضا عن الرصيد الأولي المطلوب، وفي 2019 ساءت استدامة المالية العامة مقارنة بسنة 2018 حيث أن الرصيد الأولي المطلوب أكبر من الرصيد الأولي الملحوظ، بالرغم من أنه لا يتم الإبلاغ دائما عن إجمالي الدين العام الذي قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتجدر الإشارة إلى أنه يتم تقييم استدامة رصيد المالية العامة من خلال تقدير العلاقة بين الرصيد الأولي ونسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في السنوات السابقة (الديون المتأخرة)، وعندما يكون الارتباط الجزئي بين رصيد المالية العامة الأولي ونسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي للعام السابق إيجابيا يتم تفسير المسار المالي على أنه مستدام[1]، إن تقدير التوقعات للأرصدة الأولية المطلوبة للمالية العامة في المستقبل أكثر جدوى لمناقشة السياسة العامة،حيث تعتمد على الرصيد المرجح لمعدلات الفائدة الإسمية المتوقعة (بالعملة المحلية) لكل من الدين الخارجي والديون المحلية (أُنظر الشكل 14).

- **مؤشر الفجوة الضريبية**

يرتكز مؤشر الفجوة الضريبية على ضرورة الحفاظ على نسبة محددة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث ينبغي للسياسة الضريبية أن تقلص الفارق بين الضرائب الفعلية والضرائب المحققةللاستدامة المالية، ويتم قياس الفجوة الضريبية انطلاقا من نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام مع نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الخام، ولتحليل وتقييم هذا المؤشر نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم 15: الفجوة الضريبية في الجزائر للفترة 2000 –2020

المؤشرات / السنوات	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي	مؤشر الفجوة الضريبية	المؤشرات / السنوات	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي	مؤشر الفجوةالضريبية*
2000	71,00	-13,64	**2011**	10,57	0,18

[1] المرجع نفسه، ص 25.

* تم حساب هذا المؤشر انطلاقا من نسبة الضرائب المستهدفة إلى الناتج المحلي بناء على قوانين المالية خلال فترة الدراسة مطروح منها نسبة الضرائب الفعلية إلى الناتج المحلي.

2001	65,18	-7,85	**2012**	10,09	3,73
2002	61,55	-4,20	**2013**	8,69	0,71
2003	52,90	-6,32	**2014**	8,92	7,07
2004	41,81	-6,88	**2015**	16,44	15,13
2005	30,43	-14,60	**2016**	25,32	14,65
2006	26,51	-14,77	**2017**	32,98	5,01
2007	15,87	-7,06	**2018**	39,72	6,03
2008	9,92	-9,74	**2019**	45.8	9,29
2009	12,42	5,35	**2020**	50.7	6,43
2010	12,65	0,34	**–**	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:– تقارير بنك الجزائر لمختلف السنوات
– قوانين المالية لسنوات 2019 إلى غاية 2020

يتضح من الجدول أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام عرفت ارتفاعا كبيرا منذ بداية الألفية، وهو ما يعكس حجم الإنفاق الكبير نظرا لمختلف البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر،في حين ظلت الجباية العادية كنسبة من الناتج المحلي إلى غاية 2014 لتعرف تزايدا فيما بعد، وهذا يرجع لهيمنة الجباية البترولية، إلا أن تراجع أسعار النفط وإتباع سياسة التقشف أدى إلى تراجع الجباية البترولية، ثم إن تنامي الإنفاق العام انعكس على اتساع الفجوة بين النفقات العامة وقدرة تغطيتها بالاعتماد على الجباية العادية، **وعموما**: فإن مؤشر الفجوة الضريبية في الجزائر لا يعكس حقيقة الاستدامة المالية في الجزائر، على اعتبار أن الجباية العادية لا يمكنها تغطية نفقات التسيير بالكامل، ومثال ذلك ميزانية الدولة لسنة2022 حيث مازالت الجبايةالبترولية تمول نفقات التسيير بنسبة كبيرة،إضافة إلى تمويلها بالكامل لنفقات التجهيز، وهو ما يعكس صعوبة تحقيق الاستدامة المالية.

- **مؤشر العجز الموازني**

العجز الموازني في الجزائر هو عبارة عن عجز حسابي من منظور الاقتصاد الجزائري، وبالنظر للدور الذي يلعبه النفط في تمويل موازنة الدولة، وذلك راجع لتحديد السعر المرجعي لبرميل النفط الذي تُحسب على أساسه موارد الميزانية، وتبعا لمعطيات إحصائية منشورة من طرف وزارة المالية، نلخص المعطيات في الجدول الموالي:

الجدول رقم 16: مؤشر العجز الموازني للفترة 2020/2000 (مليار دج) (%)

المؤشرات / السنوات	تطور الناتج المحلي الخام	% الدين العام/ الناتج المحلي	مؤشر العجز الأولي /الناتج.م	المؤشرات / السنوات	تطور الناتج المحلي الخام	% الدينالعام/ الناتج المحلي	مؤشر العجز الأولي /الناتج.م
2000	4123,5	71,00	9,70	**2011**	16208,5	10,57	-0,44

-4,08	10,09	16650,1	**2012**	4,36	65,18	4227,1	**2001**
-0,40	8,69	17242,5	**2013**	1,16	61,55	4522,7	**2002**
-7,30	8,92	16591,8	**2014**	5,26	52,90	5252,3	**2003**
-15,29	16,44	17081,8	**2015**	5,50	41,81	6149,1	**2004**
-14,65	25,32	18575,8	**2016**	13,63	30,43	7562	**2005**
-5,82	32,98	20259,1	**2017**	13,96	26,51	8501,6	**2006**
-6,60	39,72	20288,4	**2018**	6,20	15,87	9352,9	**2007**
-5,71	45.8	18723.5	**2019**	9,05	9,92	11043,7	**2008**
-7,16	50.7	20741	**2020**	-5,90	12,42	9968	**2009**
-	-	16208,5	**2021**	-0,62	12,65	11991,5	**2010**

المصدر: المصدر: – بنك الجزائر، التقرير السنوي (مختلف السنوات)

– Ministère des finances, rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2021.

الملاحظ من خلال الجدول أن مؤشر العجز الموازني خلال الفترة 2009 إلى غاية 2020 هو مؤشر ذو قيمة سالبة، وكانت أدنى قيمة سالبة للمؤشر سنة 2010 بقيمة – 0.62%، نتيجة لتأثير الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية وعدم مسايرتها للإنفاق العام بسبب بداية انطلاق البرامج التنموية، بالإضافة إلى تخفيض نسب الدين العام والدفع المسبق لتخفيض الديون الخارجية.

وقد بلغ العجز أعلى مستوياته سنة 2015، من خلال تسجيل -15.29% نظرا لانخفاض الجباية البترولية مقابل ارتفاع وتيرة النفقات العامة، إلا أنه وفي ظروف شبه مستقرة لإيرادات الميزانية خارج المحروقات طبقا للتقرير السنوي لبنك الجزائر (2018)، أدى استمرار ارتفاع متوسط سعر البترول سنة 2017 و2018 إلى ارتفاع معتبر في إيرادات المحروقات وبالتالي في إجمالي ايرادات الميزانية أدى إلى تقلص العجز الموازني.

ومع حاجة المالية العامة إلى تدابير مستعجلة لاستعادةتوازن الحسابات العامة كان لزاما اللجوء إلى إصلاحات عميقة لضمان استدامتها على المدى المتوسطوالطويل، وجعل التدخلات الاقتصادية للدولة أكثر نجاعة، إلا أن هناك تحديات للإصلاح تضيق أفق تمويل عجز الموازنة في الجزائر، حيث تمثل إعادة تمويل عجز الموازنة أكبر تحد يواجه الجزائر التي تعيش أزمة مالية تعود بالأساس إلى اعتمادها المفرط على إيرادات النفط، رغم أن البنك المركزي أقر برنامجا لزيادة الاقتراض عبر طرح سندات وتحفيز البنوك على تقديم تسهيلات ائتمانية أكبر، في ظل إصرار البلاد على التمسك بموقف عدم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لاختبار وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر

تحاول مختلف النظريات الاقتصادية تفسير السلوك الاقتصادي لاتخاذ القرارات المناسبة، حيث تصاغ هـــذه

التفسيرات في شكل نماذج اقتصادية، وتأخذ الظاهرة المراد دراستها العوامل المؤثرة فيها.

ويستند الاقتصاد القياسي على الأساليب الاحصائية لتقدير العلاقات الاقتصادية، واختبار النظريات الاقتصادية، وتقييم وتنفيذ سياسة الحكومة ورجال الأعمال، والتطبيق الأكثر شيوعا للاقتصاد القياسي هو التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة، مثل أسعار الفائدة ومعدلات التضخم، والناتج المحلي الإجمالي[1]، والجدير بالذكر أن هناك تطورات عديدة في علم الاقتصاد القياسي، ومرجع ذلك للتطورات الحاصلة في العلوم الأخرى.

ويعتبر النموذج الرياضي الأسلوب الذييتم معالجة المشكلات من خلالها، ثم تُجرى التحليلات الملائمة والمناسبة حسب طبيعة المشكلة، وبالتالي يتم التوصل إلى الحل المطلوب، وعند بناء النموذج الرياضي يمكن التفرقة بين أنواع من النماذج، كالنماذج الوصفية، النماذج القرارية، النماذج المحددة، النموذج الاحتمالي، النموذج الخطي، النماذج الساكنة والنماذج الديناميكية.

المطلب الأول: المدخل القياسي لتقييم الاستدامة المالية

في إطار موضوعنا هذا، هناك العديد من المؤشرات التي تساعد على تقييم الاستدامة المالية، تطرقت إليها العديد من الدراسات، ومن أهم هذه المؤشرات المعتمدة، مؤشر تناظر الإيرادات العامة والنفقات العامة باعتبارهما أداتين من أدوات السياسة المالية، حيث أصبحت لدراسة هذا المؤشر أهمية من خلال تأثيره على الدين العام، وقدرة الدولة على التحكم في العجز الموازني، ومن خلال المحافظة على حالة التناظر الذي يُعد من أهم المؤشرات المبدئية التي تنذر الدولة بقدرتها على تحقيق الاستدامة المالية.

ومع تميز مشهد السياسة المالية في الجزائر بعجز في الإنفاق العام، الذي يجبر الحكومة علـــــــى التمويل بالاعتماد على الديون، فغالبا ما يكون السبب وهو الحفاظ على معدلات النمو السنوية عند مستوى مقبول، باعتبار اقتصاد الجزائر نفطي، ومع ذلك نظرالقيود الميزانية المحتملة تتناوب دورات الميزانية بين مستدامة وغير مستدامة، غير أن الذي يهمنا من خلال الدراسة القياسية هو الاستدامة في الأجل الطويل، من خلال معرفة مدى استدامة السياسة المالية بالاعتماد على القدرة في تحمل الدين العام.

الفرع الأول: التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL

يعرض أدب الاقتصاد القياسي ثلاث منهجيات لتقييم الاستدامة المالية، حيث تستخدم سلاسل زمنية ماضية للمتغيرات المكونة لقيد الموازنة الحكومي، وتعتمد المنهجية الأولى على خاصية السكون واختبارات جذر الوحدة، أما المنهجية الثانية فقد أضافت اختبارات التكامل المشترك للتحقق من مدى احترام قيد الموازنة الحكومي

[1] خالد محمد السواعي، **Eviews والاقتصاد القياسي**، دائرة المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 12.

ما بين الأزمنة، وأما المنهجية الثالثة فهي تقدير لدالة الفعل المالي، وقد أضافت هذه المنهجية إلى أن المنهجين الأوليين يتطلبان سلسلة زمنية طويلة، وهو مطلب قد يكون غير واقعي في العديد من الدول النامية، نظرا لضعف البيانات نسبيا فيما يتعلق بالفترة الزمنية والدقة[1].

يُعد أسلوب التكامل المشترك من طرائق الاقتصاد القياسي الحديثة، الذي يُستخدم لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل، حيث يُعتبر(1969) Granger أول من أشار الى مفهوم التكامـــل المشترك أو الاندماج المشترك ليتم فيما بعد التوسع فيه، ويعني التكامل المشترك أن تكون السلسلتان المتكاملتان ذات سلوك متشابه بمرور الزمن،وهو ما يشكل علاقة توازنية فـــي الأجل الطويل ويجعل التركيبة الخطية بينهما ذات متوسط معدوم وتباين ثابت[2].

ويُشترط أن تكون المتغيرات المستخدمة في معادلة التكامل المشترك متكاملة من الدرجة نفسها، وبالتالي فإن هذه الاختبارات لن تكون صالحة في حال وجود بعض المتغيرات المتكاملة من الدرجة صفر I(0) وأخرى متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ، هذه المحدودية في استخدام نماذج التكامل المشترك قادتPesaran and Shin(1999) وبعد ذلك(2001) Pesaran et al إلى إدخال نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، المسماة نماذج ARDLاختصارا لـ:Autoregressive Distributed Lag Model، حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي AR(p)Distributed Lag Model، ونماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag Model، ويتم اختبار التكامل المشترك وفق المنهجية ARDL باستخدام اختبار مطور من قبلPesaran et al يسمى اختبار الحدودBound test.

ويتميز اختبار الحدود وفق منهجية ARDL عن الاختبارات التقليدية بمجموعة من الخصائص، منها[3]:

- يفترض جميع متغيرات النموذج متغيرات داخلية،
- يمكن تطبيق اختبار الحدود وفق منهجية ARDL بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسةمتكاملة من الدرجةI(0) أو متكاملة من الدرجة الأولىI(1)، أو متكاملة من الدرجتين معـــا، وذلك بخلاف منهجية Johansen التي تفترض نفس درجة التكامل لجميع المتغيرات،

[1]عصماني مختار، أوكيل رابح، **تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 323.

[2]سعيج عبد الحكيم، **محاضراتفي مقياس الأدوات الرياضية للقرار**، تخصص مالية كمية، قسم علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، ص 55.

[3]أيمن العشوش، **استخدام نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لدراسة تأثير أسعار النفط في النمو الاقتصادي في سورية**، مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 2، العدد 3، 2018، ص 29.

- يمكن تطبيق هذا الاختبار عندما يكون عدد المشاهدات محدودا، ويعطي نتائج جيدة، بعكس معظم اختبارات التكامل المشترك التي تتطلب عدد المشاهدات كبيرا، حتى يمكن الحصول على نتائجأكثر كفاءة،
- يمكن من خلال استخدام اختبار الحدود الحصول على معلمات تبين علاقات التوازن قصيرة وطويلة الأجل معا في معادلة واحدة بدلا من معادلتين اثنتين.

وقد قدم Engel-Granger خطوات منهجية لاختبار التكامل المشترك بين السلسلتين فيما يلي[1]:

- إيجاد درجة تكامل كل من السلسلتان x_t y_t فإن كانتا من نفس الرتبة نمر إلى الخطوة الموالية، وإلا نقول بعدم وجود تكامل مشترك بينهما،
- إذا كانت كل من السلسلتان x_t y_t متكاملتان من نفس الرتبة نقول بوجود تكامل مشترك بينهما ونقوم بتقدير العلاقة بينهما للمدى الطويل بالشكل: $y_t = a + b\,x_t + £_t$.
- إن وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية يؤدي إلى تقديرات زائفة لمعلمات الانحدار المقدرة، وعليه يجب إضافة مقدار الخطأ إلى المعادلات، وهو ما يسمى نموذج شعاع تصحيح الخطأ* أو بما يعرف بـ: VECM Vector Error correction model.

الفرع الثاني: اختبار الاستدامة المالية من خلال اختبار التكامل المشترك بين النفقات والإيرادات العامة

تعتمد الدراسة القياسية في موضوعنا على منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، وهذا ما يناسب فترة السلاسل الزمنية للبيانات المستخدمة، بحيث يشترط أن تكون المتغيرات غير مستقرة في الفرق الثاني- كما سبق ذكره-، وذلك حتى تنتفي إمكانية الحصول على انحدار زائف، وقرار التكامل المشترك يعتمد على اختبار يقيس عدم وجود علاقة تكامل بالفرض العدم، ووجود علاقة التكامل المشترك بالفرض البديل، ويفصل من خلال مقارنة إحصائية F المحسوبة مع الحدود الدنيا والعليا للقيم الحرجة الجدولية.

وكما سبق وذكرنا، نستخدم اختبار التكامل المتناظر لسلستي الإيرادات والنفقات الحكومية لاختبار الاستدامة المالية في الجزائر، وذلك لتحديد فعالية السياسة المالية، مع الافتراض الضمني فيما يتعلق بسعر الفائدة الحقيقي أيضا بالاستقرار، ومع حالة عدم التمويل البونزي (No Ponzi games) يجب أن يكون الفروق الأولى

[1] سعيج عبد الحكيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

* عرف نموذج شعاع تصحيح الخطأ انتشارا واسعا نتيجة لمجموعة من الأسباب، حيث أنه نموذج مناسب لقياس تصحيح اختلال التوازن في الفترة السابقة، بالإضافة إلى أنه إذا كان هناك تكامل مشترك يصاغ باستخدام الفروقات الأولى التي تزيل المتجه من المتغيرات الداخلة في النموذج، وتحل مشكلة الانحدار الزائف، وأن حد اختلال خطأ التوازن متغير مستقر، أي أن حالة التكيف في الأجل الطويل تمنع حد الخطأمن أن يكون كبيرا، للاطلاع أُنظر: سعيج عبد الحكيم، **المرجع نفسه**، ص 58.

مستقرة، وقد اختبرTrehan and Walsh وجود جذر الوحدة بين السلاسل الزمنية الخاصة بإيرادات ونفقات الموازنة العامة، حيث أنه إذا كانت السلاسل متكاملة من الدرجة الصفر فهذا يعني بالضرورة تكامل الفائض الأساسي من الدرجة الصفر، وبالتاليتتحقق الاستدامة المالية، ثم تطور العمل لاحقا وأصبحت الاستدامة تتحقق عن طريق نظام التكامل المتناظـــرلسلسلتي الإيرادات والنفقات[1]، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$GR_t = a + b\ GE_t + \varepsilon$$، حيث أن:

GE_t: الإنفاق العام، GR_t: الإيرادات العامة، **b**: معلمة المتغير المستقل في النموذج، a: الحد الثابت للمعادلة، ε: حد الخطأ العشوائي.

وتعد قيمة $0 \leq b \leq 1$ شرطا أساسيا للاستدامة المالية، إلا أن Martin(2000) وQuintos (1995) قاما بتطوير أساليب اختبار الاستدامة المالية باعتماد هما علـــى التكامل المتناظر لسلسلتي الإيرادات والنفقات حيث قاما بتمييز الحالات التالية[2]:

- ✓ $b=1$: استدامة مالية قوية،
- ✓ **b**: محصورة بين الصفر والواحد،فهذا يعني استدامة مالية ضعيفة،
- ✓ أما في حالة $b \leq 0$، فهناك عدم إمكانية الاستدامة المالية، أو أن الإيرادات لا تستطيع مسايرة التزايد في الإنفاق العام،
- ✓ وأما إذا لم يكن هناك تكامل مشترك بين المتغيرين، فلا يمكن تحمل العجز الموازني.

وتذكيرا بموضوع الدراسة المتمثل في دور عصرنة نظام الموازنة العامة في تحقيـــق الاستدامة المالية، تم جمع البيانات المستعملة في هذا الاختبار من الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية، وتشمل الفترة 2020/2000.

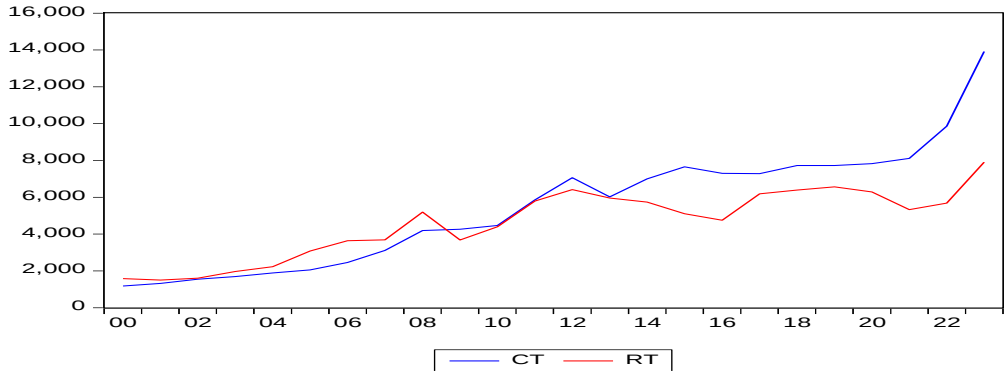
- **تطور متغيرات النموذج:**

من خلال مخرجات برنامج (eviews12)، تم الحصول على الشكل الموالي، الذي يوضح وجود التذبذب في السلسلتين مما يدل على عدم استقرارهما، وعدم وجود اتجاه عام وواضح للمتغيرات، بالإضافة إلى أنهما غير متمركزتين حول الصفر، ولذلك وجب القيام باختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

[1] عصماني مختار، أوكيل رابح، **تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 324.

[2] وحيد بن عبد الرحمن بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، **تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية –1969 2015–**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 74، ص ص 193 194.

الشكل رقم17:تطور متغيرات النموذج



المصدر: مخرجات eviews 12

- **اختبار الاستقرارية:**

إن غياب دراسة الاستقرارية عند دراسة العلاقة بين المتغيرات والسلاسل الزمنية يسبب عدة مشاكل، وتُعد اختبارات جذر الوحدة (Unit Root test) كفيلة بإجراء هذه الاختبارات للتأكد من عدم وجود متغيرات مستقرة عند الفرق الثاني، وذلك بتطبيق طريقة phllips-Perron، وقد بينت نتائج الاختبار –كما يوضحها الجدول الموالي– أن السلسلتين مستقرتين بعد أخذ الفروق الأولى عند درجة التكامل I(1) باعتبار رفض الفرضية العدمية وقبول الفرض البديل لعدم وجود جذر وحدة عند المستويات 1% و5% و 10% لمتغيرات الدراسة، ما تمكننا هذه النتائج من إجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة.

الجدول رقم17: اختبار الاستقرارية لـ phllips-Perron

الاستقرارية / المتغيرات	في المستوى			بعد أخذ الفروق الأولى		
	قاطع واتجاه	قاطع فقط	بدون قاطع وبدون اتجاه	قاطع واتجاه	قاطع فقط	بدون قاطع وبدون اتجاه
GE	0.58	0.96	0.80	0.000	0.001	0.001
GR	0.38	0.92	0.64	0.003	0.000	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات eviews 12

ولتفادي النتائج الزائفة، نقوم باختبارات حديثة، متمثلة في اختبارات جذر الوحدة مع وجـــود انكسار هيكلي* لاختبارZivot-Andrew، بحيث نرفض فرضية العدم H_0 لما تكون القيمة الإحصائية للاختبار بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الحرجة عند مستويات المعنوية، وقد بينت نتائج الاختبار أن السلسلتين مستقرتين عند درجة التكامل I(1)، كما هو موضح في الجدول الموالي:

*غالبا ما تؤدي اختبارات جذر الوحدة المتداولةPP وADF إلى نتائج زائفة ومتحيزة من خلال تجاهل الانكسار الهيكلي في السلسلة إن وجد،ولذلك تُجرى اختبارات أخرى حديثة نسبيا في وجود فواصل هيكلية، كاختبار Zivot-Andrew.

الجدول رقم18: اختبار جذر الوحدة مع وجود فاصل هيكليZivot-Andrew-test

المتغيرات	في المستوى		الفرق الأول	
	قاطع	قاطع واتجاه	قاطع	قاطع واتجاه
CR	2.38-	5.55-	6.21-	5.43-
	احتمالية (0.85)	احتمالية (0.18)	احتمالية (0.01)	احتمالية (0.02)
الفاصل الهيكليTB	2004	2011	2012	2012
CE	3.89-	3.54-	6.89-	9.80-
	احتمالية (0.19)	احتمالية (0.79)	احتمالية (0.01)	احتمالية (0.01)
الفاصل الهيكليTB	2007	2014	2012	2012

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات eviews 12

الملاحظ من الجدول، أن القيمة المطلقة لإحصائية الاختبار 2.38 وهي أقل من كل القيم عند مستويات المعنوية في المستوى على التوالي: (1%)4.94-، (5%)4.44-، .(10%)4.19-، وكذلك الأمر بالنسبة للقيمة المطلقة للاختبار بوجود قاطع واتجاه على التوالي: (1%)5.71-، (5%)6.17-، %(10)7.89- بالنسبة لسلسلة الإيرادات، ولا يختلف الأمر بالنسبة للسلسلة الثانية النفقات العامة، بحيث أن القيمة المطلقة أقل من كل القيم عند جميع المستويات على التوالي: (1%)4.94-، (5%)4.44-، (10%)4.19-، وأما بوجود قاطع واتجاه فكذلك القيمة المطلقة أقل من كل القيم عند جميع المستويات على التوالي:(1%)5.71- ،5.17- (5%) و(10%)4.89-، ما يجعلنا نقبل الفرضية العدمية بوجود جذر الوحدة في المستوى I(0)، وبعد أخذ الفروق الأولى أصبحت السلسلتين مستقرتين من الدرجة الأولى I(1).

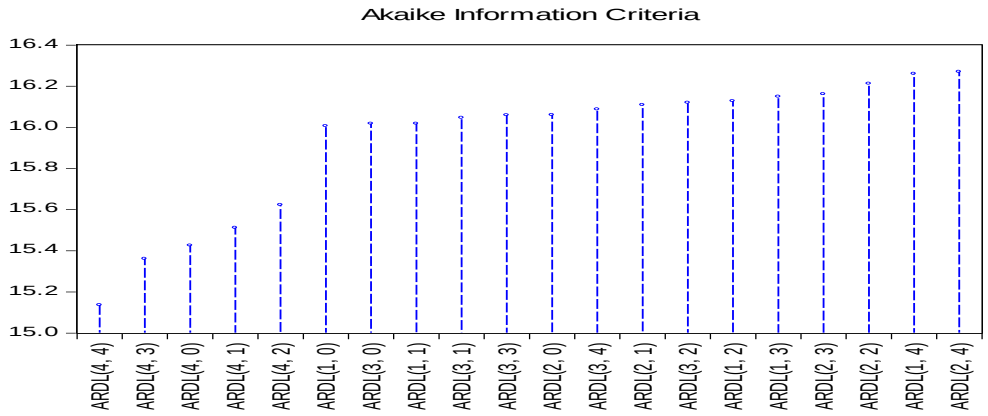
- تحديد فترة الابطاء المثلى:

قبل تقدير العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرين،نحدد فترة الإبطاء المثلى بين متغيرات النموذج وهي الفترة التي تعطي أدنى قيمة عند معظم المعايير، ويتم اختبار فترات الإبطاء بالاعتماد على معايير المعلوماتية وأشهرها:

- ✓ (ADJ.R-sq): معيار معامل التحديد المصحح،
- ✓ Schwarz SC (Schwarz Information Criterion) ،
- ✓ AIC(Akaike Information Criterion).

وقد بينت النتائج في الشكل أدناه، أن النموذج ((ARDL(4-4) الذي أُخذ على أساس أقل قيمة بالنسبة لمعيارAkaike Information Criteria، وهو النموذج الأنسب من بين 20 نموذجا تم تقييمه، وسيتم اختبار الحدود انطلاقا من هذا النموذج.

الشكل رقم18:تحديد فترة الابطاء المثلى



المصدر: مخرجات eviews 12

- اختبار الحدود (وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل):

لتحديد وجود تكامل مشترك بين السلسلتين الزمنيتين، وبالاعتماد على نتائج فترات الإبطاء المثلى، نستخدم اختبار الحدود ARDL Bounds Test الذي يعتمد على إحصائية فيشر، حيث يتم مقارنتها مع القيم الجدولية لـ (Pesaran)، وتكون عناك علاقة تكامل مشترك إذا كانت القيمة أكبر من القيم الحرجة، بافتراض أنه:

H_0: الفرضية العدمية، لا توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرين،

H1: الفرضية البديلة، وجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرين،

وقد أوضحت النتائج (أُنظر الملحق 04 الجدول رقم 01) أن قيمة فيشر المحسوبة 10.87، وهي أكبر من القيم الحرجة العظمى للاختبار I_1 Boundعند جميع المستويات، أي نرفض فرضية العدم H_0، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وهذه النتائج تدعم التحليل حسب قواعد الانضباط المالي.

- تحديد طبيعة التكامل المشترك والعلاقة طويلة الأجل:

بعد تحديد العلاقة بين الإيرادات والنفقات، والتي كانت حسب النتائج السابقة طويلة الأجل، وعليهيجب تحديد طبيعة هذه العلاقة من حيث أنها منطقية أو غير منطقية، وحسب النتائج (أُنظر الملحق)نلاحظ أن العلاقة بين الإيرادات والنفقات منطقية باعتبار أن القيمة المطلقة لـ t المحسوبة 5.29 أكبر من كل الحدود (I_1) عند جميع المستويات، وهذا ما يجعلنا نرفض فرضية العدم القائلة بأن العلاقة غير منطقية

- اختبار معلمات النموذج:

يكون النموذج معبرا عن صحة العلاقة بعد إجراء اختبارات قياسية للتأكد من خلوه من مشاكل الاقتصاد

القياسي من خلال مايلي:

-تقدير نموذج الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ: من خلال مخرجات (eviews 12)، والخاص بتقدير ECM، تبين أن معامل حد تصحيحالخطأ (-1) CointEq يظهر بإشارة سالبة ومعنوي، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن النموذج به معدل تصحيح الخطأ قادر على تحويل النتائج من الأجل القصير لتتماشى مع نتائج الأجل الطويل بسرعة33.5 في الفترة الواحدة، (أُنظر الملحق04 الجدول رقم 03).

وبناء على ما سبق، فإن صيغة الدالة للعلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل تصبح من الشكل التالي:

GR= 0.64 GE +782

وبما أن قيمة b=0.64 محصورة بين الصفر والواحد، وهي بعيدة عن الواحد نوعا ما، ويدل أن الانفاق الحكومي في الجزائر ينمو بشكل أسرع من الإيرادات،وهذا يشير إلى وجود استدامة مالية متوسطة حسب منظور Quintos.

- الاختبارات التشخيصية لسلسة بواقي تقدير النموذج:

تبين الاختبارات القياسية الموالية ملائمة النموذج المستخدم، والتأكد من خلوه من المشاكل والمتمثلة في اختبار البواقي، وحسب النتائج الخاصة بمشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء (LM)،حيث أكد هذا الاختبار أن إحصائية فيشر والتي تظهر بقيمة 0.78 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

كما أوضح أيضا اختبار Homoskedasticity test الذي من خلاله نتحقق من ثبات التباين في سلسلة البواقي، بالاعتماد على اختبار ARCH Test، أن النموذج يخلو من مشكل عدم ثبات التباين على أساس أن احتمالية فيشر 0.38 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وفيما يخص فحص سلسلة بواقي التقدير التي تمثل الفرق بين القيم الحقيقية والمقدرة فإن الشكل (أنظر الملحق04) يوضح هذه العلاقة، حيث أن القيم المقدرة تقترب كثيرا من القيم الفعلية، ولاختبار استقرار النموذج نعتمد طريقة CUSUM test، وفق اختبار Recursive Estimation لاحظنا استقرار النموذج وملائمة الصيغة الخطية للبيانات عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على عدم وجود تأثير للصدمات التي تقلل من جودة النموذج.

وباختبار التوزيع الطبيعي للبواقي اتضح أنه وفق اختبار جاك بيرا- Jarque Bera- الذي يبين أن قيمة الاحتمالية له 0.77 أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي (أُنظر الملحق04).

– التفسير الاقتصادي للنموذج المقدر:

لقبول النموذج يجب التأكيد على وجود علاقة ارتباط بين تغيرات الإيرادات والنفقاتفي الجزائر على المديين القصير والطويل، حيث تشير قيمة معلمة النفقات إلى0.64 أي أن كل زيادة في النفقات بوحدة واحدة ينجر عنها زيادة بـ 0.64 في الإيرادات العمومية، وهو وضع طبيعي بالنسبة للاقتصاد الجزائري، حيث تنص النظرية الاقتصادية على أن الزيادة في الإيرادات النفطية ينجر عنه ارتفاع في الإنفاق العام، وبالتالي زيادة قدرة الدولة على سداد العجز واحتواء أعباء الدين العام، وتشير النتائج لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النفقات والإيراداتالحكومية رغم التقلبات الحاصلة، هذا ما يفسر إمكانية تحقيق الاستدامة المالية والاستقرار المالي بمعدل تصحيح قدره 0.33%.

المطلب الثاني: اختبار مدى قدرة الجزائر على تحقيق الاستدامة المالية من خلال الموازنة العامة

سنقوم باختبار مدى قدرة الجزائر على تحقيق الاستدامة المالية من خلال الميزانية العامة، لمعرفة العلاقة بين الإيرادات الجبائية والجباية البترولية وأسعار النفط والنفقات العامة، بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

الفرع الأول: مدخل نظري لنموذج الانحدار الخطي المتعدد

إن تحليل الانحدار المتعدد له قابلية كبيرة في تحليل ثبات العوامل الأخرى، لأنه يتيح السيطرةعلى العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على المتغير التابع، وهذا مهملاختبار النظريات الاقتصادية، لأن نماذج الانحدار المتعدد تستوعب الكثير من المتغيراتالتفسيرية ذات العلاقة[1]، وبذلك نستنتج العلاقة السببية في الحالات التي يكون فيها تحليل الانحدارالبسيط مضللا، إضافة لتحليل الانحدار المتعدد، حيث أنه يتضمن دالة عامة لشكل العلاقات، وفي نموذج الانحدار البسيط يتضمن دالة واحدة من متغير تفسيري واحد يظهر في المعادلة.

ويتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات العلاقة بينY كمتغير تابع، حيث يعتمد على اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة X، ويمكن كتابة متغيرات نموذج الانحدار كمـــا يلي:

$\mathbf{Y = b_0 + b_1X_1 + b_2X_2 + \ldots + b_kX_k + e}$، ويتم تقدير المعلمات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية للمعادلة السابقة.

تعتمد طريقة المربعات الصغرى العادية على الحصول على مقدرا الانحدار، بحيث يتم تصغير مجموع مربعات البواقي إلى أدنى قيمه لها، وتعطينا هذه الطريقة مقدار الانحدار ولكن لا تعطينا مقدار التباين، وهذا يعتبر من نقاط ضعف طريقة المربعات الصغرى، وتعتبر هذه الطريقة من أهم أساليب الانحدار ومن أهم وسائل الاقتصاد

[1] خالد محمد السواعي، **مرجع سبق ذكره**، ص 120.

القياسي، وهو أسلوب يستخدم لإيجاد أفضل وضع لخط مستقيم لعينة منXY من المشاهدات، حيث أن من بين الخصائص التي تتميز بها هذه الطريقة أنها طريقة لمقدرات خطية فعالة، أي أن القيمة المتوقعة للمعلمة المقدرة تساوي المعلمة الأصلية، وأما الفعالية تعني بأن المقدرات ذات أدنى تباين، بالإضافة إلى أن مقدرات طريقة المربعات الصغرى متناسقة لأنها مع تزايد حجم العينة واقترابها من اللانهاية، وأن قيمها تقترب من القيم الحقيقية [2].

وبالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد لبيان مدى قدرة الجزائر في تحقيق الاستدامة المالية من أثر كل من الجباية العادية والجباية البترولية وأسعار النفط على النفقات العمومية في الجزائر، حيث يوفر نموذج الانحدار الخطي المتعدد إمكانية معرفة الأثر المشترك والمنفرد للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما يوفر العديد من المؤشرات التي تمكننا من قياس مدى تأثير هذه المتغيرات وعليه فإن نقترح النموذج التالي:

$$C_t = b_0 + b_1\,FP + b_2\,POIL + b_3\,In + e_t$$

- **C_t المتغير التابع**: النفقات العامة،
- **المتغيرات المستقلة**:وهي المتغيرات المفسرة التي نعتمد عليها:

✓ **FP الجباية البترولية**: التي تعتبر مصدر الدخل الأساسي للإيرادات العامة والتي تخضع لأسعار النفط،

✓ **POIL سعر البترول**: وهي أسعار النفط، حيث يؤدي ارتفاعها إلى وجود بحبوحة مالية بالجزائر، وأما انخفاضها ينعكس سلبا على الميزانية العامة خاصة.

✓ **In الإيرادات الجبائية**: وهي التي يتم تحصيلها عن طريق الضرائب.

✓ **e_t: الخطأ العشوائي**.

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1992-2020*، وتم جمع البيانات المستعملة في هذا النموذج من الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة المالية والبنك المركزي الجزائري، إضافة إلى البنك الدولي.

ولتقييم الاستدامة المالية في الجزائر، نتبع الخطوات التالية:

- التحقق من مدى سكون السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة phllips-Perron ،

[2] محيي الدين ياسين أيوب، **محاضرات في الاقتصاد القياسي**، متوفر على الموقع: https://lmd.sahla-dz.com/cours-ar-484، تلايخ الاطلاع: 2023/11802.

* ارتأينا تمديد فترة الدراسة حسب متطلبات النموذج المستخدم الذي يستوجب فترة أطول.

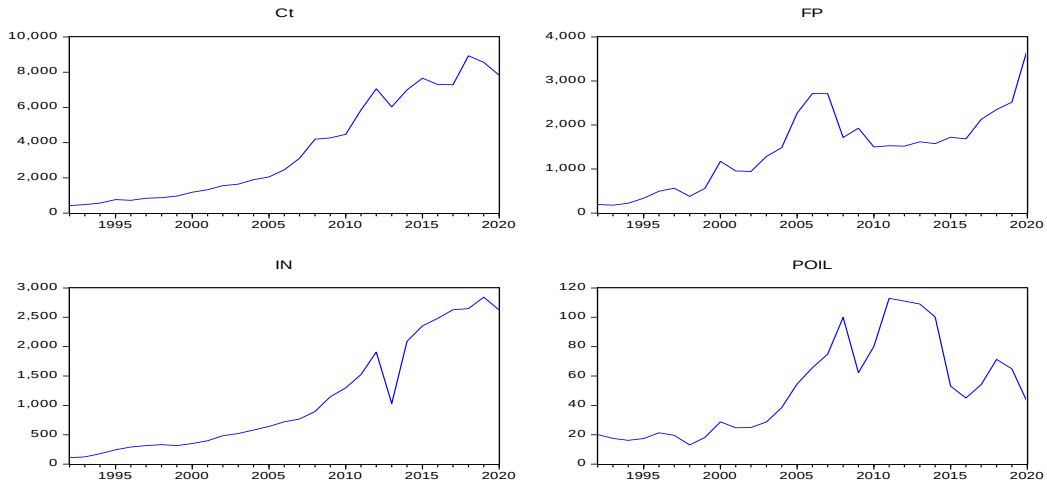
- اختبار التكامل المشترك للتحقق من مدى وجود علاقة بين المتغيرات خلال فترة الدراسة وعلى المدى الطويل،
- تقدير العلاقة بين المتغيرات لمعرفة مدى قدرة الجزائر على احتواء الدين العام ومواجهة العجز، وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية.

الفرع الثاني: الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد

- التطور التاريخي للمتغيرات:

يمثل الشكل الموالي الرسم البياني للمتغيرات خلال الفترة 1992-2020، ومن خلاله نستطيع وصف العلاقة بين المتغيرات.

الشكل19: التطور التاريخي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1992-2020



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك اتجاها تصاعديا متذبذبا للمتغيرات، مما يدل على أن السلاسل غير مستقرة، وعليه سنقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية بالاعتماد على نموذج phllips- Perron(pp)، وذلك لمعرفة الخصائص الإحصائية من حيث درجة التكامل ودرجة الاستقرار ليتسنى لنا اختبار النموذج.

- اختبار درجة التكامل للمتغيرات:

يوضح الجدول (أُنظر الملحق 05 الجدول01) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، وذلك بالاعتماد على نموذج phllips- Perron أن:

- السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى،
- السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى، حيث أنها تستقر عند أخذ الفروق الأولى I(1)، أي يمكن رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة.

- **اختبار التكامل المشترك**

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى، حيث أنها تستقر عند أخذ الفروق الأولى I(1)، نقوم باختبار التكامل المشترك الذي يمكننا من معرفة إمكانية وجود علاقة بين متغيرات النموذج على المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة بمستوياتها، والمتكاملة من نفس الدرجة، حيث يسمح هذا الاختبار ماإذا كان هناك تكاملا مشتركا وحيدا أو أكثر.

- **تقدير نموذج التكامل المشترك بطريقة المربعات الصغرى OLS**

يتضح من الجدول رقم (أنظر الملحق 05 الجدول03) أن قيمة معامل التحديد R^2 هي 0.98 وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر 98% من الاختلاف في النفقات الإجمالية، وتشير النتائج أيضا إلى أن احتمالية كل من الإيرادات العادية وأسعار النفط لها معنوية إحصائية، وهذا ما يدل على أن لها أثر على المتغير التابع، كما أن احتمال قيمة فيشر لا تختلف عن الصفر، وأن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة هي أكبر من قيمتها الجدولية، وهذا ما يقودنا لقبول الفرض البديل، أي أن النموذج مناسب لتمثيل العلاقة الخطية.

- **فحص استقرارية سلسلة البواقي**

يوضح (الجدول04 أنظر الملحق05) النتائج المتحصل عليها لفحص استقرارية سلسلة البواقي (الأخطاءالعشوائية)، حيث تبين أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى.

- **اختبار جوهانسون (Johansen Cointegration Test) للتكامل المشترك**

بـعد تقدير سلسلة البواقي الجدول06 (أنظر الملحق05)، توضح نتائج اختباري الأثر والقيمة الكامنة العظمى، واللذين يوضحان عدد التكاملات المشتركة بين المتغيرات في الأجل الطويل (أنظر الملحق05)، حيث بحسب نتائج اختبار الأثر (Trace test) فإنه يتم قبول الفرضية البديلة (يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات) عند مستوى معنوية 5 %، فعند None قيمة إحصائية الأثر عند هذه الفرضية تساوي 48.29 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار 47.85، وعليه فإنه هناك تكامل المشترك طويل الأجل بين المتغيرات، وهذا ما أكده اختبار القيمة العظمى (Max-Eigen Statistic) حيث نجد أن القيمة الإحصائية تساوي30.04 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 27.58 عند مستوى معنوية 5%.

- **تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)**

انطلاقا من الفرضية التي مفادها أن هنالك علاقة توازنية طويلة المدى، تتحدد في ظلها القيم التوازنية للمتغير التابع في إطار المتغيرات المستقلة، نحاول من تحليل العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة في هذا النموذج.

من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ* (أُنظر الملحق 05 الجدول 07)، توصلنا إلى إيجاد المعلمات، التي نفسرها كما يلي:

- تشير القيمة 2 ذات الإشارة الموجبة إلى العلاقة الطردية الموجودة بين الجباية العادية والنفقات العامة في الأجل القصير، وما يميزها أنها ذات معنوية إحصائية قوية (0.000)، وهذا ما يشير إلى أثر الجباية العادية على النفقات العامة، ومع ذلك فهي لا تمثل سوى 20% من مجموع الإيرادات العامة ولا تغطي أكثر من 30% من النفقات الجارية.
- تشير القيمة -0.21 إلى العلاقة الموجودة بين الجباية البترولية والنفقات العامة في الأجل القصير وهي قيمة سالبة وذات معنوية إحصائية ضعيفة، وهذا مرده إلى الارتفاع الكبير في النفقات العامة التي لم تستطع الإيرادات الجبائية مسايرتها بالرغم من المستويات غير المسبوقة للإيرادات الفعلية للمحروقات إلى غاية 2008، بسبب تغطية النفقات الجارية، بالإضافة إلى أن الجباية البترولية لم تتمكن من تغطية نفقات التسيير بصفة كاملة طيلة فترة الدراسة، ويمكن تفسير ذلك بالارتفاع المتزايد الذي تشهده نفقات التسيير خاصة خلال الفترة 2000-2010، كما أن لانهيار أسعار النفط وانخفاض إيرادات المحروقات في 2013 بنسبة 12% تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري، حيث خسرت الجزائر في أقل من سنة ما قيمته 1600مليار أي نصف ما كسبته الخزينة في السنة، وهو ما يعكس اعتماد الجزائر على الجباية البترولية بدرجة كبيرة.
- تشير القيمة 11.69 الموجبة إلى العلاقة بين أسعار النفط والنفقات العامة، وهي علاقة طردية وذات معنوية إحصائية قوية، ويدل ذلك إلى العلاقة القوية بين أسعار البترول وتمويل الميزانية العامة لمجابهة النفقات العامة.
- تشير القيمة (1.14-) إلى معلمة حد تصحيح الخطأ، وهي القوة التي تدفع نحو التوازن أو ما يعرف بمعامل التعديل، وحسب النظرية التي تنص على وجوب أن يكون سالبا حتى يكون لنموذج تصحيح الخطأ معنى، مما يعني التعديل والعودة إلى الوضع الأحسن في المحافظة على خصائص الأجل الطويل، وهو ما توصلنا إليه حيث كانت إشارة هذا المعامل سالبة ومعنوية عند مستوى 5%، والتي تؤكد على وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين متغيرات النموذج.

*يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية مفادها أن هنالك علاقة توازنية طويلة المدى تتحدد في ظلها القيم التوازنية للمتغير التابع في إطار المتغيرات المستقلة، وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية في المدى الطويل إلا أنه من النادر أن تتحقق، ومنه فقد يأخذ المتغير التابع قيما مختلفة عن قيمه التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل على المدى الطويل، **للاطلاع أنظر**: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، ص685.

- الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج:

تبين الاختبارات التشخيصية ملائمة النموذج المستخدم، والتأكد من خلوه من المشاكل والمتمثلة في اختبار البواقي، وحسب النتائج الخاصة بمشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء (LM)، فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث أن قيمة احتمالية P-value أكبر من مستوى المعنوية 5%، كما أوضح أيضا اختبارHomoskedasticity test خلو النموذج من مشكل عدم ثبات التباين، حيث أن الاحتمال المقابل لقيمة إحصاء (Chi-sq) المحسوبة أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5%.

والنتائج المتحصل عليها يبينها جدول الاختبارات التشخيصية الموالي:

الاختبار	قيمة الاحتمالية
Serial Correlation LM Test	**0.17**
Heteroskedasticity Test	**0.10**

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

ولاختبار استقرار النموذج نعتمد طريقة CUSUM test، ووفــق اختبار Recursive Estimation لاحظنا استقرار النموذج وهذا يدل على عدم وجود تأثير للصدمات التي تقلل من جودة النموذج (أُنظر الملحق 05)، وباختبار التوزيع الطبيعي للبواقي اتضح أنه وفق اختبار جاك بيرا- Jarque Bera- الذي يبين أن قيمة الاحتمالية له أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي (أُنظر الملحق 05).

المطلب الثالث: الاستدامة المالية بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي

من خلال هذا المطلب، نسلط الضوء على مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2020/2010، بالاعتماد على معامل هيرفندال-هيرشمان لقياس مدى تنويع الاقتصاد الوطني فيما يخص المؤشرات الاقتصادية الكلية، التي تعكس الأداء الاقتصادي وهي الناتج المحلي الخام، الصادرات، الواردات، إيرادات الموازنة العمومية، والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت.

الفرع الأول: قياس مؤشرات التنويع الاقتصادي من خلال مؤشر هيرفندال-هيرشمان

إحاطة بكل جوانب الموضوع، ومن خلال أهمية الاستدامة المالية وارتباطها بأهمية التنويع الاقتصادي، الذي يُعتبر آلية وأنموذجا فعالا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خارج المحروقات، من أجل تحقيق هدف الاستدامة المالية، وفك التبعية للنفط، لحماية الاقتصاد الوطني، من خلال إعادة الاعتبار للقطاعات والفروع الاقتصادية الأخرى، ودعمها لتشكل نقطة انطلاق للتنويع الاقتصادي ومحرك للإقلاع اقتصاد.

إن تراجع أسعار النفط منذ بداية سنة 2014 أدى إلى تراجع الجباية البترولية الذي سبب في تفاقم عجز الخزينة العمومية، مما فرض التوجه نحو نموذج التنويع الاقتصادي لمواجهة العجز، والاعتماد على بدائل منتجة للثروة، من خلال منح فرصة لكل من القطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات، كما أن نموذج التنويع الاقتصادي يمثل فرصة لترشيد النفقات العامة وتوجيهها نحو القطاعات التي لها أثر إيجابي وقيمة مضافة على الاقتصاد الوطني، وهذا الأمر مرتبط بوجود رؤية استشرافية لكل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني قادرة على التكيف مع الصدمات في ظل الإمكانات المتاحة[1].

وباعتبار أن الجزائر بلدا ريعيا بامتياز، حيث أنها تحتل المرتبة الخامسة في العالم من حيث مخزون الغاز الطبيعي، والمرتبة 14 من حيث المخزون النفطي، ومع اعتماد الجزائر بأكثر من 60% من الجباية في تمويل التنمية الاقتصادية، سنحاول من خلال القراءة الموالية لمعطيات بعض القطاعات ونسبة مساهمتها، بالإضافة إلى مؤشر **هيرفندال–هيرشمان** (**HH**)، لمعرفة أثر التنويع الاقتصادي على الاستدامة المالية.

الجدول رقم19: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الجزائر 2010–2020(%)

البيان / السنوات	الزراعة	الصناعة	البناء والأشغال	التجارة والخدمات	المحروقات	HH
2010	10.51	6.39	12.37	9.57	43.94	0.17
2011	10.42	5.85	11.12	9.46	46.79	0.20
2012	11.39	5.84	11.30	9.57	44.99	0.18
2013	12.76	5.96	12.21	11.38	39.11	0.13
2014	13.38	6.32	13.06	11.70	35.64	0.10
2015	15.53	7.38	14.93	13.37	25.62	0.04
2016	16.39	67.50	15.27	13.79	23.77	0.03
2017	15.82	7.45	15.10	14.01	26.99	0.04
2018	15.40	7.16	14.31	13.58	29.45	0.05
2019	16.05	7.40	15.81	14.24	25.32	0.03
2020	20.92	8.40	17.57	15.30	16.98	0.04

المصدر: سايح حنان، **التنويع الاقتصادي في الجزائر: واقع وآفاق**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2022، ص 88.

[1] لوصيف عمار، العابد لزهر، **نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات –رؤية اسشترافية–**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 52، 2019، ص 8.

يوضح الجدول أعلاه، أن الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات الذي يمثل نسبة كبيرة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى، ثم تأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات وبعدها قطاع الفلاحة، ثم قطاعي البناء والأشغال العامة والنقل والاتصالات ، ثم في الأخير نجد قطاع الصناعة بنسب ضعيفة جدا، إنهذه النسب تعكس لنا بأن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على قطاع المحروقات بدرجة كبيرة في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي، وتفسر القيم المقتربةمن الصفر لمعامل (HH)عن التنوع، غير أن المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات لتمويل مختلف البرامج التنموية كان لها الأثر في تدني هذه القيم واقترابها من الصفر*، وأما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها ضعيفة جدا، ومع ارتباط المسيرة التنموية للاقتصاد الجزائري في كل مراحلها بامتلاكها للثروة البترولية وما يصاحبها من تحصيل لإيرادات كبيرة، حيث جعلت هذه الثروة الجزائر تطبق مجموعة من البرامج التنموية التي تهدف في مجملها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة، ولكن التساؤل المطروح هنا هو هل وضعت الحكومة الجزائرية تدابير وإجراءات تحقق الكفاءة الاستخدامية لهذه الثروة ونهجت في ذلك سبيل تحقيق الاستغلال المستدام لها، أم هناك استراتيجيات أخرى لتحقيق الأهداف من خلال خطط لا تعتمد على العائدات النفطية.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الخاص

يوجب استحداث اقتصاد أكثر تنوعــا تظافر القطاعين العام والخاص معا، وتوفير مناخ أكثر ملائمة، بالإضافة إلى جمع الإمكانات اللازمة لتمكين القطاع الخاص على وجه الخصوص للقيام بدوره، وهذا ما يعزز نجاح التنويع الاقتصادي في الجزائر واستهداف تحقيق الاستدامة المالية، ولمعرفة مكانة القطاع الخاص، وعليه نستعرض أهم مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر ترتيبها ** كما يلي:

* يخضع حساب قيمة مؤشرH.H إلى حصة كل قطاع من الإنتاج المحلي، وبالتالي قيمته تخضع إلى تغير هذه النسبة،أويمكن تفسير انخفاض قيمة المؤشر إلى انخفاض حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يؤكد أن هذا المؤشر لايصلح لقياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر، مما يوجب البحث عن مؤشرات أخرى، ولإعطاء صورة أوضح حول الاقتصاد الجزائري، لا بد من مقارنته ومعرفة محله من الاقتصاد العالمي،فقد ورد في تقرير المعهد العربي للتخطيط في عدده 58 سنة 2018، أن الجزائر تعاني من تراجع الهياكل النوعية للإنتاج والتصدير.

** يُعبر عن درجة مناخ الأعمال بعدة معايير– انُظر الجدول أعلاه– وهي معتمدة من قبل البنك الدولي لترتيب مناخ الأعمال المناسب،

للاطلاع أُنظر:

Doing Business 2020, Comparing Business Regulation in 190 Economies، متوفر على الموقع: https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32436/9781464814402.pdf

الجدول رقم20: مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2020

المؤشرات	المرتبة
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من ضمن 190 اقتصاد عالمي	157
بدء النشاط التجاري	152
استخراج تراخيص البناء	121
الحصول على الكهرباء	102
تسجيل الملكية	165
الحصول على الإئتمان	181
حماية المستثمرين الأقلية	179
دفع الضرائب	158
التجارة عبر الحدود	175
إنفاذ العقود	113
تسوية حالات الإعسار	81

المصدر: بالاعتماد على:

worldbank, Doing Business 2020, Comparing Business Regulation in 190 economies.

تشير مراتب الجزائر المتدنية في مختلف المؤشرات إلى مواجهة القطاع الخاص لبعض الصعوبات، حيث أن المستثمرين والمؤسسات الناشئة تواجه عوائق إدارية تنظيمية مثل البيروقراطية والفساد الإداري، وثقل الإجراءات الضريبية والجمركية، بالإضافة لعدم الاستقرار في المنظومة التشريعية الناتج عن تعاقب الحكومات.

ومن خلال المؤشر العام للمؤسسات والحوكمة الرشيدة الذي يركز على دور القضاء في التصدي للفساد الإداري،حيث تتراوح قيم هذه المؤشرات بين (2.5 و- 2.5) نقطة،إذ يشير ارتفاع القيمة إلى تحسن قيمة المؤشر، ويدل علـــى الإجراءات الفعالة التي تساهم في تحسين الوضعية حسب مـــا أعلن عنه تقريـــر تنافسية الاقتصاديات العربية من طرف صندوق النقد العربي، حيث يوضح الجدول الموالي مؤشرات فرعية لمؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة في الجزائر خلال الفترة 2017/2014.

الجدول رقم21: مؤشرات فرعية لمؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة 2017/2014

المؤشرات / الدولة	فعالية الحكومة	سيادة القانون	الفساد الإداري	مؤشر فعالية الحكومة	الترتيب
الجزائـر	0.5340 -	0.8726 -	0.5089 -	0.6385-	19

المصدر: صندوق النقد العربي،تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، العدد الثالث، 2019، ص31.

من خلال معطيات الجدول، يتضح أن الجزائر حققت مرتبة متدنية بالنظر للإحصاء الذي مس 25 دولة فيما يتعلق بالفساد الإداري، فالنتيجة السلبية توضح مدى انتشار الفساد في القطاع الإداري رغم الجهود المبذولة لإصلاح القطاع، إضافة إلى نسبة سيادة القانون السلبية فهي توضح مدى غياب دولة القانون وضبابية التشريعات وسوء تطبيقها،وعليه فإن مؤشر فعالية الحكومة السلبي يعكس ضعف الكفاءة في الأداء الحكومي، وما نخلص إليه أن هذه المؤشرات هي صورة تعكس السياسة الإنفاقية المرتبطة أساسا بالجوانب الإدارية والتقنية،هذا الوضع جعل الحكومة تعجل في الإصلاحات والتوجه نحو ترسيخ حوكمة الإنفاق العام للحفاظ على التوازنات النقدية والمالية من خلال إرساء دعائم تتعلق بتعميق الإصلاحات –كما سيأتي بيانه لاحقا–

الفرع الثالث: اختبار أثر التنوع الاقتصادي على الاستدامة المالية

من خلال هذا الفرع، سنقوم باختبار أثر التنوع الاقتصادي على الاستدامة المالية من خلال نسبة بعض القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الخام، وفق النموذج التالي:

$FM= b_1\ SA+ b_2\ SB+ b_3\ SC+ b_4\ SF+ b_5\ ST+ e$، حيث:

SA: قطاع الزراعة، SB: قطاع المحروقات، SC: قطاع التجارة والخدمات، SF: قطاع الصناعة، ST: قطاع البناء والأشغال.

- **اختبار الاستقرارية:**

بتطبيق اختبار ديكي فولر المطور **ADF** على السلاسل ،كانت نتائجالاختبار وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم 22: اختبار استقرار السلاسل الزمنية لـ ديكي فولر

الاستقرارية / المتغيرات	في المستوى			بعد أخذ الفروق الأولى		
	قاطع واتجاه	قاطع فقط	بدون قاطع وبدون اتجاه	قاطع واتجاه	قاطع فقط	بدون قاطع وبدون اتجاه
%GDP	0.06	0.66	0.33	0.00	0.00	0.00
SA	0.78	0.94	0.90	0.01	0.007	0.00
SB	0.60	0.94	0.24	0.02	0.01	0.001
SC	0.09	0.81	0. 81	0.04	0.02	0.001
SF	0.82	0.32	0.48	0.007	0.02	0.001
ST	0.06	0. 96	0.97	0.03	0.02	0.003

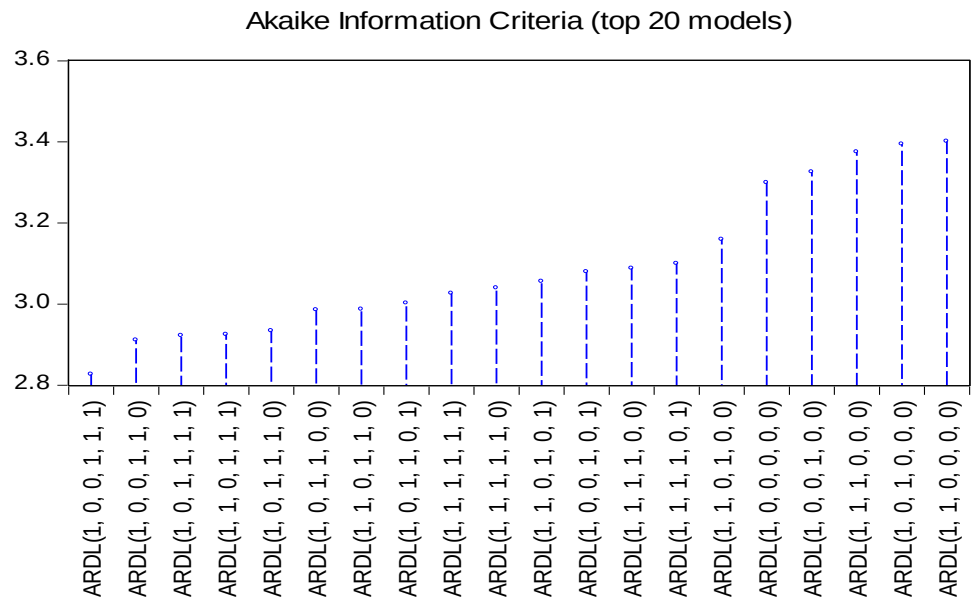
المصدر : مخرجات برنامج EVIEWS 12

بينت نتائج الاختبار أن السلسلتين مستقرتين بعد أخذ الفروق الأولى عند درجة التكامل I(1)، حيث تمكننا هذه النتائج من إجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة.

- **تحديد فترة الإبطاء المثلى:**

قبل إجراء اختبار التكامل المشترك، نقوم بتحديد فترة الإبطاء المثلى، باستخدام معايير المعلومات المخصصة لذلك- تطرقنا إليها سابقا-، حيث يبين الشكل الموالي أن درجة الإبطاء المثلي هي ARDL(1.0.0.1.1.1) من بين 20 أنموذجا تم اختباره، حسب معيار Akaike Information Criteria

الشكل رقم 20: فترة الإبطاء المثلى



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

- **اختبار التكامل المشترك:**

للكشف عن وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات، سوف يتم استخدام اختبار الحدود وذلك من خلال مقارنة قيمة f المحسوبة لمعاملات المتغيرات التفسيرية المبطأة لفترة واحدة مع قيمة f الحرجة، وقد بينت النتائج، أن قيمة إحصاء f تساوى 3.003 وهى تتوسط كل من قيم الحدود العليا I(1) والدنيا I(0) عند المستويات 10% و5%، 2.5%، مما يعني وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل (تكامل مشترك) تتجه من المتغيرات التفسيرية إلى المتغير التابع.

- **تقدير علاقة المدى الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك:**

يتم تقدير العلاقة في المدى الطويل، من خلال النموذج الأمثل الذي يعطي أدنى قيمة لمعيار AkaikeInformation Criteria، حيث يمكن استنتاج المعادلة التالية:

GDP = 0.3780SA –0.1202SB + 0.5088SC –1.0139SF–1.7293 ST + 21.8924

ومن خلال المعادلة يمكن ملاحظة أن قطاعات المحروقات والصناعة، بالإضافة إلى البناء والأشغال تؤثر بشكل سلبي على الاستدامة المالية من خلال المعاملات السلبية، إلا أن المعنوية الإحصائية لمعلمة قطاع المحروقات ضعيفة (prob=0.45)، مما يدل على ضعف الأثر في المدى الطويل، ويمكن تفسير ذلك لتأثير مداخيل المحروقات على باقي القطاعات، ويظهر ذلك من خلال المعنوية الإحصائية القوية لقطاعي الصناعة والبناء والأشغال، كما تدل الإشارة السالبة لمعلمة قطاع الصناعة على العلاقة العكسية بين هذا القطاع والاستدامة المالية، وهو ما يؤكد الاعتماد المطلق على العوائد النفطية وهذا يؤيد التحليل السابق لنسب (HH)، وأما قطاع التجارة والخدمات فتظهر المعلمة بقيمة موجبة ومعنوية إحصائية ضعيفة نسبيا ما يفسر التأثير الإيجابي لهذا القطاع في الاستدامة المالية في المدى الطويل من خلال الإيرادات المحصلة منه، ولكن بمستويات ضعيفة.

وأما نتائج التقدير للعلاقة قصيرة الأجل، فإن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي إحصائيا وتبلغ قيمته –1.47، هذا ما يؤيد دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، حيث أن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوزان في الأجل الطويل.

- **الاختبارات التشخيصية:**

بعد إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية للحكم على مدى ملائمة النموذج المستخدم فيقياس المرونات المقدرة في الأجل الطويل، يوضح الجدول الموالي النتائج التالية:

الجدول رقم23: الاختبارات التشخيصية

الاختبار	الإحصائية	القيمة	قيمة الاحتمالية
Serial Correlation LM Test	F- statistic	0.021	0.88
Heteroskedasticity Test	F- statistic	0.32	0.57
Normality Test	Jarque- Bera	1.61	0.44

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

نلاحظ من الجدول أعلاه:

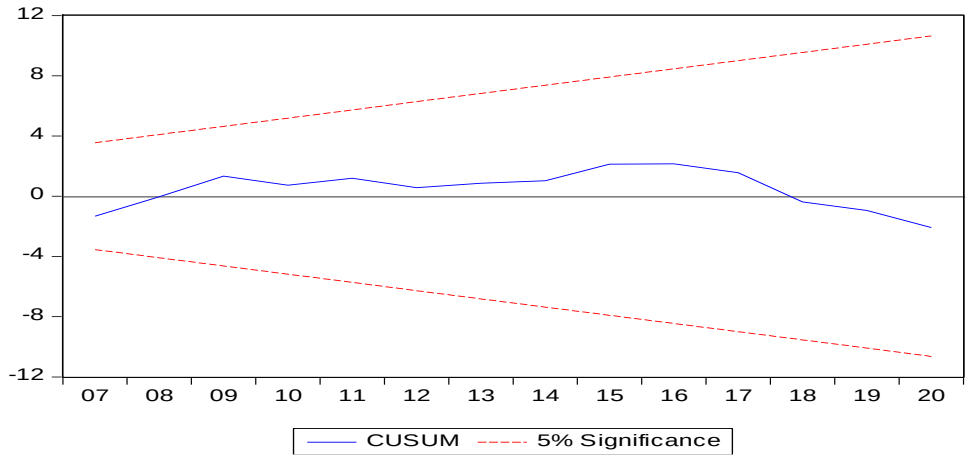
خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لأن القيمة الاحتمالية بلغت 0.88 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي قبول فرضية العدم التي تشير إلى عدم ارتباط البواقي ارتباطا ذاتيا، كما نلاحظ من الجدول أن القيمة الاحتمالية لاختبارJarque- Bera بلغت 0.44 وهي أكبر من 0.05، وهذا يعنى أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا، بالإضافة إلى القيمة الاحتمالية الخاصة باختبار عدم ثبات التباين بلغت0.57 وهي

أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يشير إلى تجانس وثبات تباين البواقي، وعليه يتبين من نتائج الاختبارات التشخيصية جودة النموذج من الناحية القياسية.

- **اختبار استقراريه النموذج:**

بهدف التأكد من مدى خلو بيانات الدراسة المستخدمة من التغيرات الهيكلية نختبر المجموع التراكمي للبواقي CUSUMواختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقيCUSUM OF SQUARES، حيث يتـــم من خلالهما مدى انسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، ومن خلال الشكلين المواليين:

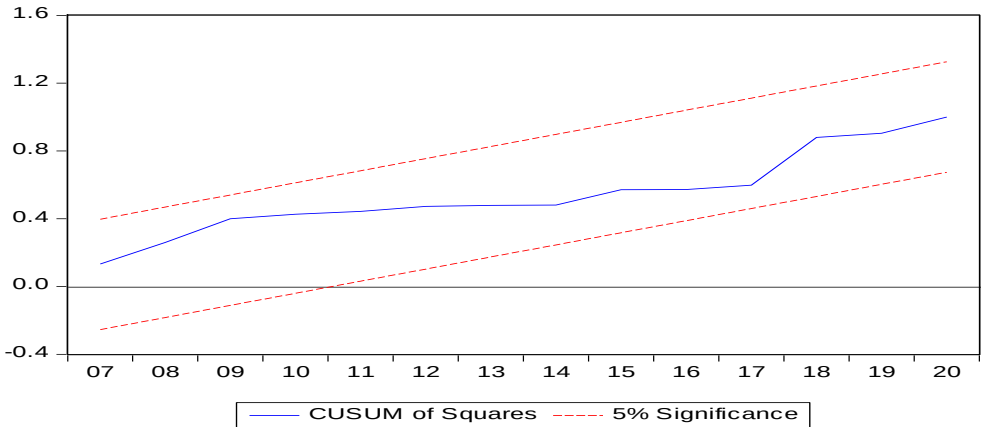
الشكل رقم21: المجموع التراكمي للبواقي CUSUM



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 9

من خلال الشكل يتبين أن النموذج مستقر ويمثل بشكل جيد العلاقة بين المتغيرات، ويبين ملائمة الصيغة الخطية لبيانات النموذجعند مستوى معنوية 0.05، ومن خلال الشكل رقم20، يتضح وقوع الشكل داخـــل الخط البياني للاختبار ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يدل على استقرارا النموذج.

الشكل رقم22: المجموع التراكمي لمربعات البواقيCUSUM OF SQUARES



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 9

من خلال ما سبق:

وبناء على الدراسة القياسية، فقد خلصنا إلى أن الوضع المالي في الجزائر ومن خلال السياسة المالية المنتهجة يتصف باستدامة مالية ضعيفة، وهذا لكون أن الإيرادات النفطية هي التي تهيمن على الميزانية العامة في ظل التنامي المستمر للنفقات العامة، وعدم تغطيتها بسبب ضعف الجباية المحلية من جهة، وتقلبات أسعار النفط من جهة ثانية، وهذا ما يجعل العجز الموازني مستمرا والذي من شأنه أن يدفع بالحكومة إلى الاستدانة الداخلية وربما الخارجية، وبالرغم من استقرار الوضع المالي على المدى القصير والمتوسط، إلا أنه في المدى البعيد وفي ظل السياسة المالية المتبعة يبقى مرهونا بمدى التوجهات المالية وفعالية السياسة المالية، وقد أكدت النتائج القياسية على وجود استدامة مالية ضعيفة وهذا باعتبار ارتباط الإيرادات بالجباية البترولية، وارتباط هذه الأخيرة بأسعار النفط في الأسواق العالمية، إضافة لعدم الاستخدام الأمثل للموارد المالية، ورغم نجاح الجزائر في تخفيض مستويات الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والتحكم في معدلاته، إلا أنه بسبب الانكماش الحاد في العائدات النفطية لم يستمر هذا الوضع، ويعود الأمر إلى الاقتراض المحلي، كما يعود سبب ارتفاع الدين الداخلي إلى تطهير المؤسسات العمومية، وعليه فالشرط الأساسي لتحقيق الاستدامة المالية هو قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ سياستها المالية، وتمويل برامج الإنفاق المختلفة دون التعثر المالي، ولذلك تقتضي عدم تراكم عجز الميزانية العامة حتى لا تضطر الدولة إلى إعادة الهيكلة، واللجوء إلى الاستدانة من أجل تغطية الأعباء.

وعلى العموم:

لتحقيق الاستقرار والوصول إلى هدف تحقيق الاستدامة المالية، وتفادي صدمات القطاع النفطي عـــــلى الاقتصاد، يحتاج هذا الأخير تجنب تقلبات القطاع النفطي من خلال سياسات اقتصادية كلية،لا سيما السياسة المالية التي تحد من تأثير صدمات القطاع النفطي على القطاعات الاقتصادية، ومن أهم هذه الأدوات، والتي استفاض فيها الباحثون والاقتصاديون وحتى الاكاديميون، وتقترحها المنظمات الدولية، القواعد المالية للسياسة المالية، ومن أهم ملامحها تحديد آلية تسعير النفط لأغراض الميزانية، معتمدة على متوسط أسعار النفط التاريخية والمستقبلية لعدد من السنوات، وتوجيه جزء من الفوائض المالية لصندوق توازنات للميزانية، بالإضافة إلى صندوق استثمار للأجيال طويل الأجل وصندوق تنمية محلي، وتحديد نسبة الإنفاق للدخل المحلي، وتحديد سقوف للإيرادات، وكذلك للدين العام، إضافة إلى تحديد نسب الضريبة بشكل مستقر خلال الفترات المختلفة لتقلبات أسعار النفط، وتبنى الميزانيات متوسطة الأجل للمدى المتوسط، وفق خطط تنموية متوسطة الأجل، ما يساعد على تبني ومعرفة توجهات الإنفاق الحكومي، ولكي تتحقق الفوائد المرجوة من القواعد المالية، يجب أن تتحلى

بالوضوح والدقة والواقعية، وضرورة تركيز مناقشة الاستدامة المالية على الموازنة الإجمالية للدولة، من خلال خفض المستوى الآمن للدين العام الصافي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على اعتبار ضعف المؤسسات الاقتصادية والتي تسعى الحكومة لتدارك هذا الأمر علما منها بأهمية هذا القطاع في إطار الإصلاحات المتواصلة، اللجوء للاقتراض بالعملة الصعبة خلال الظروف العادية، قد يتحول إلى عبء كبير أثناء فترات الاضطراب المالي، أهمية تحقيق قاعدة التوازن الدائم بالنسبة لمستويات العجز في الموازنة العامة، وطبقا لهذه القاعدة، يمكن للدولة أن ترفع من نسبة الدين العام الصافي للناتجالمحلي الإجمالي عند حدوث زيادة مؤقتة في الإنفاق، كما يمكنها تخفيض هذه النسبة عندما يقل الإنفاق.

المبحث الثالث:أهمية عصرنة نظام الميزانية العامة لتحقيق الاستدامة المالية

أصبحت عوائد النفط تمثل الأساس الذي يتم بناء على قيمته رسم السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، التي تعد الميزانية العامة من أهم مكوناتها، وكغيرها من الدول تحتاج الجزائر في وضع ميزانيتها إلى الجباية في تمويلها وأهمها الجباية البترولية التي تتأثر بالتقلبات في أسعار النفط، والجباية العادية المتكونة أساسا من الضرائب العائدة إلى الميزانية، والتي تمتاز بالاستقرار في الحصيلة، مما يضمن للدولة من تغطية النفقات والأعباء ذات المنفعة العامة.

وباعتبار أن الجزائر من الدول الأقل تنويعا في اقتصادها، ونتيجة للتقلبات في أسعار النفط التي كان لها أثارا ايجابية وأثارا سلبية على العوائد النفطية، وبالتالي على الميزانية العامة للدولة، مما أبرز تحديات وصدمات متكررة على الاستدامة المالية، ولذلك يُعتبر مشروع تحديث النظام الميزانياتي خطوة مهمة في سبيل تحقيق الرشادة والكفاءة في المال العام، من خلال الانتقال إلى منطق يعتمد التسيير بالنتائج، وقياس مدى تحقق الأهداف المرجوة من سياسة الإنفاق العام باستعمال مؤشرات للأداء، كما يرتكز على التخطيط المتوسط المدى.

المطلب الأول: الميزانية العامة بين قانون المالية 17/84 والقانون العضوي 15/18

في ظل التطورات الحاصلة في طرائق تسيير الأموال العمومية، انتهجت الجزائر سبيلا لتبني نظام جديد للميزانية، من خلال تحديد القاعدة القانونية الأساسية لها، وهذا من خلال مراجعة القانون الأساسي 17/84، الذي لا يتلاءم مع الوضع الراهن، ولذلك تم استبداله بقانون المالية LOLF، حيث حمل في طياته مبادئ تسيير الميزانية العامة وفق منطق النتائج، وليس الوسائل كما كان معتمدا في القانون السابق، ولذلك سنحاول إبراز أهم ما جاء به القانون العضوي، مقارنة بالقانون الأساسي 17/84.

الفرع الأول:واقع القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 ودوافع إصلاحه

يعتبر القانون رقم 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 من أهم القوانين المتعلقة بقوانين المالية المعدل

والمتمم، أول قانون ينظم كيفية إعداد قوانين المالية، غير أن التطورات التي عرفتها الجزائر والمتغيرات الدولية جعلت هذا القانون يحتاج إلى تعديلات جوهرية، لذلك سنحاول توضيح أهمية القانون وآفاق عصرنة نظام الموازنة العامة.

يعتبر قانون 84-17 بمثابة النص الذي يحدد إطار ومحتوى قوانين المالية الجزائرية، حيث وُصف بأنه قانون مرجعي، فهو النص الذي وضع حدا للممارسات التشريعية والتنظيمية المتفرقة، كونه حدد الكيفية الإدارية والتشريعية لتحضير مشروع قانون*، فهو قانون إطار لقوانين المالية، يتضمن القواعد والأحكام التي تضبط شكل ومحتوى قوانين المالية، ولقد عرف تعديلات عديدة كانت سنة 1988 ، 1989، 1993.

وعند إعداد مشروع القانون الجديد المتعلق بقوانين المالية، أشار المشرع الجزائري من خلال القانون العضوي (بعد اطلاعنا على القانون) إلى الأسباب والأهداف المستهدفة من وراء تبني هذا القانون، وأهمها:

– **عدم التوافق مع الوضع الراهن:** حيث أن القانون 84-17 لم يعد يتماشى مع الوضع الحالي، نظرا للاصلاحات السياسية والاقتصادية الحاصلة منذ حوالي مدة، ومن جهة أخرى لا يمكن لهذا القانون المسايرة بسبب الإصلاح الميزانياتي الذي يهدف إلى تحديث الأنظمة الميزانياتية.

– **رفع القانون المتعلق بقوانين المالية الى مصاف القوانين العضوية:** وفقا لأحكام المادة 141 من الدستور 1996 المعدل في2008، يفرض طابع القانون العضوي نفسه على المستوى القانوني، لأنالدستور من بين قوانينه العضوية، القانون العضوي الخاص بقوانين المالية، وبذلك فلهذا القانون العضوي من الناحية القانونية قيمة أكبر من تلك التي تتمتع بها قوانين المالية نفسها.

– **المضمون والأهداف:** لقد تضمن مشروع نص هذا القانون الإطار العام الذي تسجل فيه قوانين المالية والكيفيات المتعلقة بتحضيرها والمصادقة عليها وتنفيذها، ومشروع هذا القانون العضوي المتعلق بقوانين الماليـــــة مؤسس على مبدأالبرامج، حيث يوجه نحو تحقيق النتائج انطلاقا من أهداف محددة بالاعتماد على إصلاح إطار التسيير العمومي وتوجيهه نحو النتائج، بالإضافة إلى البحث عن الفعالية وتعزيز شفافية المعلومات الميزانياتية.

– **تعديل المحاور الكبرى للإصلاح الميزانياتي:** تتضمن أحكام مشروع هذا القانون العضوي الجديد المحاور الرئيسية لإصلاح نظم الميزانية من خلال ما يلي:

✓ دعم التوازن الهيكلي للميزانية؛

* يعتبر هذا القانون قانون إطار وليس قانونا عضويا، لأنه في سنة 1984 لم يكن هناك مجلس دستوري ولا مجلس أمة، حيث يُشترط لتكيف أي نص قانوني بأنه قانون عضوي شرط مصادقة المجلس الشعبي الوطني بالأغلبية، ومصادقة مجلس الأمة بـ 3/4، وإبداء رأي المجلس الدستوري فيه، فلم تتوافر شروط التكييف.

- ✓ مقاربة متعددة السنوات لإيرادات ونفقات الدولة؛
- ✓ إعطاء مرونة أكثر للمسيرين والتوجه نحو مراقبة الأداء؛
- ✓ وضع مدونات الميزانية؛
- ✓ تحسين مضمون وتقديم مشاريع قوانين المالية؛

– **المقاربة المتعددة السنوات**: ترتبط هذه المقاربة الميزانية حسب البرنامج، والإطار المتعدد السنوات ليس من ناحية اتخاذ القرار على أساس إسقاط يتجاوز السنة، حيث يحدد لمدة 03 سنوات تقديرات الإيرادات والنفقات، وكذا رصيد ميزانية الدولة وإذا اقتضى الأمر مديونية الدولة.

– **المرونة والليونة**: يمنح للمسيرين حرية أكبر في تسير البرامج والاعتمادات المالية،ويسمح بحركة الاعتمادات وفقا لإجراء محدد، بتنفيذ عمليات نقل وتحويل الاعتمادات، بحيث لا تتعرض النتائج المستهدفة على مستوى البرامج للخطر،لهذا فالبرنامج كوحدة جديدة للميزانية وكأساس ضروري لإصلاح الميزانية يحل محل الفصل للمدونة الميزانية المعمول بها حاليا يشمل هذا البرنامج الاعتمادات المخصصة لتنفيذ مجموعة متناسقة من الأنشطة التي تنتمي إلى نفس الوزارة وترتبط بأهداف واضحة وأهداف المصلحة.

– **تأكيد المعنى الحقيقي لحساب التخصيص الخاص**: وذلك بوجود صلة مباشرة بين الإيرادات المخصصة والنفقات، الأمر الذي سيؤدي إلى حذف عدة حسابات موجودة بموجب القانون رقم 84-17، وقد نص القانون العضوي على الإبقاء على (06) فئات من الحسابات الخاصة للخزينة –طبقا للمادة 42- والمتمثلة في الحسابات التالية:

- ✓ الحسابات التجارية؛
- ✓ حسابات التخصص الخاص؛
- ✓ حسابات القروض والتسبيقات؛
- ✓ حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية؛
- ✓ حسابات المساهمة والالتزامات؛
- ✓ حسابات العمليات النقدية.

ويعود الأداء السيئ في الممارسات الحالية للنظام الموازني وفق قانون المالية 17/84، وخاصة فيما تعلق بالجانب التسييري إلى نقائص يمكن ذكرها إلى ما يلي[1]:

- ✓ صعوبة الحصول على البيانات المحاسبية والمالية لميزانية الدولة، مما أضعف سلطة البرلمان وعدم منح الصلاحيات الواسعة في مجال مناقشة الميزانية، بالإضافة إلى صعوبة الاطلاع على الوثائق المالية ووثائق الميزانية بالنسبة لمستعمليها والمهتمين على مختلف توجهاتهم*؛
- ✓ الصعوبة في فهم واستيعاب الميزانية فيما يتعلق بتقديم مدونة الميزانية، وذلك راجع لعدم تماشي مدونة ميزانية التسيير مع مدونة ميزانية التجهيز، حيث أن الأولى تُقدم على أساس الاعتمادات المالية حسب الدوائر الوزارية، وأما الثانية يتم تقسيمها على شكل قطاعات؛
- ✓ النظام المالي وفق القانون 17/84 لا يحمل الآمرين بالصرف المسؤولية، ولا يُظهر الأهداف المسبقة التي يتوجب عليهم بلوغها خلال تنفيذ الميزانية في السنة المالية، وهذا ما جعل المختصين يطلقون على الرقابة على عدم الوضوح ونقص الشفافية في الوثائق المحاسبية، وبشكل خاص المبالغ الظاهرة في التكاليف المشتركة في الجدول –ب– من قانون المالية، مما يثير العديد من التساؤلات**؛
- ✓ صعوبة قياس تكلفة الأنشطة والخدمات الحكومية، في القطاع العمومي؛
- ✓ الميزانية بالرقابة المستندية، وبالتالي ابتعاد المسؤولين عن الكفاءة والفعالية؛

الفرع الثاني: أهم ما جاء به القانون 18–15 المتعلق بقانون المالية

جاء القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية والذي كان منتظرا منذ عدة سنوات بعدة تعديلات مست جوانب مختلفة، ومن خلال اطلاعنا على القانون نذكر أهم ما جاء فيه كما يلي[2]:

– يتم تنفيذ الاعتمادات حسب البرنامج عوض التوزيع حسب الوزارة، وعليه يتم التوزيع المفصل للاعتمادات المالية المصوت عليها بموجب مرسوم، فور صدورقانون المالية،كما يتم هذا التوزيع حسب الوزارة أو المؤسسة

[1] أمين صابة، كمال بن موسى، **دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد رقم 15/18وأهميته في تحسين أداءالقطاع العام في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8، العدد 1، 2020، ص264.

* بالنظر إلى الميثاق للممارسات السليمة في مجال الشفافية المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي، فإن أغلب الهيئات العمومية المكلفة بالرقابة تحتفظ بالمعلومات المتعلقة بميزانية الدولة دون نشرها، وذلك تخوفا من المسائلة والمحاسبة.

** على سبيل المثال، يُطرح التساؤل حول وجود نفقات مسجلة في ميزانية التجهيز، ولكنها من المفروض أن تُسجل في ميزانية التسيير، ومثال ذلك أن اقتناء السيارات يُسجل في ميزانية التسيير لوزارة معينة، ويُسجل في ميزانية التجهيز في وزارة أخرى.

[2] اعتمادا على ما جاء به القانون العضوي 15/18 المؤرخفي 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية.

العمومية حسب البرنامج والبرنامج الفرعي، وبذلك يتم وضع الاعتمادات المالية لفائدة مسيري البرامج المسؤولين عن المصالح المركزية والمصالح غير المركزية والمؤسسات والهيئات العمومية تحت الوصاية المكلفة بتنفيذ البرنامج.

– تخصص الاعتمادات المالية حسب البرنامج طبقا للمادة 75 من هذا القانون أو حسب التخصيص فيما يتعلق بالاعتمادات المالية غير المخصصة، ويتم تقديم هذه الاعتمادات حسب النشاط، وعند الاقتضاء، في شكل أبواب تتضمن النفقات حسب طبيعتها طبقا لأحكام المادة 29 من هذا القانون.

– وحسب القانون الجديد (المادة 23 منه)، يتضمن البرنامج مجموع الاعتمادات المالية التي تساهم في انجاز مهمة خاصة تابعة لمصلحة أو عدة مصالح لوزارة واحدة أو عدة وزارات أو مؤسسة عمومية ومحددة،حسب مجموعة من الأهداف الواضحة والمتناسقة.

– تجمع أعباء ميزانية الدولة حسب النشاط (البرامج وتقسيماتها)، بحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات (أبواب النفقات وأقسامها)، بحسب الوظائف الكبرى للدولة، وبحسب الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها.

– يمكن اتخاذ مراسيم التسوية خلال السنة، بناء على تقرير الوزير المكلف بالمالية، عن طريق تجميد أو الغاء الاعتمادات الموجهة لتغطية النفقات.

– يقدم الوزير المكلف بالمالية عرضا شاملا عند نهاية كل سنة مالية لعمليات التسوية أمام الهيئات المختصة للبرلمان.

– يمكن أن تكمل الموارد الخاصة لحساب تخصيص خاص بتخصيص مسجل في الميزانية العامة في حدود 10% من مبلغ الموارد المحصلة خلال السنة المالية السابقة.

– موارد ميزانية الدولة تتضمن الايرادات المتحصل عليها من الاخضاعات مهما كانت طبيعتها، وحاصل الغرامات ومداخيل الأملاك التابعة للدولة، ومداخيل المساهمات المالية للدولة، وأصولها الأخرى، والمبالغ المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل الدولة، والأتاوى، ومختلف حواصل الميزانية والحواصل الاستثنائية المتنوعة، والأموال المخصصة للمساهمات، والهبات والوصايا والفوائد والحواصل المتحصل عليها من القروض، والتسبيقات،

– يرخص قانون المالية للدولة بالاقتراض ومنح الضمانات، وذلك مع مراعاةالتوازنات الميزانية والمالية والاقتصادية والدين العمومي الساري،

– يرفق مشروع قانون المالية للسنة بتقرير عن الوضعية والافاق الاقتصادية والاجتماعية والمالية على المدى المتوسط، وبملاحق تفسيرية، وتقرير عن الأولويات والتخطيط يعده كل وزير وكل مسؤول مؤسسة عمومية مكلف

بتسيير محفظة البرامج، والتوزيع الاقليمية لميزانية الدولة، وجدول استحقاق الاعتمادات المتعلقة برخص الالتزام، قائمة كاملة للحسابات الخاصة للخزينة، وجدول التعداد يبين فيه تطوراته ويبرر التغيرات السنوية،

– يتم تقديم البيانات والمعلومات المرتبطة بالمحافظة على المصالح الرئيسيةللدولة وبالدفاع الوطني، في وثائق على شكل ملائم ويجب أن يتم نشرها مع مراعاة حساسيتها،

– يرفق مشروع قانون المالية التصحيحي (قانون المالية التكميلي) بتقرير تفسيري للتعديلات المدرجة في قانون المالية للسنة، وكل وثيقة من شأنها تقديم معلومات ضرورية ومفيدة،

– بالنسبة للقانون المتضمن تسوية الميزانية، يمكن أن يشمل كل الأحكام المتعلقة بإعلام ورقابة البرلمان لتسيير مالية الدولة، وكذا بمحاسبة الدولة ونظام المسؤولية لأعوان المصالح العمومية،

– يتم إيداع مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية والوثائق الملحقة به، لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني قبل أول أوت من السنة، ويتعلق مشروع هذا القانون المتضمن تسوية الميزانية بالسنة المالية –1 ابتداء من سنة 2026،

– وأما بخصوص المحاسبة التي تمسكها الدولة، فهي محاسبة ميزانياتية تنقسم إلى محاسبة الالتزامات ومحاسبة إيرادات ونفقات الميزانية القائمة على مبدأ محاسبة الصندوق، حيث تمسك الدولة محاسبة عامة لجميع عملياتها، قائمة على مبدأ معاينة الحقوق والواجبات، وتنفذ الدولةمحاسبة تحليل للتكاليف تهدف إلى تحليل تكاليف مختلف الأنشطة الملتزم بها في إطار البرامج.

الفرع الثالث: تدابير الإصلاح الميزانياتي لتحقيق الاستدامة

من أجل ضمان حسن وجودة تطبيق القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمر 2018 المعدل والمتمم، تعمل وزارة المالية، على تحسين الفعالية والشفافية وإذكاء روح المسؤولية في تسيير الأموال العمومية، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية.

إن هذا القانون، الذي يؤكد على مبادئ التقدير والشفافية في تسيير النفقات العمومية والتي تعد من الركائز المهمة للحوكمة الرشيدة، يسمح للمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين بتكوين رؤية دقيقة وشاملة حول استخدام المال العام، ولذلك شرعت وزارة المالية في إعداد مشروع عصرنة النظام الموازني، لإرساء الدعامة الأساسية لإصلاح الإدارة العمومية وتعزيز نظام الموازنة القائم على البرامج بمنطق الكفاءة والفعالية، وإعطاء توجه السياسة المالية أكثر وضوحا، وذلك بالتعاقد مع الشركة الكندية للخدمات والاستشارات CRC- Sogema للوقوف على الوضع المالي السائد، من أجل وضع نظام متماسك يوجه إعداد ميزانية الدولة وإعادة هيكلة دورة النفقات العامة.

ويتشكل هذا الإصلاح في شقين أساسيين هما مرحلة إعداد الميزانية ومرحلة تنفيذ الميزانية التي لا تقل أهمية عن مرحلة الإعداد، ذلك أن إعادة هيكلة دورة تنفيذ الميزانية تعتبر من بين المكونات الأساسية لعملية تحديث نظام الميزانية، ويهدف المشروع إلى تبسيط دورة إنجاز النفقة العمومية وتحسين نوعية الرقابة والسماح بتجميع سريع للمعطيات المالية[1].

وقد سعت الجزائر من خلال مشروع عصرنة نظام الموازنة العامة تحقيق[2]:

- خلق ثقافة قائمة على النتائج من خلال توجيه الميزانية نحو تحقيق الأهداف؛
- إضفاء المزيد من الشفافية على الميزانية من خلال كيفية تقديمها ونشرها؛
- تحسين التنبؤ للسياسة المالية والنفقات العامة؛
- تسهيل اختيار الاستراتيجيات الوطنية من خلال توفير المعلومات الموثوقة؛
- تقوية متابعة تنفيذ الميزانية، وفعالية السياسة المالية من خلال نظام المعلومات؛
- تحمل المسؤولية من خلال التسيير القائم على النتائج؛
- تحديد البرامج وفق الأولويات والاستراتيجيات بما يسمح الاستعمال العقلاني للموارد المالية.

وبهذا، يكون القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية أداة تشريعية لإصلاح المنظومة المالية والميزانياتية والمحاسبية، حيث يُعد وسيلة لعصرنة المالية العمومية من خلال التحولات والتغييرات التي جاء بها-كما سيأتي بيانه-.

إن الإطار التشريعي المتعلق بقانون المالية، هو الرهان الحقيقي من أجل إصلاح نظام الموازنة العامة، وهـذا وفق ما تمليه المعايير الدولي، حيث أن اعتماد ميزانية البرامج والأهداف يحقق ما يلي[3]:

- حسن توظيف موارد الميزانية،
- تحديد تقديرات الميزانية وفقا للاحتياجات الحقيقية حسب البرامج،
- سهولة تتبع تنفيذ الميزانية من خلال رصد الأهداف مسبقا ومدى تحقيقها،
- تقليص عجز الميزانية من خلال تفادي عملية إعادة تقييم البرامج بجعل التقديرات حسب الاحتياجات.

---

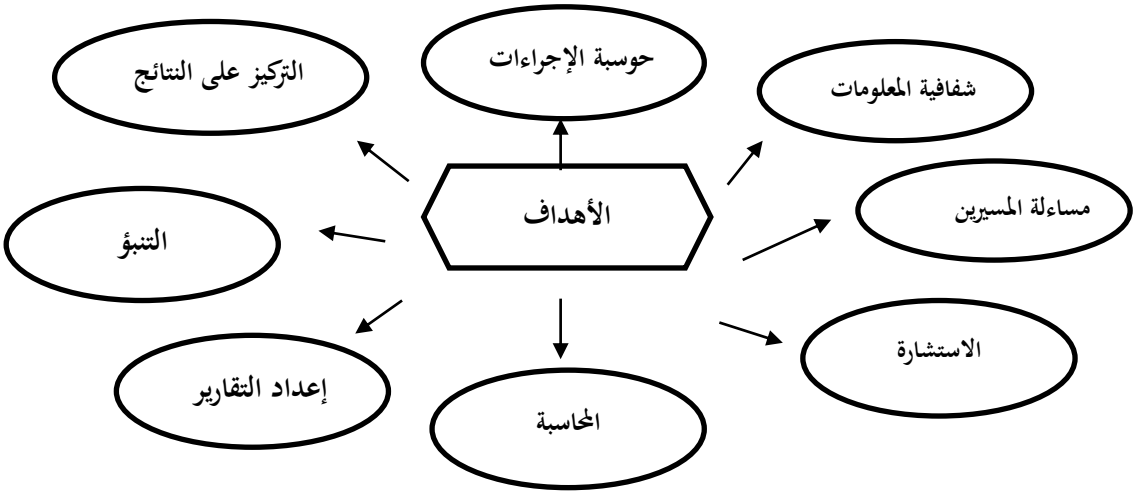
[1] بوجلال أحمد، غزال مفتاح، فاطمة بن عية، **تحديث منظومة الميزانية العامة للدولة وأهميها في المالية العامة**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد الإدارة، المجلد 6، العدد1، 2022، ص 265.

[2] محمد أكحل، **الحكامة المالية وترشيد الإنفاق العام دراسة حالة اصلاح المالية العامة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 415.

[3] كشاوي إلياس، **استراتيجية إرساء أسلوب الموازنة العامة حسب البرامج والأهداف في الجزائر ضمن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية رقم 15/18 –الدوافع والمنافع**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 438.

ويمكن تلخيص أهداف هذا المشروع كما يلي:

الشكل رقم23: أهداف عصرنة نظام الموازنة العامة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القانون العضوي 18-15 المتعلق بقانون المالية

ومن خلال الوضع الذي تميز بعد اليقين بخصوص المعايير الاقتصادية والمالية التي أثر على المجهودات التي قامت بها الدولة، والذي فرض الالتزام بالصرامة الميزانياتية، فقد أخذت الجزائر في التحضير لتدابير تندرج ضمن التحضير للمشاريع التمهيدية لقوانين المالية وميزانية الدولة في إطار المدى المتوسط، وذلك كما جاء في المذكرة التوجيهية المتعلقة بتحضير للميزانية الدولة لسنة 2021 [*].

كما نصت المذكرة المشار إليها على ضرورة التغطية الدائمة على المدى المتوسط للفترة 2021-2023، وهي الفترة التي ستسجل تطبيقا تدريجيا للقانون رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية مجسدا لإصلاح النظام التشريعي والتنظيمي، والمنظم لميزانية الدولة والمالية العمومية بصفة عامة.

ومن أجل تحسين قـــــدرات المسيرين لأخذ قرارات واضحة، تسمح بتحقيق تسيير أفضل للموارد المالية والبشرية وتحديد أهداف لتحقيق نتائج قابلة للقياس، وذلك بإنتاج تقارير المردودية تسمح بزيادة مسؤولية الإدارات العامة والمسيرين وهذا ما يتطلب تغيير الثقافة لدى المسيرين والقائمين على تنفيذ الميزانية.

إلا هناك مخاوف حقيقية ومبررة،حول مدى قدرة الإطار البشري للهيئات العمومية في التكيف مـــــع التعديلات التي جاء بها القانون العضوي 15-18، خاصة وأنها تتطلب ذهنية تعتمد فيالتسيير على المناجمنت العمومي، أي عقلية مناجريالي بدلا من العقليات البيروقراطيةالسائدة التي تعتمد على التعليمات الرئاسية وتطبيقها،

[*] **للاطلاع أنظر** المذكرة التوجيهية المتعلقة بتحضير المشروع التمهيدي بقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2021 المؤرخة في 13 ماي 2020 رقم 1274/، 2020.

بدون فكر إبداعي في التسيير واجتهادوتحمل للمسؤوليات[1]، ولعل أهم عائق يتوجب التصدي له هو تكوين الإطارات المتخصصة في هذا الشأن، إذا علمنا أن المدراسالعليا المتخصصة في المالية العامة لا تتعدى المعهد الوطني للمالية، وإن كانت مدارسأخرى تساهم في التكوين المتخصص بشكل جزئي كالمدرسة الوطنية للإدارة، غير أن مساهمتها في سد هذا النقض تبقى محدودة.

ولذلك ولضمان نجاح مشروع العصرنة ومواجهة التحديات التي يجب تجاوزها، عملت الحكومة على[2]:

- تحديد الأهداف التي تمكن من قياس النتائج،
- تأطير المسؤولين في ممارساتهم لتحضير الميزانية السنوية،
- إنتقاء بعض القطاعات لتكون ورشة نموذجية لتحضير الميزانية حسب البرامج، ومن ثم تعميمها على باقي القطاعات،
- تقديم القطاعات لتقارير تلخيصية سنوية ونصف سنوية حول صرف الاعتمادات، تشجيعا لثقافة تقديم الحسابات على جميع المستويات،
- التعجيل باستدراك التأخر المعلوماتي من خلال تكييف مختلف المؤسسات مع أحكام هذا القانون العضوي، بغية تنفيذ أحكامه بأريحية،
- ضرورة وضع برنامج مكثف للتحسيس والتكوين يوجه خصيصا للإطارات والموظفين في الإدارة وكذا المنتخبين، عن طريق تربصات وملتقيات وحتى محاكاة لتمكينهم من اكتساب سلوك وردود فعلتتماشى والتطبيق السليم،
- اعتبار العنصر البشري أساس نجاح عملية الاصلاح والعصرنة، لذا لابد من تكوين الإطارات والموظفين المؤهلين، مع اقتراح إنشاء مدرسة متخصصة للتكوين في مجال المالية،
- تعتبر الرقابة عنصر هام لضمان وسلامة التصرف في المال العام والتحقق من الاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وعليه من الضروري إعادة النظر في دور الهيئات الرقابية (مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية والهيئات الرقابية الأخرى) من أجل تدعيم وتفعيل الرقابة على المال العام.

المطلب الثاني: التسيير المرتكز على النتائج في ظل القانون العضوي 18-15

يُعتبر التسيير المتمحور حول النتائج منهجية تسيير مبني على توجيه المجهودات، مـــن أجل الانتباه أكثر

[1] قاوي السعيد، **مظاهر التجديد على مستوى القانون العضوي18-15 والآثار المحتملة على قانون المحاسبة العمومية الجديد**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 1309.

[2] تقرير تكميلي حول مشروع القانون العضوي، لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ، مجلس الأمة، الجزائر، جوان 2018.

للنتائج، وإعطاء معطيات أكثر ذات نوعية أفضل، حول نتائج البرامج لزيادة شفافية المعلومات، وحول أداء الحكومةوإمكانيةزيادة كفاءة وفعالية البرامج.

الفرع الأول: البرمجة الميزانياتية لتحقيق الأهداف

تماشيا والجهود المبذولة في إطار التنفيذ الميزانياتي الجديد حسب ما جاء به القانون العضوي رقم 15/18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، والمتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، ونصوصه التطبيقية، تم برمجة تمرين تجريبي متعلق بإعداد ميزانية البرامج لسنة 2022، وذلك لتمكين جميع الفاعلين من استيعاب إجراءات وأدوات التسيير الجديدة المنصوص عليها في القانون العضوي، من أجل شرح المراحل الأساسية لإعداد التقارير عن الأولويات والتخطيط من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية، بالإضافة إلى تعزيز فهم واستيعاب مبادئ وقواعد إصلاح الميزانية من الجميع (البرلمان، الوزارات، المؤسسات العمومية)، حيث بينت الندوات المنعقدة في جانفي وفيفري 2021للمستخدمين مضمون النصوص الرئيسية، من بينها الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، تصنيفات أعباء الميزانية، حركة الاعتمادات، شروط نضج وتسجيل البرامج وكذا تسيير تفويض الاعتمادات.

وطبقا للمذكرة التوجيهية المتعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2022، فقد تمت التوصية البالغة بأن هذا الأمر لا بد أن يكتسي طابعا حاسما للانتقال الفعلي ابتداء من سنة 2023 نحو نمط حوكمة جديدة مدرجة في إصلاح الأنظمة الميزانياتية، طبقا لأحكام القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، مع ضرورة التغطية المالية الدائمة على المدى المتوسط للفترة 2022-2024 [1].

وطبقا للمنشور 8162 المؤرخة في 02 نوفمبر 2022،والموجهة لمسؤولي محافظ البرامج ومسؤولي الوظيفة المالية للوزارات والمؤسسات العمومية، وكذا مسؤولي البرامج ومسؤولي الأنشطة، والتي تتضمن البرمجة الميزانياتية، حيث تتطلب الهيكلة الجديدة لموازنة الدولة حسب البرامج، وضع إجراءات جديدة تتعلق ببرمجة الميزانية والتي تسمح لكل وزير ومسؤول مؤسسة عمومية بتحضير التنفيذ العملياتي للسياسات العمومية وتخصيص الوسائل اللازمة لتجسيدها بهدف بلوغ الأهداف المحددة بعنوان كل برنامج مزود باعتمادات الميزانية العامة[2] (أُنظر الملحق02).

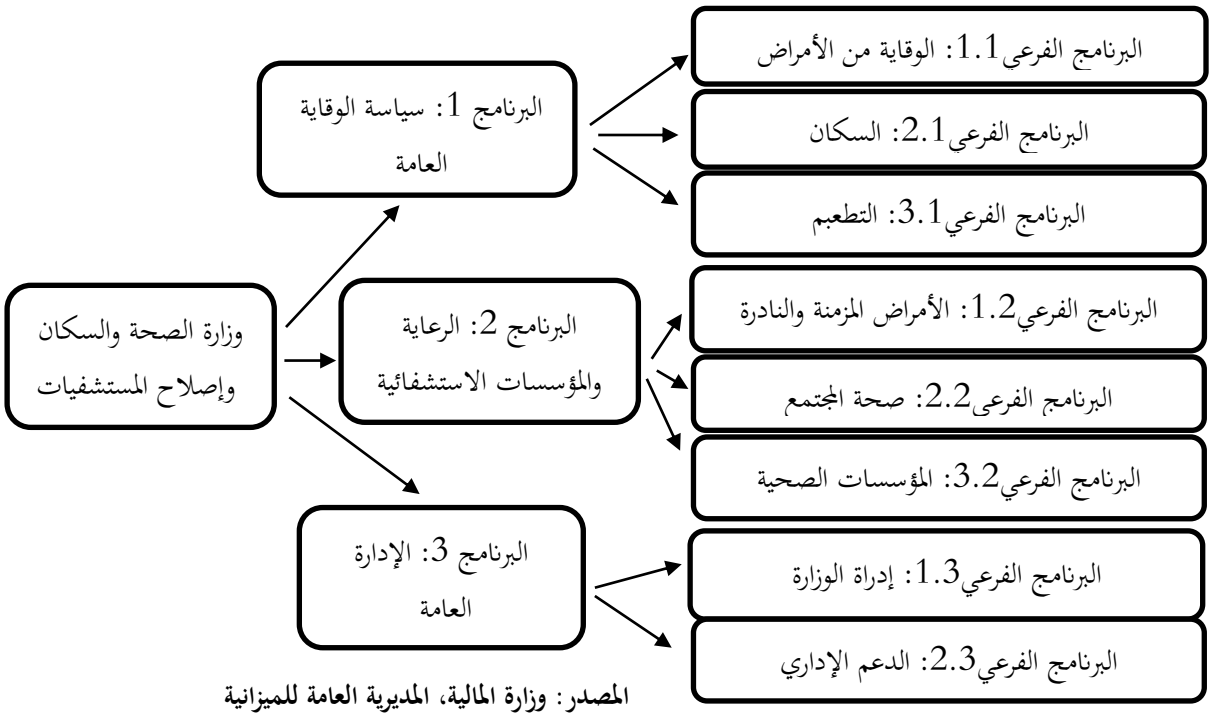
وتُعد البرمجة الميزانياتية الجيدة تلك التي تجعل عمل المصالح يتماشى مع الاعتمادات، وتعكس تنزيل نهج أداء البرامج على مستوى الأنشطة والأنشطة الفرعية، حيث يتضمن البرنامج مجموع الاعتمادات المالية التي تساهم

[1] للاطلاع أنظر: المذكرة التوجيهية المتعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2022، رقم 1464، المؤرخة في 27 أفريل 2021.

[2] للاطلاع أنظر: المنشور الوزاري رقم 8162، المؤرخ في 02 نوفمبر 2022، المتعلق بالبرمجة الميزانياتية.

في إنجاز مهمة خاصة تابعة لمصلحة أو عدة مصالح لوزارة واحدة أو عدة وزارات أو مؤسسة عمومية ومحددة حسب مجموعة من الأهداف الواضحة والمتناسقة[1]، وينقسم البرنامج إلى برنامج رئيسي، وبرامج فرعية لتسهيل التنفيذ، تكون مرتبطة بالإدارة، وللتوضيح ندرج مثالا لهيكل برامج وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات كما يلي:

الشكل رقم24: هيكل برامج وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات



المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية

ويوضح الجدول الموالي وثيقة الاعتمادات الموضوعة تحت التصرف تُعرف بوثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات:

الجدول رقم24: وثيقة الاعتمادات

السنة المالية .....
البرنامج .....
النشاط .....
الاعتمادات الموضوعة تحت التصرف بوثيقة البرمجة الاولية للاعتمادات
البرنامج و برامجه الفرعية
النشاط
البرنامج الفرعي.....
البرنامج الفرعي .....
البرنامج الفرعي .....
مجموع (1) الاعتمادات الموضوعة تحت التصرف بوثيقة البرمجة الاولية للاعتمادات ومناصب الشغل

[1] المادة رقم 23، القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

الاعتمادات المنتظرة التي أصبحت متوفرة خلال السنة .....
نقل إعتمادات الدفع المتوفرة في الباب 3 (أقصى حد 5% / المادة 36 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية)
نقل رخص الالتزام التي لم يتم الالتزام بها فيما يخص الباب 3(المادة 30 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية)
نقل رخص الالتزام و اعتمادات الدفع للأموال المخصصة للمساهمات (المادة 39 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية)
مرسوم تسبيق (المادة 27 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية)
اعادة استعمال الاعتمادات التي أصبحت بدون موضوع (المادة 26 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية)
نقل الاعتمادات (المادة 33 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية)
تحويل الاعتمادات (المادة 33 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية)
اخرى (التوضيح اذا اقتضى الأمر)

رمز البرنامج .....

رمز النشاط .....

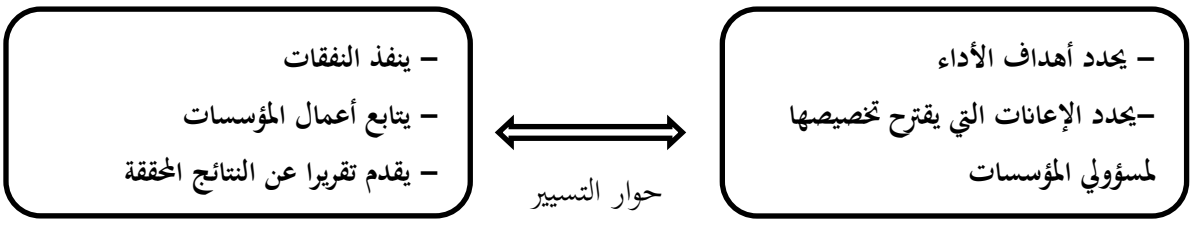
باب1		باب 2		باب 3		باب 4		المجموع	
ر إ	إ د	ر إ	إ د	ر إ	إ د	ر إ	إ د	ر إ	إ د
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية

يتبنى هذا النهج أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بالحوكمة الرشيدة للميزانية، إذ أن تقييم المداخيل والنفقات القادمة سيساعد على تجنب العجز المفرط، وبالتالي إرساء تسيير مالي مسؤول، وسيوفر هذا أيضا قاعدة صلبة للتخطيط على المدى المتوسط والطويل، وذلك بتحديد الاحتياجات والأولويات الميزانياتية.

ومن خلال البرمجة الميزانياتية، يقوم مسؤول البرنامج مع مسؤول الوظيفة المالية للوزارة بحوار التسيير مع مسؤول المؤسسة العمومية تحت الوصاية، لتقييم وتحديد وتبرير الاعتمادات المالية اللزمة لتحقيق الأهداف المحددة، في الإطار الإنفاقي المنصوص عليه في المراسيم التنفيذية[1]، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم25: شكل توضيحي لحوار التسيير



المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، منشور رقم 6111، مؤرخ في 2022/08/17

[1] طبقا للمرسوم التنفيذي 21-62 المؤرخ في 08 فيفري 2021، رقم 6111.

يتضح من الشكل أن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، قد جاء بمفهوم جديد في مجال تسيير الميزانية من خلال المسؤول بدل المسير، وهو بهذا يُعد عنصرا فعالا في عملية القيادة المؤدية إلى تحقيق النتائج.

وفي هذا الإطار، يشكل عقد الأعمال والأداء إطار الانسجام للأنشطة على المدى المتوسط، التي يجب أن تكون منظمة حول عدد محدد للأهداف الهيكلية الكبرى، حيث يحدد مسؤول البرنامج على وجه الخصوص[1]:

- القيم المستهدفة لكل من مؤشرات الأداء المتعلقة بالأهداف الممنوحة للمؤسسة؛
- توزيع الاعتمادات وفق مدونة الميزانية المعمول بها وفق المدونة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة.

بالإضافة إلى ما سبق، يقوم كل مسؤول بمتابعة مؤشرات الأداء* الموضوعة، التي يجب أن تكون قابلة للقياس على أسس منهجية صارمة من حيث طريقة الحساب، مصدر المعطيات، إلخ....،حيث تُستخدم لتحديد الهدف المرفق بالبرنامج للسنة المالية، وقياس مدى تحقيقالنتائج، ويجب أن تكون مؤشرات الأداء[2] عددها محدود، عملية ودقيقة، مناسبة لضمان صلة متينة مع الهدف، وقابلة للتحقيق وموثقة.

ويعود بالتقارير للمسؤولين المعنيين، حيث تتضمن هذه التقارير تبرير الانحرافات والقيام بوضع الإجراءات التصحيحية،ولهذا الغرض هناك تقريرين أساسيين يتمتحضيرهما: تقرير عن مشاريع الأداء، تقرير عن نتائج الأداء.

والجدول الموالي يمثل أنموذجا عن وثائق الأداء:

الجدول رقم25: وثيقة الأداء

الوزارة	.....					
النشاط	.....					
البرنامج	.....					
الهدف	.....					
السنة	**N**	**N+1**	**N+2**	**N+3**	**N+4**	**N+5**
مؤشر	**... %**	**... %**	**... %**	**... %**	**... %**	**... %**

المصدر: معتصم دحو، محاضرات في مقياس عصرنة الميزانية في الجزائرموجهة لطلبة السنة الثانية ماستر– تخصصتسيير عمومي–جامع مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر، ص 24.

الفرع الثاني: تصنيفات الميزانية

نصت المادة 28 من القانون العضوي 18- 15 المتعلق بقوانين المالية علـى تجميع أعباء ميزانية الدولة

[1] المرسوم التنفيذي 21-62، مرجع سبق ذكره.

* لتوضيح أهمية المؤشرات ومضمونها أعدت وزارة التعليم العاليوالبحث العلمي دليلا مرجعيا للإصلاح الميزانياتي في المؤسسات والإدارات التابعة لها، وهو مثال توضيحي تم إعداده طبقا لأحكام القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية صادر عن المفتشية العامة لوازارة التعليم العالي والبحث العلمي.

[2] وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، مذكرة منهجية تتعلق بتحضير ميزانية برامج لسنة 2022 لغرض تجريبي، ص 4.

حسب التصنيفات الآتية بحسب:

- **النشاط**: يتكون هذا التصنيف من البرنامج وتقسيماته،
- **الطبيعة الاقتصادية للنفقات**: يتكون هذا التصنيف من أبواب النفقات وأقسامها،
- **الوظائف الكبرى للدولة**: يكون التصنيف لتعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة،
- **الهيئات الإدارية**: وهيالمكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها حيث يعتمد هذا التصنيف على توزيع الاعتمادات المالية على الوزارات والمؤسسات العمومية.

ومن أجل فهم وإعداد تقرير الأولويات والتخطيط، قامت وزارة المالية بإدراج المراحل المتبعة، في مذكرة منهجية على موقعها الرسمي نختصرها في النقاط التالية[1]:

المرحلة الأولى: إنشاء التصنيف حسب النشاط (هيكل البرامج)،

المرحلة الثانية: التصنيف حسب الوحدات الإدارية (الهيكل التنظيمي)،

المرحلة الثالثة: الربط بين هيكل البرامج والهيكل الإداري،

المرحلة الرابعة: تحديد مسؤولي البرامج،

المرحلة الخامسة: تتمثل هذه المرحلة في إدخال بيانات الميزانية (المقترحات) في برنامج Excel،

المرحلة السادسة: توزيع الميزانية الشاملة حسب البرامج والبرامج الفرعية،

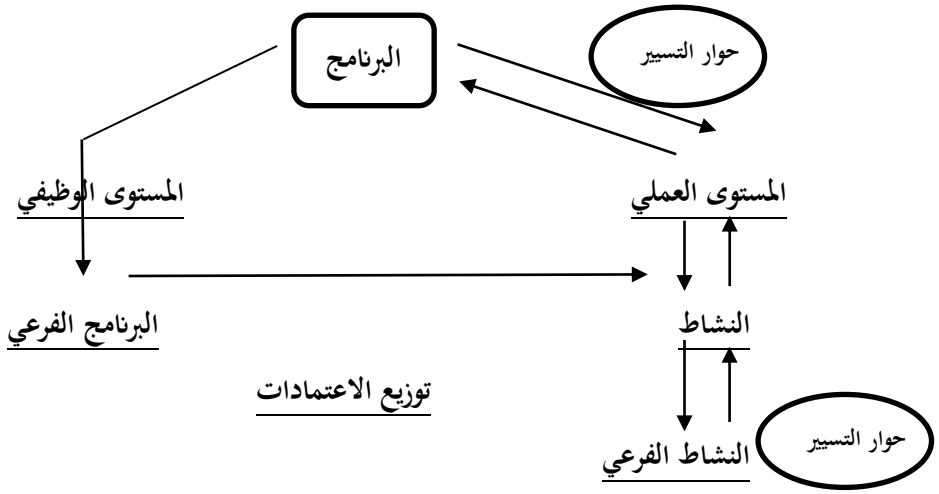
المرحلة السابعة: تقدير مبلغ سنتي ن+1 ون+2 (تعدد السنوات) تستخدم نفس إجراءات الميزانية الكلاسيكية،

المرحلة الثامنة: إعداد التقرير حول الأولويات والتخطيط RPP.

وبالعودة للمادة 23 من القانون نفسه المذكورة سلفا، وطبقا للمادة 10 من المرسوم التنفيذي 21-62 المؤرخ في 08 فيفري 2021، فإنه تُعرض الاعتمادات المالية المسجلة في الميزانية حسب مدونة النشاط—كما يوضحه الشكل الموالي- بالمقارنة بين الأهداف المحددة مع الوسائل المالية الموضوعة، بحيث يحدد التصنيف حسب الأنشطة لأعباء الميزانية وجهة هذه الأعباء، ومستوى تنفيذها وفقا لهيكلة البرامج لكل وزارة أو هيئة عمومية.

[1] وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، مذكرة منهجية تتعلق تحضير ميزانية برامج لسنة 2022، لغرض تجريبي.

الشكل رقم26: التصنيف حسب مدونة النشاط



المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية.

والجدير بالذكر أنه عندما لا يُحدد مستوى النشاط بشكل كاف مستوى تنفيذ السياسة المتبعة، يكون من الأفضل تقسيم النشاط إلى مستوى أدنى يسمى النشاط الفرعي، وهذا وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 20-354 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020، حيث يصبح النشاط الفرعي في هذه الحالة المستوى الذي يتم فيه تحديد تنفيذ كل نفقة من طرف الآمر بالصرف، كما حدد المرسوم ذاته معايير مهمة للتقسيم حسب النشاط كما يلي[1]:

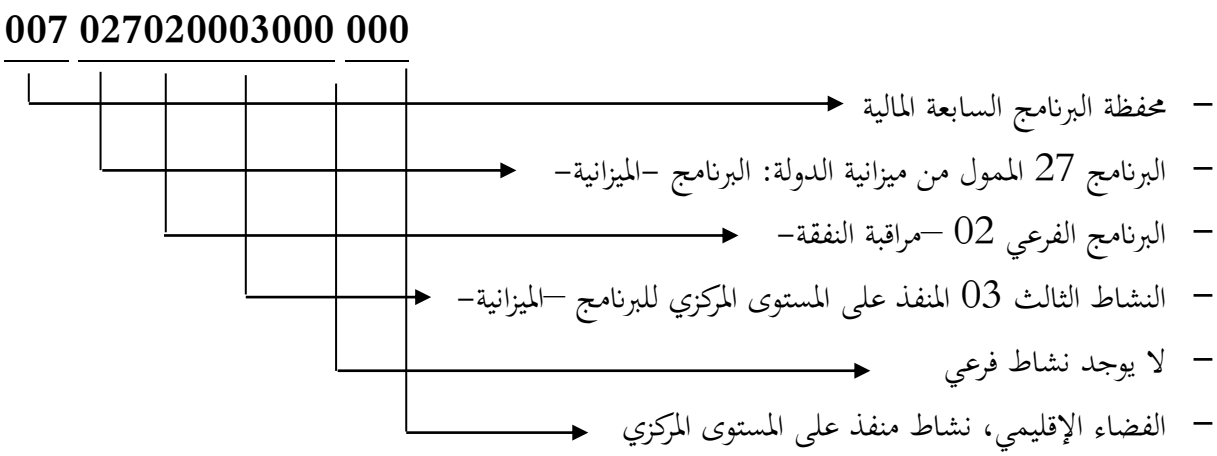
- لا يمكن أن يكون برنامجا بدون نشاط واحد على الأقل،
- فيما يخص الأنشطة على المستوى غير الممركز، يجدر إنشاء كقاعدة عامة نشاطا واحدا فقط بعنوان برنامج واحد، وهذا بالنسبة لهيئة إدارية غير ممركزة، ويمكن تكليف هذه الهيئة الإدارية على المستوى غير الممركز بعدة أنشطة غير ممركزة بعنوان عدة برامج،
- يتلقى كل نشاط الاعتمادات من برنامج واحد،
- يمكن أن يتلقى هذا النشاط اعتمادات أبواب من برنامج فرعي واحد أو عدة برامج فرعية، ويتم التمييز بين أبواب البرامج الفرعية داخل النشاط،
- يجب أن يكون النشاط مقروءا ومعبرا ومفهوما بسهولة ليشير بالتدقيق إلى الهدف المرجو من الاعتمادات المالية،
- يجب أن يُبنى النشاط لشكل يجعله على الأقل مستقرا على مدى عدة سنوات، من أجل السماح بتنفيذ السياسةالعمومية بشكل دائم.

وقد جاء في المنشور رقم 5657 المؤرخ في 15 ديسمبر 2022، حول كيفيات ترميز التصنيف حسب النشاط لأعباء ميزانية الدولة، حيث يُلحق كل برنامج بوزارة أو هيئة عمومية، والتي تشكل جميع برامجها حافظة

[1] وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، منشور رقم 7336، المؤرخ في 04 أكتوبر 2022، ص 7.

برامج، ويوضع لكل برنامج رمز فريد خاص به من أجل السماح بتحويل الاعتمادات من برنامج لآخر، كما يتيح هذا الترميز تتبع الاعتمادات الميزانياتية، في حالة ما إذا تم تحويل البرنامج إلى وزارة أو هيئة عمومية أخرى—كما يوضحه المثال الموالي:

الشكل رقم27: ترميز التصنيف حسب النشاط لأعباء ميزانية الدولة



ولتوضيح الترميز، ندرج مثالا تطبيقيا لمحفظة برامج لوزارة التربية كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم26: محفظة البرامج لوزارة التربية والتعليم

الرمز	محفظة البرامج	البرنامج	البرنامج الفرعي	النشاط	النشاط الفرعي	الفضاء الإقليمي
011.044	التربية	**التعليم القاعدي**				
011.044.**01**	التربية	**التعليم القاعدي**	**التعليم التحضيري والابتدائي**			
011.044.01.**1001.000.000**	التربية	**التعليم القاعدي**	**التعليم التحضيري والابتدائي**	النشاط 001 مركزي	لا يوجد	وطني
011.044.01.**2001.000.001**	التربية	**التعليم القاعدي**	**التعليم التحضيري والابتدائي**	النشاط 001 غير ممركز	لا يوجد	أدرار
011.044.01.**2016.000.016**	التربية	**التعليم القاعدي**	**التعليم التحضيري والابتدائي**	النشاط 016 غير ممركز	لا يوجد	الجزائر
011.044.02.**2016.000.016**	التربية	**التعليم القاعدي**	**التعليم المتوسط العادي والخاص**	النشاط 016 غير ممركز	لا يوجد	الجزائر
011.044.01.**2017.000.016**	التربية	**التعليم القاعدي**	**التعليم التحضيري والابتدائي**	النشاط 017 غير ممركز	لا يوجد	الجزائر
011.044.01.**2040.000.032**	التربية	**التعليم القاعدي**	**التعليم التحضيري والابتدائي**	النشاط 040 غير ممركز	لا يوجد	البيض

011.044.01.**4001.000.032**	التربية	**التعليم القاعدي**	**التعليم التحضيري والابتدائي**	النشاط 001 وحيد/الوالي	لا يوجد	البيض

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، منشور رقم 5657، مؤرخ في 15 ديسمبر 2022، ص 6.

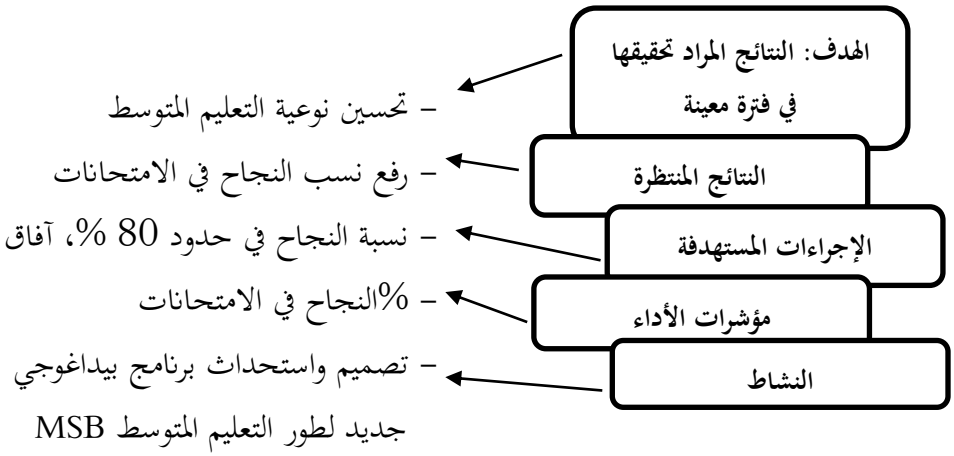
-الرمز **011.044.01.1001.000.000** وزارة التربية الوطنية، 011 البرنامج، 044 التعليم القاعدي، 01 البرنامج الفرعي التعليم التحضيري والابتدائي، 001 النشاط التعليم القاعدي- مركزي منفذ على مستوى المركزي 1001، 000 لا يوجد نشاط فرعي، أثر النفقة على مستوى جميع التراب الوطني: الفضاء الإقليمي 000.

-الرمز **011.044.01.2016.000.016** وزارة التربية الوطنية 011، البرنامج 044 التعليم القاعدي، البرنامج الفرعي 01 التعليم التحضيري والابتدائي، النشاط 016 التعليم القاعدي –الجزائر شرق منفذ على المستوى غير ممركز 2016، لا يوجد نشاط فرعي، أثر النفقة على مستوى ولاية الجزائر: الفضاء الإقليمي 016.

-الرمز **011.044.01.4001.000.032** وزارة التربية الوطنية 011، البرنامج 044 التعليم القاعدي، البرنامج الفرعي 01 التعليم التحضيري والابتدائي، النشاط 001 التعليم القاعدي –إنجاز مدرسة في إطار التسيير غير الممركز للوالي 4001، لا يوجد نشاط فرعي، أثر النفقة على مستوى ولاية البيض: الفضاء الإقليمي 032.

ولتوضيح أهمية التسيير على أساس النتائج، فلا بد من وضع مؤشرات للأداء –كما أشرنا سابقا- من خلالها يمكن قياس والتأكد من مدى تحقيق النتائج، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم28: أهمية التسيير على أساس النتائج



المصدر: وزارة المالية، مشروع عصرنة أنظمة الميزانية

انطلاقا من مساهمة التسيير على أساس النتائج في تجسيد السياسة العامة، يتم تحديد الأهداف وفقا للمصلحة العامة، ويتم قياسها من خلال مؤشرات الأداء التي تساهم في تصحيح المسار، والتحقق من مدى الوصول إلى الأهداف المسطرة.

الفرع الثالث: المقاربة متوسطة المدى

حدد القانون العضوي 18–15 المؤرخ في 2 سبتمبر تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، حيث يشكل هذا الإطار البرمجة المالية لمدة ثلاث سنوات للإيرادات والنفقات ورصيدميزانية الدولة، وكذلكمديونيةالدولة عند الاقتضاء، ويتمتنفيذ هذه الأداة من خلال إطار النفقات المتوسط المدىومخطط الالتزام بالنفقات، ويندرج مشروع ميزانية الدولة للسنةضمنالإطار الميزانياتي المتوسط المدى، ويجب أن يكون منسجما معالتقرير المتضمن تطور وضعية الاقتصاد الوطني وتوجيهاتالمالية العمومية[1].

وترتبط هذه المقاربة بميزانية البرامج التي تُعتبر ضرورية من ناحية اتخاذ القرار على أساس يتجاوز السنة، حيث تستطيع هذه المقاربة الجمع بين المبدأ السنوي والمتوسط المدى من أجل مسايرة البرامج الحكومية، وقد نصت المادة 4 من القانون العضوي بأن هذه المقاربة تهدف إلى[2]:

- تعزيز توازن الاقتصاد الكلي والانضباط الميزانياتي،
- تحسين تخصيص الموارد المحتملة حسب أولوية النفقات على أساس الخيارات الاستراتيجية للحكومة،
- تعزيز التقدير الميزانياتي، وترشيد النفقات العمومية، لضمان التغطية المالية الدائمة.

كما يحدد إطار النفقات المتوسط المدى، بالنسبةلكل محفظة وزارية، برمجة متعددة السنوات للنفقات على مدى ثلاث سنوات، وتتم مراجعة هذا الإطار سنويا عندتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية،ويسجل إعداد إطار النفقات المتوسط المدى ضمن التوجيهات الميزانياتية الكبرى، ولا سيما الحفاظ على التوازن الميزانياتي، حيث ينفذ من خلال إطار النفقات المتوسط المدى تخطيط متعدد السنوات للنفقات لكل وزارة ومؤسسة عمومية، ومخطط الالتزام بالنفقات الذي يتعقب مستوى الالتزام لكل برنامج وتقسيماته.

وتكون الاقتراحات المقدمة من الوزراء ومسؤولي المؤسسات العمومية المكلفين بتسيير محفظة البرامج ضمن الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، وفي حدود التسقيفاتالمحددة في توزيع النفقات حسب محفظة البرامج، على مستوى المذكرة التوجيهية–كما يوضحه الشكل أدناه–، حيث تصاغ هذه الاقتراحات على النحو الآتي[3]:

أولا:بالنسبة للسنة المالية لإطار النفقات المتوسط المدى: وهذا في ظل احترام سقف النفقات المبلغة من الوزير المكلف بالمالية في إطار المذكرة التوجيهية المتعلقة بإعداد المشروع التمهيدي لقانون المالية، الذي

[1] الجريدة الرسمية، العدد 71، مؤرخة في 02 ديسمبر 2020، المادة 2،المرسوم التنفيذي 20-335 المحدد لكيفيات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، مؤرخ 22 نوفمبر 2020، ص 3.

[2] المادة 4، المرجع نفسه، ص 3.

[3] المادة 9، القانون العضوي 18-15، مرجع سبق ذكره.

يذكر بتقديرات الميزانيات المحددة ضمن الإطار الميزانياتيالمتوسط المدى للسنة المالية المعنية، ويكتسي سقفالنفقات المبلغ طابعا إلزاميا لهذه السنة المالية.

ثانيا: بالنسبة للسنتين الماليتين الموالیتين، على الأقل لإطار النفقات المتوسط المدى: وهذابالأخذ بعين الاعتبار معايير التطور المسنجمة مع الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، التي حددها الوزير المكلف بالمالية.

الشكل رقم29: إطار الإنفاق متوسط المدى



المصدر: وزارة المالية، مشروع عصرنة أنظمة الميزانية MSB

إن اعتماد القانون العضوي سياسة الإنفاق العام من خلال منظور متوسط الأجل، يمكن من تعزيز القدرة علـــى التنبؤوالتخطيط الاستراتيجي للمالية العامة، وتحديد الأولويات مع تمكين الرأي العام من متابعة السياسة العامة للدولة.*

وللتوضيح، ندرج المثال التوضيحي الموالي لتقديرات ميزانية وزارة الشباب والرياضة على المدى المتوسط:

الجدول رقم27: تقديرات ميزانية وزارة الشباب والرياضة متوسطة المدى

Programme	Dépenses réelles année 2019	Estimation des dépenses année 2020	Dépenses prévues année 2021	Dépenses prévues année 2022	Dépenses prévues année 2023
1. Jeunesse	-	-	17 654 736 198	19 773 304 542	20 208 317 242
2. Sport	-	-	34 568 010 974	38 716 172 291	39 567 928 081
3. Administration Générale	-	-	2 449 030 720	2 742 914 406	2 803 258 523
Total des dépenses	-	-	**54 671 777 892**	**61 232 391 239**	**62 579 503 846**

المصدر: وزارة المالية، مشروع عصرنة أنظمة الميزانية MSB

*لقياس أداء مقاربة متوسط المدى تم وضع مؤشر من خلال أربعة أبعاد وهي: تقديرات الإنفاق المتوسط الأجل، سقوف الإنفاق المتوسط الأجل، مواءمة الخطط الإستراتيجية والموازنات المتوسطة الأجل، واتساق الموازنة مع تقديرات السنة الماضية، إلا أن هذا المؤشر يمكن الاعتماد عليه من خلال تطبيق إطار الاتفاق متوسط المدى بداية من سنة 2023.

الجدول رقم28: نفقات المحفظة حسب البرنامج سنة 2021وزارة الشباب والرياضة

Programmes	Titre 1: Dépenses du Personnel	Titre 2: Dépenses de Fonctionnement des services	Titre 3: Dépenses d'Investissement	Titre 4: Dépenses de Transfert	Total
1. Jeunesse	14 281 380 920	2 207 357 720	1 093 997 558	72 000 000	**17 654 736 198**
2.Sports	14 116 950 220	2 641 887 420	14 687 673 334	3 121 500 000	**34 568 010 974**
3.Administration Générale	986 175 560	487 187 160	829 668 000	146 000 000	**2 449 030 720**
Total des dépenses	**29 384 506 700**	**5 336 432 300**	**16 611 338 892**	**3 339 500 000**	**54 671 777 892**

المصدر: المصدر: وزارة المالية، مشروع عصرنة أنظمة الميزانية MSB

من خلال تنفيذ الميزانية فإن، لكل محفظة وزارية إطار ميزانياتي متوسط المدى، يجب أن يُحدد فيه برمجة متعددة السنوات للنفقات العمومية على مدى ثلاثة سنوات، وفي كل سنة يُراجع هذا الإطار عندتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية، وتتم عملية تسجيل هذا الإطار على مستوى التوجيهات الميزانية الكبرى، الذي يجب أن يُراعى فيه التوازن الميزانياتي، وفي إطار التحضير للمشروع التمهيدي لقانون المالية 2024، أدرجت وزارة المالية في موقعها الرسمي مشروع مادة قانون المالية يوضح الموضوع الرئيسي لمشروع المادة والأثر المالي الاجمالي الناتج عن تنفيذ أحكام مشروع هذه المادة، مع عرض الأسباب، ثم التقييم المبدئي لمشروع المادة، بالإضافة إلى تقرير عن الأولويات والتخطيط لسنة 2024، من خلال أولويات المحفظة الوزارية وتخطيطها وتقديم معلومات موحدة، كاملة، دقيقة ومضبوطة، حيث يتضح من خلال هذا التقرير والمقسم إلى أجزاء ما يلي:

- **الجزء الأول**: كلمة الوزير،
- **الجزء الثاني**: كل ما يتعلق بالمحفظة،
- **الجزء الثالث**: التخطيط المفصل للبرنامج 01،
- **الجزء الرابع**: التخطيط المفصل للبرنامج 02.

من خلال هذا التقرير تسعى وزارة المالية في إطار التنفيذ الفعال للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمر 2018 المعدل والمتمم، ضمان حسن وجودة تطبيق القانون، من خلال إنشاء العديد من أدوات الحوكمة، وتحسين الفعالية والشفافية وإذكاء روح المسؤولية في تسيير الأموال العمومية، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية، وتجدر الإشارة، إلى أن تنفيذ التوجهات الكبرى للسياسات العمومية المحدد من خلال الإطار الميزانياتي المتوسط المدى 2024-2026 ، والأحكام المختلفة المتعلقة بإعداد مشروع

قانون المالية لعام 2024 ، تمكن من تكريس مبدأ التخطيط وتوحيد التدابير التي قررتها السلطات العمومية لضمان التغطية المالية الدائمة للنفقات العمومية، وتحفيز النشاط الاقتصادي من أجل استعادة توازن ميزانية الدولة على المدى المتوسط، بالاستعانة بالأدوات الجديدة التي جاء بها القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية التي تسمح بضمان تسيير أفضل للأموال العمومية، وهذا في إطار حسن التقديرات الميزانياتية.

الفرع الرابع: اختبار الاستدامة المالية في إطار المقاربة متوسطة المدى

أشرنا سابقا إلى أن هناك أساليب مختلفة تُستخدم في تحديد قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية، كما تناولته العديد من الدراسات – كدراسة الحمزاوي ومعتصم 2016، بعنوانقياس الاستدامة المالية لدول الخليج العربي، ودراسة ثامر علي النويران (2020) بعنوان تحليل استدامة الدين العام في الأردن للفترة – 2020–2000، ودراسة مختار عصماني ورابح أوكيل بعنوان تقييمالاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر، ودراسة **NZARAMBA LILIANE** بعنوان **MEASURING FISCALSUSTAINABILITY OF AFRICAN ECONOMIES**، ومن بين الأساليب المستخدمة أسلوب مقارنة مرونة النفقات والإيرادات العامة من خلال حساب المرونة الداخلية في الأجل القصير، واعتمادا على التحليل القياسي للبيانات خلال الفترة 2015–2026، من خلال المعادلتين التاليتين:

$$logCt= c+\alpha 1 logGDPt+\alpha 2 logC_{t-1}+UT.....1$$

$$logRt= c+\beta 1 logGDPt+\beta 2 logR_{t-1}+UT.....2$$

حيث أن:

$\alpha 1$ و $\alpha 2$ تشيران إلى مرونة النفقات العامة في الأجل القصير،

$\beta 1$ و $\beta 2$ تشيران إلى مرونة الإيرادات العامة في الأجل القصير.

Ct: النفقات العامة، Rt: الإيرادات العامة.

كما تُعتبر الإيرادات العامة والنفقات العامة في المدى الطويل مؤشرا مهما يوضح قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية، ففيحالة كانت مرونة النفقات العامة أكبر من مرونة الإيرادات العامة فإن ذلك يؤدي إلى حدوث اختلال في المالية العامة للدولة، أي حدوث حالة عدم استدامة الدين العام مما يستدعي المزيد من أخذ التدابير لتحمل خدمة الدين العام، ولتقدير المرونة في الأجل الطويل للنفقات والإيرادات العامة تم الاعتماد على:

- مرونة النفقات العامة تحسب من خلال المعادلة التالية: $\frac{\alpha 1}{1-\alpha 2}$
- مرونة الإيرادات العامة تحسب من خلال المعادلة التالية: $\frac{\beta 1}{1-\beta 2}$

ولإجراء المقارنة بين مرونة النفقات العامة والإيرادات العامة، تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية*، وبأخذ البياناتللنفقات والإيرادات للفترة 2026/2015، على اعتبار أن 2015 بداية الخروج من أزمة انهيار أسعار النفط، وأن سنوات 2024-2026 هي تقديرات للنفقات والإيرادات في إطار المقاربة متوسطة المدى، حيث كانت النتائج كما يلي:

$$CT = 0.31GDP + 0.33CT-1 - 597.87$$

$$RT = 0. GDP + 0.026RT-1 + 1228.37$$

بعد حساب مرونة النفقات العامة والإيرادات العامة على المدى الطويل فقد أشارت النتائج إلى46% ، 23% على التوالي، وهذا يعني أن نمو النفقات العامة يزيد بمعدلات تفوق نمو الإيرادات العامة، ويدل على عدم مسايرة الإيرادات للنفقات العامة، واختلال في المالية العامة، وفي دراسة قمنا بها خلال الفترة 2007-2020**، وبحساب مرونة النفقات العامة والإيرادات العامة على المدى الطويل فقـد أشارت النتائج إلى 75%، و37%، وبمقارنة النتائج تبين أن اعتماد الحكومة على المقاربة متوسطة المدى اقتربت نسبة مرونة النفقات من نسبة مرونة الإيرادات، مما يوضح مدى إمكانية تغطية النفقات العامة على المدى المتوسط على الأقل، وبالتالي إمكانية تحقيق الاستدامة المالية، في انتظار الخروج التدريجي من الأسلوب التقليدي في إعداد الموازنة العامة، ومن خلال القانون العضوي 15/18 المتعلق بقانون المالية المعدل والمتمم، مما يبعد خطر الزيادة في نفقات ميزانية التسيير والتجهيز وارتفاع التحويلات الاجتماعية وازدياد الاعتماد على مداخيل العملة الصعبة، والاتكال على الضريبة على مداخيل المحروقات أو اللجوء إلى الدين الداخلي*** ، في ظل تذبذب أسعار النفط والغاز.

ولذلك فإن توسيع الوعاء الضريبي ومكافحة التهرب الجبائي، إضافة إلى امتصاص الأموال المتداولة في السوق الموازية وتقنين نشاطها، من شأنه تعزيز المداخيل الجبائية للدولة، دون اللجوء إلى آليات من المحتمل أنتحمل مخاطر على التوازنات المالية المستقبلية.

---

* بعد إجراء الاختبارات اللازمة،تم التحقق من صحة النموذج المستخدم بالاعتماد على مخرجات12 eviews، منخلال اختبار الاستقرارية واختبار الكشف عن الارتباط الذاتي واختبار التباين، وتَبنين أن النموذج مقبول.

** الدراسة منشورة في مقال تحت عنوان: **إمكانية تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل القانون العضوي**15/18**المتعلق بقانون المالية**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 08، العدد 01، 2023.

*** يحذر الباحثون والخبراء من زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع الاقتصادية بالاعتماد على الدين العام، الذي من شأنه إضعاف استثمارات القطاع الخاص، والتسبب في نقص التمويل المتوفر للقطاع الخاص لصالح القطاع العام، بالإضافة لتوظيف الدين العام والداخلي في تغطية النفقات الاجتماعية، وتدعيم مواد الاستهلاكية، دون خلق نمو اقتصادي يُسدد به الدين العام مستقبلا، وحجة هذا الرأي أن ارتفاع الدين القومي الياباني بقيمة 9.5 تريليون دولار في السنة الفارطة، أو الدين العام الفرنسي الذي قارب ثلاثة تريليونات أورو نهاية سنة 2022، لكن هل يمكن وضع الاقتصاد الجزائري في مصف اقتصاديات الدول مثل اليابان أو الولايات المتحدة الأميركية أو فرنسا، وهي الدول القادرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية؟

المطلب الثالث: آفاق تحقيق الاستدامة المالية

لا شك أن من بين المهام الأساسية للحكومات ضمان بقاء مواردها على مسار قابل لاستمرار حاضرا ومستقبلا، ولا يأتي ذلك إلا من خلال تعميق إصلاح سياسة الإنفاق العام، والابتعاد عن الإسراف والرفع من كفاءة وفعالية النفقة العمومية، مع ضرورة مواصلة تعبئة الإيرادات وإصلاح النظام الضريبي على العموم، كما يمكن أن يؤدي هذا الهدف إلى وجود قواعد مالية داعمة إلى تعزيز فعالية هذه الإصلاحات، وتجدر الإشارة إلى تعدد الاستراتيجيات المنتهجة لتفعيلها بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية، التي تختلف من حيث الطريقةوالمضمون.

الفرع الأول: الرؤية الاستشرافية للتنويع الاقتصادي

مع الجدل الكبير، والزخم الواسع للدراسات حول الاستدامة المالية مؤخرا، لاسيما في الدول النفطية التي تعتمد على نسبةكبيرة من عائدات النفط في تمويل الموازنة العامة، أصبحت النفقات المتزايدة الشغل الشاغل للسياسة المالية في العديد من البلدان على مدى العقدين الماضيين على غرار الجزائر، مايُعد فحص الاستدامة المالية أمرا ضروريا ومستمرا.

وعليه، نهدف من خلال هذاالفرع إلى تقصي مدى نجاح ونجاعة نموذج التنويع الاقتصادي، الذي تبتنه الجزائر منذسنة 2016، وأهم التحديات التي تواجهه، خاصة مع انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة.

إن التنويع الاقتصادي يمثل فرصة لترشيد النفقات العامة وتوجيهها نحو القطاعات التي لها أثر إيجابي، وقيمة مضافة على الاقتصاد الوطني، حيث أن نجاح نموذج التنويع الاقتصادي مرتبط بوجود رؤية مستقبلية لكل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، تكون قادرة على التكيف مع الصدمات في ظل الإمكانات المتاحة، ولا يكون ذلك إلا بتحقيق الأهداف المسطرة، ووضع استراتيجيات أفاق 2030.

يتمثل الهدف الأساسي الذي وُضع في البداية لسياسة التحول الاقتصادي في الجزائر، في الخروج من التبعية السلبية لقطاع المحروقات، وعلى الرغم من أن سيرورة التحول لم تكتمل إلى أنه يمكن معرفة مردودية هذه السياسة لحد الآن من خلال متابعة أبعاد التنويع في الاقتصاد الوطني، حيث اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، بحسب الوثيقة التي نشرتها وزارة المالية على موقعها أين تم الكشف عن الخطوط العريضة للنموذج الجديد الذي ستعمل الحكومة من خلاله لتجاوز الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انهيار أسعار النفط في 2014، ثم الخروج من وضعية التبعية المطلقة للمحروقات إلى رحابة اقتصاد متنوع من خلال مضامين وثيقة أولية محررة من 21 صفحة، وتضمنت جملة إصلاحات هيكلية عميقة تمتد لغاية سنة 2030، ونشير إلى

أن الجزائر وافقت في عام 2016 على أنموذج اقتصادي يرتكز على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2019/2016 من جهة، ويقوم على آفاق تنويع الاقتصاد من جهة أخرى، وتم مراجعة هذه الوثيقة واعتمادها من قبل مجلس الوزراء في 2016/7/26.

إن نجاح التنويع الاقتصادي في الجزائر ليس مرهونا بمدى توفر الموارد المالية من عدمها، ولكن من خلال[1]:

- ✓ تحفيز القطاع الخاص بالاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ الاعتماد بشكل أساسي على حوكمة المؤسسات في القطاع العاماالتي تنفيذ هذه الإجراءات؛
- ✓ وضع أطر تنظيمية للسياسة الاقتصادية كشرط مسبق للتنويع الاقتصادي من خلال تفعيل مناخ الاستثمار؛
- ✓ إعادة النظر في الأطر التنظيمية للقطاع المالي في الجزائر من خلال وضع خطط وبرامج، حيث يكون هذا الإجراء من خلال توجيه الموارد المالية البترولية لـ:

- تطوير القطاع الصناعي؛
- إحداث تحولات في القطاع الزراعي؛
- نمو الاستثمارات الانتاجية الاستخلافية، وليس للتوظيفات المالية.

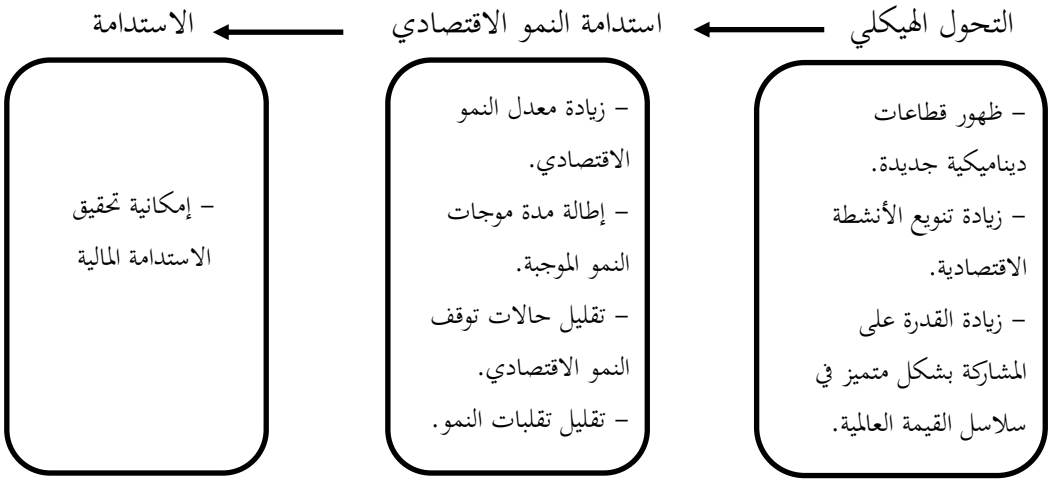
وعليه، من أجل التحول* إلى الآفاق المنتظرة في سنة 2030، يتعين على الاقتصاد الوطني مواجهة أربعة تحديات أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في الهيكل الإنتاجي، تطور الاستدامة الداخلية، قابلية الاستمرار الخارجية والتحول الطاقوي، حيث يوضح الشكل الموالي أهمية التحول الهيكلي** إلى ظهور قطاعات ديناميكية جديدة تعمل على زيادة معدلات النمو:

[1] بوعكريف زهير، زناد سهيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص299.

* يرى الاقتصادي الأمريكي (ألفين توفلر) أنه مع بداية القرن الحادي والعشرين ستوصف الاقتصاديات حسب سرعتها وليس درجة نموذجها الاقتصادي، إذ لن يكون أيمجال للحديث عن نموذج اقتصادي، بل عن اقتصاديات سريعة وأخرى متوسطة السرعة وثالثة بطيئة أومتوقفة عن الحركة، وهذا ما يجعلنا نطرح التساؤل: متى تحقق الدولة أهدافها؟، وما إذا كان النهج السياسي الجديد قادر على تحقيق السرعة المطلوبة ؟، أم أنه يسير فياتجاه يكون مخالفا تماما لاتجاه نموذج تنويع الاقتصاد الوطني ؟، حيث نعتقد أن المخطط يعاني من مشكلة تجزئة الأهداف وعدم ربطها بوقت دقيق لتحقيقها، بالإضافة إلى ربطهباستراتيجية لم يتم انجازها بالكامل، وهذا يمكن أن ينتج عنه مشكلة تجسيد المخطط على الواقع، لأن عدماتمام الدراسة يعني عدم وضع استراتيجية بديلة لمواجهة المخاطر المحتملة في المستقبل والتي بدورهاستعيق تنفيذ الاستراتيجية بحلول 2030.

** التحول الهيكلي هو إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية من القطاعات الأولية إلى الصناعات والخدمات، ويتميز بزيادة الدخل والإنتاجية عبرالقطاعات.

الشكل رقم29: علاقة التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والاستدامة المالية



المصدر: تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي، مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018، ص 51.

ولنجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر، يتفق أغلب الباحثين على مجموعة من السيناريوهات، والتي نرى أن أهمها ما يلي[1]:

أولا: تحقيق الافتراضات التالية

- إعادة النظر في نموذج النمو للتحول من نموذج التوزيع إلى نموذج الثروة؛
- تنويع الاقتصاد بإدماج القطاعات الراكدة، والرهان في المرحلة الأولى على الفلاحة والفلاحة الصناعية، المناجم والبتروكيمياء، الصناعات الصغيرة، ومنها الصيدلة والميكانيك، الطاقات المتجددة من الشمس والرياح، خدمات الاتصال والمعلومات، وفيمرحلة ثانية صناعة المعرفة، الابتكار، الصناعات التصديرية؛
- بناء جسور بين البحث العلمي والإنتاج؛
- إعادة النظر في كيفية تقديم ميزانيات القطاعات المختلفة، حيث يجب منح الأولوية للقطاعات المنتجة للثروة؛
- توجيه التمويل الداخلي غير التقليدي من أجل تمويل الاستثمارات، التي لها عائدعلى الاقتصاد على المديين القصير والمتوسط، وليس لنفقات التسيير.

ثانيا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعبئة الموارد المالية

لا شك أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في تعبئة الموارد المالية، حيث يُعتبر قطاع المؤسسات

[1]عمار لوصيف، لزهر العابد، **نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات– رؤية استشرافية** –مجلة العلوم الإنسانية، العدد 52، المجلد ب، 2019، ص ص15 16.

الناشئة أحد القطاعات المهيمنة على اقتصاديات العديد من دول العالم التي على التقدم، وهذا ما جعل أغلب الدول تتوجه نحو دعم وتنمية هذه المؤسسات.

ومثال ذلك، في**الاقتصاد الأمريكي** تعطي التجربة الأمريكية في مجال تنمية المؤسسات الناشئة دروسا مهمة، وتعتبر مرجعا راقيا لكثير من الدول، فبالرغم من أنهاتعتبر أكبر قوة اقتصادية عالمية إلا أنها لم تتخل عن مساندة ودعم هذه المؤسسات، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 22 مليون مؤسسة ناشئة في الولايات المتحدة الأمريكية التيساهمت في خلق مجال ومحيط قانوني وتشريعي وتنظيمي ومالي، سمح للمؤسسات بمزاولة نشاطها وتوفير ما يقارب 60 %من إجمالي مناصب العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقدر مساهمة هذه المؤسسات في الناتج المحلى الإجمالي بـ 43%.[1]

ومع تطور عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر، حيث وصل عددها في سنة 2018 إلى 10931701، وهذا التطور والنمو راجع إلى السياسة الاقتصادية المعتمدة لترقية هذا القطاع، ولذلك أصبح مفهوم المؤسسات الناشئة من بين أكثر المفاهيم تداولا في الجزائر أكاديميا، إعلاميا وسياسيا وهو ما يبرز رغبة الدولة في التوجه نحو ترقية هذا النوع من المؤسسات لعدة أهداف تتعلق أساسا بتحقيق التنمية المستدامة، التنويع الاقتصادي، تشجيع الاستثمار خارج المحروقات، تثمين البحوث العلمية والاستفادة من الكفاءات العلمية، حيث يراد من الشركات الناشئة أن تكون رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على المعرفة والتطور التكنولوجي، وتحقيق هذه الأهداف يعتمد على مدى نجاح الشركات الناشئة والذي يتطلب توفر عدة مقومات ضمن بيئة متكاملة تسمح بظهورها وتحقيق نموها واستمراريتها.

ولا شك أن تجارب الشركات الناشئة التي حققت نجاحات مرت بسلسلة من الإخفاقات والتي شكلت هويتها الحالية وساهمت في صعودها إلى طريق النجاح، وقلما نجد شركة ناشئة لم تمر بأزمات وظروف صعبة لكنها اليوم استطاعت تجاوز الأزمات والعودة إلى نشاطها مجددا بنفس القوة والأداء، وذلك من خلال عدة عوامل وأسباب، ولهذا فإن نجاح التجربة الجزائرية في تنمية المؤسسات الناشئة، يجب أن تعي الدولة أن قضية تنمية هذه المؤسسات ليس شأنا خاصا، بها وإنما يجب تبني استراتيجية اقتصادية متكاملة وواضحة، لدعم وتطوير هذه المؤسسات أساسها بناء الإطار التنظيمي لأعمالها، وتطوير عناصر الدعم الفني خاصة في مجالات التوعية والاستشارات والتسويق، بالإضافة إلى تفعيل دور البنوك التنموية، وهيئات الدعم لتوفير الاحتياجات التمويلية

[1] مشري، محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص22.

بالحجم والشروط الملائمة لها، والعمل على إعادة النظر في توجيه المخصصات المالية للبرامج الاستثمارية نحو تطوير وعصرنة مؤسسات هذا القطاع نظرا لما تحققه من نتائج إيجابية على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي، سواء من حيث نسب مساهمتها في التشغيل أو الناتج الداخلي الخام، ومن ثَم المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الثاني:إدماج الاقتصاد الموازي لتمويل العجز الموازني

عرف الاقتصاد الموازي تطورا ملحوظا على الصعيدين العالمي والمحلي بشكل جعل الباحثين والمهتمين يولون الاهتمام البالغ بالدراسة والبحث، نتيجة تعاظم خطره في غضون السنوات الأخيرة والتوسع المتزايد للإنفاق الحكومي، في ظل عدم فعالية الرقابة المالية لتقليص مصادر الأنشطة الموازية من أهمها التهرب الضريبي.

تعاني الجزائر كغيرها من الدول من انتشار واتساع الأنشطة الاقتصادية الموازية التي لا تلتزم بدفع الضرائب المستحقة والرسوم والتأمينات، الأمر الذي أدى بمضاعفة حجم الاقتصاد الموازي، الذي إلى تجاوز 30% من الناتج المحلي الخام حسب التقديرات لبعض الهيئات الوطنية[1].

ومع تميز الاقتصاد الموازي بارتفاع معدل العوائد نتيجة التهرب الضريبي، بعكس الاقتصاد الرسمي الذي يتسم بارتفاع مستوى الضرائب على أنشطته لذلك تصبح المنافسة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الذي يتسم بارتفاع مستوى الضرائب على أنشطته لذلك تصبحالمنافسة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي غير عادلة، بالشكل الذي يمكن الاقتصاد الموازي مناجتذاب أكبر قدر ممكن من الموارد، وبالتالي سوف يستمر هذا التدفق من الموارد المحولة من الاقتصاد الرسمي نحو الاقتصاد الموازي، مما يؤثر ذلك بدوره على الكفاءة الاقتصادية، وما هو ملاحظ، فإن مفهوم الاقتصاد الموازي يأخذ عدة مفاهيم من منظور التهرب الضريبي، أو من ناحية الناتج المحلي الخام حسب نظرة كل باحث*.

ومع تطبيق برامج الإصلاح الجديد التي تبنتها الحكومة كأداة لتحسين وضعية الاقتصاد من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، ودعم النمو وبعد الارتفاعات التي عرفها سعر البترول مما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية، الأمر الذي حفز الدولة تخصيص مبالغ كبيرة للنهوض بالاقتصاد، ورافق تطبيق هذه البرامج مجموعة من العوامل أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي بسبب لجوء الحكومة لتوسيع الوعاء الضريبي من لتوفير الموارد المالية،.

[1] محمد أمين قنبور، مصباح حراق، رؤية استشرافية مستقبلية لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر بإدماج الاقتصاد الموازي خلال الفترة 2020-2025، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 1، 2021، ص 344.

* إذا نظرنا إلى الاقتصاد غير الرسمي أو الموازي من منظور الناتج المحلي، فإنه يشمل كل الأنشطة التي يترتب عنها توليد دخل لن يتم تسجيله ضمن حسابات الدخل المحلي، سواء أكانت الأنشطة قانونية أو غير قانونية، ام إذا نظرنا إلى الاقتصاد الموازي من مفهوم التهرب الضريبي فهو كافة الأنشطة التي تولد دخلا و الخاضعة للضريبة بحيث يتم إخفاؤها بهدف التهرب من دفع الضريبة.

ولتوضيح حجم الاقتصاد الموازي ومدى تأثيره في معدلات النمو الاقتصادي عموما والموارد المالية خصوصا، نستعين بالجدول الموالي:

الجدول رقم 29:نسبة حجم الاقتصاد الموازي إلى الناتج المحلي

السنوات	حجم الدخل الموازي	حجم التهرب الضريبي	%الدخلالموازي إلى الناتج المحلي	% التهرب الضريبي إلى الناتج المحلي
2010	4495.76	649.4	37.49	23
2011	5384.19	629.11	36.90	21
2012	6432.76	856.12	39.68	25
2013	6676.97	938.16	40.10	26
2014	9876.22	923.88	39.91	25
2015	7328.12	1202.4	43.87	29
2016	7627.79	1219.02	43.82	29
2017	8356.69	1383.54	44.19	29
2018	8439.01	1355.6	44.70	27
2019	-	1688.16	-	29

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:- تقارير بنك الجزائر

- حنان حاقة، أثر تنامي الاقتصاد الموازي على موارد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2019-2020، ص 95

يوضح الجول السابق تزايد مستمر في حجم الاقتصاد الموازيبشكل إيجابي في الجزائر خلال الفترة 2010-2018، وهذا موازاة معبداية الانتعاش الاقتصادي سنة 2000، وبانطلاق البرامج الاقتصادية والذي صاحبها التحفيزات الضريبية مما أدى إلى التراجع الطفيف في حجم الفجوة الضريبية، الأمر الذي ساعد على تهيئة الأرضية لنشاط الاقتصاد الموازي، وخلال فترة 2014-2019 تخطت نسبة النشاط الموازي 25% من الناتج المحلي، وهذا نتيجة زيادة الوعاء الضريبي لتعبئة الموارد المالية كنتيجة لتدهور أسعار النفط، والملاحظ من الجدول أعلاه، ضخامة المبالغ الذي التي تخسرها الدولة كل سنة نتيجة هذه النشاط غير الرسمي، والذي يمثل حوالي 30% من الناتج المحلي.

وبالرجوع إلى المقاربة متوسطة المدى في تقدير وإعداد الموازنة العامة، حيث يتبين من خلال الجدول الموالي تقدير العجز الموازني للفترة 2020-2025 من خلال التقدير للنفقات العامة والإيرادات العامة، وبتوظيف الحجم المقدر والمتوقع لمداخيل الاقتصاد الموازي خلال السنوات السابقة، يتم تقدير العجز الموازني ومدى تغطية مداخيل الاقتصاد الموازي ومساهمته في تعبئة الموارد المالية.

الجدول رقم30: توظيف مداخيل الاقتصاد الموازي(الوحدة مليار دج)

السنوات / البيان	2021	2022	2023	2024 تقديرات	2025 تقديرات
الإيرادات العامة	5328.2	5683.2	7901.9	8187.2	8454.6
النفقات العامة	8113	9858.4	13786.8	13918.4	13998.4
رصيد الميزانية	2784.8-	4175.2-	6016.1-	5731.2-	5543.8-
حجم التهرب الضريبي (2014-2018)	923.88	1202.4	1219.02	1383.54	1355.6
نسبة التحصيل الممكنة	50%	50%	60%	65%	65%
المداخيل المتوقعة	461.94	601.2	731.41	899.3	881.14
رصيد الميزانية الجديد	-2322.8	-3574	-5284.7	-4831.9	-4662.7

المصدر: من إعداد الباحث

الملاحظ من خلال الجدول، التناقص لرصيد العجز الموازني الجديد مقارنة بالرصيد الأول للفترة المدروسة، نتيجة التحصيل النسبي (50% إلى 65%) لمداخيل محتملة للمبالغ المالية المعتبرة، التي يمكن أن تساهم في تمويل الميزانية العامة، وهذا ما جعل العجز الموازني المحتمل ينخفض إلى 4662.7 مليار دج سنة 2025 بعد ما كان متوقعا بمبلغ 5543.8 مليار دج.

من خلال ما سبق، يمكن للحكومة الجزائرية تقدير قيمة التهرب الضريبي المتراكم خلال السنوات السابقة، وتحصيلها بنسب ثابتة سنويا، كما يمكن تقدير نسبة معينة من التهرب الضريبي لسنوات قليلة سابقة وتحصيلها بنسب متزايدة كما هو موضح في الجدول السابق.

الفرع الثالث: التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي

بالنظر لعدم مقدرة الإيرادات العادية من مختلف الضرائب والرسوم المعدلة والمستحدثة على تمويل الإنفاق العام، سعت الجزائر للعمل على تعبئة الادخارات الاختيارية للقطاعين العائلي والأعمال، من خلال إطلاق تجربة القرض السندي في أفريل 2017،ورغم توفر كافة الظروف الملائمة لتعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية في طرح تلك السندات طيلة فترة الاكتتاب التي استمرت 06 أشهر، إلا أنها عجزت عن توفير أكثر من 600 مليار دينار، ولم تحقق هذه التجربة الهدف المنشود من تعبئة الموارد المالية الكافية، ورغم أهمية القرض السندي في

تمويل الإنفاق العام وتحديدا الاستثماري منه، إلا أنه لاقى العديد من العراقيل في تطبيقه، لذلك كان لزاما[1]:

- العمل على ترسيخ ثقافة الاستثمار لدى القطاعين العائلي والأعمال في مثل هذه السندات؛
- العمل على التسويق الإعلامي لهذه العملية، وتوضيح كيفية الاكتتاب ومزاياها للمستثمرين؛
- يبقى المشكل الأهم في هذا كله، هو إحجام فئة كبيرة من المجتمع الجزائري بسبب معدلات الفائدة.

إن الوسائل التقليدية المبنية على الفائدة والمنتجة للأزمات قد أدت إلى ابتكار هندسة مالية إسلامية لما تتميز به من كفاءة في تحقيق الاستدامة المالية وتلبية الاحتياجات التمويلية دون نقل أعبائها للأجيال القادمة أو تحميل دافعي الضرائب أعباء أكثر قد تعرقل مسار النمو.

أولا: التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية

تُعتبر الصكوك الإسلامية من أهم الأدوات المالية الإسلامية، بالنظر لدورها الفعال في تمويل الإنفاق العام، أمام تفاقم المشاكل المالية للاقتصاد الجزائري، لما لها من مزايا هامة ودورها فيتجميع الموارد المالية، وتمويل المشاريع الاستثمارية، وتمويل المشاريع التنموية والبنى التحتية.

ورغم المزايا السالفة الذكر إلا أنه يُواجه تفعيل إصدار وتداول الصكوك الإسلامية في الجزائر عراقيل أهمها[2]:

- تأخر الإطار التشريعي والقانوني في دمج المنظومة المالية السلامية ضمن النظام المالي المصرفي الجزائري؛
- تأخر الجانب التنظيمي والمؤسسي الخاص في الجزائر عن مواكبة الصناعة المالية الإسلامية، إذ الملاحظ عدم وجود بنوك إسلامية وطنية، إضافة لعدم استغلال الإمكانات التمويلية للصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية في العمليات التحويلية الكبيرة المتعلقة بالمشاريع التنموية؛
- تأخر مستوى التكوين والتأهيل والبحث العلمي في الصناعة المالية الإسلامية، حيث أن بعض الدول في أوروبا وآسيا قد أدخلت برامج المالية الإسلامية في مختلف أطوار التعليم العالي، وأنشأت مراكز أبحاث متخصصة ومكاتب الاستشارات والخبرة.

من خلال ما سبق يبدو أن الجزائر تفتقد للتخطيط الاستراتيجي الذي جعلها تفقد الكثير من الوقت، لتكون مركزا عالميا للصناعة المالية الإسلامية وذلك نتيجة التأخر في اتخاذ الإجراءات وتنفيذ القرارات.

---

[1] محمد هاني،ياسين مراح، **حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في للجزائر –دراسة تحليلية لمضمون القانون 10/17–**، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس بالمدية، 2018، ص 136.

[2] صالح صالحي، **مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار في آفاق 2024**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف، 2014، ص5.

ثانيا: دور صندوق الزكاة والوقف في تمويل الإنفاق العام

لقد قدم الإسلام نماذج ولا يزال في ضبط مختلف أوجه حياة الأفراد والمجتمع، معتنيا بصفة أساسية بالتنمية الفعلية للموارد من خلال مؤسسات تُعنى بهذا الجانب.

أ- صندوق الزكاة الجزائري

يمكن إبراز وتقييم دور صندوق الزكاة في الجزائر من خلال ما يلي[1]:

- الاستفادة من القروض الحسنة المقدمة من طرف صندوق الزكاة مما يسمح بفتح مؤسسات مصغرة، وبالتالي الاستفادة من مناصب شغل، ولكن يبقى هذا الأمر مرهونا بمدى نجاح المشاريع المستفاد منها؛
- الاستفادة من المساعدات المالية من خلال زكاة المال، بحيث تُوجه هذه الإعانات نحو الاستهلاك مما يزيد من الطلب على المواد الاستهلاكية، وبالتالي زيادة الإنتاج الذي يؤثر على الطلب على العمل، ولكن هذا الأمر يتوقف على مدى مرونة القطاع الإنتاجي؛
- توظيف العاملين عليها الذي يخفف من حدة البطالة؛
- إتاحة الفرصة من خلال القرض الحسن في فتح المشاريع الاستثمارية بعيدة عن المشاريع الربوية؛
- التخفيف من حدة البطالة وضغطها على ميزانية الدولة، وبالتالي توفير الموارد المالية الموجهة لهذا الغرض.

غير أن دور صندوق الزكاة يبرز من خلال الجوانب القوية للمالية الإسلامية، مع ما حققه عبر التاريخ من التغطية الكافية والفعالية في تحقيق متطلبات المجتمع الإسلامي على وجه الخصوص، حيث تعدى مستويات الفائض في الموازنة العامة من خلال إقامة دعائم هذا الركن، والملاحظ من خلال مداخيل الصندوق سنة 2019 التي بلغت1.57 مليار دج، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنفقات الميزانية العامة التي بلغت في السنة نفسها 7725.5 مليار دج، إلا أن تفعيل الخصوصيات التي تميز نظام الزكاة من جانب التحصيل والتوزيع بدلا من الآليات التقليدية المعمول بها سيؤدي إلى نتائج أفضل.

وعليه، فنجاح هذه الحصيلة على المدى المتوسط والبعيد يكون بإدماج مؤسسة الزكاة في النظام المالي الجزائري، مع مراعاة استقلاليتها في إطار خصوصيتها الشرعية في توزيع وإعادة توزيع الثروات والدخل.

ب- دور الأوقاف في الجزائر

يكتسي تفـــعيل الأوقاف في التنمية الاقتصادية من خلال دعمها للموازنة العامة وتوجيه المشروعات

[1] غالمي زهيرة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية،-عرض تجارب دولية-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017/2016، ص 386.

الاستثمارية أهمية بالغة، بالرغم من الدور المتواضع الذي يؤديه الوقف لحد الآن في تقديم الخدمات العمومية، ولكن مما لا شك فيه أن الوقف يساعد على رفع حمل كبير عن كاهل الدولة في توفير التمويل اللازم لبعض الأنشطة (التعليم ،كفالة الأيتام ،الاهتمام بالطبقات الفقيرة ..)، ويتم بموجب الأوقاف نقل الثروة أو الدخل الناتج إلى فئات في المجتمع وخاصة الأجيال المتعاقبة، حيث تمثل الأوقاف نمطا يختلف عن نمط الملكية الفردية ولا يخضع لنمط الملكية العامة، مما يجعله أفضل سبيل لتقديم المنافع دون ارتباط بالسلطة[1]، وهذا يكون بإدماج مؤسسة مع الحفاظ على استقلاليتها وشفافية مواردها ومرونة إدارتها.

ثالثا: الإمكانات الحقيقية والتحديات المتوقعة

إن الفرص متاحة في الجزائر لإقامة أكبر منطقة لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية،وهناك إمكانات كبيرة لنجاحها وتطبيقها،ويمكن أن تواجهها تحديات مستقبلية، وسوف نتعرض لهذه القضايا في ما يلي[2]:

– **الفرص المتاحة والإمكانات المتوفرة:** هناك إمكانات كبيرة لتطوير منطقة للمالية الإسلامية خاصة في ظل الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها الجزائر في مخططاتها، والتي تجاوزت 500 مليار دولار منذ 2001، والحاجة للتوظيف المستدام للعائدات البترولية، والتحول من وضعية الإنفاق الحالية إلى التخصيص الاستثماري، الذي يضمن مصالح الأجيال القادمة؛

– **المكاسب الحقيقية والآثار الإيجابية:** إن القدرات الاستقطابية للموارد والمدخرات لقطاعي الأعمال والعائلات، وتحويلها لتنمية الاقتصاد تكون عن طريق التحول الفوري إلى الاستخدام الأمثل، والتوظيف الاستثماري الذي يحقق عوائد ويحافظ على الثروات السيادية من خلال تنويع محفظة الاستثمارات في البنية الأساسية، بحيث يتم الانتقال الجديد في إطار المنطقة الصناعية للمالية الإسلامية ما يجعل المشاريع التنموية تحقق عائداً للدولة والقطاع الخاص من خلال الصكوك الإسلامية وغيرها من الأدوات، وكل ذلك في إطار الانتقال من وضعية صندوق ضبط الموارد إلى صندوق سيادي استثماري، واشتراك الاستثمار الأجنبي في ذلك؛

– **التوزيع المتوقع للصناعة المالية الإسلامية على فروعها في المنطقة الكبرى خلال المخططين 2024/2015:** يمكن تقدير التوزيع القطاعي لأصول الصناعة المالية الإسلامية في المنطقة الكبرى خلال الفترة 2024/2015 كما هو موضح في الجدول الموالي:

---

[1] محمد فتحي، **الصكوك الاسلامية البديل الشرعي والأنسب لتمويل العجز في الموازنات العامة**، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2023، ص 16.

[2] صالح صالحي، **مرجع سبق ذكره**، ص12

الجدول رقم31: التوزيع القطاعي لأصول الصناعة المالية الإسلامية في المنطقة الكبرى خلال الفترة 2024/2015

الفروع	الأصول المتوقعة والمقدرة (مليار دولار)
الصكوك الإسلامية	90
صناديق الاستثمار الإسلامية	20
البنوك الإسلامية	15
التكافل	02
الزكاة	10
الأوقاف	03
المجموع	150

المصدر: صالحي صالح، مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار في آفاق 2024،مرجع سبق ذكره ص 14 .

يدخل إقامة منطقة للصناعة الإسلامية في الجزائر في إطار البحث عن البدائل للثروة البترولية في قطاعات الخدمات المالية من شأنه المساهمة في تحقيق متطلبات الاستدامة المالية ويضمن توازن المصالح الاقتصادية، وهذا يتطلب إصلاحات مهمة على الموازنة العامة وخاصة فيما تعلق بجانب الإنفاق العمومي، والالتزام بضوابط إدارة العوائد البترولية والحد من الفساد بكل أنواعه وتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري.

وعموما، تتجلى أهمية المالية الإسلامية عبر الخصائص التي تميزها عن باقي الأنماط التقليدية أو الحديثة، هذه الخصائص التي تضمن استدامة مالية الدولة بالمقارنة بديناميكية الدين العام، أو اللجوء للاقتراض في علاج العجز الموازني الذي يزيد من الأعباء ويحمل الميزانية تبعات إضافية، حيث تُعتبر المنتجات المالية الإسلامية والتي توافق الشريعة وأحكامها بديلا أكثر كفاءة في تعبئة الموارد المالية من خلال إقامة منطقة كبرى للصناعة المالية الإسلامية التي تتطلب إصلاحات مهمة على مستوى الموازنة العامة عموما ،والالتزام بضوابط إدارة العوائد النفطية والحد من الفساد بمختلف أشكاله حفاظا على المال العام خصوصا.

خلاصة الفصل:

تواجه الجزائر على غرار باقي البلدان الريعية تحديات اقتصادية، نتيجة انكشاف الميزانية والاقتصاد على أسعار النفط الخام المرتبط بضوابط الأسواق العالمية، وفي ظل توالي الصدمات النفطية والتي كان لها الأثر السلبي على توجهات السياسة المالية والموازنة العامة، حيث أصبح موضوع الاستدامة المالية من أكبر التحديات التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدولة، وتحقيقها مرتبط بالقدرة على الوفاء بالالتزامات وسداد الديون، والمرتبط أساسا بنوعية الإيرادات والنفقات الحكومية، لذا فإنه يستدعي من الحكومة الجزائرية تثمين التدابير والجهود المعلن عنها خاصة فيما يتعلق بالإطار الميزانياتي متوسط الأجل2021-2023 مع إعادة تشكيل الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة توازنات حسابات الدولة على المدى المتوسط.

مارس التقلب في أسعار النفط ضغطا على الموازنة العامة للدولة، وسبب ذلك أن مستوى الإنفاق العمومي يتأثر سلباوإيجابا مع حجم الإيرادات العمومية، التي تتكون جزءا كبيرا منها من الإيرادات الجبائية، وبهذا ظلت الميزانية العامة متأثرة بأسعار النفط وأصبحت أمام تحديات كبيرة لاستدامة مصادر تمويلها.

ولذلك، يبقى أما الجزائر أشواطا كبيرة عليها قطعها للخروج من التبعية للنفط، خاصة في ظل إشكالات التحول الهيكلي، حيث أن القصور الذي يعاني منه بنية الاقتصاد الجزائري يجعل استدامة النمو مرهونة بإصلاحات من خلال التخطيط بعيد المدى.

وعليه، تُعد سياسة الترشيد وآليات الإصلاح وضرورة التنويع في مصادر تمويل الإنفاق العام، من خلال التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية المفرطة للنفط مع اعتبار أن المنتجات المالية الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بديلا أكثر كفاءة لتعبئة الموارد المالية الداخلية بالنظر للمعتقدات الدينية التي تحكم السلوك المالي للفرد الجزائري.

الخاتمة العامة

إن الموازنة العامة هي إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن رفاهية المجتمع وتحقيق الاستدامة المالية حتى تتمكن الأجيال القادمة من الاستفادة من هذه الرفاهية ولا تتحمل تبعات القرارات الراهنة، إلا أن التزامات الحكومة المالية لتحقيق ذلك من خلال الإنفاق العمومي مع الالتزام بضوابط محددة لم يبعدها عن نتيجة حتمية ألا وهي تزايد النفقات، والتي أصبحت قانونا عاما وسمة بارزة في الدول النامية والمتطورة ، وهذا نتيجة لأسباب تطرق إليها الباحثون، وهو ما يستوجب ترشيد الإنفاق العام ونهج سياسة الإصلاح في مطلق الظروف،ولكن وبالنظر لخصوصية الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا يعتمد على الإيرادات النفطية فإن الهدف في ضوء هذا الموضوع هو دراسة الإطار العام لإصلاح سياسة الإنفاق العمومي وأهميته من خلال مشروع عصرنة نظام الموازنة العامة، وقد أثبتت الأزمة النفطية لسنة 2014 هشاشة مالية غير مسبوقة، ومن خلال التحليل لهيكل النفقات العمومية خلال الفترة الممتدة 2023/2000، حيث وقفنا على حجم التنامي للنفقات وأهمية العوائد النفطية في تمويلها، وتعرضها لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، ما جعل الجزائر تنهج سياسة مالية تبعا للدورات الاقتصادية، ولذلك فإن التحدي المطروح أمامها هو ضرورة الحفاظ على التوازن المالي من أجل ضمان سيرورة البرامج وتحقيق الاستدامة لمصادر التمويل.

وعليه توجب على الجزائر إرساء متطلبات حوكمة سياسة الإنفاق العام من خلال الترشيد وعصرنة الموازنة ووضع استراتيجية للتنويع الاقتصادي والعمل على تنويع مصادر التمويل، إضافة إلى التعجيل في إصلاح سياسة الإنفاق من خلال تبني المعايير الدولية والحد من الإنفاق الاجتماعي المعمم، الذي يفتقد لعنصر العدالة في التوزيع،كما يجب تكريس الاتجاه نحو حوكمة القطاع العام،وتعميق الإصلاح الإداري باعتباره آلية لتحقيق فعالية النفقة ورشادة استخدامها.

يُعتبر موضوع الاستدامة المالية من أهم القضايا التي يدور حولها حاليا النقاش، حيث يُعقد له المؤتمرات والندوات، وخاصة في ظل اصلاح النظام الموازني بالنظر للدور الهام الذي يهتم هذا الأخير بجانب تسيير المال العام بصفة عامة والموازنة بصفة خاصة، الأمر الذي يفرض أن يتم البحث عن أنجع السبل والتدابير التي تضمن الشفافية التامة عند تحصيلالإيرادات أو صرف النفقات العامة ضمن الأوجه التي تضمن التسيير الرشيد للأموال العمومية، ولذلك اتجهت معظم دول العالم على غرار الجزائر، إلى إصلاح جذري لأنظمته االموازنية، والذي تبنته في ترشيد النفقات العامة، لذلك قمنا بمعالجة هذه الإشكالية من خلال ثلاثة فصول.

أولا: ملخص ما تناولته الدراسة

ركـــزنا في الفصل الأول على أساسيات حول الموازنة العامة للدولة من خلال التعمق أكثر حول الموازنة

عموما، بالتطرق إلى ماهية الموازنة العامة للدولة، وأثر التطور الاقتصادي على المفهوم التقليدي لمبادئ الموازنة العامة، ثم تناولنا الموازنة العامة في التشريع الجزائري من خلال القانون 17/84، والقانون العضوي 15/18، وتسيير الموازنة العامة للدولة في ظل العصرنة من خلال مساهمة عصرنة الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام، وأهمية القانوالعضوي في تنظيم هياكل تنفيذ الموازنة.

وفي الفصل الثاني: تطرقنا إلى تحليل وتقييم مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على تحقيق الاستدامة المالية، وذلك باستخدام مختلف مؤشراتالاستدامة المالية خلال الفترة المدروسة، ومدى قدرة الدولة على مواصلة سياستها الانفاقية والوفاء بالتزاماتها وسداد ديونها العامة بالاعتماد على مواردها الذاتية دون التعرض لمخاطر العسر المالي، التي تعتمد أساسا على توقعات الإنفاق العام والإيرادات العامة المستقبلية.

وأما في الفصل الثالث: تناولنا تحليل واقع نظام التسيير الميزانياتي للدولة المستند إلى منطق الوسائل، والذي ظل قائما في الجزائر إلى غاية 2023 والنقائص التي طالت هذا الأسلوب، ومحتوى إصلاحه الهادف إلى تحديثه من خلال الأخذ بنهج التسيير القائم على النتائج؛ ثم تطرقنا إلى بعض الصعوبات الهامة التي من شأنها أن تواجه تطبيق هذا الإصلاح في الواقع.

ثانيا: اختبار الفرضيات:

بالنسبة **للفرضية الأولى** التي تشير إلى وجود علاقة طردية بين الجباية البترولية ومكونات الميزانية العامة، ومن خلال التحليل لسياسة الجزائر الموازنية، فإن القدرة على استدامة مصادر التمويل في الجزائر عموما يرتبط بمدى انتعاش أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث أن الجزائر اتبعت سياسة توسعية قصد الخروج من التبعات السلبية للإصلاحات الاقتصادية لسنوات التسعينات، وبذلك ارتفع حجم الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، ولعل أهم ما يميز سياسة الإنفاق العام في الفترة 2023/2000 الزيادات المعتبرة في نفقات التجهيز ومرده ذلك برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي في مختلف المراحل، وهذا ما يجعل الميزانية العامة تتصف بالهشاشة المالية في ظل الاعتماد الكبير على العوائد النفطية، وبالتالي نؤكد **الفرضية الثانية.**

وأما بخصوص **الفرضية الثالثة،** فقد انطلقت الجزائر في عصرنة نظامها الموازني منذ سنة 2001، إلا أنها لم تقم بتطبيق الموازنة المرتكزة على النتائج الذي كان مقررا في سنة 2012، وتعتبر هذه الأخيرة آلية لتحقيق الاستدامة المالية إذا ما تم الانتقال إلى منطق النتائج بشكل تدريجي، وذلك من خلال تبنى الميزانيات متوسطة الأجل للمدى المتوسط، وفق خطط تنموية متوسطة الأجل، ما يساعد على تبني ومعرفة توجهات الإنفاق الحكومي، ولكي تتحقق الفوائد المرجوة من القواعد المالية، يجب أن تتحلى بالوضوح والدقة والواقعية، وضرورة

تركيز مناقشة الاستدامة المالية على الموازنة الإجمالية للدولة، وهذا ما خلصت إليه الدراسة القياسية لأثر التنوع الاقتصادي على الاستدامة المالية.

وتشير **الفرضية الرابعة** في الدراسة، إلى أن الأريحية المالية للجزائر قبل الأزمة النفطية يشير بأنها تتمتع بالاستدامة المالية، إلا أن الوضعية المالية غير مستدامة على المدى الطويل، ومن خلال التحليل التقييمي، وبناء على الخصائص المالية للجزائر باعتبارها دولة نفطية –كما سبق الإشارة إليه في الفرضية الأولى- خلصنا إلى أن الوضع المالي قابل للتأثر للصدمات النفطية وتقلبات أسعاره في الأسواق الدولية، وهذا ما يعارض صحة الفرضية.

وأما عن **الفرضية الخامسة**، فإن نجاح الرؤى الاستراتيجية في تحقيق الاستدامة المالية يتوقف على الوفاء بالأخذ بمتطلبات ترشيد الإنفاق العام، ونجاح الإصلاحات المتخذة من خلال إرساء قواعد الحوكمة المالية والانتقال إلى الموازنة على أساس النتائج، في ظل التطورات الحاصلة في طرائق تسيير الأموال العمومية، لذلك انتهجت الجزائر سبيلا لتبني نظام جديد للميزانية، من خلال تحديد القاعدة القانونية الأساسية لها، وهذا من خلال مراجعة القانون الأساسي 17/84، الذي لا يتلاءم مع الوضع الراهن، والأداء السيئ في الممارسات وخاصة فيما تعلق بالجانب التسييري.

ثالثا: نتائج الدراسة

تذكيرا بالموضوع، **دور عصرنة نظام الموازنة العامة في تحقيق الاستدامة المالية**، ومن خلال البحث فيه، توصلنا إلى ما يلي:

- تعاني الميزانية العامة من هشاشة مالية أثرت على الاستدامة المالية بسبب ارتباط الإيرادات العمومية بالجباية البترولية وتأثرها بالصدمات النفطية،
- رغم تحسن الجباية البترولية بداية من 2017 إلا أن نسبة تمويلها تبقى منخفضة باعتبار أن نسبة وتيرة تزايد النفقات العامة لا تزال مرتفعة في ظل الاعتماد على مورد وحيد،
- استنادا إلى النتائج المتوصل إليها، تبين أن كل من النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية تتأثر بالصدمات الحاصلة في سعر النفط، وهذا مرده لضعف الجباية العادية.
- تشير نتائج التكامل المشترك إلى العلاقة بين أسعار النفط والنفقات العامة طويلة الأجل، وهي علاقة طردية وذات معنوية إحصائية قوية، وهذا ما يؤثر سلبا على تحقيق الاستدامة المالية،
- أكدت النتائج القياسية بوجود علاقة طردية بين الجباية العادية والنفقات العامة في الأجل القصير، وتبقى نسبة مساهمتها في تغطية النفقات ضعيفة،

- يعتمد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات خاصة قبل أزمة 2014، وأن الجزائر اتبعت السياسة التوسعية نتجعنه تآكل المدخرات، هذا ما اثبت سياسة مالية هشة وضعف في النظام المالي، جعل الاستدامة المالية في الجزائر تواجه تحديات في ظل الاعتماد على مورد يتأثر بالأسعار في الأسواق العالمية،
- أوضح التحليل للميزانية عن وجود علاقة تناظرية شبه مستمرة خلال الفترة 2000-2014 نتيجة لانتعاش أسعار النفط، إلا أنه وتزامنا مع الأزمة النفطية فإن العلاقة التناظرية بين النفقات والإيرادات لم تعد موجودة، حيث أن الإيرادات لم تساير الزيادة في النفقات الحكومية، وهذا ما أكدته الاختبارات القياسية بوجود استدامة مالية ضعيفة في الأجل الطويل، حيث أشارت قيمة فيشر المحسوبة 10.87 والتي كانت أكبر من القيم الحرجة العظمى عند كل المستويات في اختبار الحدود إلى وجود علاقة طويلة الأجل، وهي منطقية حسب قيمة t المحسوبة التي كانت أكبر من كل الحدود عند جميع المستويات، إلا أنه وفق القيد الزمني للموازنة وحسب منظور Quintos فإن قيمة b التي كانت محصورة بين 0 و1 فقد أشارت إلى وجود استدامة مالية ضعيفة، الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية الأولى بتركيز الدولة على إيرادات الجباية البترولية .
- بُنِيت نتائج تحليل الوضعية المالية على سلاسل زمنية تاريخية غير دقيقة، وذلك لتعدد مصادرها وعدم تطابقها مع بعضها البعض، وبالتالي فهي نتائج غير جازمة، ما جعل التحليل والتعليق على اختبار السببية بين النفقات والإيرادات صعبا، وعليه فإن السببية مردها إلى التقلبات المستمرة في أسعار النفط حيث لا نستطيع الجزم باتجاه العلاقة السببية في الجزائر بين الإيرادات والنفقات ، وهذا ما لم تؤكده الاختبارات القياسية،
- أثبتت نتائج الاختبارات القياسية عن وجود استدامة مالية ضعيفة في المدى الطويل كما اشرنا سابقا، وهذا راجع لوقوع الميزانية العامة بين رهانات متعلقة بالجباية النفطية وارتباط هذه الأخيرة بتقلبات أسعار النفط، إذ أن زيادة الجباية البترولية كان لها الأثر الإيجابي في المدى القصير بانتعاش أسعار النفط، ولكن سرعان ما تحولت إلى أثر سلبي في المدى الطويل، حيث تعد مؤشرات القواعد المالية ايجابية في بعض سنوات مدة الدراسة إلا أن عدم الانضباط بالقواعد ساهم في عدم نجاعة السياسة المالية المنتهجة،
- ستواصل الجزائر تسجيل العجز المالي في الميزانية، إذا لم تكن أسعارالنفط في ظل الاعتماد على الموارد النفطية- أعلى من التوقعات الحالية، مما يستوجب استهداف المالي التوازن المالي غير النفطيالذي يمكن من الحفاظ على الإيرادات النفطية،

- من خلال الدراسة، فإن الاستدامة المالية لا تقتصر على ضمان مبدأ الإنصاف بين الأجيال فقط، وإنما تتعدى إلى زيادة الكفاءة في التمويل العام،ووضع خطط استراتيجية واضحة الرؤية من خلال الاستمرارية في الإنفاق العام، وعدم تحميل الأجيال اللاحقة أعباء لم يشاركوا قرارات تنفيذها،
- يعتبر سلامة النظام الموازني من أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق ترشيد الإنفاق العام، على اعتبار أنه يمثل نظام المعلومات الذي يتابع النفقات، ولذلك سعت الجزائر على غرار باقي دول العالم إلى تحديث نظامها الموازني بالنظر لعدة أسباب، منها التقنية الناجمة عن الصعوبات في التنفيذ والمتابعة، ومنها متعلق بمواكبة موجة الإصلاح العالمية والتجارب الدولية،
- يُعتبر صدور القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية أهم منجزات محاور الاصلاح، باعتباره الأساس القانوني والتشريعي للمالية العامة الحديثة، المرتكز على أساس النتائج من أجل التخلي عن الأسلوب التقليدي في تسيير الموازنة العامة، وقدميز مسار تطبيق مشروع الإصلاح الموازني في الجزائر التأخر وعدم الالتزام بالرزنامة المحددة إلى غاية سنة 2023، كما هو محدد في المادة 89 من القانون العضوي 15/18، ما جعل التساؤلات تُطرح حول هذا التأخر الذي دام لأكثر من 15 سنة،
- تعتبر المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بديلا أكثر كفاءة لتعبئة الموارد المالية، وبذلك تحقيق الاستدامة المالية يتجسد من خلال استراتيجية تعتمد على أدوات التمويل غير التقليدية مثل الصكوك السيادية في تغطية احتياجات تمويل الميزانية.

رابعا: النتائج الاقتصادية:

بناء على الجانب النظري والتحليلي والدراسة القياسية، فقد خلصت الدراسة إلى أن الوضع المالي في الجزائر ومن خلال السياسة المالية المنتهجة يتصف باستدامة مالية ضعيفة، وهذا لكون أن الإيرادات النفطية هي التي تهيمن على الميزانية العامة في ظل التنامي المستمر للنفقات، وعدم تغطيتها بسبب ضعف الجباية المحلية من جهة وتقلبات أسعار النفط من جهة ثانية، وهذا ما يجعل العجز الموازني مستمرا، والذي من شأنه أن يدفع بالحكومة إلى الاستدانة الداخلية وربما الخارجية، حيث تواجه الجزائر عراقيل كثيرة أمام تنفيذ خططها المتعلقة بتمويل العجز في الموازنة وإنعاش الأنشطة الاقتصادية بعد الجائحة، بسبب تراجع إيرادات صادرات الطاقة التي تعتمد عليها بشكل كبير في تسيير شؤون البلد رغم تعافي الأسعار في الأسواق العالمية.

وبالرغم من استقرار الوضع المالي على المدى القصير والمتوسط، إلا أنه في المدى البعيد وفي ظل السياسة المالية المتبعة يبقى مرهونا بمدى التوجهات المالية وفعالية السياسة المالية، ورغم نجاح الجزائر في تخفيض مستويات

الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والتحكم في معدلاته، إلا أنه بسبب الانكماش الحاد في العائدات النفطية لم يستمر هذا الوضع، ويعود الأمر إلى الاقتراض المحلي، وعليه فالشرط الأساسي لتحقيق الاستدامة المالية هو قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ سياستها المالية، وتمويل برامج الإنفاق المختلفة دون التعثر المالي، وذلك يقتضي عدم تراكم عجز الميزانية العامة حتى لا تضطر الدولة إلى إعادة الهيكلة، واللجوء إلى الاستدانة من أجل تغطية الأعباء.

ولذلك، وفي سياق الإصلاحات الهيكلية عملت الجزائر:

– التحكم في النفقات العمومية وترشيدها، لا سيما من خلال تكييف برامج التجهيز المستقبلية مع الإنجازات المحققة وذلك بعقلانية اقتصادية أكبر مع مراعاة القدرات المالية،

– إصدار قانون للدين العام وحسن إدارته، لتفادي الوقوع في أزمة مديونية، وتقليل اللجوء للاقتراض وحصره في تمويل المشاريع الانتاجية،

– بالنظر إلى عدم تحقيق الأهداف والمتعلقة أساسا بفك الارتباط بعوائد البترول في تمويل الميزانية، وخاصة في الفترة 2000-2014، ومع الانخفاض القوي الذي شهدته أسعار النفط سنتي 2015 و2016، فقد شهد المسار الاقتصادي توجها جديدا لخصه قانون المالية 2018 في الحاجة الماسة والفورية إلى تدابير مستعجلة لاستعادة توازن الحسابات العامة، وإصلاحات عميقة لضمان الاستدامة على المدى المتوسط والطويل، وجعل التدخلات الاقتصادية للدولة أكثر نجاعة، من خلال إصلاح الميزانية للغاية المسطرة، وتحقيق استدامة مالية،وتنويع مصادر الإيرادات.

– إنشاء العديد من أدوات الحوكمة، في إطار التنفيذ الفعال للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمر 2018 المعدل والمتمم، لتحسين الفعالية والشفافية وإذكاء روح المسؤولية في تسيير الأموال العمومية، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية، حيث أن هذا القانون، يؤكد على مبادئ التقدير والشفافية في تسيير النفقات العمومية والتي تعد من الركائز المهمة للحوكمة الرشيدة، الذي يسمح للمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين بتكوين رؤية دقيقة و شاملة حول استخدام المال العام.

– تعزيز آليات الشفافية، حيث يؤدي التقدير الميزانياتي دورا فعالا في إرساء هذا الهدف من خلال جعل القرارات الميزانياتية أكثر وضوحا وشفافية، مما تتيح للمواطنين والبرلمانيين والأطراف الاقتصادية الفاعلة اطلاعا أمثل على الاختيارات الميزانياتية التي تم تنفيذها.

خامسا: الاقتراحات

- ✓ اتباع مناهج حديثة في صرف الأموال العمومية التي ترمي إلى اعتماد الكفاءة في الإنفاق وترشيدها وذلك برسم أهداف محددة وقياس نجاعة النفقات بتقدير النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المسطرة؛
- ✓ إصلاح وتحسين خدمات الإدارة الجبائية من خلال إدارة تحصيل الضرائب وذلك قصد رفع حصة الجباية العادية في إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة؛
- ✓ الإرادة السياسة للتنويع الاقتصادي بتحفيز القطاعات الإنتاجية، للتقليل من تأثير تقلبات أسعار النفط؛
- ✓ دعم المؤسسات الناشئة ومرافقة مشاريعها وتفعيل دورها لأنها تعتبر إحدى الأسباب الرئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي الذي يعد ركيزة للنمو الاقتصادي المستدام بصفة عامة؛
- ✓ يتفق الجميع على أن الاقتصاد الجزائري اليوم يواجه أكبر تحد له، وهو ضرورة تنويعه لكن تبقى التدابير الناجعة عائبة عن الواقع، ولذلك وجب التدرج في تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي المخطط له، ونعتقد أن وضع الهدف الأسمى لهذه الاستراتيجية يجب أن تصل إلى إدماج التنويع الاقتصادي في السوق العالمية؛
- ✓ إعلان عن أهداف السياسة المالية بشكل عام، وتحديدها بوضوح لشرح مختلف التدابير والمستجدات من خلال نشر التقارير السنوية المنتظمة تتضمن التحليلات الحالية والآفاق المستقبلية، خاصة فيما يتعلق بإحصائيات عن أهم المؤشرات بشكل دقيق تفاديا لتضارب الأبحاث الأكاديمية على وجه الخصوص؛
- ✓ تفعيل الأحكام التشريعية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2022 المتعلقة بتشجيع الإنتاج الوطني وترقية تصدير المنتوجات الوطنية، وكذا منح بعض المزايا الجبائية للشركات الناشئة المصنفة وكذلك للحاضنات؛
- ✓ أخذ الملاحظات التي يتقدّم بها قضاة مجلس المحاسبة ، والتي تمثل قيمة مضافة لتحسين التحكم في التقدير الميزانياتي، بشكل جدي وواقعي باعتبارها السند الرئيس في مواصلة الجهود المبذولة في الإصلاحات؛
- ✓ وضع الدين في مسار مستدام على المدى المتوسط، الذي يتطلب إحراز تقدم كبير في ضبط أوضاع المالية العامة لوقف ديناميكيات الديون غير المواتية بسبب النمو الضعيف وارتفاع تكاليف الفائدة، كما يلزم إجراء إصلاحات مالية واسعة النطاق لمواجهة التحديات التي تواجه القدرة على تحمل الديون من الضمانات الحكومية الكبيرة والمصادر الأخرى للمخاطر المالية.

سادسا: آفاق الدراسة

من خلال الدراسة والتحليل، ومن خلال النتائج المتوصل إليها، تبين أن للموضوع أبعاد كثيرة بالإضافة إلى الدراسات السابقـــة، وخاصة بعد صدور القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية، ولهـــذا نقترح بعض

المواضيع ذات صلة:

- آليات دمج أدوات التمويل الإسلامي لتحقيق استدامة مصادر تمويل الإنفاق العام،
- متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في ظل دورية الأزمات وتقلبات أسعار النفط،
- أهمية التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية.

المصادر والمراجع

✓ **المصادر:**

القرآن الكريم

✓ **المراجع:**

- **الكتب**

1. أعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
2. حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق القاهرة، ط1، 1998.
3. خالد محمد السواعي، **Eviews والاقتصاد القياسي**، دائرة المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
4. سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي ،الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2006.
5. صلاح الدين حمدي، **المالية العامة**، مكتبة زين الحقوقية والأدبية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2015.
6. طاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، كلية الحقوق جامعة بغداد، بدون سنة نشر.
7. عادل أحمد حشيش، **أصول المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 1998.
8. عادل فليح العلي، **المالية العامة والقانون المالي**، إثراء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط 2، 2011.
9. عبد الكريم صادق بركات، **دراسة في الاقتصاد المالي**، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، بدون ذكر الطبعة، 1983.
10. عوف محمد الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، دراسة تحليلية مقارنة، مركز الإسكندرية للكتاب، طبعة 2، 2006.
11. فهمي محمود شكري، **الموازنة العامة ماضيها حاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 01، 1990.
12. مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام** دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون رقم الطبعة، 2004.
13. محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، ط 02، 2005.
14. محمد سعيد فرهود، **علم المالية العامة**، مطابع معهد الإدارة العامة المملكة العربية السعودية 1403هـ .
15. محمد يونس وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000 .
16. منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي – البنك الإسلامي للتنمية**، طبعة 3، بدون ذكر البلد، 2004.
17. ميراز حسن القصاب، **ما بعد النفط: تحديات البقاء في دول الخليج العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، المجلات والدوريات، 2021.

- **المذكرات:**

1. أحمد بيرش، **الاتجاهات الحديثة في الموازنة العامة وتحديات السياسة المالية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص دراسات مالية جامعة الجزائر 3، 2019.

2. أحمد حنيش، **آفاق نطاق الرقابة في ظل عصرنة الموازنة العامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير جامعة الجزائر، 2010.

3. أكحل محمد، **الحكامة المالية وترشيد الإنفاق العام – دراسة حالة إصلاح المالية العامة في الجزائر** –، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة الجزائر، 2019-2020.

4. براجي صباح، **دور إدارة السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية في دعم التمويل الهيكلي للاقتصاديات الريعية نحو التنويع في ظل ضوابط الاستدامة المالية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة سطيف، الجزائر، 2017/2018.

5. بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام اتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2015.

6. حسام خالد حسين الريفي، **العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية**، رسالة ماجيستر، تخصص اقتصاديات التنمية كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.

7. حكيم بوجطو، **الموازنة العامة وآفاق العصرنة حالة الجزائر**، – مذكرة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية الجزائر، 2007/2008

8. حكيم بوجطو، **عصرنة نظام الموازنة العامة وأهميتها في ترشيد النفقات العامة**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة2، الجزائر، 2013/2014.

9. زهير حمبلي، **دور السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000/2016**، –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ،2018/2019.

10. سلام كاظم شاني، **تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1988/2009**، رسالة ماجيستر، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء، 2011.

11. شباب سهام، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة –دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة 1980–2016**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2018/2019.

12. شيبي عبد الرحيم، الآثار **الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2012/2013.

13. العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2011

14. غالمي زهيرة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية**، عرض تجارب دولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، 2016/2017.

15. فتحي خن، **استراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية – دراسة حالة الجزائر**، العربية السعودية والنرويج، أطروحة دكتوراه، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف -1-، الجزائر، 2017/2018.

16. فرجي محمد، **المحددات الأساسية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر دراسة تقييمية قياسية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2020/2019

17. كريمة حدوش، **مصادر قوانين المالية والميزانية في الجزائر**، مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2016/2017.

18. لحسن دردوري، سياسة **الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر تونس**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2014.

19. محمد مسعي، **سياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001/2010** ، أطروحة دكتوراه (علوم)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014-2015.

20. مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

21. مصطفى شبرة المحمد، **أهمية إصلاح النظام الموازني في ترشيد الإنفاق العام للجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2021-2022.

22. مفتاح فاطمة، **تحديث النظام الميزاني في الجزائر**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2011.

- **المجلات والدوريات:**

1. أحمد إبريهي علي، **سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد13، العدد 44، 2015.

2. أحمد عبد الصبور، عبد الكريم أحمد، **دور الوقف في تخفيف العبء عن الموازنة العامة دراسة مطبقة على**

3. أحمد علي، أبوبكر بدوي، **برامج إصلاح الموازنة العامة في الدول العربية الجهود والتحديات**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2011.

4. أكحل محمد، **القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية LOLF وحكامة الإنفاق العمومي في فرنسا**، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 06، العدد 01، 2021.

5. أمين صابة، كمال بن موسى، **دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد رقم 18-15 وأهميته في تحسين أداء القطاع العام في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 01، 2020.

6. أيمن العشوش، **استخدام نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لدراسة تأثير أسعار النفط في النمو الاقتصادي في سورية**، مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 2، العدد 3، 2018.

7. بلعما أسماء، **التنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 4 العدد 2، 2020.

8. بلعيدي محمد، **تطور قدرة التمويل للإنفاق العام وانعكاساتها على استدامة المالية العامة**، حالة الجزائر 2004/2015، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 14، 2018.

9. بلقاسم العباس، **تداعيات جائحة كوفيد 19 على الدين العام في الدول العربية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 22، العدد 3، 2020.

10. بن العرية محمد، بن العرية حسين، **دور الموازنة الموجهة بالنتائج في الرفع من كفاءة الإنفاق دراسة حالة التجربة المغربية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2017.

11. بن بريح ياسين، **آليات عصرنة نظام الميزانية العامة**، مجلة صوت القانون المجلد 06، العدد 02، 2019.

12. بن عيسى إلهام، **الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية للفترة 2018-2000**، مجلة دفاتر المجلد ،16، العدد 01، 2020.

13. بن موسى حسان، جبارة مراد، **فعالية السياسة المالية بين الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية- دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000/2020**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 5، العدد 01، 2022.

14. بوالكور نور الدين، **تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 9 العدد 16، 2019.

15. بوجلال أحمد، غزال مفتاح، فاطمة بن عية، **تحديث منظومة الميزانية العامة للدولة وأهميها في المالية العام**ة، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد الإدارة المجلد 6، العدد 1، 2022.

16. بوعبانة فتحية، حسياني عبد الحميد، **عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ipsas الجهود والتحديات**، مجلة المؤسسة، المجلد 10، العدد 1، 2021.

17. بوعكريف زهير، زناد سهيلة، **مداخل تحقيق الإستغلال المستدام للثروة البترولية في الجزائر بين متطلبات التنمية القطرية واحتياجات السوق الدولية – دراسة تحليلية خلال الفترة 2016– 2000**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 05، المركز الديمقراطي العربي – برلين ألمانيا، 2019.

18. بوعيشاوي مراد، وغزازي عماد، **تحليل وتقييم مسار الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000–2020**، Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT المجلد ،19، العدد 02، 2020 تومي سلامة مشروع عصرنة أنظمة الميزانية... نحو ترشيد الإنفاق العمومي، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، 2012.

19. ثابتي حبيب، **عصرنة نظم الميزانية في الجزائر الدعامة الأساسية لإصلاح الإدارة العمومية وترشيد الإنفاق العام**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد4، العدد3، 2015.

20. ثامر علي النويران، **تحليل استدامة الدين العام في الأردن للفترة من 2000–2020** مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021.

21. حدادي عبد الغني، بن زيدي عبد اللطيف، **أهمية الإصلاح المالي في الاقتصاد الجزائري على مالية الدولة قراءة مالية للقانون رقم 18–15**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 2، 2019.

22. حسن سلوم، محمد خالد المهايني، **الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد 64، 2007.

23. حيدر حسين آل طعمة، عامر عمران المعموري، **استخدام منهج الدخل الدائم في تقييم الاستدامة المالية في الاقتصادات النفطية مجلة الإدارة والاقتصاد**، المجلد 05، العدد 18، 2016.

24. حيرش فايزة، طرشي محمد، **موازنة الأداء كأسلوب لعصرنة الموازنة العامة بالجزائر في ظل القانون العضوي 15–18**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، 2020.

25. زهير بن دعاس، **نريمان ،رقوب، إصلاح سياسة الميزانية كمدخل لتحقيق الانضباط الموازني في الجزائر، الكتاب الجماعي : العجز الموازني وإشكالية استدامة الموارد المالية للموازنة العامة لدولة في الجزائر**، ط01، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، 2020.

26. ساعو باية، بن يحي نسيمة، **دراسة تحليلية للعجز الموازني في الجزائر في الألفية الثالثة**، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية جامعة البويرة، 2020.

27. سعيج عبد الحكيم، **محاضرات في مقياس الأدوات الرياضية للقرار**، تخصص مالية كمية، قسم علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس.

28. سلوى عبد العزيز، **الاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط – دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي–**، مجلة السياسة والاقتصاد المجلد ،9، العدد 8، 2020.

29. شيبي عبد الرحيم مالكي نوال، **الحيز المالي وحدود الدين العام إطار نظري**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 02، العدد 02، 2021.

30. صاري إسماعيل، **مصادر تمويل الميزانية العامة وتحديات استدامتها في ظل انتشار جائحة كورونا**، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي.

31. صالح صالحي، **مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر150 دولار في آفاق 2024**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف، 2014.

32. صندوق النقد الدولي، **مستقبل النفط والاستدامة المالية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي**، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2020.

33. صندوق النقد العربي، **تداعيات الأزمة المالية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي**، دراسات اقتصادية، أبو ظبي، 2010.

34. صندوق النقد العربي، حدود **الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع: إسقاطات على حالة الدول العربية**، 2018.

35. صندوق النقد العربي، **منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية**، 2020.

36. طارق قدوري، **الاستدامة المالية وإدارة الدين العام وقت الأزمات والجائحة في الجزائر(دراسة تطبيقية للفترة 1990–2020)**، المجلة الجزائرية للمالية العامة المجلد 11، العدد 2، 2021.

37. عاطف لافي مرزوق، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، 2013.

38. عباس بوهريرة، متطلبات بناء الحيز المالي للاستئناف الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، 2021.

39. عباس بوهريرة، **متطلبات بناء الحيز المالي للاستئناف الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد01، 2021.

40. عبد الحميد مرغيت، الطاهر جليط، **دور سياسة المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية في تعزيز الاستدامة المالية في البلدان المصدرة للسلع الأولية تجربة الشيلي**، الكتاب الجماعي: العجز الموازني وإشكالية استدامة الموارد المالية للموازنة العامة للدولة في الجزائر، جامعة أكلي محند الحاج.

41. عبد السميع روينة، **التسيير المبني على النتائج أسلوب فعال للانتقال من التركيز على الوسائل في موازنة الدولة إلى التركيز على النتائج**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 23، 2018.

42. عبد السميع روينة، **تطبيقات نظرية التغيير في التسيير المبني على النتائج**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 50، 2018.

43. عبد المجيد قدي، **الصناديق السيادية والأزمة الراهنة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس،2009.

44. عبد الوهاب دادان، عبد الجليل شليق، **ملامح السياسة المالية في ظل وجود العجز الموازني باعتباره أحد الاختلالات في منظومة التوازن الاقتصادي– حالة الجزائر**، – مجلة البحوث والدراسات، المجلد 16، العدد 01، 2019.

45. عساس إيمان، **تحليل صدمات السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري للفترة 2000–2017 باستخدام نموذج الانحدار البيزي BVAR**، Revue des Réformes Economiques et Integration En Economie Mondiale، المجلد 13، العدد 1، 2019.

46. عصماني مختار، أوكيل رابح، **مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر (1990/2016)**، مجلة معارف، العدد 25، الجزائر، 2018.

47. عماد العاني، عامر الشيخاني، **توجهات السياسة المالية في تحمل العبء المالي الحكومي ومدى رشادتها في العراق خلال المدة 2004/2014**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 97.

48. عماد محمد علي، محمد شهاب أحمد، **القواعد المالية بين متطلبات الانضباط المالي والواقع المالي في العراق 2016–2004**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 15، العدد 62، 2018.

49. عمار لوصيف، لزهر العابد، **نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات– رؤية استشرافية**، – مجلة العلوم الإنسانية، العدد 52، المجلد ب، 2019.

50. عمالو عبد الجليل، مداحي عثمان، **آليات تعزيز الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر في ظل الإصلاح الموازناتي**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، لمجلد 12، العدد 1، 2022.

51. عمرو هشام محمد، اتجاهات الموازنة العامة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 23، 2007.

52. عمرو هشام محمد، عماد حسن حسين، **متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 55.

53. فتحي خن، **البعد الإسلامي لحوكمة إدارة المال العام بما يضمن الاستدامة المالية وتحقيق المصلحة العامة للأجيال المتعاقبة مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**، العدد 51، 2016.

54. قاوي السعيد، **مظاهر التجديد على مستوى القانون العضوي 18–15 والآثار المحتملة على قانون المحاسبة العمومية الجديد**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ،07، العدد 01، 2022.

55. كشاوي إلياس، **استراتيجية إرساء أسلوب الموازنة العامة حسب البرامج والأهداف في الجزائر ضمن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية رقم 18/15 الدوافع والمنافع**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01، 2022.

56. لباز الأمين، مرتكزات **تطوير النظام الموازني كمدخل لدعم هيكل تمويل التنمية في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية المجلد ،3، العدد 3، 2009.

57. لوصيف عمار، العابد لزهر، **نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات رؤية اسشترافية**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 52.

58. ليلى حليمي، حكيمة حليمي، **تقييم السياسة المالية والنقدية في الجزائر قبل وبعد أزمة البترول خلال الفترة (2001/2017)**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 04، 2018.

59. محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**، الأمين للنشر والتوزيع، طبعة 1، صنعاء، 2012.

60. محمد أحمد الأفندي، **عجز الموازنة والدين العام والحجم الأمثل للدين العام**، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 50، 2016.

61. محمد أمين قنبور، مصباح حراق، **رؤية استشرافية مستقبلية لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر بإدماج الاقتصاد الموازي خلال الفترة 2020-2025**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 1، 2021.

62. محمد فتحي، **الصكوك الاسلامية البديل الشرعي والأنسب لتمويل العجز في الموازنات العامة**، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2023.

63. محمد مسعي، **الإصلاح الميزانياتي في الجزائر أهميته وصعوبات تطبيقه**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد 02، 2020.

64. محمد هاني، ياسين، **مراح حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في للجزائر – دراسة تحليلية لمضمون القانون 17/10**، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 04 ، 2018.

65. مختار عصماني، رابح أوكيل، **تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد 1، 2020.

66. مداحي عثمان، **دور الرقابة على تنفيذ الموازنة في ترشيد الإنفاق العام**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 24، 2020.

67. مراد بوعيشاوي، عماد غزازي، **حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد 1، 2020.

68. مريم زغاشو، محمد، **دهان دور سياسة الإنفاق في تفعيل التنويع الاقتصادي**، – اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا – مجلة العلوم الإنسانية، المجلد A، العدد 48، 2017.

69. مصطفى قارة وآخرون، الأزمة **المالية العالمية وتحديات استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2013.

70. معتصم دحو، **محاضرات في مقياس عصرنة الميزانية في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2021.

71. مقداد أحمد النعيمي، عادل صبحي عبد القادر باشا، **أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة** ، للدولة مجلة الدنانير ، العدد 13، 2018.

72. **الموازنة المصرية**، – مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 03، 2013 .

73. نجاة كورتل، **الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011 –2017، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 52، 2019.

74. هبة عبد المنعم، **أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار**، صندوق النقد العربي، 2012

75. هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، **نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: دور المالية العامة، صندوق النقد العربي**، العدد 20، 2021

76. وحيد بن عبد الرحمن بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، **تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية – 20151969–، مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 74 المجلد 13، العدد 1، 2022.

77. وحيد عبد الرحمن بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، **تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية** السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 74-75، 2016.

78. يحياوي عبد الحفيظ وآخرون، **سياسة الميزانية العامة وآليات تجسيد البرامج التنموية في الجزائر – دراسة للفترة 2001/2021**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية مجلد 07، العدد 01، 2021.

79. يوسف السعيدي، **ضرورة تحديث نظام المحاسبة العمومية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد 2، 2014

- **الملتقيات:**

1. زين الدين بروش، جابر دهيمي، دور **آليات الحكومة في الحد من الفساد المالي والإداري**، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 05، 06 ماي، 2012.
2. لحبيب بلية، التسيير العمومي الجديد كآلية لتحسين حكامة مؤسسات القطاع العام، مداخلة مقدمة في فعاليات الملتقى العلمي الدولي الأول حول: **تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات**، جامعة لونيسي علي البليدة 27/28 نوفمبر 2018.
3. يوسف بومدين، **التعليم العالي وعلاقة مخرجاته بسوق العمل والتنمية في الجزائر بين الواقع والمأمول**، ملتقى دولي حول الجامعة والتشغيل الاستشراف الرهانات ،والمحك كلية العلوم الاقتصادية والتجارة علوم التسيير، جامعة المدية، يومي 04 05 ديسمبر، 2013.

- **تقارير، مذكرات، مراسيم وقوانين:**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 84/17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 28 المؤرخة 10 جويلية 1984، المادة رقم 06.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق لـ 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية عدد 35 الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 2006 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، في 15 فيفري 2021، المرسوم التنفيذي رقم 21-62 المؤرخ في 8 فيفري 2021.
4. اتفاقية رقم AL-7074 بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الدولي التعمير والتطوير الموقعة في 2001/04/18.
5. المرسوم التنفيذي 21-252 المؤرخ في 06 جوان 2021، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية.
6. وزارة المالية، مذكرة توجيه متعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2021، رقم 13/ 1274، المؤرخة في ماي 2020.
7. وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، مذكرة منهجية تتعلق تحضير ميزانية برامج لسنة 2022، لغرض تجريبي.
8. وزارة المالية المديرية العامة للميزانية، منشور رقم 7336، المؤرخ في 04 أكتوبر 2022.
9. وزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة، المشروع التمهيدي للقانون المتعلق بالمحاسبة العمومية.
10. صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، العدد 13، 2021.
11. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر2017.
12. مجموعة البنك الدولي، كيف يمكن للشفافية أن تفيد بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط.
13. تقرير تكميلي حول مشروع القانون العضوي لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ، مجلس الأمة، الجزائر، جوان 2018.
14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 05/88 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 02 ، الصادرة في 23 جمادى الأولى عام 1408هـ الموافق لـ 13 جانفي 1988.
15. المادة 02 المرسوم الرئاسي رقم 372-2000 المؤرخ في 22 نوفمبر 2000 ، الجريدة الرسمية رقم 71 المؤرخة في 26 نوفمبر 2000.
16. الجريدة الرسمية، العدد 71، مؤرخة في 02 ديسمبر 2020، المادة 2 المرسوم التنفيذي 20-335 المحدد لكيفيات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، مؤرخ 22 نوفمبر 2020.

- **المواقع الالكترونية:**

1. علي محسن العلاق، إعادة النظر في بنية وعرض الموازنة العامة للدولة في إطار الاقتصاد الكلي، ص01، متوفر على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي (CBI) https://www.cbi.iq/page/37.

2. عادل حسان الموازنة العامة بين النظرية والتطبيق متوفر على الموقع: https://www.pma.ps/Portals.
3. سيروان عدنان ميرزا الزهاوي، الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة، متوفر على الموقع:
https://almerja.com/reading.php?idm=65430
4. شريف حجازي، المالية العامة، متوفر على الموقع:
https://eco.nahrainuniv.edu.iq/wp-content/uploads/2020/03/pdf
5. علي بوخالفة باديس، ملخص محاضرة في مقياس التسيير العمومي الحديث قسم الحقوق جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، متوفر على: http://en.univ- setif2.dz/mod/folder/view.php?id=2903&forceview=1
6. دائرة المالية لحكومة دبي، الوعي المالي الحكومي، متوفر على الموقع: http://www.dof.gov.ae
7. البنك الدولي، إصلاح الإدارة المالية العامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تجارب بلدان هذه المنطقة في موضوع إصلاح الإدارة المالية العامة، متوفر على الموقع: https://www.albankaldawli.org.
8. رافائيل إسبينوزا، وفيتور غاسبار، وباولو ،ماورو، حين يتعلق الأمر بالمالية العامة.. المصداقية أساس، مدونات صندوق النقد الدولي، متوفر على:
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/10/07/blog
9. نبيل العموري، شمولية الاعتمادات كآلية جديدة للتدبير الميزانياتي المرتكز على النتائج، متوفر على:
https://alkanounia.info/?p=11027 تاريخ الإدراج: 03/08/2021.
10. وزارة المالية، مشروع عصرنة إجراءات الميزانية، متوفر على الموقع:
https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands-dossiers - ar/35-55-09-10-11-2020-419
11. وكالة الأنباء الجزائرية تسيير الميزانية: النظام المدمج لتسيير الميزانية عنصر هام لعصرنة المالية العمومية، متوفر على الرابط : https://www.aps.dz/ar/economie .
12. مجلس دبي الاقتصادي، إدارة الدين العام والاستدامة المالية، متوفر على:
www.albayane.ae/economy/last-deal.
13. سعود بن هاشم جليدان الاستدامة للملكة المالية، متوفر على الموقع: www.alarabiya.net/ar/aswaqu.
14. داليا حاكورة، ما هي استدامة القدرة على تحمل الدين مجلة التمويل والتنمية، 2010، متوفر على الموقع:
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2020/09/pdf/basics.pdf
15. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، ص6، 2001، متوفر على الرابط:
https://www.imf.org/external/np/mae/pdebt/2000/ara/pdebta.pdf.
16. دايان كويل، إعادة التفكير في إجمالي الناتج المحلي، مجلة التمويل والتنمية، 2017، متوفر على:
www.aleqt.com/2017/04/07article-1165426-html.

17. صندوق النقد الدولي، تقرير الراصد المالي، متوفر على الموقع:
https://www.imf.org/ar/Publications/FM/Issues/2021/10/13/fiscal-monitor-october-2021 .18
19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رسالة الوزير الأول متعلقة بتنفيذ الإصلاح الميزانياتي، رقم 2405، متوفر على الرابط : .http//mfdgb.gov.dz/ar
20. Smriti chand, Following ratios may be estemated in stdying the burden of public debt:متوفر على
21. http//www.yourarticle libeary.com/debts/ Following- ratios -may-be-2022/10/18 Yestemated-in -stdying -the- burden- of- public- debt/

- **المراجع الأجنبية:**

1. Abderrahim Chibi and other, Essays on Fiscal Sustainability in Algeria, The Economic Research Forum (ERF), Working Paper No. 1540, 2022.
2. Alain Lambert, Didier Migaud, La Loi Organique Relative aux Loix de Finances (LOLF) : LEVIER DE LA RÉFORME DE L'ETAT, Revue française d'administration publique, No 1/2016.
3. Charles Wyplosz, Debt Sustainability Assessment, The IMF Approach and Altematives Graduate Institute of International Studies, HEI Working paper No 03/2007, GENEVA.
4. Dossier modernisation des finances publiques, La lettre d'information du P3A, Programme d'Appui à la mise en œuvre de l'Accord d'Associaton, N°26,2013.
5. El Mostafa Bentour, Government Expenditure Multipliers Under Oil Price Swings, Arab Monetary fund, 2020.
6. IMF Country Report, article IV consultation-press release and staff report, and state ment by tue executive drector for algeria, No. 21/253, December 2021.
7. International Monetary Fund,IMF contry, raport No 16/128,MAY 2016 International Monetary Fund, public sector debt statistics; guide for compilers and user; 2011, Washington.

8. International Organization of Supreme Audit Institution, Debt Indicator, INTOSAI General Secretariat-A-1033 VIENNA.
9. Jahangir Amuzegar, Oil exporters economic development in interdependent world, Vol. 18. International monetary fund, Washington D.C, 1983.
10. Kenan Aslanli, Fiscal sustainability and the state oil fund in azerbaijan, journal of eurasian studies, V 06, Issue 2, 2015.
11. KHECHAIMIA Khaoula, Modernisation de la gestion des finances publiques en Algérie, Revue Algérienne de Finances Publiques, Vol 12, N° 01, 2022.
12. Kissi Fadia, Projet de modernisation du système budgétaire en Algérie, Revue AL-IJTIHED, No2, 2012.
13. Ministère des finances, rapport de présentation de la loi de finances pour 2019.
14. Ministère des finances, rapport de présentation de la loi de finance, 2019.
15. Nadiya Dekhtya and othre, Assessment of the level of local budget financial decentralization: Case of Ukraine, Public and Municipal Finance, 2020.
16. Philippe Egoumé, Procédure d'exécution de la dépense publique et transparence, Présentation à l'ONG PUBLISHWHATYOUPAY, FMI Abidjan, 26 avril 2007.
17. Popa Florina, Elements on the Efficiency and Effectiveness of the Public Sector, "Ovidius" University Annals, Economic Sciences Series, Volume XVII, Issue 2, 2017.
18. Sanjeev gupta and others, digital revolutions in public finance, international monetary fund, november 2017.
19. Willem H. Buiter, Fiscal Sustainability, ECES, WP92, 2004.

الملاحق

مشروع مادة قانون المالية

مشروع مادة قانون المالية لسنة .....

تقديم وتقييم المصلحة المبادرة

مشروع مادة قانون المالية لسنة.....

I. تقديم مشروع مادة قانون المالية:

- **الموضوع الرئيسي لمشروع المادة**.....
- **المصلحة المبادرة:**
  - المؤسسة:.....
  - الوزارة :.....
    - المديرية:.....
- مجال الاقتراح:

جبائي جمركي أملاك الدولة ميزانيات سبي الحسابات الخاصة الخزينة(حسابات التخصيص الخاص)

آخر: .....

- **الأثر المالي الاجمالي الناتج عن تنفيذ أحكام مشروع هذه المادة :**
  - تكلفة النفقات .....دج
  - اقتصاد.....دج
  - ايرادات.....دج
  - دون أي أثر.....
- **في إطار أي سياسة عمومية يسجل مشروع هذه المادة:**

.....

.....

.....

- **يعتبر مشروع هذه المادة:**

تدبير جديد،

تدبير يعدل و/أو يتمم تدبير موجود،

تدبير يلغي تدبير موجود

آخر

النص الكامل لمشروع المادة:

" مشروع مادة :.....

.....

.....

....."

عرض أسباب مشروع المادة:

.....

.....

.....

.....

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

II– التقييم المبدئي لمشروع المادة

1– الفائدة من مشروع المادة والأهداف المسطرة:

أ– تعرض الوضعية الحالية دون وجود مشروع مادة القانون كما يلي:

.....
.....
.....
.....

ب– هل هناك اطار قانوني ساري المفعول يحكم الوضعية الحالية ؟ هل كان موضوع تعديل؟ متى؟ ولماذا؟.....

ج– ما الذي سيتم حله من خلال هذا الاقتراح:

.....
.....
.....
.....

د– هل هناك حلول أخرى ممكنة؟

.....
.....
.....
.....

هـ– ماهي ايجابيات \ سلبيات مختلف الحلول؟

الحلول الممكنة	الايجابيات	السلبيات

2- الروابط القانونية:

أ. هل يخص مشروع المادة مجال قانون المالية؟ كيف يمكن تبريرذلك؟

.....

.....

ب. أشر إلى طبيعة الأحكام المتصلة بمشروع مادة القانون التي يجدر مراجعتها أو وضعها أو إلغاؤها..... .....

.....

i. على المستوى التشريعي:.....

ii. على المستوى التنظيمي:.....

ج. أحكام مشروع المادة :

i. ذات طابع : دائم، انتقالي ، آخر:.....

ii. ستطبق: بشكل موحد، تكييف فيما يخص:.....

3- آثار مشروع مادة القانون:

أ. اشرح اذا ما سيكون لمشروع مادة القانون أثر على مستوى الاقتصاد الكلي (النمو، التضخم، الشغل...) و\ أو علىمستوى الاقتصاد الجزئي (المنافسة، السلوكيات .....

.....

.....

ب. اشرح اذا ما سيكون لمشروع مادة القانون أثر على المستوى الاجتماعي وكيف ذلك (على الطبقات الاجتماعية المعوزة، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة...)

:.....

.....

.....

.....

.....

ج. اشرح اذا ما سيكون لمشروع مادة القانون أثر على البيئة والأجيال القادمة

:.....

.....

.....

.....

د. اشرح اذا ما سيكون لمشروع مادة القانون آثار على الادارات العمومية المعنية؟ وبأي تكلفة على المستوى الميزانياتي؟

الأثر الميزانياتي على ميزانية الادارة العمومية	السنة المالية المعنية	السنة المالية المعنية + 1	السنة المالية المعنية +2	ملاحظة (تكلفة، اقتصاد.....)
الدولة				
- نفقات المستخدمين				
- نفقات التسيير				
- نفقات الاستثمار (رخص البرامج) - نفقات الاستثمار (اعتمادات الدفع)				
- نفقات الحسابات الخاصة للخزينة (حسابات التخصيص الخاص)				
مجموع ميزانية الدولة (1)				
الجماعات المحلية (2)				
الادارات العمومية الأخرى (3)				
مجموع الادارات العمومية المعنية (1) + (2) + (3)				

هل سيكون لمشروع مادة القانون أثر على الايرادات؟

لا

نعم زيادة

بالنقصان

الأثر على ايرادات الادارة العمومية	السنة المالية المعنية	السنة المالية المعنية + 1	السنة المالية المعنية +2	ملاحظة (النسبة، الوعاء الضريبي .....)
الدولة (1)				
الجماعات المحلية (2)				
الادارات العمومية الأخرى (3)				
مجموع الادارات العمومية المعنية (1) + (2) + (3)				

هل سيكون لمشروع مادة القانون أثر على المناصب المالية والرواتب؟

لا ○

نعم: ○ بالزيادة ○

بالنقصان ○

أ. الأثر على المناصب الميزانياتية للإدارة العمومية	السنة المالية المعنية	السنة المالية المعنية + 1	السنة المالية المعنية +2	ملاحظة (تقاعد،.....)
الدولة (1)				
الجماعات المحلية (2)				
الادارات العمومية الأخرى (3)				
مجموع الادارات العمومية المعنية (1) + (2) + (3)				
ب. الأثر على الرواتب على مستوى الادارة العمومية				ملاحظة (النقطة الاستدلالية.....)
الدولة (1)				
الجماعات المحلية (2)				
الادارات العمومية الأخرى (3)				
مجموع الادارات العمومية المعنية (1) + (2) + (3)				

4- التنسيق اللازم:

اشرح اذا ما تم القيام باستشارات (مع المؤسسات والإدارات العمومية، الجماعات المحلية، اللجان.....)

.....

.....

.....

.....

.....

5– النصوص التطبيقية لمشروع مادة القانون:

أشر على هذا المستوى على قائمة النصوص التطبيقية التي يجب وضعها وكذا الرزنامة المتعلقة بها

- ✓ .....

.....

- ✓ .....

.....

- ✓ .....

.....

عند الاقتضاء توضيح الوسيلة الأخرى غير الميزانياتية والقانونية اللازمة لوضع مشروع مادة القانون

.....

.....

.....

الملحق 03: بطاقات نموذجية

بطاقة برمجية 01 — **البطاقة النموذجية البرمجية للاعتمادات المالية وللأنشطة وللمسؤوليات.**

السنة المالية :.....
محفظة البرامج :.....
البرنامج :.....
مسؤول البرنامج :.....
الاعتمادات المالية التقديرية للبرنامج :.....دج (على شكل رخص التزام) و .....دج (في شكل اعتمادات الدفع)

ب ب /01	وصف الموضوع الميزانياتي (الأعمال/المشاريع)	المسؤول المعين	أبواب النفقات (ب1، ب2...)	الاعتمادات المالية في شكل (ر إ) (ن-1)	الاعتمادات المالية في شكل (إ د) (ن-1)	تقديرات الاعتمادات المالية في شكل (ر إ) (ن)	تقديرات الاعتمادات المالية في شكل (إ د) (ن)
البرنامج الفرعي .....(العنوان)							
النشاط .....(العنوان)							
قائمة الأعمال و/أو المشاريع							
البرنامج الفرعي .....(االعنوان)							
النشاط .....(العنوان)							
قائمة الأعمال	.....						
	.....						
	.....						
	.....						

بطاقة برمجية 02 — **البطاقة النموذجية البرمجية للاعتمادات حسب الأبواب.**

السنة المالية :.....
محفظة البرامج :.....
البرنامج :.....
مسؤول البرنامج :.....
الاعتمادات المالية التقديرية للبرنامج :.....دج (على شكل رخص التزام) و .....دج (في شكل اعتمادات الدفع)

ب ب/02	وصف الموضوع الميزانياتي	المسؤول المعين	ب 1: نفقات المستخدمين		ب 2: نفقات تسيير المصالح		ب 3: نفقات الاستثمار		ب 4: نفقات التحويل		مجموع الاعتمادات	
			ر إ	إ د	ر إ	إ د	ر إ	إ د	ر إ	إ د	ر إ	إ د
البرنامج الفرعي .....(العنوان)											0	0
النشاط ..... (العنوان)		.....									0	0
قائمة الأعمال	.....										0	0
	.....										0	0
	.....										0	0
	.....										0	0
البرنامج الفرعي..... (العنوان)											0	0
النشاط ..... (العنوان)		.....									0	0
قائمة الأعمال	.....										0	0
	.....										0	0
	.....										0	0
	.....										0	0

بطاقة برمجية
باب 1

البطاقة النموذجية البرمجية للاعتمادات، حسب الباب 1 و حسب الصنف

السنة المالية :.....
محفظة البرامج :.....
البرنامج :.....
مسؤول البرنامج :.....
الاعتمادات المالية التقديرية للبرنامج :.....

ب ب / ب 1	وصف الموضوع الميزانياتي (الأعمال)	المسؤول المعين	ب 1 : نفقات المستخدمين										مجموع ب 1 :	
			الرواتب		العلاوات والتعويضات		الزيادات		الصنف.....		نفقات المستخدمين	
			ر إ	إد	ر إ	إد	ر إ	إد	ر إ	إد	ر إ	إد
البرنامج الفرعي .....(العنوان)											0	0
النشاط .....(العنوان).	.....										0	0
قائمة الأعمال	.....										0	0
	.....										0	0
	.....										0	0
البرنامج الفرعي .....(العنوان)											0	0
النشاط .....(العنوان).	.....										0	0
قائمة الأعمال	.....										0	0
	.....										0	0
	.....										0	0

بطاقة برمجية
باب 2

البطاقة النموذجية البرمجية للاعتمادات، حسب الباب 2 و حسب الصنف

السنة المالية :.....
محفظة البرامج :.....
البرنامج :.....
مسؤول البرنامج :.....
الاعتمادات المالية التقديرية للبرنامج :.....

ب ب/ ب 2	وصف الموضوع الميزانياتي (الأعمال)	المسؤول المعين	ب 2 : نفقات تسيير المصالح										مجموع ب 2 :	
			التنقلات والنقل والاتصالات		الإعلام والتوثيق		الخدمات المهنية		الصنف.....		نفقات تسيير المصالح	
			ر إ	إد	ر إ	إد	ر إ	إد	را	إد	ر إ	إد
البرنامج الفرعي.....(العنوان)											0	0
النشاط .....(االعنوان)	.....										0	0
قائمة الأعمال	.....										0	0
	.....										0	0
	.....										0	0
البرنامج الفرعي .....(العنوان)											0	0
النشاط .....(العنوان)	.....										0	0
قائمة الأعمال	.....										0	0
	.....										0	0
	.....										0	0

بطاقة برمجية باب 3

البطاقة النموذجية البرمجية للاعتمادات، حسب الباب 3 وحسب الصنف

السنة السنة المالية :.....
محفظة البرامج :.....
البرنامج :.....
مسؤول البرنامج :.....
الاعتمادات المالية التقديرية للبرنامج :.....

ب ب/ ب 3	وصف الموضوع الميزانياتي (الأعمال)	المسؤول المعين	ب 3 : نفقات الاستثمار						مجموع ب3:	
			تثبيتات عينية		تثبيتات معنوية		تخصيصات الاستثمار للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري والمؤسسات العمومية		نفقات الاستثمار	
			ر إ	إد	ر إ	إد	ر إ	إد	ر إ	إد
البرنامج الفرعي.....(العنوان)									0	0
النشاط .....(العنوان)		.....							0	0
قائمة الأعمال		.....							0	0
		.....							0	0
		.....							0	0
البرنامج الفرعي .....(العنوان)									0	0
النشاط .....(العنوان)		.....							0	0
قائمة الأعمال		.....							0	0
		.....							0	0
		.....							0	0

بطاقة برمجية باب 4

البطاقة النموذجية البرمجية للاعتمادات، حسب الباب 4 وحسب الصنف

السنة السنة المالية :.....
محفظة البرامج :.....
البرنامج :.....
مسؤول البرنامج :.....
الاعتمادات المالية التقديرية للبرنامج :.....

ب ب/ ب 4	وصف الموضوع الميزانياتي (الأعمال)	المسؤول المعين	ب 4: نفقات التحويل								مجموع ب4:	
			التحويلات لفائدة الأشخاص		التحويلات لفائدة المؤسسات		التحويلات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي و الصناعي و التجاري و المؤسسات العمومية العائلة الأخرى		الصنف....		نفقات التحويل	
			ر إ	إد	ر إ	إد	ر إ	إد	ر إ	إد	ر إ	إد
البرنامج الفرعي.....(العنوان)											0	0
النشاط .....(العنوان)		.....									0	0
قائمة الأعمال و/أو المشاريع		.....									0	0
		.....									0	0
		.....									0	0
البرنامج الفرعي .....(العنوان)											0	0
النشاط .....(العنوان)		.....									0	0
قائمة الأعمال و/أو المشاريع		.....									0	0
		.....									0	0
		.....									0	0

الملحق 04: أشكال وجداول الدراسة القياسية(مخرجات برنامج eviews12)

اختبار الحدود:

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GR)
Selected Model: ARDL(4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/10/21 Time: 21:57
Sample: 2000 2020
Included observations: 17

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2585.002	498.8072	5.182367	0.0013
GR(-1)*	-3.305834	0.624711	-5.291783	0.0011
GE(-1)	2.134971	0.422638	5.051532	0.0015
D(GR(-1))	1.785333	0.419659	4.254249	0.0038
D(GR(-2))	1.556524	0.368905	4.219309	0.0039
D(GR(-3))	1.001772	0.294138	3.405785	0.0114
D(GE)	1.933059	0.349579	5.529676	0.0009
D(GE(-1))	0.223938	0.239924	0.933371	0.3817
D(GE(-2))	0.508636	0.237972	2.137373	0.0699
D(GE(-3))	0.400988	0.249571	1.606707	0.1522

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GE	0.645819	0.016224	39.80663	0.0000
C	781.9515	118.9156	6.575683	0.0003

EC = GR - (0.6458*GE + 781.9515)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	10.87503	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	17		Finite Sample: n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

تحديد طبيعة التكامل المشترك والعلاقة طويلة الأجل:

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-5.291783	10%	-2.57	-2.91
		5%	-2.86	-3.22
		2.5%	-3.13	-3.5
		1%	-3.43	-3.82

نموذج تصحيح الخطأ:

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GR)
Selected Model: ARDL(4, 4)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 09/10/21 Time: 22:49
Sample: 2000 2020
Included observations: 17

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2585.002	435.5575	5.934927	0.0006
D(GR(-1))	1.785333	0.369907	4.826441	0.0019
D(GR(-2))	1.556524	0.323569	4.810482	0.0019
D(GR(-3))	1.001772	0.259901	3.854438	0.0063
D(GE)	1.933059	0.295899	6.532824	0.0003
D(GE(-1))	0.223938	0.224250	0.998610	0.3512
D(GE(-2))	0.508636	0.221730	2.293946	0.0555
D(GE(-3))	0.400988	0.233415	1.717917	0.1295
CointEq(-1)*	-3.305834	0.557484	-5.929920	0.0006

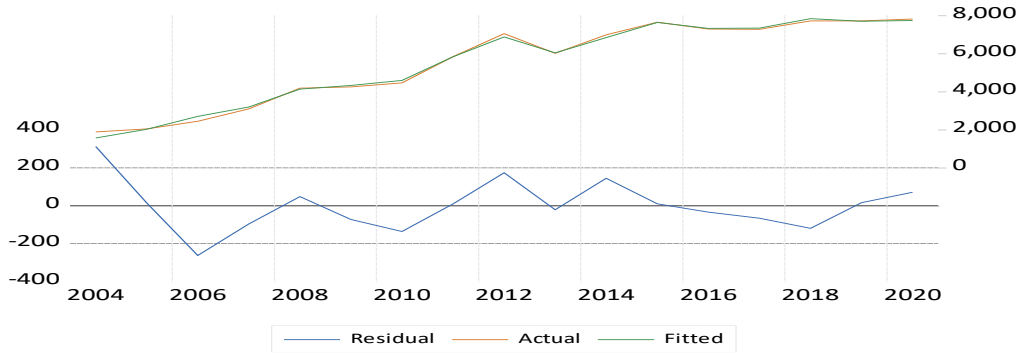
R-squared	0.877865	Mean dependent var	254.3000
Adjusted R-squared	0.755729	S.D. dependent var	806.5243
S.E. of regression	398.6148	Akaike info criterion	15.11892
Sum squared resid	1271150.	Schwarz criterion	15.56003
Log likelihood	-119.5108	Hannan-Quinn criter.	15.16277
F-statistic	7.187628	Durbin-Watson stat	1.262072
Prob(F-statistic)	0.005730		

اختبار الارتباط الذاتي:

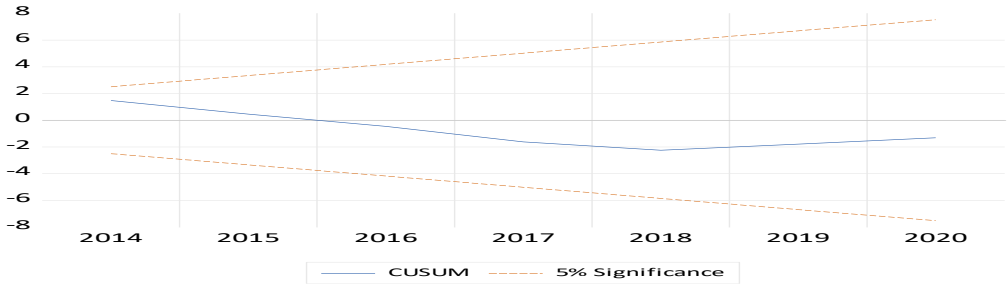
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.081828	Prob. F(2,5)	0.4070
Obs*R-squared	5.134552	Prob. Chi-Square(2)	0.0767

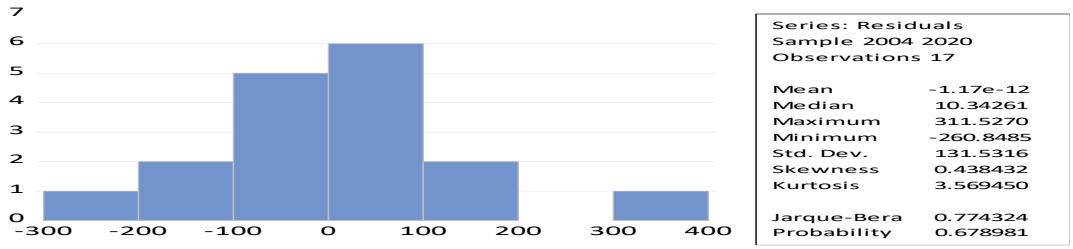
القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للنموذج:



اختبارCUSUM لاستقرار النموذج:



اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:



الملحق 05: جداول وأشكال اختبار مدى قدرة الجزائر على تحقيق الاستدامة المالية من خلال الموازنة العامة(مخرجات برنامج eviews12)

اختبار درجة التكامل للمتغيرات

اختبار جذر الوحدة بطريقة phllips– Perron(pp)

الاستقرارية / المتغيرات	في المستوى			الفرق الأول I(0)		
	قاطع واتجاه	قاطع فقط	بدون قاطع وبدون اتجاه	قاطع واتجاه	قاطع فقط	بدون قاطع وبدون اتجاه
Ct	0.45	0.95	0.98	0.000	0.000	0.000
FP	0.77	0.93	0.95	0.02	0.006	0.001
PPOIL	0.86	0.48	0.45	0.007	0.001	0.0001
IN	0.29	0.91	0.91	0.000	0.000	0.0002

تحديد عدد الفجوات

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: CT FP IN POIL						
Exogenous variables: C						
Date: 28/11/22 Time: 00:23						
Sample: 1992 2020						
Included observations: 28						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-787.2369	NA	4.12e+19	56.51692	56.70723	56.57510
1	-695.4819	150.7402*	1.87e+17*	51.10585*	52.05743*	51.39676*

تقدير نموذج انحدار التكامل المشترك

Dependent Variable : CT				
Method: Least Squares				
Date: 28/11/22 Time: 23:14				
Sample: 1992 2020				
Included observations: 29				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FP	-0.101113	0.118734	-0.851592	0.4025
IN	2.761348	0.112682	24.50561	0.0000
POIL	21.84029	2.771354	7.880729	0.0000
C	-309.9794	152.7825	-2.028893	0.0532
R-squared	0.984549	Mean dependent var		3697.321
Adjusted R-squared	0.982695	S.D. dependent var		2949.242
S.E. of regression	387.9651	Akaike info criterion		14.88715
Sum squared resid	3762922.	Schwarz criterion		15.07574
Log likelihood	-211.8637	Hannan-Quinn criter.		14.94621
F-statistic	531.0189	Durbin-Watson stat		2.640303
Prob(F-statistic)	0.000000			

فحص استقرارية سلسلة البواقي

الاستقرارية / سلسلة البواقي	في المستوى		
	قاطع واتجاه	قاطع فقط	بدون قاطع واتجاه
Et	0.000	0.000	0.000

تقدير سلسلة البواقي

Dependent Variable: DET				
Method: Least Squares				
Date: 28/11/22 Time: 00:35				
Sample (adjusted): 1993 2020				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ET(-1)	-1.346582	0.183792	-7.326663	0.0000
R-squared	0.665213	Mean dependent var		11.81615
Adjusted R-squared	0.665213	S.D. dependent var		606.4879
S.E. of regression	350.9187	Akaike info criterion		14.59405
Sum squared resid	3324887.	Schwarz criterion		14.64163
Log likelihood	-203.3167	Hannan-Quinn criter.		14.60859
Durbin-Watson stat	2.017668			

اختبار جوهانسون

Date: 28/11/22 Time: 00:09				
Sample (adjusted): 1994 2020				
Included observations: 27 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: CT FP IN POIL				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	

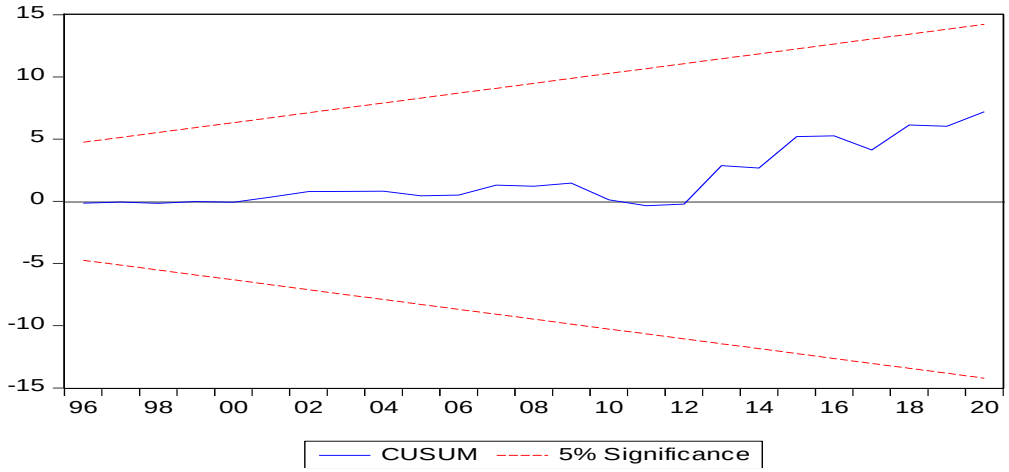
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.671406	48.29266	47.85613	0.0455
At most 1	0.301958	18.24345	29.79707	0.5481
At most 2	0.237032	8.537600	15.49471	0.4098
At most 3	0.044641	1.233031	3.841466	0.2668
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.671406	30.04921	27.58434	0.0236
At most 1	0.301958	9.705853	21.13162	0.7717
At most 2	0.237032	7.304568	14.26460	0.4538
At most 3	0.044641	1.233031	3.841466	0.2668

تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

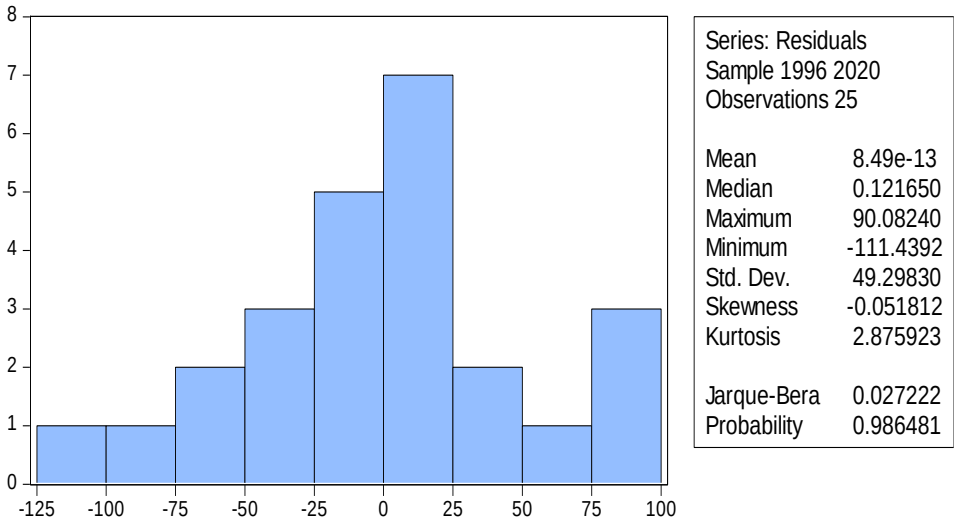
Dependent Variable: DCT				
Method: Least Squares				
Date: 28/11/22 Time: 00:46				
Sample (adjusted): 1993 2020				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFP	-0.213272	0.122829	-1.736335	0.0953
DIN	2.003951	0.179965	11.13524	0.0000
DPOIL	11.69440	2.983246	3.920024	0.0006
ET(-1)	-1.147163	0.149302	-7.683527	0.0000
R-squared	0.840506	Mean dependent var		264.3929
Adjusted R-squared	0.820569	S.D. dependent var		592.4400
S.E. of regression	250.9535	Akaike info criterion		14.01998

Sum squared resid	1511464.	Schwarz criterion		14.21029
Log likelihood	-192.2797	Hannan-Quinn criter.		14.07816
Durbin-Watson stat	1.767374			

CUSUM test



اختبار التوزيع الطبيعي




تم بحمد الله وعونه